

جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم التسيير
تخصص: مالية ومحاسبة

بعنوان:

جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات
وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية.
- حالة الجزائر -

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبدالقادر بريش

إعداد الطالب:

عبدالقادر عيادي

لجنة المناقشة:

أ.د. عاشور كتوش.....أستاذ.....جامعة الشلف.....رئيسا
أ.د.عبدالقادر بريش.....أستاذ.....المدرسة العليا للتجارة.....مشرفا ومقررا
أ.د.محمد براق.....أستاذ.....المدرسة العليا للتجارة.....ممتحنا
أ.د.نوفل حديد.....أستاذ.....جامعة الجزائر3.....ممتحنا
د.عبد الرزاق حبار.....أستاذ محاضر"أ".....جامعة الشلف.....ممتحنا
د.رفيق باشوندة.....أستاذ محاضر"أ".....جامعة سيدي بلعباس.....ممتحنا

السنة الجامعية (2014/2013)

الإهداء

- إلى وطني العزيز، - الجزائر الغالية
- إلى من تحت قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنون
- إلى من جعل مشواري العلمي ممكنا، إلى أبي الرحيم
- إلى أفراد أسرتي (إخوتي وأخواتي) وأبنائهم
- إلى من ساندني وآزرني في دربي، إلى زوجتي الصابرة
- إلى من لأجلهم سرت في الدرب، إلى أبنائي جميعهم

إليهم جميعا أهدي هذا العمل راجيا الله الإطالة بأعمارهم ليروثرة جهدهم.

شكر وتقدير

"وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَادْخُلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

سورة النمل الآية رقم (19)

أحمد الله وأشكره كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، لما أفاض عليّ من نعم، ومن توفيق في إتمام هذه الأطروحة، وأسأل الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

أتقدم بشكري إلى كل القائمين على جامعة حسيبة بن بوعلي من طاقم إداري وطاقم بيداغوجي على ما قدموه لنا من مساعدات وتحفيزات حتى ولو بكلمة طيبة استحق صاحبها الشكر والتقدير. كما أتقدم بالشكر الزاهر والتقدير الباهر والدعاء الثامر إلى كل من مد يد العون ليستوفي هذا البحث مستلزماته، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور بريش عبدالقادر، على توجيهاته القيمة، والتي كان لها الفضل الكبير في الوصول بهذا البحث إلى الاكتمال. جزاه الله عني كل خير، وأمده بالصحة والعافية.

شكري وامتناني موصولان إلى كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وإثرائه بأفكارهم وآرائهم النيرة.

الطالب/ عيادي عبدالقادر

الفهرس العام

الصفحة

الموضوع

إهداء

كلمة شكر وتقدير

الفهرس العام

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة..... أ-ك

1..... الفصل الأول: الأسس النظرية لحوكمة الشركات

2..... المبحث الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

2..... المطلب الأول: حوكمة الشركات (مفهومها، أهميتها، نشأتها ودوافع ظهورها)

7..... المطلب الثاني: أهداف وخصائص حوكمة الشركات، والأطراف المعنية بتطبيقها

10..... المطلب الثالث: مقومات حوكمة الشركات

14..... المبحث الثاني: التطور التاريخي لحوكمة الشركات "النظريات والنماذج"

14..... المطلب الأول: نظرية الوكالة (Théorie d'agence)

23..... المطلب الثاني: نظرية الأطراف ذات العلاقة ونظرية الولاية الأمنية (التحذر)

28..... المطلب الثالث: نماذج حوكمة الشركات

38..... المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية في تفعيل حوكمة الشركات

38..... المطلب الأول: قواعد حوكمة الشركات حسب البنك وصندوق النقد الدوليين

41..... المطلب الثاني: المبادئ الدولية لحوكمة الشركات

48..... المطلب الثالث: التقارير الدولية وقواعد لجنة بازل

54..... خلاصة الفصل الأول

55..... الفصل الثاني: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات

56..... المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

- 56.....المطلب الأول: مدخل إلى المحاسبة (نشأتها، تعريفها، وظائفها)
- 63.....المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي
- 69.....المطلب الثالث: تصميم نظام المعلومات المحاسبي، تأليته ومتطلبات تفعيله
- 76.....المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية
- 77.....المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية وأنواعها
- 82.....المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية
- 88.....المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية
- 91.....المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات
- 91.....المطلب الأول: الرقابة على النظام المحاسبي والأنظمة الأخرى
- 95.....المطلب الثاني: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات
- 99.....المطلب الثالث: حوكمة الشركات والأنظمة المالية والمحاسبية
- 102.....خلاصة الفصل الثاني
- 103.....الفصل الثالث: دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
- 104.....المبحث الأول: دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
- 104.....المطلب الأول: دور مجلس الإدارة
- 111.....المطلب الثاني: دور لجان التدقيق
- 118.....المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
- 118.....المطلب الأول: عموميات حول التدقيق
- 124.....المطلب الثاني: التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق المتعارف عليها
- 130.....المطلب الثالث: تطور معايير التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات
- 136.....المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
- 136.....المطلب الأول: ماهية الإفصاح (تعريفه، أهميته، أهدافه ومستوياته)
- 141.....المطلب الثاني: مقومات الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية
- 145.....المطلب الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية

150.....	خلاصة الفصل الثالث.....
151.....	الفصل الرابع: أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية وعلاقتها بالحوكمة.....
152.....	المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية وأهميتها.....
152.....	المطلب الأول: مفهوم السوق المالية ونشأتها.....
156.....	المطلب الثاني: مكونات الأسواق المالية ووظائفها.....
161.....	المطلب الثالث: أدوات السوق المالية والعمليات التي تتم فيها.....
168.....	المبحث الثاني: كفاءة سوق رأس المال (مفهومها، مقوماتها، صيغها ونماذج قياسها).....
168.....	المطلب الأول: مفهوم الكفاءة وأنواعها.....
172.....	المطلب الثاني: مقومات تحقيق الكفاءة ومؤشرات قياسها.....
176.....	المطلب الثالث: الصيغ المختلفة للكفاءة-ونماذج قياسها.....
182.....	المبحث الثالث: أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية.....
183.....	المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في سوق الأوراق المالية.....
187.....	المطلب الثاني: أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية.....
193.....	المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بكفاءة سوق الأوراق المالية.....
198.....	خلاصة الفصل الرابع.....
199.....	الفصل الخامس: مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية- بورصة الجزائر.....
200.....	المبحث الأول: السوق المالية في الجزائر(نشأتها، هيئاتها التنظيمية، المتدخلون فيها).....
200.....	المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر.....
203.....	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لبورصة الجزائر.....
207.....	المطلب الثالث: الوسطاء الماليون المتدخلون في البورصة.....
212.....	المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في الجزائر.....
213.....	المطلب الأول: الجوانب التنظيمية للشركات في القانون التجاري الجزائري.....
216.....	المطلب الثاني: مدى ملائمة القانون التجاري لحوكمة الشركات.....
219.....	المطلب الثالث: تشريعات محاسبية واقتصادية.....
226.....	المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.....

226.....	المطلب الأول: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية.....
231.....	المطلب الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل خصائص ونتائج العينة.....
248.....	المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.....
250.....	خلاصة الفصل الخامس.....
252.....	خاتمة عامة.....
261.....	قائمة المراجع.....
171	الملاحق.....

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	خصائص النموذجين الأساسيين لحوكمة الشركات	1-1
179	أنواع صيغ الكفاءة وفقا لنوعية المعلومات	1-4
209	يوضح شروط اعتماد الوسيط ذو الشخصية الطبيعية أو المعنوية	1-5
228	إحصائية خاصة بتوزيع الاستبيانات	2-5
230	يوضح مستويات مقياس ليكارت الخماسي	3-5
233	معامل الثبات Alpha Cronbach's	4-5
233	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov لإثبات طبيعية التوزيع	5-5
234	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات شخصية مختلفة	6-5
236	يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول	7-5
239	يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني	8-5
242	يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث	9-5
245	يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع	10-5

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	خصائص حوكمة الشركات	1-1
15	عناصر نظرية الوكالة	2-1
16	المنشأة كمجموعة من العقود بين أصحاب المصالح	3-1
34	الحوكمة في شركات المساهمة	4-1
65	نظام معلومات محاسبي يعالج البيانات لإنتاج معلومات متخذي القرار	1-2
75	نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث	2-2
86	خصائص المعلومات المحاسبية	3-2
107	ركائز مجلس الإدارة وفق المتطلبات الحديثة لحوكمة الشركات	1-3
115	أهمية إنشاء لجان التدقيق لمختلف الأطراف	2-3
123	يوضح مسار عملية التدقيق	3-3
135	أنشطة ومهام التدقيق الداخلي التي يساهم بها في دعم الحوكمة	4-3
138	علاقة الإفصاح المحاسبي بسوق رأس المال	5-3
144	نموذج عرض المعلومات في البيانات المالية	6-3
159	مكونات السوق المالية	1-4
179	نموذج عن سلوك الأسعار في ظل الصيغ الثلاثة لكفاءة السوق	2-4
193	العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية	3-4
195	يوضح انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية	4-4
196	تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية	5-4

مدخل

شهدت المؤسسات في معظم دول العالم سلسلة من الأزمات المالية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية سنة 1997، إضافة إلى أزمة الثقة التي عصفت بالحاسبة في بداية العقد الأول من هذا القرن بسبب انهيار كبرى الشركات في الولايات المتحدة، منها شركة إنرون "Enron" (متخصصة في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي) سنة 2001، وكذلك شركة ووردكوم "WorldCom" الأمريكية للاتصالات سنة 2002، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي ضربت النظام المالي العالمي خلال سنتي 2007 و2008، وما زالت تداعياتها مستمرة حتى الآن.

ترجع أسباب هذه الانهيارات إلى دور مراقبي الحسابات من خلال تأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة، إضافة إلى افتقار إدارات هذه الشركات إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وعدم تطبيق المبادئ المحاسبية وتغييب الإفصاح والشفافية، وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المستحقة، وقد أدى كل ذلك إلى نقص الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، وبالتالي فقدت هذه المعلومات جودتها، مما أدى إلى ضعف كفاءة الأسواق المالية وانصراف المستثمرين عنها.

ويمكن القول أن هذه الأزمات المتلاحقة في الشركات أدت إلى إعادة تفعيل مفهومي السيطرة والرقابة تحت اسم الحوكمة، والتي تدور حول تطبيق آليات تضاعف من عمليات الرقابة على هذه الشركات للحد من التجاوزات المالية والمحاسبية التي تمارسها الإدارة لتفادي الأزمات والتعثر، ولا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل أنظمة المعلومات المحاسبية وإتباع أساليب وسياسات مالية ومحاسبية رشيدة، تضع المقدمات وتستخلص النتائج وتوظف كافة الإمكانيات من أجل خلق هياكل اقتصادية ثابتة ومتمينة تعيد الثقة للمستفيدين من المعلومات المحاسبية بمصادقية بيانات القوائم المالية وتملك القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزز قدرة الدول النامية على تفعيل أسواقها المالية، من خلال توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات المحاسبية عن الشركات مع نشر المعلومات والمؤشرات التي تعكس حالتها الاقتصادية.

كل ذلك زاد من الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، ومن بينها لجنة كادبوري

"Cadbury Committee" التي تم تشكيلها سنة 1992 في بريطانيا، والتي قامت بوضع إطار لحوكمة الشركات (الجوانب المالية للإجراءات الحاكمة للشركات)، ثم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 1999، التي أحدثت مبادئ لحوكمة الشركات، كما قامت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات وتضمين التقارير بأفضل الممارسات.

إن مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة أدت إلى إيجاد آليات للحوكمة الهدف منها دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تحسين الأداء المالي للشركة، حيث تم تطوير تلك الآليات على مدى يزيد عن ربع قرن من البحث العلمي، علما أن هذه الآليات تنطوي في جزء منها بالنسبة لشركات المساهمة على آليات محاسبية مثل معايير المحاسبة، التدقيق، والرقابة الداخلية والخارجية إلى جانب الآليات القانونية والنظامية والمالية، وبالتالي فإن اهتمام المحاسبين كان يتجه نحو تصميم نظم تضم آليات الحوكمة التي تقع ضمن النطاق المحاسبي فقط.

وتمتد أهمية حوكمة الشركات لتشمل أسواق رأس المال، حيث أن تبني معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال، إذ أن تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق المالية، ويقدم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أداءها ويدركون في ذات الوقت مستوى تنفيذ إستراتيجيات الشركات وطرق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها، وعند ذلك تستطيع أسواق المال أن تخصص أموال أولئك المستثمرين إلى الشركات الواعدة والتي يتم إدارتها بشكل أفضل.

قد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في إطار تعزيز أداء مؤسستها حتى وإن كانت متأخرة بالمقارنة مع بعض الدول الإقليمية، حيث قامت بمرافقة مشاريعها الكبرى على المستوى الوطني من خلال الورش المختلفة، وذلك بمصاحبة هذه المشاريع بحزمة من السياسات والقوانين التي تتلاءم مع الظروف الاقتصادية، حيث من الطبيعي جدا أن يرافق التطور الاقتصادي لأي دولة ما جهود مبدولة في عمل إصلاحات جذرية، سواء على صعيد نظامها المصرفي الذي له ارتباطا مباشرا بالاستثمار ونظامها التشريعي أو على مستوى الإصلاح المحاسبي (إصدار النظام المحاسبي المالي)، وهذا حرصا منها على توفير مناخ مناسب يتوافق ومتطلبات الحكم الراشد.

I- إشكالية الدراسة

تعتبر حوكمة الشركات موضوع الساعة الذي يهم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم، فمع تطبيق العولمة

المالية تتزايد أهمية هذا المفهوم في كل بلدان العالم ومع تزايد أعداد الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات العالمية وجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الدول العربية، ومنها الجزائر حتى تضمن الحفاظ على السمعة المالية والإدارة المحاسبية والكفاءة الاقتصادية لشركاتها وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها.

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك بتحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، ومنه يمكن بلورة إشكالية البحث بطرح السؤال الآتي:

كيف يمكن أن يساهم تطبيق آليات حوكمة الشركات خاصة تلك المرتبطة بالمحاسبة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟ وما هي انعكاسات هذه الجودة على كفاءة السوق المالية؟

بناء على هذا السؤال الجوهرى يمكن إدراج أسئلة فرعية على النحو الآتي:

1. ما هي الأسس النظرية لحوكمة الشركات؟ وما مدى اتساق عناصر الحوكمة وتكاملها؟
2. ما هو الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبى الذي يسمح بإنتاج معلومات محاسبية ذات استخدامات متعددة من الأطراف المختلفة؟
3. ما هي أهم آليات الحوكمة التي تؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟
4. إلى أي مدى يمكن أن تنعكس جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية؟
5. هل يعتبر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائر خاصة المحاسبية منها، أمراً ضرورياً للمساهمة في تحقيق جودة المعلومات وبالتالي كفاءة السوق المالية؟

II-فرضيات البحث

للإجابة على أسئلة الدراسة يمكن اعتماد مجموعة من الفرضيات على النحو الآتي:

1. يمكن تطوير الإطار الفكري لحوكمة الشركات بما يجعله أكثر وضوحاً واتساقاً وتكاملاً من الناحيتين العلمية والعملية.
2. يساهم نظام المعلومات المحاسبى عن طريق التنسيق بين مختلف مكوناته وعلاقاته بأنظمتها الفرعية في توفير معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية وملائمة لكافة المستخدمين.
3. يساهم كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق، التدقيق الداخلى، والإفصاح المحاسبى وفق المعايير المحاسبية في إثبات الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة جودتها.

4. قد تتزايد قدرة المعلومات المحاسبية على تنشيط السوق المالية وتحقيق كفاءتها بتزايد تحقق جودة هذه المعلومات.
5. يعتبر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائر مطلباً ضرورياً للمساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومنه تحقيق كفاءة السوق المالية.

III- أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من تزايد الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة من قبل المنظمات الدولية خاصة في الدول المتقدمة على عكس الدول النامية، حيث مازال هناك قصور في هذا الاتجاه، لعل هذا البحث يساهم في التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في نجاح جهود التنمية على المدى الطويل في مختلف أنحاء العالم النامي، أما على المستوى الوطني وباعتبار انفتاح الجزائر على اقتصاد شامل يتطلب التعامل في الأسواق المالية مما يجعل حوكمة الشركات من المتطلبات الأساسية لدعم الإفصاح المحاسبي وتطوير الممارسة المحاسبية ومهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تنعكس على قرارات الاستثمار وحركة السوق المالية.

IV- أهداف البحث

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية كالاتي:
1. عرض ومناقشة إيجابيات حوكمة الشركات ومحاولة الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ووضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.
 2. بيان أثر الحوكمة كأداة رقابية في خلق أنظمة مالية ومحاسبية قوية تعزز من الثقة والمصدقية في التقارير المالية.
 3. إظهار انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية المحققة في ظل حوكمة الشركات على كفاءة السوق المالية من خلال زيادة ثقة المتعاملين في المعلومات المقدمة.
 4. تقديم بعض المقترحات العملية لتقوية وتطوير آليات الحوكمة في الجزائر وخاصة تلك الآليات المرتبطة بالمحاسبة.
 5. إثراء المكتبة المحاسبية في مسألة حوكمة الشركات نظراً لوجود ندرة واضحة في البحوث المحاسبية ذات الصلة بهذا الموضوع.

V- الدراسات السابقة

1- دراسة عوض بن سلامة الرحيلي: لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات (حالة السعودية) المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة. 2005

هدفت الدراسة إلى تحليل مبادئ حوكمة الشركات مع التركيز على لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، وأكدت الدراسة على أن تبني مفهوم حوكمة الشركات يساعد على توفير بيئة جيدة لجذب الاستثمارات كما يساعد في محاربة الفساد ومنع الانهيارات المالية، حيث ناقش الباحث دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية في ضوء القرار الوزاري رقم 903 تاريخ 1414/08/12 هـ الخاص بتكوين هذه اللجان، وقد خلصت الدراسة إلى أن الصعوبات التي واجهت تلك اللجان عند قيامها بالمهام الموكلة إليها تعود إلى عدم وضوح أهداف ومهام ونطاق عمل تلك اللجان.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في القواعد المنظمة لعمل تلك اللجان لتفعيل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية.

2- دراسة عبد الرحمن مرعي: دور سوق الأوراق المالية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في سوريا، بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. 2005.

إن الدراسة التي قام بها الباحث بشقيها النظري والتطبيقي - بينت أهمية أسواق الأوراق المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة من خلال دورها في تجميع المدخرات العاطلة وزجها في خدمة الاستثمار، وأن المشاريع الاستثمارية الحديثة لا يمكن أن تحقق الهدف منها في بناء اقتصاد قوي منافس إلا من خلال الشركات المساهمة التي تحتاج بدورها إلى وجود سوق من أجل تسهيل إصدار وتداول أوراقها المالية، كما بينت الدراسة أن لقيام الأسواق المالية أثر كبير على نظم المعلومات المحاسبية وتطويرها بما يخدم المستثمر والدولة والمشروع في حد ذاته، حيث أكدت الدراسة أن قيام سوق للأوراق المالية في سوريا يستدعي تعديل نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها بما ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية.

وعليه أوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة اهتمام الجهات المسؤولة في الدولة بتطوير النظم المحاسبية المعمول بها، خاصة النظام المحاسبي الموحد بحيث يصبح الهدف الأول هو إظهار الوضع المالي للمنشأة ومقدرتها الكسبية وذلك من أجل أن يتسنى لشركات ومؤسسات القطاع العام التي تعمل بالنظام المحاسبي الموحد بالاستفادة من إقامة سوق أوراق مالية من حيث إصدارها للأوراق المالية وحصولها على المال اللازم من هذه السوق.

- العمل على إلغاء القوانين والقرارات المعيقة للاستثمار، وإيجاد الوسائل والطرق الناجعة لتخليص المستثمرين من الروتين الممل (حيث يتطلب إقامة منشأة مهما كانت طبيعة نشاطها الحصول على ترخيص للتعامل مع مختلف وزارات ودوائر الدولة).
- ضرورة تطوير نظام العمل في المؤسسات المالية القائمة (البنوك) من حيث تطوير التقنيات والأعمال المصرفية وتحسين مستوى أدائها وإدخال مختلف الخدمات المصرفية الجديدة،
- إيجاد مؤسسات مالية جديدة يكون للقطاع الخاص والمشارك دوراً فيها، هدفها تشجيع الإيداع والاقتراض بالتوافق والتنسيق بين النظام المصرفي والمؤسسات التابعة له التي تجمع المدخرات لتصبها في الاستثمار.

3- دراسة (القشي، الخطيب) 2006: بعنوان الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية التطبيق

على أرض الواقع في الشركات المدرجة. مجلة أربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد 1.

هدفت الدراسة إلى تحليل أسباب انهيار شركة أنرون (Enron) للطاقة وانهيار شركة آرثر أندرسون (Arthur Andersen) للتدقيق بعد أن ثبت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة أنرون ثم تعرضت الدراسة للتغيرات التي طرأت على حوكمة الشركات بسبب تلك الانهيارات.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المشكلة الرئيسية في حادثة الانهيار لا تعود إلى وجود قصور بمعايير المحاسبة أو معايير المراجعة بل تنحصر في تدني أخلاقيات المهنيين، وأن شركة التدقيق (Arthur Andersen) قامت بأعمال مزدوجة لشركة Enron (مهمتي التدقيق الخارجي للشركة والتدقيق الداخلي) الأمر الذي عجل عملية الانهيار، فضلاً عن وجود تقصير من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.

أوصت الدراسة بضرورة تضمين مجالس إدارة الشركات بأعضاء متخصصين مهنيًا بمجال المحاسبة المالية، شريطة ضمان استقلاليتهم التامة وعدم حصر الصلاحيات المطلقة بيد مدير تنفيذي محدد وإخضاعه إلى جهات رقابية أخرى.

4- دراسة الجودي صاطوري: أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية مع

دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة. 2006.

تناول الباحث دور ومكانة سوق رأس المال في السوق التمويلية، كما تطرق إلى مبادئ وأسس الاستثمار في الأوراق المالية، ثم تناول كيفية تسيير المحافظ وتقييم أدائها في سوق الأوراق المالية، وبعدها انتقل إلى تقييم الأوراق المالية وأثر كفاءة السوق في تنمية وتخصيص الاستثمار في الأوراق المالية،

وفي الأخير تطرق الباحث إلى متطلبات كفاءة سوق رأس المال وأثرها على الاستثمار في الأوراق المالية في الجزائر.

وقد توصل الباحث إلى نتائج مهمة من خلال إجابته على إشكالية الدراسة، لعل أبرزها أن سوق رأس المال يمكن أن تساهم في تطوير وتنمية الاستثمار في الأوراق المالية وتحقيق التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة، وهذا بتوفر جملة من متطلبات الأساسية لإقامة سوق رؤوس الأموال واتسام هذه الأسواق بدرجة كبيرة من الكفاءة، وهو الشيء الذي يلاحظ غيابه في بورصة الجزائر.

5- دراسة عبد الواسع الدقاف: المعلومات المحاسبية وكفاءة سوق الأوراق المالية-دراسة حالة سوق عمان للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010.

إن الدراسة التي قام بها الباحث تهدف إلى تحليل تأثير البيانات والمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية مع التركيز على إظهار كيف تقيم سوق الأوراق المالية المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، حيث حاول الباحث إبراز نتائج أهم مختلف الدراسات ذات العلاقة باستجابة سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية، وأيضا إبراز تأثير السوق بالتلاعب في المعلومات المحاسبية الموجهة إلى السوق وتضخيمها على الأقل في المدى القصير، واختبار المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية التي يفصح عنها في التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية في بورصة عمان، وكذا اختبار كفاءة بورصة عمان وقد توصل الباحث إلى نتائج مهمة منها:

- عدم كفاءة بورصة عمان بالصيغة المتوسطة القوة نظرا لأن أسعار الأسهم لا تستجيب للمعلومات المحاسبية السنوية.

- هناك استجابة معنوية لأحجام تداول الأسهم في بورصة عمان للمعلومات المحاسبية السنوية التي تحمل أخبار جيدة أو سيئة عن الأرباح وتكون استجابة الحجم للمعلومات التي تحمل أخبار سيئة أكبر وتظهر في اليومين المواليين لحدث الإعلان.

وجود علاقة معنوية بين تغيرات سعر السهم وبعض البنود المحاسبية والمالية تفسر تحركات السعر وهذه البنود هي: القيمة الدفترية للسهم، العائد على حقوق المساهمين، الربح الموزع للسهم، عائد الكوبون.

6- دراسة علا محمد شوقي إبراهيم عيسى: "تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر. 2011.

الهدف من هذه الدراسة هو تفعيل دور حوكمة الشركات من أجل تخفيض مخاطر نظم المعلومات، والذي يترتب عليه زيادة الثقة في نظم المعلومات المحاسبية، وبالتبعية زيادة الثقة فيما تفرزه تلك النظم من معلومات، وعلى هذا الأساس تناول الباحث في هذه الدراسة:

- تحليل ماهية حوكمة الشركات والكشف عن دورها في مواجهة الأزمات المالية والتخفيف من آثارها.
 - تحديد أنواع وطبيعة مخاطر نظم المعلومات التي تؤثر على أداء الشركة وعلى القوائم المالية لها.
 - تحديد المتطلبات الأساسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
 - دراسة تحليلية للأطر المقترحة لإدارة المعلومات والرقابة عليها باعتبارها أداة لتخفيض المخاطر.
- ويعد هذا البحث أحد الإسهامات الأولية في مجال الدعوة إلى الإهتمام بمخاطر نظم المعلومات المحاسبية، وإدارة المعلومات المحاسبية والرقابة عليها.

VI- مساهمة البحث

يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تعطي اهتماما كبيرا للبعد المحاسبي لحوكمة الشركات الذي يحتل أهمية عظمى بين أبعادها المختلفة، ليس فقط لأن التلاعب والغش المالي كانا من أهم أسباب الحاجة إلى حوكمة الشركات وإنما لاعتبار القوائم والتقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات عن تلك القوائم هي المرآة التي يرى من خلالها المساهمون وأصحاب المصالح في الشركة ومدى تحقق أهدافها، وعليه فقد جاءت هذه الدراسة مميزة عن غيرها من الدراسات من زاويتين:

- الأبحاث السابقة تناولت العلاقة بين جودة المعلومات وحوكمة الشركات أو الحوكمة وكفاءة السوق المالية، بينما ركزت هذه الدراسة بالبحث في منطقة التمايز (منطقة مشتركة بين الجودة والحوكمة والكفاءة).
- تركيز الدراسة على آليات الحوكمة المرتبطة بالجانب المحاسبي باستثناء مجلس الإدارة لكونه آلية مشتركة بين جميع الدراسات.

VII- حدود البحث

إن الدراسات السابقة المتعلقة بحوكمة الشركات، تراوحت بين اعتبار مفاهيم الحوكمة نظاما للرقابة أو مجموعة من العلاقات، ثم إلى اعتبارها هيكلًا لوضع أهداف الشركة وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف، لكنها لم تعطي اهتماما كبيرا للبعد المحاسبي لحوكمة الشركات الذي يحتل أهمية عظمى بين أبعادها المختلفة كما سبق ذكره.

لذلك فإن هذه الدراسة تهتم بالبحث في مفهوم حوكمة الشركات، نشأتها وتطورها، وأهميتها ومبرراتها وكذلك استعراض أهم الآليات الخاصة بها مع التركيز على الآليات التي ترتبط بالحاسبة، كمجلس الإدارة، لجان التدقيق، التدقيق الداخلي والإفصاح المحاسبي باعتبارها أبرز الدعائم التي تحقق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا حتى يمكن إعطاء البحث بعده المحاسبي، ثم دور هذه الآليات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومدى انعكاساتها على كفاءة السوق المالية.

وعليه فإن هذا البحث لن يتطرق إلى:

1. تحليل الأبعاد المختلفة الأخرى للحوكمة (مالية، تنظيمية، قانونية) وانعكاساتها على تنشيط سوق الأوراق المالية، لأنها تقع خارج النطاق المحاسبي.
2. الإجراءات التفصيلية لتنفيذ مبادئ الحوكمة، لأن هذه الإجراءات يمكن أن تختلف من دولة لأخرى ومن شركة إلى أخرى في نفس الدولة، وذلك باختلاف الأطر القانونية للشركات ونظمها الأساسية أو لوائحها وهيكل الملكية لها وذوى المصالح فيها وإمكانات الشركات.
3. التجارب التفصيلية للدول في مجال حوكمة الشركات إلا بالقدر الذي يخدم هذه الدراسة.
4. تحليل آثار تكوين لجان المراجعة في الوحدات الحكومية، والمنظمات غير الهادفة للربح.
5. التدقيق الخارجي باعتباره وسيلة لمراقبة المعلومات على مستوى حوكمة الشركات فقط.
6. التعمق في الجوانب التنظيمية والتقنية لسوق الأوراق المالية.

VIII- منهجية البحث

حتى يمكن تحقيق أهداف البحث سوف يتم اعتماد:

- 1- **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال مسح مكتبي لكل ماله علاقة بموضوع حوكمة الشركات، بالإضافة إلى الإطلاع على الأنظمة واللوائح الصادرة عن الأنظمة والهيئات المهنية العالمية والمحلية ذات الصلة بالموضوع، وذلك بهدف وضع التصور العام لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية وكفاءة السوق المالية، ثم محاولة الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.
- 2- **المنهج الاستقرائي:** أي محاولة الربط بطريقة منطقية بين آليات حوكمة الشركات ذات البعد المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وملاحظة مدى امتداد تلك العلاقة للتأثير على كفاءة السوق المالية، وذلك باعتماد أداة الإستبيان في جمع المعلومات، ثم استخدام برنامج معلوماتي (الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) إصدار رقم 15) لتحليل ومعالجة بيانات الإستبيان، وإجراء الإختبارات الإحصائية الممكنة، وبعدها تفسير تلك النتائج ومحاولة إسقاطها على الحالة الجزائرية.

IX- خطة وهيكل البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول بالإضافة إلى تقديم لأهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

1- الفصل الأول: الأسس النظرية لحوكمة الشركات

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات (مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها، نشأتها وعوامل ظهورها، أهدافها وخصائصها والأطراف المعنية بتطبيقها، ومقوماتها)، ثم التطور التاريخي لحوكمة الشركات، بحيث تم استعراض أهم النظريات المتعلقة بالحوكمة (الوكالة، الأطراف ذات العلاقة، ونظرية الولاية الأمنية) بالإضافة إلى أهم النماذج (نموذج البنوك أو الهياكل المركزة ونموذج السوق المالية أو الهياكل المشتتة)، وأخيراً تم تقديم أهم جهود المنظمات الدولية في تفعيل حوكمة الشركات (البنك وصندوق النقد الدوليين، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مبادئ الشبكة الدولية لحوكمة الشركات (ICGN)، مبادئ مركز حوكمة الشركات (CIPE)، مبادئ لجنة بازل) بالإضافة إلى أهم المواثيق الوطنية والتقارير الأولية (قانون ساربون-أوكسلي، تقرير كادبوري).

2- الفصل الثاني: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات

تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي (مدخل إلى المحاسبة تناول النشأة والتطور والتعريف بالمحاسبة ووظائفها، ثم تقديم ماهية نظام المعلومات المحاسبي من حيث التعريف به، علاقته بنظام المعلومات الإداري، مكوناته وأنظمتها الفرعية، تصميمه ومتطلبات تفعيله)، بعد ذلك تم تقديم جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها مخرجات نظام المعلومات (أنواعها، خصائصها)، ثم أهم معايير تحقيق الجودة (تكنولوجيا المعلومات، المعايير المحاسبية، عوامل نظامية، دور الحوكمة)، وفي الأخير تم تناول نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات (الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي والنظم الأخرى، الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، أثر حوكمة الشركات على الأنظمة المالية والمحاسبية).

3- الفصل الثالث: دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تم تناول دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق (هيكل مجلس الإدارة، تطبيق المجلس لحوكمة الشركات، أثر ذلك على التقارير المالية)، ثم دور لجان التدقيق (تعريفها، نشأتها، أهميتها، مسؤوليات آثارها على جودة القوائم المالية)، بعد ذلك تم استعراض دور التدقيق الداخلي (تعريفه، أهميته وأهدافه، أنواعه، معايير التدقيق المتعارف عليها، التدقيق الداخلي، علاقته بالحوكمة، معايير التدقيق الداخلي وتطورها

في ظل حوكمة الشركات)، وأخيرا تناول هذا الفصل دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية (ماهية الإفصاح من حيث التعريف، الأهمية، الأهداف والمستويات، ثم المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي كتحديد المستخدم المستهدف، تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، تحديد توقيت الإفصاح، تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي، وأخيرا الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، من حيث الإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية، وجوانب أخرى هامة عن الإفصاح التي تناولتها المعايير).

4- الفصل الرابع: أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية وعلاقتها بالحوكمة

تم تناول ماهية الأسواق المالية وأهميتها (مفهوم السوق المالية ونشأتها، مكونات الأسواق المالية ووظائفها، أدوات السوق المالية والعمليات التي تتم فيها)، بعدها تم تقديم كفاءة الأسواق المالية وأنواعها (مفهومها، مقومات تحقيق الكفاءة ومؤشرات قياسها، صيغها المختلفة ونماذج قياسها)، وفي الأخير تناول هذا الفصل أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية (أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، أثر عدم كفاءة نظام المعلومات المالي على كفاءة السوق، مؤشرات تأثير نظام المعلومات المالي على كفاءة الشركات، الإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية، علاقة الحوكمة بكفاءة السوق المالية).

5- الفصل الخامس: مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية-حالة

بورصة الجزائر

تم التطرق إلى السوق المالية في الجزائر (مراحل نشأة بورصة الجزائر، إطارها التنظيمي، الوسطاء الماليون المتدخلون في البورصة)، بعدها تم تقديم واقع حوكمة الشركات في الجزائر (القانون التجاري الجزائري ومدى ملائمة حوكمة الشركات، تشريعات محاسبية واقتصادية، إصلاحات إقتصادية أخرى)، وأخيرا الدراسة الميدانية (توضيح نموذج الدراسة ومنهجيتها الميدانية، معالجة إحصائية لبيانات المجموعة بواسطة أداة الدراسة الميدانية (الاستبيان) من خلال مجموعة من الاختبارات الواجب إتباعها في مراحل المعالجة الإحصائية، حيث تم القيام بتحليل وصفي استدلالي للعلاقة بين تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تجسيد هذه العلاقة من خلال امتدادها للتأثير على كفاءة السوق المالية).

تمهيد

لقد أدت الأزمات المالية التي فجرها الفساد وسوء الإدارة إلى تكبد كثير من المساهمين خسائر مالية فادحة، وبالشكل الذي أدى بهم إلى الإعلان بوضوح على أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد وسوء الإدارة، كما أصبح المستثمرون-قبل الالتزام بأي قدر من التمويل- يطلبون الأدلة والبراهين على أن الشركات تسير وفقا لممارسات سليمة للأعمال التي تؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، وبالتالي السعي نحو تطبيق مفهوم الحوكمة، حيث أصبح التفكير في كيفية حماية حقوق المستثمرين من أخطاء مجالس إدارة الشركات هاجس الكثير من الدول حتى تتمكن من جذب الاستثمارات إليها، وقد أسفر ذلك عن الإهتمام بالدور الذي يلعبه مفهوم حوكمة الشركات في التأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية لتدعيم اقتصاديات الدول، وذلك بوضع أسس معينة للعلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى وجود شفافية في التعامل بين هذه الأطراف، وبالتالي التقليل من حجم الإنهيارات المالية في المستقبل.

بالإضافة إلى ما سبق هناك جهود لتفعيل حوكمة الشركات بقيادة عدة منظمات وهيئات دولية، عن طريق وضع معايير أو مبادئ معترف بها تساعد الشركات على النمو والتوسع عبر الحدود عن طريق إقناع المستثمرين والدائنين أنه يمكنهم الاستثمار بثقة في دولهم أو في مناطق أخرى، كما قام البنك الدولي، ومعظم بنوك التنمية الإقليمية، ومختلف هيئات وأجهزة التنمية الوطنية بالبدء أو التوسع في برامج حوكمة الشركات، وبالمثل فقد قامت المؤسسات المتصلة بالأعمال مثل مركز المشروعات الدولية الخاصة، التابع للغرفة التجارية الأمريكية، بوضع حوكمة الشركات على قمة اهتماماتها، إلا أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يتطلب إيجاد إطار فكري متكامل من خلال اتساق العناصر المكونة للحوكمة.

وعلى ضوء ما تقدم نتناول في هذا الفصل الأسس النظرية لحوكمة الشركات من خلال ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لحوكمة الشركات "النظريات والنماذج".

المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية في تفعيل حوكمة الشركات.

المبحث الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

تتمثل الجوانب الفكرية في الجوانب النظرية والإجرائية التي لا يمكن تطبيق الحوكمة بدونها لأنها تعتبر الإطار العام الذي يجب على جميع الوحدات الاقتصادية أن تبدأ به، حتى يمكن لها التحقق من تطبيق مفهوم الحوكمة، ويمكن تجسيد ذلك من خلال التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها، نشأتها ودوافع ظهورها وأهدافها، وخصائصها ومقوماتها الأساسية، والركائز التي تقوم عليها.

المطلب الأول: حوكمة الشركات (مفهومها، أهميتها، نشأتها ودوافع ظهورها)

أصبحت حوكمة الشركات من المصطلحات الأكثر شيوعاً في قاموس الأعمال العالمي الحديث، حيث فرض هذا المصطلح نفسه في ظل الاضطرابات والحوادث التي اجتاحت معظم أسواق المال والأعمال، وانتشار الكثير من التساؤلات الحائرة حول مصداقية البيانات التي تصدر عن أهم الشركات، ومدى إمكانية الاعتماد عليها بصفة خاصة في اتخاذ أي قرار، وصدقها في التعبير عن حقيقة أوضاع الشركات.

أولاً- مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

تتسابق دول العالم نحو تبني مفهوم حوكمة الشركات كجزء من برامج الإصلاحات الاقتصادية في كل دولة لأغراض تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الكلي، كما أن أهمية الحوكمة تزايدت نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم نحو النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

1- مفهوم حوكمة الشركات: الحوكمة "Governance" مصطلح مشتق من الكلمة الإنجليزية "Govern" أي يحكم ومنها أتت "Governance، Governor، Government" الخ والتي تعني حكومة، حاكم، والحوكمة على الترتيب. ولهذا استقر رأي الاقتصاديين والمحللين والخبراء على مصطلح "Governance Corporate" أي حوكمة الشركات نظراً لأهميته البالغة من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.¹

ويختلف مفهوم حوكمة الشركات باختلاف الوجهة التي ينظر من خلالها لهذا المفهوم:²

¹ أحمد زكرياء صيام، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، 2009، ص8.

² جون د. سوليفان وآخرون، تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، مارس 2002، ص5. (بتصرف).

1.1- وجهة نظر إقتصادية: الحوكمة هي آلية يمكن من خلالها زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم قدرتها التنافسية بما يمكنها من جذب مصادر التمويل اللازمة للتوسع والنمو، مما يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وتحقيق استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية.

2.1- وجهة نظر قانونية: حوكمة الشركات هي آلية تحكم طبيعة العلاقة بين الأطراف المختلفة مثل حملة الأسهم والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والبنوك والموردين وغيرهم من أصحاب المصالح.

3.1- وجهة نظر اجتماعية أو أخلاقية: وذلك من خلال دور مفهوم الحوكمة في حماية حقوق الأقلية وفي تحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات.

كما تعددت الكتابات في تعريف حوكمة الشركات، و من بينها:

- تعريف لمنظمة (OCDE): "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين وأصحاب المصالح".¹
 - حوكمة الشركات هي وضع المسارات، السياسات، القوانين والمؤسسات المؤثرة على أسلوب الشركات مثل الإدارة، التوجيه والرقابة.²
 - حوكمة الشركات هي مجموعة القواعد والتطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح المتعارضة".³
 - الحوكمة هي فن إدارة شبكة من العلاقات بين مختلف الأطراف أصحاب المصالح، من خلال إستراتيجيات وأداء الشركات، أي من خلال تقسيم السلطات والمسؤوليات بين الأطراف.⁴
- كخلاصة يمكن القول أن:

مصطلح حوكمة الشركات يشير إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، والممولين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى ضمن إطار معين وذلك بهدف إخضاع تلك العلاقة للرقابة والإشراف والسيطرة.

¹: محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الإستثمار القومي، مصر، النشرة الإقتصادية، يونيو 2007، ص4.

²: Maali qasem, white paper an action plan, corporate governance and social responsibility forum, jordan, march 13;2007, p:1

³: علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2011، ص3.

⁴: Luc boyer et Noël Equilbey, organisation : théories et applications, édition d'organisation, paris, deuxième édition, mars 2003, p :397

الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.

2- أهمية حوكمة الشركات: إن حوكمة الشركات لا تقتصر أهميتها على أولئك المتعاملين في أسواق رأس المال (بائعين، ومشتريين، ووسطاء، وشركات معلومات)، والموردين، والمقرضين، وشركات التمويل، بل امتدت إلى منشآت الأعمال، والحكومات والدول والمؤسسات الدولية، خاصة بعد الانهيارات التي طالت كبريات الشركات في العالم، والمدرجة في أسواق رأس المال.

أي أن نطاق حوكمة الشركات قد تمتد أهدافه وأهميته خارج حدود مصلحة الشركة ذاتها ومصلحة حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين، وفي هذا المجال يمكن إبراز أهمية حوكمة الشركات على عدة مستويات، بما في ذلك أهميتها في المجالات القانونية كما هو على النحو الآتي:¹

1.2- بالنسبة للشركات ذاتها: لا تعد حوكمة الشركات هدفا في حد ذاتها، فهي لا ترتبط بعمليات رقابية إجرائية أو شكلية ولا تمثل التزاما دقيقا بإرشادات محدودة أو بملاحظة أو مراعاة سلوكيات إدارية معينة، لكنها في حقيقة الأمر تهدف إلى تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وبتكلفة معقولة، حيث أن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة، فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الجودة وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوحى لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين معها بالثقة، ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال، وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق حملة الأسهم، واحدة من أنظمة الضبط ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات.

2.2- بالنسبة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين: توفر حوكمة الشركات ضمان قدر ملائم من الطمأنينة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم ولاسيما حاملي أقلية الأسهم في ظل مشكلة الوكالة الناشئة عن فصل ملكية الشركة عن إدارتها، وتبرز أهمية حوكمة الشركات أكثر في سد الفجوة التي يمكن أن تحصل بين الأصيل (مالك الشركة) والوكيل (المدير) من جراء رغبة هذا الأخير في تبني الممارسات التي من الممكن أن تحقق رفاهيته الشخصية وليس رفاهية حملة الأسهم.

¹: الصلاح محمد سليمان، "الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص 5-8 (بتصرف).

3.2- بالنسبة لأسواق رأس المال: تبرز أهمية حوكمة الشركات بالنسبة لأسواق رأس المال، من خلال تبني معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال، إذ أن تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق، ويقدم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أدائها ويدركون في ذات الوقت مستوى تنفيذ إستراتيجيات الشركات وطرق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها، وعند ذلك تستطيع أسواق المال أن تخصص أموال أولئك المستثمرين إلى الشركات الواعدة والتي يتم أدارتها بشكل أفضل.

4.2- بالنسبة للاقتصاد كله: تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، لأن المشاكل الناجمة عن ضعف حوكمة الشركات لا تعود إلى فشل الاستثمارات فقط، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث أن ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات بل إن المسألة تشير إلى فقدان المصدقية في النظام الاقتصادي كله.¹

5.2- الأهمية القانونية لحوكمة الشركات: وتتمثل في قدرة المعايير التي تستند إليها حوكمة الشركات على الوفاء بحقوق كافة الأطراف المستفيدة في الشركة مثل حملة الأسهم والمقرضين والعاملين وغيرهم، وتعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات (مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية والتدقيقية) العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، إذ تنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنية بالاقتصاد كله.

وعليه فإن الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم.²

وفي المقابل تعد القوانين والأنظمة صمام الأمان الرئيسي الذي يضمن حوكمة جيدة للشركات كما أن كل من معايير الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية الأخرى يجب إن تشكل عصب مبادئ حوكمة الشركات، هذا وقد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية* (IIF) سنة 2002 بان يتم إصدار قواعد أو دساتير لحوكمة الشركات يمكن أن يتم تضمينها بكل من قوانين أسواق رأس المال والشركات مع

¹: دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات"، من كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، الطبعة الثالثة، 2003، ص32 .

²: نفس المرجع، ص33.

* : Institute of International Finance.

ضمان كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، حيث يتعاضد دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق وذلك بالاستناد إلى دعامتين هامتين هما الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية السليمة.¹

مما سبق يمكن القول أن النظر إلى تحسين حوكمة الشركات يمثل مكسباً لكافة الأطراف ذات الصلة، فهو يعد كسباً للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال، ويعد كسباً لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة في المدى الطويل، كما يعد كسباً للأسواق المالية بتطبيق معايير جيدة للحوكمة تعزز من كفاءتها، وأخيراً فهو يعد كسباً للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظلّه.

أما من الناحية القانونية فتظهر أهمية حوكمة الشركات في التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة.

وعلى العموم تلخص أهمية حوكمة الشركات في اعتبارها علاجاً للشركات من التلاعب والغش المالي والفساد الإداري والأزمات والإفلاس، كما أنها تحسن من أداء الشركات وتزيد من قيمتها.

ثانياً- نشأة حوكمة الشركات وعوامل ظهورها

1- نشأة حوكمة الشركات: إن حوكمة الشركات "Corporate Governance" عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الأخيرة منه، وأصبح شائع الاستخدام من قبل الخبراء، لاسيما أولئك العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، إلا أن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يرجع أولاً لنظرية الوكالة (Théorie d'agence) التي يعود ظهورها أولاً للأمريكيين بيرل وميتز (Berls & means) سنة 1932، الذين لاحظوا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة، وبعد ذلك جاء دور الأمريكيين (Jensen & Meckling) سنة 1976، من خلال اهتمامهما بنظرية الوكالة وما ارتبط بها من مشاكل أدت إلى زيادة التفكير في ضرورة إيجاد مجموعة من اللوائح أو الإجراءات التي تهدف إلى سد الفجوة التي قد تحدث بين ملاك ومديري الشركات، نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة، جراء الممارسات السلبية والتي قد لا تضر بالشركة فقط بل وبالصناعة والاقتصاد ككل.²

¹: Equity Advisory Group , Policies of Corporate Governance & Transparency in Emerging Markets. edition, mc Graw-hill international, Australia, , Feb, 2002 ,p p. 3-4.

²:Jensen, M. & Meckling, W. "Theory of the Firm, Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure" Harvard university. USA, 1976.

كما أن سلسلة الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، وما آلت إليه من حالات فشل مؤسسي في روسيا وآسيا والو.م.أ إضافة إلى الفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركة جعلت حوكمة الشركات على قمة اهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية الدولية.

2- عوامل ظهور حوكمة الشركات: يعتبر كل من التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري في شركات المساهمة وغيرها من الشركات التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات، بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹

- زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصالح بالإجراءات الحاكمة.
 - إيجاد الهيكل الذي يحدّد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
 - المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار المالي.
 - ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين.
 - انفتاح الأسواق العالمية وتحرير قطاع التجارة وتزايد أعداد الشركات عبر الحدود.
 - تمكين الشركات من الحصول على التمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين.
 - إمكانية مشاركة الدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين الخارجيين بالنسبة لأداء الشركة.
- كل ذلك أدى إلى اهتزاز الثقة في الأسواق والانسحاب من سوق الاستثمار، سواء المحلي أو العالمي الذي حدثت فيه الفضيحة وعدم الرغبة ولا القدرة على العودة إليه مهما كانت المكاسب مغرية، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى حوكمة الشركات أكثر من ضرورية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص حوكمة الشركات، والأطراف المعنية بتطبيقها

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً، مع مراعاة مصالح العمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

¹ عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص: 107-108.

أولاً- أهداف حوكمة الشركات

- رغم اختلاف المفاهيم المستخدمة للتعبير عن حوكمة الشركات إلا أن المزايا المرجوة منها أو المنافع التي تدخل جميعها ضمن الأهداف المنتظر تحقيقها يمكن التعبير عنها في النقاط التالية:¹
- حماية أصول الشركة، وكذا حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.
 - فرض الرقابة الفعالة على أداء الشركة وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
 - ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للشركة.
 - تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
 - تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
 - تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية وزيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
 - الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
 - تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق رأس المال.

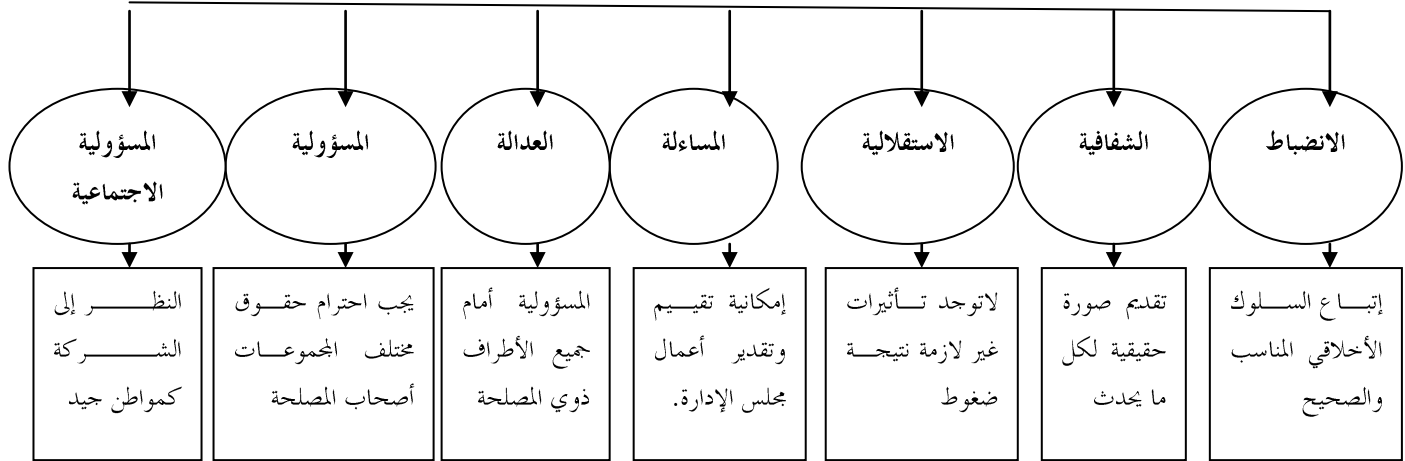
ثانياً- خصائص حوكمة الشركات

- تمثل حوكمة الشركات مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم مختلف العلاقات في الشركة وتقلل من صور التعارض والاختلاف بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وذوي المصلحة، بالإضافة إلى وضع الأهداف ورصد ومتابعة الأداء في إطار انفصال الملكية عن الإدارة، وعليه يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات بعض الخصائص التي تمثل سمات هامة تساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تؤدي إلى تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، وهي:²
- المسؤولية أمام مختلف الأطراف في حماية أصول الوحدة الاقتصادية.
 - استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة وتحقيق الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
 - منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- كما يمكن استنتاج الخصائص التي تتميز بها الحوكمة، من خلال الشكل التخطيطي الآتي:

¹: محمد سمير بلال، دور الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، مصر، 8-10 سبتمبر 2005، صص 3-4 (بتصرف)

²: محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد 16، أكتوبر- ديسمبر، 2003، ص 11.

الشكل رقم (1-1): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف) (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 25.

ثالثاً- الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

هناك خمسة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:¹

1- **المساهمون Shareholders**: بصفتهم من يملك الحق في إختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- **مجلس الإدارة Board of directors**: بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، و يرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على إدارتهم.

3- **الإدارة Management**: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات تنشرها للمساهمين.

4- **أصحاب المصالح Stockholders**: وهم الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة، مثل الدائنين والموردين والعمال، وقد تكون مصالحهم متعارضة ومختلفة أحياناً، لذلك فإن مفهوم الحوكمة يتأثر بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف.

¹ : محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 17.

5- المجتمع (المسؤولية الاجتماعية): تعد المسؤولية الاجتماعية مطلباً مهماً حتى تصبح المؤسسة قادرة على تفهم ومعرفة النظام الاقتصادي تمام المعرفة من أجل تحقيق رغبات عامة الناس وبالتالي يعم الرخاء الاقتصادي.

المطلب الثالث: مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الدعائم الأساسية التي يجب توافرها حتى يمكن الحكم بتطبيق حوكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية:¹

أولاً- الهيكلية التنظيمية والمسؤوليات والعلاقات

تسعى المؤسسات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها، ولضمان ذلك يجب أن تعمل المؤسسة ضمن إطار (هيكل تنظيمي) محدد، وذلك حتى تتمكن من تطبيق كافة المعايير والركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة حسب التجارب المثلى، ويمكن تقسيم هذا المعيار إلى المعايير الفرعية التالية:

1- مجلس إدارة فعال: مع وجود الاختلاف والتنوع في طريقة تشكيل واختيار اللجان وأعضاء مجلس الإدارة، إلا إنها تشترك جميعاً في كونها تعمل لحماية موجودات المؤسسة وتحسين عوائد الاستثمار للهيئة العامة، من خلال تبني وتطبيق النشاطات والممارسات الإدارية المثلى، ويفضل مراعاة التنوع بالخبرة والمهارات.

2- دور اللجان المتخصصة: توفر اللجان المتخصصة المشورة المجانية للجمعية كاملة، فهي مكلفة من المجلس بمهام محددة للعمل وترفع تقاريرها وتوصياتها للمجلس بأكمله. يمكن للجان أن تلتقي بالمعنيين سواء وجهاً لوجه أو من خلال وسائل الاتصال الأخرى، بهدف أن يستفيد المجلس من الخبرات والتخصصات المتنوعة للأعضاء ويستغل مهاراتهم لمساعدة المجلس على اتخاذ قرارات مستندة إلى معرفة جيدة في الاجتماعات.

يمكن للمجلس أن يشكل لجاناً دائمة أو مؤقتة (خاصة) لمساعدة المجلس في التعامل مع مسائل خاصة، ومن بين أهم هذه اللجان، لجنة التدقيق والمالية، لجنة حشد الموارد وتطوير العضوية، لجنة الترشيح (لعضوية مجلس الإدارة).

3- الإدارة التنفيذية: تقوم الإدارة التنفيذية من خلال الاستغلال الأمثل لقدرات ومهارات موظفيها وخبراتها ومهاراتها على تطوير وتحقيق الاستراتيجيات التي من شأنها أن تعمل على تنمية المؤسسة، وذلك

¹ محمود عبانه، الخريطة المفاهيمية للحوكمة الرشيدة، المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الصناعة والتجارة، دائرة مراقبة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، بدون تاريخ نشر. ص ص: 27-31 (بتصرف).

من خلال توجيه وإدارة المؤسسة نحو النمو والعطاء بما يحقق المنفعة للهيئة العامة، حيث تعتبر اللبنة الأساسية لبناء وضمان الحوكمة الرشيدة.

ثانياً- معيار القيادة

يركز هذا البند على الجوانب القيادية في المؤسسة التي تحقق الحوكمة الرشيدة، من حيث التخطيط الاستراتيجي والتعريف بميثاق السلوكيات والأخلاقيات المؤسسية وكيفية التعامل معها وتنفيذها. وبالتالي يمكن تقسيمه إلى المعايير الفرعية التالية:¹

1- **التخطيط الاستراتيجي:** يبحث هذا المعيار الفرعي في دور ومشاركة اللجان ومجلس الإدارة في إعداد وتجهيز خطة إستراتيجية والتي تعكس دور ومهام المؤسسة، ويمكن أخذ النقاط التالية بعين الاعتبار لتقييم هذا المعيار:

- إشراك الهيئة العامة وأصحاب المصالح والأعضاء في صناعة القرار والتخطيط للمؤسسة.
- وضع شروط مرجعية للتخطيط وصناعة القرار، ووضع أولويات للأهداف وخطط للتنفيذ.
- مدى إعداد تقارير دورية صادرة عن مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة (المعنيين) والأعضاء لبيان الوضع العام لأداء المؤسسة.
- وجود لدى المؤسسة نظام فاعل لقياس ومتابعة الأداء، يحدد الواجبات والمسؤوليات بوضوح، ويرسم الأهداف والقيم المستهدفة، ويقيس النجاحات التي تم تحقيقها، ويخضع كافة المعنيين للمسائلة، ويكافئ النجاحات.

2- **ميثاق السلوكيات والأخلاقيات:** ويعني ضمان الالتزام السلوكي من خلال الإلتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمنشأة والشفافية في عرض المعلومات المالية.

حيث يتبنى المجلس مدونة سلوك بهدف تحديد القيم الرئيسية للمؤسسة فيما يتعلق بالحوكمة، وتحديد المخاطر الأخلاقية، والتركيز على ثقافة النزاهة والمسائلة وتحديد الإرشاد لمساعدة المديرين في تنفيذ واجباتهم، حيث يمكن تقييم هذا المعيار من خلال:

- وجود لدى المؤسسة ميثاق للسلوكيات والأخلاقيات (القيم الجوهرية) سهلة الفهم ويتم إيصالها وتعميمها إلى كافة المعنيين، بحيث يعكس عمل المؤسسة وقوانينها وتشريعاتها.
- إمكانية اتخاذ إجراءات لضمان الإذعان والطاعة والتنفيذ للقوانين وتعليمات التوظيف.

¹: محمد سمير بلال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

وعليه يمكن أن تشمل هذه السلوكيات على: الاستقامة وعدم استغلال الموقع الوظيفي، الالتزام، التعامل العادل، عدم تضارب المصالح، الشفافية، السرية.

3- إدارة المخاطر: يجب على لجنة مجلس الإدارة أن تحدد وتقيم وتراجع بانتظام المخاطر التي قد تتعرض

لها المؤسسة، وأن تتخذ التدابير اللازمة لهذه المخاطر التي تم تحديدها، ويمكن تقييم هذا المعيار بناء على¹:

- الفهم الواضح للمخاطر (الإستراتيجية والتشغيلية) التي تؤثر على المؤسسة.
- إيصال هذه المخاطر إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع إمكانية مراجعتها باستمرار.
- تخصيص المؤسسة الموارد اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها.

ثالثاً- إدارة العمليات

يبحث هذا المعيار مدى وجود ضوابط وسياسات وإجراءات من شأنها دعم الحوكمة الرشيدة في المؤسسة وترسيخ الانضباط لدى الإدارة التنفيذية والموظفين.

كما يبحث في التدقيق الداخلي والخارجي الذي تقوم به المؤسسة بهدف المراقبة والمتابعة الدورية على العمليات المؤسسية وضمان التطبيق السليم والتزاهة. ويقسم هذا المعيار إلى²:

1- السياسات والإجراءات: تشكل الإجراءات والسياسات مجموعة من العمليات والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة، حيث تتطلب الحوكمة الرشيدة وجود توافق وتطابق بين هذه العمليات والنشاطات (المؤسسية) وبين إستراتيجية المؤسسة، بما يتلاءم مع قيمتها الجوهرية (السلوكيات والأخلاقيات).

2- التدقيق الداخلي: تحاول إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة أن تحقق التوازن بين النمو وحماية الموجودات المؤسسية، لذلك يقوم المدققون بتأكيد مدى تحقيق الأهداف وأن التعليمات والقوانين متبعة بالشكل الصحيح، وعليه يتوجب وجود عملية تدقيق داخلي في المؤسسة مهما كان حجمها، وأن تكون هذه العملية منظمة بطريقة تضمن للجنة التدقيق مراقبة جميع الإجراءات والتدخل بانتظام لمراجعة التقدم في العمل. ويمكن أن تأخذ النقاط التالية بعين الاعتبار لتقييم هذا المعيار:

- تقديم التوجيهات المناسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق للوقاية من المخاطر المحتملة، ولتقييم مدى الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات والقيم السلوكية الأخلاقية.
- مدى توفير الموارد اللازمة للتدقيق، من حيث استخدام وسائل وطرق مناسبة للتدقيق.
- وجود اتصال مباشر بين فريق التدقيق ولجنة التدقيق، ومدى استخدام اللجنة لهذه البيانات والحقائق في اتخاذ القرار المناسب.

¹: الصلاح محمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 10.

²: محمد سمير بلال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

3- التدقيق الخارجي: تعتبر عملية التدقيق الخارجي العين العادلة التي تنظر للمؤسسة من حيث الوضع المالي، ونتائج العمليات في المؤسسة، وذلك لما تتمتع به من إستقلالية، فهي تقوم بالتحقق من مدى تطبيق المؤسسة للمبادئ المحاسبية العالمية، وبيان الإجراءات الواجب عملها لعمل التعديلات وضمان التطبيق الفعال. ويمكن تقييم هذا المعيار بناء على:

- مدى تخصيص الجهة الخارجية للتدقيق الوقت والموارد الملائمة لفهم العمليات المؤسسية والمعاملات باعتبارها خطوة من خطوات التدقيق المالي.
- تزويد المدقق الخارجي المستقل لجنة التدقيق بالبيانات والمعلومات في الوقت المناسب حول البيانات والممارسات المحاسبية الحرجة.
- أخذ كل النقاط المطروحة في تقرير المدقق المستقل بعين الاعتبار من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية بهدف حلها في التوقيت المناسب.

رابعاً- إدارة الموارد

يبحث هذا المعيار في إدارة الموارد على اختلاف أنواعها، وبالتالي يقسم إلى المعايير الفرعية التالية:¹

- 1- إدارة الموارد المالية (الضوابط الداخلية):** تعد منظومة الضوابط الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، وتراجع باستمرار من قبل لجنة التدقيق بهدف ضبط المخاطر التي تهدد موجودات المؤسسة، ولتحديث تعليمات المراقبة الداخلية للموارد المالية والمحافظة على ديمومتها.
- 2- إدارة الموارد البشرية:** يبحث هذا المعيار في المنهجيات والأسس التي تتبعها المؤسسة في تعيين وتحفيز الموظفين ومتابعة أداءهم باستمرار لضمان الالتزام والتطبيق السليم والفعال للحوكمة، ويقوم من خلال:
 - وجود سياسات ومنهجيات للموارد البشرية تضمن العدالة والمساواة.
 - تقييم الموظفين على أساس مقارنة الأداء مع الأهداف.
 - تفويض الصلاحيات والتمكين الوظيفي لاتخاذ القرارات الفعالة وفي الوقت المناسب.
- 3- إدارة الممتلكات:** يبحث هذا المعيار في المنهجيات والأسس التي تنتهجها المؤسسة لضمان الاستغلال الأمثل للممتلكات المتاحة، ومنع إتلافها (استغلالها بشكل غير مناسب)، من خلال وجود ضوابط داخلية لضمان حماية ومراقبة ممتلكات المؤسسة من الاستخدام الخاطيء.

¹: محمود عباينة، مرجع سبق ذكره، ص30.

خامسا-الاتصال الفعال

يساعد الاتصال الفعال على تقوية الثقة بين الهيئة العامة ومجلس الإدارة (اللجان) والإدارة التنفيذية في المؤسسة، حيث تشكل الاتصالات الرابط الذي يربط كل الفئات المسؤولة عن ضمان وتنفيذ الحوكمة الرشيدة في سياق واحد. ويمكن تقييم هذا المعيار من خلال:¹

- إيصال الرؤية والرسالة والإستراتيجية المؤسسية للموظفين والإدارة التنفيذية.
- تأكيد مجلس الإدارة من أن جميع المعلومات حول المنظمة (التقارير المالية/ إجراءات الحوكمة/ البرامج والأنشطة وقرارات المجلس) يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للمؤسسة لتعزيز الشفافية.
- امتلاك المؤسسة نظاما مناسباً للاتصالات المؤسسية (داخليا) يتيح نقل وإيصال المعلومات المتعلقة بالمخاطر والضوابط التي تهدد المؤسسة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في الوقت المناسب.

وعلى العموم تتلخص مقومات الحوكمة في وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية، وجود لجان أساسية-منها لجنة المراجعة- تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية، فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات، وتعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لحوكمة الشركات "النظريات والنماذج"

إن حوكمة الشركات كمفهوم لم تظهر كما هي عليه الآن، وإنما نشأت من خلال عدّة نظريات فسّرت ضرورة وجودها بالشركات لتلافي النقائص والتصرفات التي كانت تحكم عمل المديرين، وطبيعة العلاقة بين مالك الشركة ومديروها. وأهم النظريات التي أدت إلى وجود حوكمة بالشركات هي ثلاثة (نظرية الوكالة، نظرية الأطراف ذات العلاقة ونظرية الولاية الأمنية أو تجذر المديرين بالشركة). ومن جهة أخرى فإن الإختلاف في هياكل الملكية للمؤسسات أوجد نموذجين للحوكمة، نموذج الداخلين (الوساطة المالية) ونموذج الخارجين (السوق المالية).

المطلب الأول: نظرية الوكالة

توصف المنشأة بأهما مجموعة من العلاقات التعاقدية، فوجود المنشأة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض

¹: صفاء محمد سرور سعيد، دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والاقتصادية، الإسكندرية، مصر، 8-10 سبتمبر 2005، صص 280-281 (بتصرف).

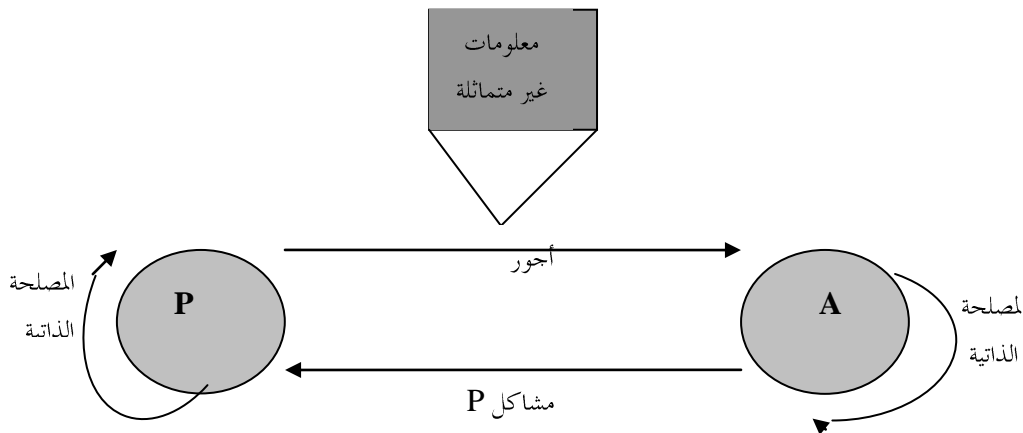
من نشاط المنشأة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المنشأة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها، هذا ما جاءت به نظرية الوكالة التي تعود إلى كل من جنسن وماكلين (JENSEN et 1976) وMEKLING)، والتي يمكن تفسيرها من خلال ثلاثة عناصر مهمة وهي: علاقة الوكالة، مشكلة الوكالة وأخيراً تكلفة الوكالة.

أولاً- علاقة الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة مركز تحليل المنشأة بشأن العلاقة التي تنتج بين المديرين والمساهمين، وتبحث عن تقديم وتفسير آليات الرقابة على تصرفات المديرين المفروضة من طرف المساهمين، وعليه فإن مفهوم الوكالة ينتج عن العلاقة بين شخصين على الأقل، أي نشوء ما يسمى بعقد الوكالة.

1- تعريف عقد الوكالة: يمكن تعريف عقد الوكالة بأنه: "عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصاً آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل"¹.

إن المفهوم القانوني لنموذج حوكمة الشركات جاء من عقد الوكالة الذي يظهر في الشركة من خلال منح الوكيل مجموعة من المسؤوليات التي تمكنه من اتخاذ قرارات واعتماد إجراءات يترتب عليها تخصيص جزء من الموارد التي تقع تحت سيطرته في أمور تعود بالنفع عليه، وهي غالباً ما لا تكون في صالح ما يدعى بالثنائية (أصيل-وكيل) (PRINCIPAL -AGENT)، ومن ثم بروز صعوبة إحداث التوازن في علاقة الأصيل بالوكيل وبصفة خاصة في ضوء سيطرة (الوكيل) على جميع البيانات والمعلومات اللازمة لقيام الأصيل بتحقيق الرقابة على أداء الوكيل وتوجيه سلوكه، والشكل الآتي يبيّن المصلحة الذاتية لطرفي الوكالة الأساسيين: (الشكل 2.1): عناصر نظرية الوكالة

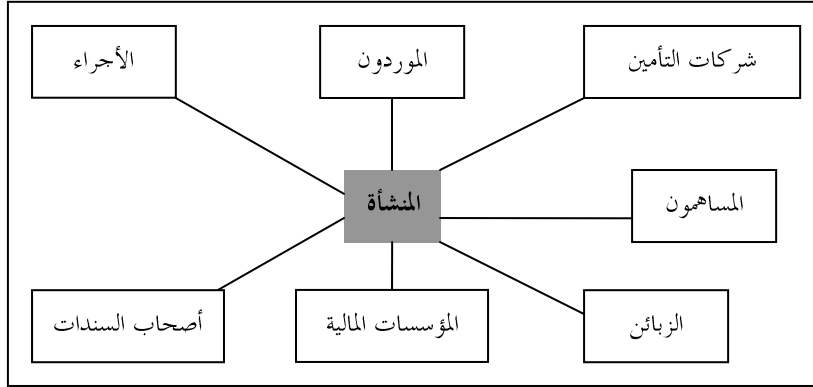


المصدر: <http://en.wikipedia.org/wiki/principal-agent.problem>

¹:Jean-Claude Papillon, *économie de l'entreprise: L'entrepreneur à La gouvernance*, 2^{ème} édition, revue et augmentée, Management Société, Paris, 2000, p: 250.

وعرّف كل من جنسن وماكلين علاقة الوكالة بأنها عقد بين فرد أو مجموعة أفراد (الأصيل) مع فرد آخر أو مجموعة أفراد (الوكيل) من أجل القيام باسم الطرف الأول بعمل معين والذي يشمل التفويض باتخاذ القرارات وإعطاء سلطة للوكيل¹، والشكل التالي يوضح مجموعة العقود التي تربط المنشأة بباقي الأطراف:

الشكل (3.1): المنشأة كمجموعة من العقود بين أصحاب المصالح



المصدر: Baudy Aglietta, *économie de la firme*, édition la découverte, paris, novembre 2003, p:17

إن عقد الوكالة يطرح مشكل تضارب المصالح بين المسيرين وحملة الأسهم، حيث يسعى المسير إلى تحقيق أغراضه الشخصية بينما يسعى المساهم إلى تعظيم القيمة السوقية لسهمه، وعليه يجب على المساهم الاستعانة بآليات مراقبة للحد من الخسائر الناتجة عن تضارب المصالح، ومن بين هذه الآليات تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

تؤدي المحاسبة في هذا الإطار دورا كبيرا، من خلال الاتفاق على إبرام عقود معينة ومحددة بين أطراف الوكالة في الشركة، مثل عقود المكافأة والحوافز الإدارية وإلى غير ذلك من الأشكال. حيث نجد أن هذه العقود تستند على بعض المعلومات والمؤشرات المستمدة من القوائم المالية، فعلى سبيل المثال الحوافز نجدها ترتبط برقم الأعمال المحقق أو المردودية المالية أو الاقتصادية لبعض العناصر والتي تستمد من مخرجات النظام المحاسبي.

وعليه فإن صدق وصحة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن القوائم المالية هي الضامن الوحيد لمصادقية جانب كبير من عقود الوكالة.

¹: Jean-Claude Papillon, *Op-Cit*, p : 31.

2- فروض نظرية الوكالة: تعمل نظرية الوكالة على شرح الحوافز الناتجة على انفصال الملكية عن الإدارة ومراقبة الموارد، إضافة إلى استخدامها في تفسير دوافع الاختيار بين الطرق المحاسبية والإفصاح الاختياري وتعيين مفتشي الحسابات، ومن فرضيات هذه النظرية:¹

- تميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي وسعي كل منهما إلى تعظيم منفعته الذاتية.
- اختلاف أهداف كل من الأصيل والوكيل، حيث يسعى الأول للحصول على أكبر قدر من جهد الوكيل مقابل أجر معقول، بينما يسعى الثاني إلى الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز بأقل جهد ممكن.

- اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل، فالأصيل لا يقدر على متابعة وملاحظة أداء الوكيل واختلاف إمكانية التوصل إلى نفس المعلومات.

أما في مجال الوساطة المالية، فإن العلاقة التي تربط بين البنك وزبونه (المودع والمقترض) يمكن تحليلها على أساس أنهما علاقة وكالة والتي من خلالها يخضع البنك إلى حالتي عدم التأكد الآتيتين:²

- الانتقاء أو الاختيار العكسي، فالأصيل يتلقى معلومات لا تتصل بالوكيل حيث يظهر ذلك جلياً عندما يقدم الممضون على العقد بإخفاء عناصر معينة قبل الإمضاء.

- المخاطرة المعنوية، فبعد إبرام العقود يمكن للوكيل أن يتراجع عن شروط العقد المبرم بينه وبين الطرف الآخر، والمصطلح الأصلي باللغة الأجنبية هو (moral hazard) التي تصاحب تصرفات المديرين، وهي أن يقوم المتعاقدين بنشاط مختلف في الواقع عما تم الالتزام به عند إمضاء العقد.

تظهر مشكلة الاختيار العكسي في مجال المحاسبة على سبيل المثال، عند محاولة الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي، حيث تلجأ الإدارة إلى اختيار الطرق المحاسبية التي تتفق مع مصلحتها الذاتية رغم تعارض ذلك مع مصلحة الملاك.³

مثلاً: إختيار طريقة (FIFO) * لتسعير المخزون في ظل ظروف التضخم رغم تعارض مصلحة الملاك لأنه يؤدي إلى زيادة المدفوعات في صورة حوافز للإدارة والعاملين، وأيضاً زيادة قيمة الضرائب.

¹ طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم-المبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص: 69-70.

²: Frédéric parrot, *le gouvernement d'entreprise, édition maxima, paris, 1999, p : 32*

³: طارق حماد عبد العال، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 71.

* : الوارد أولاً الصادر أولاً " First in first out "

وعليه يمكن استخلاص ثلاثة مصادر تفسر السلوكيات الناتجة عن علاقات الوكالة بين الملاك (المساهمين) والمديرين وهي: صعوبة الرقابة الكاملة على مجهودات الوكلاء، التكاليف الناتجة عن إنشاء وتأسيس العقود، وعدم التماثل في المعلومات (للوكيل معلومات أكثر من الأصيل).

ثانياً- مشكلة الوكالة

تهدف نظرية الوكالة إلى معالجة مشكلات العلاقة بين الأصيل والوكيل من ناحية انفصال الملكية عن الإدارة، لذلك فإذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن عملية الانفصال سوف تتسبب في وجود صراعات، وبالتالي يتحمل أطراف هذا الصراع تكاليف وكالة، مما يكون لدى هؤلاء الأفراد حافزاً لتخفيض تكاليف الوكالة.

فمشكلة الوكالة تنشأ من خلال تعرض الأصيل إلى الخسارة، نتيجة سلوك وتصرفات الوكيل وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الأصيل، حيث أن هذا الأخير لا يتوفر على أساليب الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل الذي يقدم للأصيل معلومات تنتج مشكلة المخاطر المعنوية ومشكلة الانتقاء العكسي نتيجة الاختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل من الأصيل والوكيل.¹

1- التفسير الرياضي لمشكلة الوكالة: يمكن تفسير مشكلة الوكالة -التي تؤدي إلى تعارض المصالح- رياضياً كما يلي:²

الوضعية المقدمة في هذا المثال تمثل نوع السلوك الخفي للوكيل على الأصيل. إن الأصيل (P) لا يمكنه ملاحظة جهد الوكلاء (A)، وعليه يصعب تحديد دالة تكلفة الوكيل (A) في هذا الظرف والتي يتحملها الأصيل (P).

ومنه يكون لدينا تصورين اثنين: وكلاء بتكاليف منخفضة، ووكلاء بتكاليف مرتفعة. الأصيل (P) لديه معلومات غير تامة لذا عليه الاكتفاء بعائد ذو احتمال π_t . لدينا وكلاء من الصنف t ($t=1,2$)، ومن جهة أخرى إنتاج الوكيل يمكن ملاحظته بدون خطأ والنتيجة هي وجود جهد قام به، مع افتراض أن مشكل توزيع المخاطر ثابت أو غير مطروح. وعليه، يمكن تحديد عناصر المشكلة على النحو الآتي:

$$X_t(t=1,2) \dots\dots\dots \text{الإنتاج المحقق من قبل الوكيل } A.$$

$$C_t(X_t) \dots\dots\dots \text{دالة تكلفة الإنتاج الخاصة بالوكيل ذو الصنف } t.$$

¹: طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70-71. (بتصرف)

²: Robert cobbaud, *théorie financière, édition economica, paris, 4^{eme} édition, 1997, pp :93-94*

ومنه يمكن توصيف الصنفين الموجودين بالعلاقة: $C_2(X) < C_1(X) \forall X$.
 $S(X)$... دالة الحوافز، المحددة من قبل الأصيل (P) والتي تبين مكافأة الوكيل (A) مقابل إنتاج محدد X .
 $S(X) - C_i(X)$ دالة منفعة الوكيل (A).
 مع افتراض أن منفعة الاحتياط* (\bar{U}_i) لكل الوكلاء (A) معدومة.
 يمكن البحث عن دالة منفعة الأصيل (P) الذي يهدف إلى تعظيم العائد: $\pi_1(X_1 - S_1) + \pi_2(X_2 - S_2)$.
 وعليه فإن المشكلة هي محاولة تعظيم منفعة الأصيل (P) إلى أقصى حد ممكن يكون في ظل قيود تصرف وسلوك الوكلاء (A).

ومنه يمكن كتابة مشكل (A-P) كدالة تعظيم المنفعة تحت قيود وفق الصيغة الرياضية الآتية:¹

$$\begin{aligned} & MAX_{X_1, X_2, S_1, S_2} \cdot \pi_1(X_1 - S_1) + \pi_2(X_2 - S_2) \\ & s.c. S_1 - C_1(X_1) \geq 0 \\ & S_2 - C_2(X_2) \geq 0 \\ & S_1 - C_1(X_1) \geq S_2 - C_1(X_2) \\ & S_2 - C_2(X_2) \geq S_1 - C_1(X_1) \end{aligned}$$

مما سبق، يمكن القول أن مصدر مشكلة الوكالة يتحدد بناء على عدم قدرة الأصيل مراقبة الوكيل، اختلاف ميل كل منهما اتجاه المخاطرة، وعدم تماثل المعلومات المتاحة لكل منهما باعتبار أن معلومات الإدارة (الوكيل) أكثر من معلومات الملاك (الأصيل).

2- تضارب المصالح: ينشأ عن مشكلة الوكالة تضارب في المصالح بين الطرفين (الملاك والمديرين الأجراء) والتي ينبغي العمل على تخفيضها والتقليل منها، ويتجسد هذا التضارب من خلال العناصر الآتية:²

1.2- الملاك مقابل الإدارة: إن ازدياد درجة انفصال الملكية عن الإدارة يؤدي إلى تباعد مصالح الطرفين وبالتالي تزداد مشاكل الوكالة وتكلفتها، فالمنشآت التي تدار بواسطة ملاكها سوف تتخذ فيها قرارات تعظم منافعهم وأرباحهم، في حين إذا إمتلك المدير نسبة ضعيفة من رأس المال، فإنه يميل إلى بذل مجهود أقل مقارنة بالمالك المدير، لأن باقي الأرباح سوف تذهب لأطراف أخرى ذات مصلحة، فالمسيرين غير المالكين ومن خلال تصرفاتهم الانتهازية يمكنهم الوصول إلى وضعية جيدة في سلطة اتخاذ القرار بتملك جزء من ثروة الملاك. ويحدث هذا التضارب في حالات منها:³

*: هي المستوى الأدنى من المنفعة التي يمكن للوكيل (A) الحصول عليها.

¹ : Robert cobbaut, , op-cit, 1997, p :98

²: Frédéric parrat, op-cit, 1999, p :32

³: Ibid, , p :32.

- إمكانية توكيل الملاك (المساهمين) شخص يتميز بكفاءة عالية في مهمة استعمال حقوق الملكية على المنشأة الخاصة بهم، إضافة إلى مهمة الإدارة.
- لجوء المساهمين إلى تعيين مدير يمتلك الإذن بإمكانية استعمال حقوق الملكية، فيكون كلا الطرفين ملتزمين بالإدارة ولهم واجب متفق عليه في العقد، حيث أن موضوعه من جانب الملاك هو ضمان أن المدير الذي تم تعيينه سيعمل وفق ما تقتضيه مصالحهم.
- يبحث المساهمون عن تعظيم مردودية أموالهم الموظفة أو المستثمرة بالمؤسسة، ويسعى المديرون (المسيرون) إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة مباشرة أو التي يمكن أن يتعرض لها المسيرون بطريقة غير مباشرة.

ولحل مشكلة تعارض المصالح بين الملاك والإدارة يمكن اعتماد الآليات الآتية:¹

- توفير حوافز (سواء تضمنها التعاقد صراحة أو ضمناً).
- تنظيم كفاء لسلوك المديرين (الوكيل) في ضوء رغبات حملة الأسهم (الأصيل).
- زيادة فعالية مجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة، وذلك للحد من التعارض في المصالح.

2.2- حملة الأسهم مقابل حملة السندات: يحدث تعارض المصالح بينهما لعدة أسباب منها:²

- استخدام الملاك أموال الدائنين في مشروعات أكثر مخاطرة، مما يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للملكية وانخفاضها من جهة الديون.
- حصول الملاك على قروض جديدة إضافية، مما يزيد من احتمال حدوث إفلاس.
- إمكانية طلب الدائنين عائداً أكبر، لأخذهم المخاطر السابقة في الاعتبار قبل عقد القرض أو وضع قيود في العقد تحد من تصرفات الملاك.

يمكن ذكر بعض الآليات التي يمكن أن تتجسد كحلول لمشكلة تعارض المصالح بين الملاك والدائنين:³

- إدخال تكاليف الوكالة التي يتحملها الدائنين ضمن العائد الذي يطلبونه على القروض المقدمة للمنشأة، مثل مصاريف الرقابة على أعمال المنشأة.
- وضع قيود في عقود الدين تحد من تصرفات المنشأة تجاه الدائنين، مثل القيود على توزيعات الأرباح على المساهمين، إصدار ديون جديدة، استبدال الأصول.
- على الإدارة أن تتعامل بطريقة عادلة وأمينة مع الأطراف المختلفة.

¹: طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص74. (بتصرف)

²: نفس المرجع، ص75.

³: Robert Cobbaut, op-cit, 1997, p :339.

3.2- المساهمون الداخليون مقابل المساهمين الخارجيين: قد يلجأ المساهمون الملاك إلى إقرار التنازل عن جزء من الأموال الخاصة (حقوق الملكية) لفائدة المساهمين الخارجيين في شكل أسهم بدون حقوق تصويت، وذلك وفقاً للشروط الآتية:¹

- تمويل المؤسسة بالديون، أي ليس للمؤسسة بديل تمويلي آخر.
- ثبات المكاسب النقدية للمساهمين الملاك.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الجباية.

كما أن المساهمين الداخليين يرغبون في الاحتفاظ بسلطة اتخاذ القرارات، أي دون مشاركة المساهمين الخارجيين في ذلك، وأيضاً محاولتهم حصر عوائد الخارجيين في نسب معينة مقابل عائد كبير يعود لهم.

4.2- الإدارة العليا (الوكيل) مقابل مراقبي الحسابات: يمكن أن يحدث التعارض بينهما نتيجة قيام مراقبي الحسابات بكشف التصرفات الانتهازية التي تستعملها الإدارة في استخدام الطرق المحاسبية للتلاعب* بالأرقام أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن الملاك.²

ومن الأسباب الرئيسية التي تعتبر كمصدر لتضارب المصالح بينهما:³

- وجود إحلال في الأصول، حيث أن المؤسسة تستعمل القرض الذي منحه إياها البنك في استخدام مختلف عن الاستخدام المتفق عليه.
- حصول المؤسسة على قروض جديدة بعد العقد الأولي الممضى مع البنك الأول (ارتفاع مخاطر البنك حول عدم تحصيله لحقوقه).
- قيام المؤسسة طالبة القرض بتوزيع وتحويل حصة أرباح الأسهم بشكل كبير على المساهمين (أي أنها تخصص الجزء اليسير لاستثماره في تسديد قروض البنك).

ومن بين الحلول المقترحة لحل مشكلة الوكالة الناتجة عن تعارض وتضارب المصالح بين الملاك (المساهمين) والإدارة (المديرين) نذكر:⁴

- تقديم مكافأة للإدارة في صورة أسهم، أو في صورة نقدية، ويعتبر نظام المكافآت من أهم عناصر جذب الأفراد إلى داخل المؤسسة والذي يتكون من:

¹: طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص57.

*: يعرف على أنه بعض القدرة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل المصحح عنه في القوائم المالية في المستقبل، والغرض منه هو إيجاد انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية.

²: طارق حماد عبد العال، مرجع سبق ذكره، 2005، ص54.

³: *Fédéric parrat, op-cit, 1999, p :31*

⁴: *Jérôme maati, le gouvernement d'entreprise, édition de boeck et larcier, Paris, 1999, pp :123-132*

- مبلغ المكافأة، فالمبلغ المرتفع يضمن وفاء المدير للمؤسسة ومصالحها.
- هيكل المكافأة، ويتكون من جزء ثابت (الأجور والمزايا الاجتماعية) وجزء متغير (يرتبط بمدى تحسن المؤشرات المحاسبية والمالية للمؤسسة).
- مراقبة كل تصرفات الإدارة عن قرب للحد من التعارض بين المصالح. وعموما فإن الطريقة المثلى لعلاج المشكلة هي ربط أجر الإدارة بالأداء مع وجود بعض الرقابة المباشرة. تتعدّد مشكلة الوكالة بتعدد الوكلاء، حيث يسعى كل منهم إلى بناء تنظيم مساعد يبرز أهميته ويحقق ذاته، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل مجموعة أخرى من التكاليف الإضافية، تسمى في الفكر المالي بتكلفة الوكالة* التي تتحملها الشركة، وبالتالي التأثير السلبي على نتائجها من خلال ضخامة التبعات المالية للوكالة.

ثالثا- تكلفة الوكالة

- يترتب عن علاقة الوكالة ما يسمى بتكلفة الوكالة، والتي يمكن تلخيص أسبابها وأشكالها فيمل يلي:
- 1- أسباب تكلفة الوكالة: تنشأ تكاليف الوكالة بين الأصيل والوكيل من خلال ثلاثة أسباب وهي:¹
 - تضارب المصالح.
 - التصرفات الانتهازية للمديرين.
 - عدم تماثل المعلومات بين الطرفين (الوكيل يتوافر على كل المعلومات المتاحة عن المؤسسة).وقد يستخدم الوكيل المعلومات المتاحة لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه المعلومات ويخفي البعض الآخر، حيث تشير نظرية عدم تماثل المعلومات، أن الإدارة لديها معلومات عن مستقبل المؤسسة أكثر مما لدى المستثمرين والمحليلين الماليين خارج المؤسسة.
 - 2- أهم أشكال تكلفة الوكالة: تأخذ تكلفة الوكالة عدة أشكال منها:²
 - 1-2 تكاليف الإشراف: والتي يلتزم بها الأصيل من أجل تأمين الرقابة على نشاطات المديرين لكشف إمكانية منع تصرفات في غير مصالحه، مثل تكاليف إنشاء مجلس الإدارة، تكاليف الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام، وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة.

*: تتضمن التكاليف المدفوعة نظير قيام (الأصيل) بالرقابة على أداء وتصرفات (الوكيل) للتأكد من ولائه وسعيه نحو تحقيق هدف (الأصيل)، مع منح مجموعة من الحوافز المالية الملائمة للوكيل لتحفيزه نحو حسن إدارة الشركة.

¹: Hervé Alexandre et Mathieu paquerot, *efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants*, finance contrôle stratégie, N° 2, volume 3, juin 2000, p :8.

²: Jérôme maati, op-cit, pp : 34-35

2-2- تكاليف الالتزام: تتعلق بالوكيل و الموجهة لوظيفة تشكيل إنذار إيجابي للعمل وفق المصالح المحددة من طرف المساهمين مثل شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المديرين بهدف وضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين.

2-3- الخسائر المتبقية من مصاريف متصلة بالأصيل والوكيل: والناجحة عن التعارض المستمر للمصالح بين المتعاقدين في علاقة الوكالة، كالتخصيص السيئ للموارد والاختيار الاستراتيجي غير الأمثل، والتي تدعى كذلك بتكاليف الفرصة البديلة.

وعموما يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في حل المشاكل الناتجة عن نظرية الوكالة وباعتبار أن المدير يتصرف بصورة انتهازية من خلال العمل على تحقيق مصالحه خلال فترة تواجده في منصبه، يكمن في توفير قواعد أو حوافز (سواء تضمنها التعاقد صراحة أو ضمنا) لتحقيق تنظيم كفاء لسلوك المديرين (الوكيل) في ضوء رغبات حملة الأسهم (الأصيل)، وفي نفس الوقت زيادة فعالية مجلس الإدارة في رقابة أداء الإدارة، وذلك في محاولة للحد من التعارض في المصالح بين المديرين وحملة الأسهم.

المطلب الثاني: نظرية الأطراف ذات العلاقة ونظرية الولاية الآمنة (التجذر)

تعتبر نظرية الأطراف ذات العلاقة (تكلفة الصفقات) والولاية الآمنة (نظرية التجذر) من أهم النظريات التي فسّرت سلوك الوكيل ورد فعل الأصيل على ذلك السلوك، وذلك في إطار مجموعة من العلاقات التعاقدية، هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا- نظرية الأطراف ذات العلاقة أو تكلفة الصفقات (Ronald Coase, Oliver Williamson)

تقوم هذه النظرية على أساس العلاقة التي تربط بين مختلف الأطراف التي تتعامل مع المنشأة، أي بناء على الصفقات التي تتم بين هذه الأطراف وما يترتب عنها من تكاليف، لذلك سنتطرق إلى نشأة هذه النظرية، شروطها، ثم أشكالها.

1- نشأة النظرية: إن مفهوم الحوكمة قد أخذ مجالا واسعا عندما تم تناول العلاقة ليس بين المساهمين والمسيرين فقط، وإنما أمتد إلى العلاقات التعاقدية التي تربط بين كل الأطراف ذات العلاقة من مساهمين ودائنين وأجراء وموردين ومسيرين، وهذا ما جاءت به نظرية الأطراف ذات العلاقة (The Stakeholder Theory)، والتي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال ارتباطها بالمؤسسة، وعلى

ضوء ذلك يتم توصيف المؤسسة كسلسلة مترابطة من المصالح المتعاونة والمتنافسة، والتي يمكن من خلالها تحقيق القيمة.¹

بينما أثبت كوز (COASE)* في سنة 1937 من خلال نظرية تكلفة الصفقات، أن المؤسسة موجودة كبديل عن أساليب صفقات أكثر تكلفة، فتكاليف الصفقات المتعلقة بالتفاوض والتعاقد والتنسيق وأداء الحقوق والواجبات في إطار مجموعة من العقود، يمكن تخفيضها من خلال إنشاء المؤسسة التي تعمل بمثابة وسيط بين المستهلك ومورد المدخلات. وبالتركيز على فكرة كوز (COASE) فإن تكاليف الصفقات تعتبر تفسيراً لوجود المؤسسة.²

وهذا ما أكده كوز (COASE) عند طرحه لسؤال يتعلق بسبب ووجود المؤسسة، فتبين له أن أي شخص يرغب في إجراء معاملة في السوق، فإنه من الضروري أن يبحث له عن متعاقد أو متعاقدين (contractants)، لتزويده بمعلومات مهمة ومعينة ووضع شروط للعقد، إجراء المفاوضات،... إلخ، فهو يثبت أن وجود المؤسسة يشكل أداة للتنسيق الاقتصادي البديل في السوق.³

وعليه فإن نظرية كوز تقوم على أن علاقات العمل هي التي تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات ودور العمال في هذا التخفيض متعلق بنظام التشغيل، المكافآت، الترقية، مراقبة وتقييم الأداء.

2- شروط تكلفة الصفقات: من بين الشروط والمسلمات الخاصة بإطار تكلفة الصفقات نذكر:⁴

1.2-العقد: في علم اقتصاد تكاليف الصفقات، فإن الوحدة الأساسية للتحليل هي العقد بإعتباره صفقة فردية بين طرفين في علاقة اقتصادية، حيث أن أطراف العقد تملك درجات متفاوتة من الحوافز الطبيعية الطوعية لتلبية شروط وعودهم المتبادلة، فوكالة تنفيذ العقد التي هي المؤسسة القانونية التي تحكم العقد تواجه صعوبات التحقق مما إذا كانت الأطراف تلي شروطه.

2.2-محل التنفيذ: أي وضع العقد محل التنفيذ، مع العلم أنه قد يكون ممكناً تنظيم حوافز الحاكمين بطريقة ما، بحيث سيجدون أن من مصلحتهم الخاصة أن يظلوا محبين للمصلحة العامة بشكل معقول،

¹: شرين عاطف سيد محمد، "استخدام آليات التوجيه والرقابة الفعالة بمنشآت الأعمال (حوكمة الشركات) في زيادة فعالية نظم المكافآت على أساس المشاركة في الملكية من منظور إدارة الربحية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011، ص43.

*: اقتصادي بريطاني، ولد في 1910/12/29، ويعتبر مؤسس نظرية تكلفة الصفقات، نال جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1991، توفي 2013/09/02.

²: بادن عبدالقادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية، -بالإشارة إلى حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، 2008، ص: 28 (بتصرف).

³ - fr.wikipedia.org/wiki/cout_de_transaction , date de consultation 20/11/2013.

⁴: شرين عاطف سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43-44 (بتصرف).

حيث يعمل المدير لتحقيق العوائد سواء إقتصادية أو غير إقتصادية لكافة الأطراف ذات العلاقة، حتى يمكنهم تحقيق الهدف الأساسي للشركة (تعظيم القيمة السوقية في الأجل الطويل)، وبالتالي يعتبر المديرون مسؤولين عن الأصول التي تكون تحت سيطرتهم بحيث يمكن محاسبتهم في ضوء معيار معين لدالة الهدف.

3.2- الهياكل التنظيمية: ويقصد بها حسب نظرية تكلفة الصفقات، هياكل إدارة (هياكل الحوكمة) عوضاً عن نظرة الفكرة النيوكلاسيكية التي تعتبرها دوال إنتاج، ومن وجهة نظر علم اقتصاد تكاليف الصفقات (TCE) فإن الدرجة المتفاوتة لطابع عدم الاسترداد لمدخلات العملية الإنتاجية، سيؤثر على سلوك المالكين لها، حيث سيكون للبنى التنظيمية ولبنى الإدارة في المؤسسات تأثير مهم على ما تقوم به.

3- أشكال تكاليف الصفقات: كانت نقطة انطلاق "وليامسون" (Williamson) * سنة 1975 في دراسة محتوى نظرية تكاليف الصفقات (TCT) أن "كل صفقة إقتصادية تولد تكاليف أولية قبل تنفيذها" ومنه تم اقتباس بعض الأشكال المهمة لتكاليف الصفقات وهي كالآتي:¹

1.3- انضغاط المعلومات: تتكون هذه التكاليف في السوق المالية بالنسبة للمقرض من عمليات تجميع المعلومات حول خصائص ومخاطر الأصول المالية المطروحة للاكتتاب و التداول.

2.3- الانتهازية: في علم اقتصاد تكاليف الصفقات، عندما تكون أفعال الوكلاء غير قابلة للملاحظة فإنها تخضع لمخاطر معنوية (moral hazard)، ويتطلب السيطرة عليها الحاجة إلى آليات ملائمة، ما قبل وقوع الحدث (خطط مراقبة وعقود مبنية على الحوافز) وإلى آليات ما بعد الحدث (التدقيق والعقوبات).

3.3- تكاليف التحفيز: والتي من ضمنها تكاليف الالتزام غير التام، بمعنى عدم قدرة أطراف الصفقات على مسك وإنجاز متطلبات الصفقة وعدم القدرة كذلك على احترام التزاماتهم.

كما استعمل وليامسون مصطلح تكاليف الصفقات على الأسعار المولدة للتكاليف الإضافية، حيث صنفها في ثلاث فئات:²

- **تكاليف البحث والمعلومة،** وتعني ما يتعلق بالتنقيب، مقارنة تقارير السعر، نوعية مختلف الخدمات المقترحة، دراسة السوق... الخ.

- **تكاليف التفاوض واتخاذ القرار،** وتعني ما يتعلق بصياغة وإبرام العقد... الخ.

- **تكاليف المراقبة والتنفيذ،** أي ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة، والتحقق من التسليم... الخ.

*: إقتصادي أمريكي، ولد في 1932/09/27، عرف بأعماله على نظرية تكاليف الصفقات، وقد نال جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية بتاريخ 2009/10/12 من خلال أعماله حول الحوكمة الإقتصادية.

¹: يادن عبدالقادر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

²: شرين عاطف سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 46 (بتصرف).

ويرى وليامسون أن مستوى تكاليف الصفقات يرتبط بسلوك كل من الأفراد وطبيعة الصفقات.

وعليه يمكن القول أن دور الحوكمة بناء على هذه النظرية، يتجلى في العمل على تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف بما يضمن بقاء المنشأة وتحقيق أهدافها، وذلك من خلال توفير الآليات والهيكل التنظيمية التي من شأنها تحقيق الضبط المطلوب، وكذلك توفير خطط وبرامج الحوافز والمكافآت التي تمكن المديرين من العمل للوفاء بأهداف كافة الأطراف المتعاملة مع المنشأة.

ثانياً-نظرية تجذر المسيرين (Théorie de l'enracinement)

1- نشأة النظرية: تعود نظرية تجذر المسيرين إلى "فيشنغ وشليفير" (R.W.vishng et shleifer) سنة 1989، حيث يبين محتوى هذه النظرية أن المسير يلجأ لوضع إستراتيجية تحميه وتحفظ حقوقه عن طريق استغلال نفوذه بشبكة العلاقات بالموردين والعملاء، وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، فهو يعمل على تفادي خطر الاستبعاد ويعمل على تعزيز ما يعرف بالمظلات الذهبية* (parachutes d'or) في الاستفادة من التعويض، وبهذا التصرف يهدف إلى تعظيم وظيفة المنفعة وبالتالي تعظيم المصلحة الشخصية.¹

تفترض نظرية الولاية الأمنية حسب كل من أليكساندر وبيكيرو (Alexandre et Pequerot, 2000)، أن الفاعلين في المؤسسة يطورون استراتيجياتهم للحفاظ على مكانتهم بالمنظمة والعمل على حرمان المنافسين المحتملين من الدخول إليها، مما يسمح لهم بالرفع من سلطتهم ومن مساحة إدراكهم لما يجري بالمنظمة، حيث أن المديرين يتكونون من وكلاء ذو هيئة؛ خاصة الذين يمكنهم استعمال موارد المؤسسة من أجل التجذّر والرفع من قدرتهم وسلطتهم والحصول على مزايا أخرى (حرية النشاط، الحماية أثناء العمل والمكافآت).²

كما تفترض هذه النظرية أيضاً أن المديرين التنفيذيين هم أساس وجود المؤسسة، وبالتالي يشعرون بارتباط قوي وملكية معنوية للمنشأة تجعلهم يتصرفون كأولياء أو أوصياء يضعون المؤسسة في محور اهتمامهم، فهم يقبلون بمستويات أقل من المكافآت النقدية مقابل استمرارهم في العمل بالمؤسسة، وبالتالي لا ينتج تعارض في المصالح بين المديرين وحملة الأسهم.³

*: تعني موافقة المؤسسة على تعويض العاملين المديرين التنفيذيين بمكافآت ومزايا إذا تم تمكينهم بشكل غير مناسب في وظائفهم عند دمج المؤسسة مع مؤسسة أخرى أو بيعها.

¹: Finet.A , Bughin.C et Colot.O , "Analyse de la théorie de l'enracinement des dirigeants en fonction du caractère familiale des entreprises non cotées ", p6. www.ecole-management-normandie.fr/Doriot2008, date de consultation ; 10/11/2012.

²: Hervé Alexandre et Mathieu paquerot, op-cit, juin 2000, p :7

³: شرين عاطف سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 43 (بتصرف).

ومن جهة أخرى أظهر كل من (Allouche, Amann) سنة 2002، أن مسألة تجذر المسيرين تتضاعف على مستوى المؤسسات العائلية، حيث نجد من جهة أن ترسيخ تجذر المسيرين المساهمين للمؤسسة العائلية والذي يكون بناء على وضعيتهم في المؤسسة (لهم أغلبية في رأس المال أو عكس ذلك)، ومن جهة أخرى نجد تجذر العائلة من خلال قدرتها على استبدال القيادة (تفضيل طبيعة العلاقة بين الأفراد على الكفاءة في التسيير)، كما بين يونغ (yeung 2003) أن روح المؤسسة (*l'esprit d'entreprise*) لا تنتقل بالضرورة من جيل إلى جيل، لكن من السهل على الورثة صنع القيمة باستعمال ثروتهم ونفوذهم للحصول على مزايا تنافسية، وذلك من خلال البحث عن سياسة الريع (*politique de rente*) بدلا من الابتكار وريادة الأعمال.¹

إن تجذر المسيرين هو عبارة عن مجموعة من العلاقات الرسمية أو غير الرسمية التي يسعى المدير التنفيذي إلى إقامتها من أجل التخلص ولو جزئيا من مراقبة الإدارة ومن مراقبة المساهمين، لغرض الاحتفاظ بمنصبه وزيادة حريته وسلطته وتعظيم مصالحه الشخصية.

وعليه يمكن القول أن تجذر المسيرين ينتج كرد فعل عن الرقابة الداخلية والخارجية الموجهة إليهم، حيث تعمل إستراتيجية التجذر على تحييد الرقابة الداخلية أولا ثم تحييد الرقابة الخارجية ثانيا.

2- معالجة مشكلة التجذر: لمعالجة مشكلة تجذر المديرين يتم العمل على تطبيق رقابة على كل تصرفات الإدارة عن قرب، علما أنه يتم التمييز بين صنفين من الرقابة لتخفيض تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين على النحو الآتي:²

1-2- رقابة خارجية، وتتكون من عدة عناصر أهمها:

- سوق السلع والخدمات، أي اتصاف المديرين بالانتهازية، بمعنى تحقيق إشباع حاجياتهم، سيؤثر على تكلفة الإنتاج وبالتالي على تحديد سعر البيع في سوق تتصف بالمنافسة، مما يجعل المؤسسة في وضعية حرجة (تدهور تنافسية المؤسسة) في السوق.
- سوق العمل للإطارات المديرين، أي ترك مجال المنافسة بين المديرين أنفسهم، وبالتالي اختيار الأحسن وإبعاد الأقل كفاءة والأكثر انتهازية، وهذا يعتبر سببا كافيا لتغلب المديرين على تصرفاتهم التي تتعارض ومصالح المساهمين من أجل البقاء والاستمرار بالعمل في الشركة.

¹ : Finet.A , Bughin.C et Colot.O , op-cit, p7.

² : Frédéric parrat, op-cit, 1999, pp :41-47.

- السوق المالية، وهي تشكل رقابة أكثر فعالية لأكبر الشركات، ففي حالة ثبوت الانتهازية من قبل المديرين والتي أدت إلى وجود خسارة في المؤسسات التي يديرونها، فإن المساهمين يمكنهم بالفعل بيع حصصهم من الملكية للتعبير عن عدم رضاهم. مما يقدم عليه المديرون.

2.2- رقابة داخلية، وتمثل أهم عناصرها فيما يلي:

- رقابة المساهمين، أي يمكن فرض الرقابة عن طريق التصويت، خاصة في حالة الحيازة على حصة مهمة في رأس المال، ومنه يمكن الموافقة على فريق المديرين الذي يتميز بالكفاءة في الجمعية العامة للمساهمين التي تجتمع على الأقل مرة في السنة.

- تخصيص نسبة معينة من الأسهم للمديرين، حيث يسمح ذلك بإغراء المديرين، وبالتالي وضع حد لانتهازيتهم وجعل مصالحهم مع مصالح المساهمين في صف واحد، لأن حيازة المديرين على أسهم كثيرة يؤدي بهم بالضرورة إلى العمل أكثر على تعظيم الأرباح.

- الرقابة بين الأجراء، فكل موظف من مصلحته مراقبة سلوك الأفراد العاملين معه والتبليغ عن أي انتهازية في التصرف، مما يؤدي إلى تكوين ضغط على المديرين للحد من تصرفاتهم الانتهازية.

عموما فإن المدير وباعتباره بعيدا عن الانتهازية يطمح إلى تحقيق تقدير معنوي من خلال نجاحه في تحقيق أهداف المؤسسة عن طريق ممارسة مسؤولياته، وذلك نظرا لتصرفه كوصي تنظيمي (*Organizational Steward*) أكثر منه كوكيل، كما أن مشكلة التعارض في المصالح وفقا لهذه النظرية لا تطرح، لأن المدير يشعر أن تحقيق مصالح المؤسسة فيه إشباع لمصالحه الخاصة.¹

وعلى هذا الأساس لا يتم التركيز على تحفيز المدير التنفيذي، وإنما يتطلب توفير الآليات والهياكل التنظيمية التي من شأنها تسهيل قيام المدير بمهامه بفعالية، حتى يمكن تدعيم الأداء المتميز للمنشأة، كأن يتم الدمج بين مناصبي كل من رئيس مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي ليقوم بها شخص واحد يكون مسؤولا عن قيادة المنشأة وتحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: نماذج حوكمة الشركات

تخطى حوكمة الشركات بنموذجين أساسيين في الاقتصاديات العالمية، وذلك من خلال الاعتماد على هياكل الملكية للمؤسسات، حيث نجد هيكل مركزاً (نظام الداخلين *insider*) أي نموذج الوساطة المالية (البنوك)، وهيكل مشتت (نظام الخارجين *outsider*)، أي ما يمثل نموذج السوق المالية.

¹: شرين عاطف سيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 44 (بتصرف).

أولاً- نموذج البنوك (الهياكل المركزة)

1- مبدأ النموذج: تتركز الملكية أو الإدارة في أيدي عدد قليل من الأفراد، أو العائلات، أو المديرين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو الشركات القابضة أو البنوك، أو الشركات غير المالية، ونظراً لأن هؤلاء الأفراد أو الشركات غالباً ما يتولون الإدارة فهم يؤثرون بشدة على طريقة تشغيل وعمل الشركة، يطلق عليهم "الداخليين" (*insiders*).¹

ويقوم الداخليون بممارسة السيطرة أو التحكم في الشركات بعدة طرق، والمشهد المألوف لذلك هو ملكيتهم (الداخليين) لأغلبية أسهم الشركة وحقوق التصويت، وغالباً ما يقوم المساهمون ذوي الملكيات الكبيرة من الأسهم، وأصحاب حقوق التصويت بالتحكم في الإدارة عن طريق التمثيل المباشر في مجلس إدارة الشركة.

وفي بعض الأحيان يملك الداخليون عدداً قليلاً من الأسهم، ولكنهم يتمتعون بأغلبية حقوق التصويت، ويحدث ذلك عندما تتعدد أنواع الأسهم، مع تمتع بعضها بحقوق تصويت أكثر من بعضها الآخر، كما يحدث أيضاً عندما يمكن التصويت عن طريق التوكيل، ومن خلال اتحادات التصويت، وإذا ما تمكن بضعة أفراد من امتلاك أسهم ذات حقوق تصويت كبيرة فإنه سيمكنهم فعلاً من التحكم في الشركة، حتى لو لم يكونوا هم أصحاب أغلبية رأس المال.²

2- خصائص النموذج: يتركز نموذج البنوك في معظم الدول خاصة تلك التي يحكمها القانون المدني،

ومنها اليابان وألمانيا، لذلك يدعى أيضاً بالنموذج "الياباني- الألماني"، فهذا النموذج لا يعتمد على

آليات السوق المالي وإنما على البنوك، فمثلاً يتميز نموذج البنوك المطبق في ألمانيا واليابان بما يلي:³

- التركيز القوي في الملكية وفي حقوق التصويت، وبالتالي توفير وضعية تعزز من سلطة المساهمين.

- وجود مخاطر التضارب بين مساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية.

- سعي مجلس الإدارة في الدفاع عن مصالح الشركة ومصالح المساهمين على حد سواء.

- ارتكاز نظام الحوكمة على الثقافة القومية وعلى التضامن القوي.

ويتميز هذا النموذج عموماً بالخصائص التالية:

- عدد الشركات المدرجة بالبورصة (السوق المالي) ضعيف مقارنة بنموذج السوق.

- أسواق رأس المال تتميز بسيولة قليلة، ومنه فهي مواتية لعروض الشراء العامة.

¹: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

²: جون سوليفان وآخرون، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الإقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مارس 2002، ص ص 13-14.

³: Gérard lécrivain, op-cit, dossier N°5, p : 14.

- عمليات تقديم وعرض القوائم المالية عرضية وغير ملزمة وغير محددة الفترات، لأن القواعد المحاسبية المعمول بها أقل تقييداً.
- وجود مناهج لحوكمة الشركات في هياكل إدارة البنوك بشكل كبير.

3- مزايا وعيوب النموذج: إن الشركات التي يسيطر عليها الداخلون تتمتع ببعض المزايا، فالداخليين لديهم السلطة والحافز لمراقبة الإدارة عن كثب وهو ما يؤدي إلى تقليل احتمالات سوء الإدارة والغش كما أن الداخليين وبسبب كبر حجم ملكياتهم فإنهم يميلون إلى تأييد القرارات التي تعزز أداء المؤسسة في الأجل الطويل مقابل القرارات التي تهدف إلى تعظيم المكاسب الآنية.

وعلى العكس من ذلك، فإن نظام الداخليين قد يعرض الشركة للفشل في بعض النواحي، فقد يتواطأ أصحاب حقوق التصويت من ذوي النسب المسيطرة مع إدارة الشركة على اتخاذ بعض القرارات التي تصب في مصلحتهم الشخصية على حساب مساهمي الأقلية وخاصة عندما لا يتمتع مساهمو الأقلية بحقوقهم القانونية.

فمثلاً قد تقوم إدارة الشركة بعقد اتفاقية قرض مع أحد البنوك وبفائدة مرتفعة جداً وذلك نظراً لوجود علاقة ما تربط أحد المساهمين المسيطرين بهذا البنك، أو موافقة كبار المساهمين أو أصحاب القوة التصويتية على مرتبات ومزايا باهظة لهم، وكذلك شراء مستلزمات إنتاجية تزيد أسعارها عن المعتاد بغرض زيادة الحصة السوقية للشركة.¹

إضافة إلى ذلك يمكن لكبار المساهمين أو كبار أصحاب حقوق التصويت أن يقوموا مثلاً بتشجيع مجلس الإدارة للتصديق على شراء إحدى المؤسسات المنافسة بهدف زيادة الحصة السوقية للشركة والقضاء على المنافسة.

كما يمكن إقناع مجلس الإدارة برفض عروض الاستحواذ خشية فقدان السيطرة على المنشأة، على الرغم من أن عملية الاستيلاء قد تعمل على تحسين أداء الشركة، ويتفاهم هذا الخطر عندما تتمتع الشركة المملوكة عائلياً، أو التي يسيطر عليها "الداخليون" بالحماية من ضغوط السوق، لعدم قيدها في سوق الأوراق المالية.

وبناء عليه، يمكن القول أن استخدام الداخليين لسلطاتهم بطريقة غير مسؤولة في ظل غياب الرقابة قد يعمل على ضياع موارد الشركة وتخفيض مستويات الإنتاجية وتحميلها أعباء إضافية يصعب معه تأمين

¹: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، 2006، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الموارد اللازمة لتمويل عمليات الشركة، كما أن الداخليين يعززون من تردد ورفض المستثمرين وعدم سيولة الأسواق المالية.

4- مثال عن النموذج (تجربة ألمانيا): أخذ موضوع قواعد حوكمة وإدارة الشركات في ألمانيا أهميته القصوى بعد تعرض عدد من الشركات الألمانية الكبيرة للاختيار، حيث وافقت الحكومة الألمانية على اقتراح سمي كون تراج "kon trag" يتناول القضايا المتعلقة بإدارة الشركات، ومنها:¹

- يسمح للشركة بإعادة شراء أسهمها بموجب شروط مشددة.
- لن يسمح بعد ذلك بالأسهم التي لها الحق في أصوات متعددة.
- لن يكون هناك تخفيض إجباري في عدد أعضاء المجلس الرقابي.
- السماح للأقلية أي صغار المساهمين بتقديم دعاوى ضد المديرين، بتخفيض حقهم في الأرباح إلى 5% أو 2 مليون مارك ألماني. (بينما كانت النسبة فيما قبل 10%).
- المجلس الرقابي (وليس مجلس الإدارة) هو الذي يعين المدققين الخارجيين.
- تقليل تأثير البنوك إلى الحد الذي لا يسمح لها أن تصوت بصفتها حاملة توكيلات قانونية إذا كان التصويت باسم البنك يمثل أكثر من 5% من الأسهم.

وفي سنة 2000 أصدرت مجموعة مبادرة برلين وهي مجموعة تضم أكاديميين (مهندسين)، الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة الشركات، وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة الشركات بالنسبة لمختلف الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين كما ناقشت موضوعات أخرى كالشفافية، التدقيق، والشركات الخاصة، إضافة إلى مقترحات منظمة "DSW" (Deutsche Schutzvereinigung für Wertpapierbesitz) وهي أكبر منظمة ألمانية للمساهمين، وضعت مجموعة من المقترحات، حيث طالبت الشركات بتطبيقها كحد أدنى للقواعد الجيدة لحوكمة وإدارة الشركات، وقد تمثلت هذه المبادئ في:²

- منع تضارب المصالح بين أعضاء المجالس الرقابية.
- ضمان استقلال المدقق الخارجي للشركة.
- استدعاء حملة الأسهم لحضور الاجتماع السنوي في وقت مبكر.
- يجب أن تطبق الشركات الألمانية الهيكل الرأسمالي القائم على نظام صوت واحد للسهم.

¹: حمادي نبيل، "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات -دراسة حالة مجمع "صيدال"، مذكرة ماجستير، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، 2008، ص70.(بتصرف).

²: نفس المرجع، ص71.

- طلب المزيد من القابلية للمحاسبة والمزيد من الشفافية في البنوك، التي تصوت عن الحصة التي تستفيد منها.

وفي جوان 2005 صدر ميثاق يوفر إجراءات تنظيمية وقانونية للإدارة والرقابة على مستوى الشركات المدرجة في البورصة، ويتضمن مبادئ معترف بها وطنياً ودولياً، ومن أهم هذه المبادئ:¹

- **المساهمون واجتماع الجمعية العامة** (التصويت، رفع القوائم المالية السنوية والقوائم المالية الموحدة، إعلام جميع المساهمين باجتماع الجمعية قبل الموعد المحدد بـ 12 شهراً).

- **التعاون بين مجلس الإدارة ومجلس الرقابة والإشراف** (التنسيق، الإعلام بالمخاطر وإدارتها، المناقشة المفتوحة).

- **مجلس الإدارة** (الاستقلالية في إدارة المشروع، الإلزام بوضع قوانين تحفظ مصالح الشركة، ضمان إدارة ملائمة ومناسبة، ضمان مبدأ فهم لا تنافسية الواجبات وتضاربها، الإفصاح لدى مجلس الرقابة عن تضارب المصالح وبدون تأخير).

- **مجلس الرقابة** (تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة والرقابة على عملية إدارته للشركة، تعيين وعزل مجلس الرقابة لأعضاء مجلس الإدارة، تشكيل لجنة مراجعة تختص بإدارة المخاطر والمحاسبة والعمل على استقلال المراجعين، التنسيق في العمل مع المجلس، كل عضو في مجلس الرقابة له الوقت الكافي لأداء مهمته كمنتدب).

- **الشفافية** (الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركة مباشرة، معاملة المساهمين باحترام من حيث عرض المعلومات بأسلوب متوازن بينهم، استعمال وسائل الإعلام والاتصال كالاترنيت لإعلام المساهمين والمستثمرين بطريقة سريعة).

- **التقرير والمراجعة في القوائم المالية السنوية** (تحضير القوائم المالية الموحدة من طرف مجلس الإدارة وفحصها من طرف مراجعين ومجلس الرقابة، ضبط القوائم المالية والتأكد من استعمال القواعد المحاسبية في إعدادها، أخذ حيزاً من نشرات مجلس الرقابة في القوائم المالية السنوية والقوائم المالية الموحدة وفي التقارير السنوية والدورية عند التقرير عن النتائج).

وعليه فإن غرض هذا الميثاق هو إيجاد نظام حوكمة للشركات الألمانية يتسم بالشفافية والفهم والإدراك من قبل كل الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين، ويهدف كذلك إلى بناء ثقة محلية ودولية للمستثمرين، الزبائن، العاملين وعموم الجمهور.

¹: بادن عبدالقادر، مرجع سبق ذكره، ص: 12-13، (بتصرف).

كما أن البورصة الألمانية لم تنتظر حتى تصبح قواعد حوكمة إدارة الشركات ممارسات تطوعية عامة، بل بدأت مؤخرًا بمطالبة الشركات المسجلة في البورصة الألمانية بمسك حساباتها إما حسب المعايير المحاسبية الأمريكية أو حسب نسخة من المعايير المحاسبية الدولية مع إصدار تقارير مالية ربع سنوية.

ثانياً- نموذج السوق المالية (الهيكل المشتتة)

1- مبدأ النموذج: في هيكل الملكية المشتتة يكون هناك عدد كبير من أصحاب الأسهم (الملاك)، يملك كل منهم عدداً صغيراً من أسهم الشركة، وعادة لا يكون هناك حافز لدى صغار المساهمين لمراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب، كما أنهم يميلون إلى عدم الانغماس أو المشاركة في القرارات أو السياسات الإدارية، ومن ثم يطلق عليهم "الخارجيين" (*Outsiders*)¹.

2- خصائص النموذج: يتواجد هذا النموذج في الدول ذات القوانين القائمة على العرف (الدول الإنجلوساكسونية) مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة أي ذات هيكل الملكية المشتتة في الشركات، لذلك يطلق عليه أيضاً بالنموذج الأنجلوساكسوني، فهو يتركز على السوق؛ ويتميز بالخصائص الآتية:²

- تشتت كبير في الملكية، مع سيطرة صناديق الاستثمار على السوق المالي، حيث تعتبر هذه الصناديق نوع من المستثمرين المؤسسين.
- وجود عدد كبير من الشركات المدرجة في البورصة، وبالتالي توفر السيولة.
- تشكل رأس مال الشركات من مساهمات مهمة تفرض ضرورة فصل الملكية عن الرقابة.
- قواعد محاسبية ملزمة ينشأ عنها ضرورة الشفافية في الشركات.
- ضعف إدراج المؤسسات المالية لمناهج حوكمة الشركات في هيكل الإدارة، بسبب ميزة تشتت الملكية، مما يؤدي إلى وجود وضعية تعزز من سلطة الإدارة (*pouvoir managérial*)، وجود مخاطر التضارب بين المساهمين والمديرين، وجود حماية قانونية للمساهمين، وأيضاً تدخل السلطات في البورصة لتقنين معايير شفافية المعلومات.

وعليه فإن الشركات في نموذج السوق المالية يطغى عليها المساهمون غير المراقبين*، وموقعهم خارج النواة الإستراتيجية التي تعبر عن تجمع يشمل المساهمين المراقبين ومجموع المديرين، حيث يتمتع المراقبون بحصة

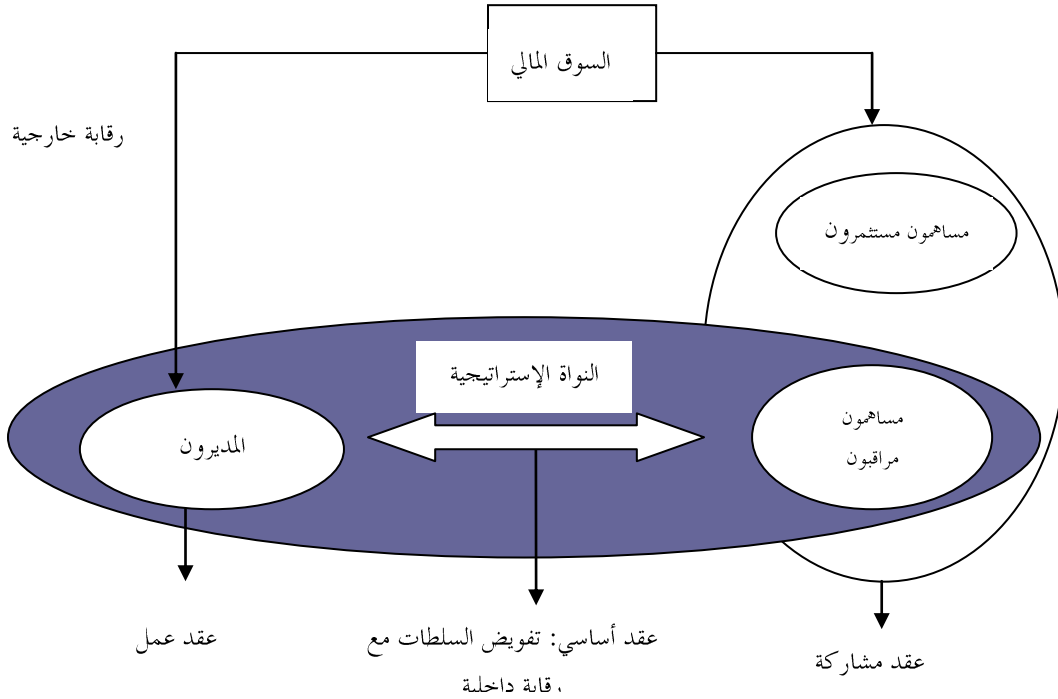
¹: جون سوليفان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص14.

²: Jérôme maati, op-cit, 2003, p :215.

* : مساهمون ليس لهم الأغلبية النسبية ولا مطلق حقوق التصويت بشأن أسهم رأس المال، لكنهم يشاركون في تمويل نشاطات وتنمية الشركة من زاوية التوظيف. مثلاً: المستثمرون المؤسسون، المستثمرون الأفراد، الأسواق المالية، المساهمون المقرضين، الأجراء المساهمون.

أكبر من الأصوات حول الأسهم التي تصدرها الشركة ويشاركون في تحديد المشروع الاقتصادي لها. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل (4.1) الذي يبين الحوكمة في شركات المساهمة.

الشكل (4.1): الحوكمة في شركات المساهمة



المصدر: Jérémy morvan, **la gouvernance d'entreprise managériale : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables**, thèse pour le doctorat nouveau régime en sciences de gestion, université de Bretagne occidentale, 29 novembre 2005, p :38

إن تأثير المساهمين غير المراقبين يتجسد من خلال ممارسة الرقابة الخارجية التي تضمن نفوذ السوق المالي على المؤسسة وعلى مجموعة دواليب الاقتصاد الحقيقي، فهذا النموذج من الحوكمة يسمح بالرفع من قيمة الأسهم كهدف وحيد للمؤسسة.

3- **مزايا وعيوب النموذج:** إن المؤسسات في نظم الخارجيين تعتمد على الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري والإشراف على بقائه تحت السيطرة، حيث يميل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى الإفصاح بشكل واضح وبدرجة متساوية عن المعلومات، وتقييم الأداء الإداري بشكل موضوعي، وحماية مصالح وحقوق المساهمين بقوة. ونتيجة لذلك تعتبر نظم الخارجيين أكثر قابلية للمحاسبة وأقل فساداً، وتميل نحو تعزيز السيولة في الأسواق المالية.¹

¹: جون سوليفان وآخرون، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية، مرجع سبق ذكره، ص16.

- رغم المزايا التي تتمتع بها نظام الخارجيين، فإن الهياكل ذات الملكية المشتتة لها نقاط ضعف معينة منها:¹
- ميل الملاك إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الآجل القصير، ومن ثم فإنهم يتفقون على السياسات والاستراتيجيات التي تنشأ عنها مكاسب في الآجل القصير، وهذا قد يؤدي إلى إثارة الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الشركات.
 - كثرة التغيرات في هيكل الملكية نظراً لأن المساهمين قد يرغبون في التخلي عن استثماراتهم على أمل تحقيق أرباح أكثر ارتفاعاً في مكان آخر، مما يؤدي إلى إضعاف استقرار الشركة.
 - توفر لدى صغار المستثمرين أقل حافز لمراقبة قرارات مجلس الإدارة بيقظة وحرص، ومحاسبة أعضاء مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم، ونتيجة لهذا فقد يظل أعضاء الإدارة الذين يؤيدون اتخاذ تلك القرارات غير الصائبة في مناصبهم، بينما تكون مصلحة الشركة في التخلص منهم.
- 4- مثال عن النموذج (تجربة فرنسا): بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير *Vienot* في سنة 1992، حيث لقي هذا التقرير الكثير من الاهتمام إلا أنه لم يقترح إدخال تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، والتي جاءت على النحو الآتي:²
- ضرورة وجود في كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين.
 - احتواء كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.
 - على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات.
 - وجود لكل مجلس إدارة لجان تدقيق ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورة استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.
 - لا يمكن للمديرين التنفيذيين ولا للمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة التدقيق ولجنة المكافآت.
 - لا يمكن للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.
 - يجب أن يمتلك المديرون عدد معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.

¹: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص26.

²: Louis Vaurs, *Actialite Le comite d'audite*, In revue Française d'audit Interne, n° 137, Paris, 1997, p; 05.

وبالرغم من أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية، إلا أنه لم يفرض متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات، إضافة إلى عدم وجود شرط ملزم للشركات لتنفيذ تلك التوصيات.

وفي سنة 1996 أصدر مجلس الشيوخ تحت إصرار السيناتور ماريني (Marini) تقرير آخر عرف بتقرير ماريني الذي اشتمل على تشريعات هامة تمثلت في إحداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة وإدارة الشركات، كما يلي:¹

- يجب أن يكون للشركات الحق في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.
- يجب السماح للمجلس بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة.
- يجب على الشركات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم مفصلة بمالكها.
- يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر.
- السماح للمساهمين الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم من تحويل حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة.

إلا أن المشكلة الأساسية في تجربة فرنسا المتعلقة بحوكمة الشركات كانت هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير Vienot أو في تقرير Marini ، إلا أنه وبسبب مجموعة من العوامل كالعولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية وظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس فمن المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج.

تجدر الإشارة إلى أنه يوجد نموذج مختلط، يسمى بالنموذج اللاتيني وهو يجمع بين مجموعة من خصائص النموذجين السابقين، وهو مطبق في بعض الدول الأوروبية كإيطاليا وبلغاريا. وعموما يمكن تلخيص خصائص النموذجين الأساسيين لحوكمة الشركات من خلال الجدول الآتي:

¹: حمادي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص69. (بتصرف).

الجدول (1.1): خصائص النموذجين الأساسيين لحوكمة الشركات

الأبعاد	نموذج الأسواق المالية (الهيكل المشتتة)	نموذج البنوك (الهيكل المركزة)
1-الدور الوفاي - الملاك	. رقابة الأصول . مديونية مصرفية ضعيفة جداً . مديونية مهمة من السوق المالي . علاقات أقل استقراراً	. رقابة الخصوم . مديونية مهمة من البنوك . أهمية القروض بين المؤسسات . علاقات طويلة الأجل . احتمال مشاركة البنوك في رأس المال
- المساهمون	. رقابة ضعيفة . رأس مال متنوع . رقابة ممارسة أساساً من المؤسسين . أهداف قصيرة الأجل . رقابة تركّز على أسعار الأصول في البورصة (دور المعلومات)	. رقابة قويّة . رأس مال مركّز عند مساهمين مسيطرين . مشاركة متعدّدة للبنوك . رقابة ممارسة من الفاعلين الصناعيين والبنوك الأساسية . النظر إلى أطول مدة
- دور مجلس الإدارة ونظم الحوافز	-رقابة ضعيفة . مجلس الإدارة يسيطر عليه المدبرون . تأخذ الرقابة خاصيتها من تركيبة المجلس . نمط المكافآت في الحقيقة يجب أن يكون محفز . الرقابة على النتيجة وعلى أسعار الأسهم	- رقابة قوية جداً . يغلب على مجلس الإدارة أهم أصحاب المصلحة، وحضور قوي للبنوك والأجراء . شبكة من الإداريين أكثر تركّزاً . رقابة على المدى البعيد وذات نوعية . نظام المكافآت أقل تحفيز
- الأجراء	. رقابة ضعيفة من هيئات النقابة	. رقابة قويّة متضمنة في القرارات
2-الدور العلاجي - تغيير المديرين	. مع التضارب، أكثر أو أقل سهولة وفق التحدّر . أهمية السوق الخارجي للمديرين	. ظاهرياً أكثر سهولة . غالباً يتم التفاوض داخل مجموعة
- تحويل حقوق الملكية	. سهل نوعاً ما	. أكثر صعوبة
-إمكانية خروج أصحاب المصلحة	. أكثر سهولة	. أكثر صعوبة (علاقات طويلة الأجل مع البنوك ومع الأجراء)
- النتائج على الأداء الاقتصادي	. أحسن تخصّيص لرأس المال ما بين القطاعات . أحسن مرونة وقابلية للتكيف . تفضيل الآجال القصيرة . تأييد النشاطات الجديدة	. أكثر صلابة . تفضيل التعاون والاستثمار على المدى البعيد . الموافقة على النشاطات التقليدية

المصدر: Gerard Charreaux, le gouvernement des entreprises : corporate governance théorie et faits, édition Economica, Paris, 1997, p :465

مما سبق يتضح أن كلاً من نظم الداخلين والخارجيين تحمل مخاطر في طياتها، وبما أن الغرض من نظم حوكمة الشركات هو تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن وتشجيع التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يتطلب بذل جهود معتبرة لتفعيل آليات حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية في تفعيل حوكمة الشركات

إن الاكتمارات التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، أدت إلى ضرورة التفكير بجديفة في إيجاد مبادئ ومعايير عالمية تخص حوكمة الشركات عموماً، ووضع تشريعات ودساتير وطنية اعتماداً على المبادئ الدولية والتقارير المشهورة التي تمت في هذا الإطار.

وعليه بذلت بعض الهيئات الدولية المتخصصة جهوداً معتبرة في وضع قواعد حوكمة الشركات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وتتضمن هذه القواعد كل ما يتعلق بقانون الشركات، قوانين الأوراق المالية، قواعد القيد في بورصة الأوراق المالية، المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات المقيدة، قوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس وغيرها.

المطلب الأول: قواعد حوكمة الشركات حسب البنك وصندوق النقد الدولي

نتناول من خلال هذا المطلب القواعد التي وضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الخاصة بحوكمة الشركات بنوع من الإيجاز.

أولاً- حسب البنك الدولي

قدم البنك الدولي الدعم المناسب للدول في مجال وضع معايير حوكمة الشركات أو تحديد قواعدها على جميع المستويات، محلية، إقليمية، وعالمية، وذلك من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية والقيام بالإصلاحات القانونية كما يلي¹:

1- على المستوى المحلي: قام البنك الدولي بتدعيم مجموعة من التقييمات التي تقوم بها الدولة محلياً، تحدد على أساسها مواطن القوة والضعف فيها، والتي تختص بحوكمة وإدارة الشركات مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها، وذلك بهدف تشجيع الإصلاح التشريعي، وفي الوقت ذاته تبني الأعمال التطوعية للقطاع الخاص (مبادرة هذا القطاع في مجال وضع قواعد وأسس حوكمة الشركات)، وهو

¹: لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة الدولية وعولمة رأس المال، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص: 749-750.

الأمر الذي يتجانس مع إطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة، الذي يلح على الإدارة الجيدة للشركات كعامل أساسي في التنمية، كما يؤكد هذا الإطار على أهمية القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) كأحد العناصر الأساسية في عملية التنمية.

2- على المستوى الإقليمي: يتجسد ذلك من خلال اشتراك البنك الدولي مع بعض الوكالات الدولية الأخرى في رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسؤولين الحكوميين والمشرعين والشركات المحلية والأجنبية، ووكالات التصنيف للمساعدة على الاتفاق بالإجماع على آراء تتعلق بإصلاح وتنظيم إدارة الشركات، وهذا بهدف تفادي الوقوع في الأزمات.

3- على المستوى العالمي: عمل البنك الدولي مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على توسيع دائرة قواعد إدارة الشركات خارج نطاق دول المنظمة، وذلك من خلال توقيعهما على مذكرة تفاهم في 21 من يونيو سنة 1999، بهدف رعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة وإدارة الشركات، والذي يسعى إلى:

- مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة على تحسين المعايير التي تستخدمها لإدارة الشركات بتبني روح المغامرة في مجال الأعمال وتشجيع العدل وتحمل المسؤولية.

- تركيز البنك الدولي على الشفافية التي تقوم على دعامتين أساسيتين، المشاركة من ناحية والمساءلة من ناحية أخرى.

- توصل البنك الدولي بعد المشاورات مع المنظمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقويم نظم حوكمة وإدارة الشركات في الدول النامية والذي سمي ببرنامج **تقارير التقيد بالمعايير والقوانين (ROSC)**.*

4- مكونات برنامج تقارير التقيد بالمعايير والقوانين (ROSC): تتضمن قواعد وأسس إدارة الشركات مجموعة من المكونات الأساسية التي تضمنها نموذج (ROSC)، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1.4- الإعسار وحقوق الدائنين: لتحسين استقرار النظام المالي العالمي بعد أزمة جنوب شرق آسيا قام البنك الدولي بمبادرة لتحديد الأسس والخطوط الإرشادية للوصول إلى نظم فعالة للإعسار ودعم الحقوق الخاصة بالعلاقة بين الدائنين والمدينين في الأسواق الناشئة.

توفر نظم الإعسار مجموعة من القواعد المنصوص عليها مسبقاً للمؤسسات التي تعمل في مجال الإعسار وعمليات التصفية أو إعادة التأهيل التي تنتج عن الشركة المعسرة وتوزيع النتائج المالية بين الأطراف المعنية.

* - Report on the observance of standards and codes.

¹: Report on the observance of standards and codes- Accounting and Auditing (Trinidad and Tobago, 28/03/2009), p30 (www.wds.worldbank.org).

2.4- الشفافية في النظم المحاسبية والتدقيق: لقد أسس البنك العالمي مفهومه لحوكمة الشركات على أربعة مبادئ جوهرية هي الفعالية، تحميل المسؤولية، المشاركة، والشفافية، هذه الأخيرة تسمح بالحصول على قوائم مالية شفافة للشركة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها، وكجزء من التقارير الخاصة بمبادرة الالتزام بمعايير وقواعد (ROSC) يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق في عدد من الدول (آخرها مالي في مارس 2013).

ويهدف هذا العمل إلى وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة في الدول موضع البحث، والتي سيتم مراجعتها على أساس المعايير المحلية والدولية، والتي ستؤدي بدورها إلى تسهيل عمليات المقارنة بين الشركات داخل الدولة وتصميم البرامج لدعم طريقة تقديم التقارير المالية للشركات، و الهدف من هذه المراجعة هو تقييم القدرة على مقارنة معايير المحاسبة والتدقيق المحلية مع معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA)*، بالترتيب والدرجة التي تلتزم بها الشركات بمعايير المحاسبة والتدقيق الخاصة بكل دولة.

عموما يرى الطالب، أن نموذج (ROSC) قد صمم بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق، وهذا التقويم سوف يساهم في وضع التقرير الذي يعده كل من البنك وصندوق النقد الدوليين على مدى الالتزام بمعايير وقواعد (ROSC) والذي يلخص المدى الذي وصلت إليه الدول في الالتزام ببعض المعايير المعترف بها دوليا.

كما أن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي عضو في مجموعة البنك الدولي تشجع أيضا على قواعد حوكمة وإدارة أفضل للشركات، ولكن بشرط أن تمارس الشركات المستثمرة في الدولة موضع البحث قواعد سليمة لإدارة الشركات وتصميم نظم داخلية مناسبة للرقابة وتقديم التقارير، وهذا ما تتطلبه أسواق الأسهم والسندات - خصوصا الجزائر-، وبناء على ذلك وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات تتعلق بجودة الإدارة التي تقيس حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق.¹

ثانيا- حسب صندوق النقد الدولي (FMI)

وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية، وذلك من خلال ما يلي:

1- قواعد السياسات المالية: تؤكد مدونة هذا القانون على ضرورة توضيح مسؤوليات الحكومة وكيفية إعداد الميزانية وتنفيذها، كما يجب على الحكومة توفير المعلومات الخاصة بأنشطتها للمواطنين، وأن تتبع

* - international standards Auditing.

¹: بشير مصيطفي، الحكم الصالح ودوره في نجاح الإصلاحات في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، الجزائر، 2005، ص: 12.

المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها وأن تخضع لنظام تأكيد التראה، كما تذكر المدونة كذلك بالأسس والوسائل التي تعتمدها الحكومة لتحقيق هذه الأهداف.¹

2- قواعد الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية: تم إضافة إجراءات الشفافية إلى مدونة السياسات المالية بناء على:²

- السياسات النقدية والمالية التي تصبح أكثر فعالية إذا ما أدرك المواطنون أهدافها وأدواتها وإذا ما ألزمت الحكومة بتطبيقها.

- مبادئ الإدارة الجيدة التي تدعو لأن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة خاصة عندما تعطى للسلطات النقدية والمالية درجة عالية من الاستقلالية.

علما أن صندوق النقد الدولي قد تبني معيار الشفافية المالية* منذ شهر أفريل من سنة 1998.

كما تجدر الإشارة إلى أن توجيهات صندوق النقد الدولي هي توجيهات كلية ترتبط عادة بالهيئات المالية الحكومية وبالسياسات النقدية والمالية.

المطلب الثاني: المبادئ الدولية لحوكمة الشركات

نتناول من خلال هذا المطلب المبادئ الأساسية التي وضعتها أهم المنظمات، كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم في عضويتها أقوى الاقتصاديات العالمية، إضافة إلى مبادئ الشبكة الدولية لحوكمة الشركات ومن ثم مبادئ مركز حوكمة الشركات.

أولاً- مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)

وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) عدداً من المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات في شهر مايو من سنة 1999، حيث تم إصدار هذه المبادئ بالاستفادة من جهودات عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة وغيرها من الأطراف المعنية بحوكمة الشركات، وقد جاءت هيكلية إطار (OCDE) لحوكمة الشركات من ستة مبادئ رئيسية، يضم كل مبدأ منها عددا من العناصر الفرعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ تعتبر أول توجيهات الحوكمة، وقد خضعت لتعديلات هامة في 22 من شهر أبريل سنة 2004، ويمكن عرض هذه المبادئ على النحو الآتي:³

¹: مركز المشروعات الدولية الخاصة، قواعد إدارة الشركات تصبح سعياً دولياً...، مرجع سبق ذكره، ص13.

²: نفس المرجع، ص14.

*: الإفصاح عن هيكل ووظائف الحكومة، وتوجهات السياسة المالية، وحسابات القطاع العام والتقديرات المالية.

³: مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ (OCDE) بشأن حوكمة الشركات، 2004، ص5.

- 1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يتطلب وجود هذا الإطار الفعال، توفر أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن من وراءه لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقات تعاقدية، ويتم هذا من خلال الالتزام بما يلي:¹
 - وضع إطار حوكمة الشركات يهدف إلى التأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
 - وجود متطلبات قانونية وتنظيمية تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
 - أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددًا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة، لأن ممارسات حوكمة الشركات تتأثر بمجموعة كبيرة من الميادين القانونية مثل قانون الشركات، اللوائح التنظيمية للأوراق المالية، معايير المحاسبة والمراجعة؛ قانون الإعسار (الإفلاس) وقوانين العقود والعمل والضرائب.
 - يجب أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجبها بطريقة متخصصة وموضوعية.
- 2- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: ينبغي أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم. وذلك من خلال الشروط الآتية:²
 - يجب أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في: ضمان تسجيل الملكية، تحويل الأسهم، الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منظم، المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
 - توفر حق الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل: تعديل النظام الأساسي، عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة، الترخيص بإصدار أسهم إضافية.
 - توفر فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وأن يكونوا على علم بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

¹: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

²: مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ (OCDE)، ص 7 من الموقع الإلكتروني، www.cipe-arabia.org 09/08/2009 consulter le

- السماح لأسواق السيطرة على الشركات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية، وذلك بالإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات، وأن تتم العمليات بأسعار شفافة وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقاً لطبقاتهم.
 - ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرين المؤسسين، وذلك بالإفصاح عن حوكمة الشركات الخاصة بهم وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراته، والإفصاح عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.
 - السماح للمساهمين، بما فيهم المستثمرون المؤسسون، بالتشاور فيما بينهم في الموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.
- 3- المعاملة المتساوية للمساهمين (Shareholders): في إطار حوكمة الشركات ينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين (بما فيهم مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب) للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم. وتتم هذه المعاملة من خلال:¹
- معاملة كافة المساهمين (حملة نفس طبقة الأسهم) معاملة متساوية.
 - منع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري.
 - الإفصاح من طرف أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالشركة لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بالنيابة عن طرف ثالث، أي مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس الشركة بطريقة مباشرة.
- 4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات (Stakeholders): يقضي هذا المبدأ بالاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لإتفاقات متبادلة، والعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في تحسين الأداء، ويتحقق هذا المبدأ بناء على:²
- إعطاء فرصة لأصحاب المصلحة في الحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم.
 - المشاركة في إدارة وتنفيذ السياسات من طرف العاملين.
 - السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي.

¹: محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص50.

²: مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ (OCDE)، مرجع سبق ذكره، ص12 (بتصرف).

- الإتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.

5- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، الأداء، حقوق الملكية، وحوكمة الشركات، حيث يعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف على الشركات القائم على اقتصاد السوق، كما يساعد الإفصاح المحافظة على الثقة في أسواق رأس المال. ويتضمن الإفصاح الشامل للشركات ما يلي:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة، الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين (المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، مدى استقلاليتهم)، العمليات المتصلة بأطراف من الشركة، عوامل المخاطرة المتوقعة، هياكل وسياسات الحوكمة، وخصوصية ما يحتويه أي نظام حوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.

- القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفاء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين، بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة.

- استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين، والسماسة، وكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بتزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: يقتضي هذا المبدأ أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبته عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين. ومن بين تلك المسؤوليات نذكر:¹

- العمل على أساس من المعلومات الكاملة وبجسنة النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

¹: محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 56-57.

- تطبيق معايير أخلاقية عالية، والأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة، و أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.
- تجسيد ذلك من خلال إلتزام مجلس الإدارة بمهامه الرئيسية المتمثلة في، توجيه إستراتيجية الشركة، وضع أهداف الأداء، مراقبة التنفيذ، تحديد المكافآت والمرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة، ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس، رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية، والإشراف على عمليات الإفصاح وتوصيل المعلومات.
- قدرة مجلس الإدارة على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة، ويتحقق ذلك بتكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل، تحديد لجان مجلس الإدارة بشكل جيد، والإفصاح عن صلاحياتها، وتشكيل إجراءات عملها، ثم قدرة أعضاء مجلس الإدارة على إلزام أنفسهم بمسؤولياتهم بطريقة فعالة.
- مما سبق يمكن القول أن إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تتسم بأنها عامة إلى حد ما، ورغم أنها غير إلزامية لكنها تعتبر الأساس الذي تستند إليه مختلف المؤسسات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم الحوكمة.
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك ضغوطا متزايدة لوضع آليات أكثر للتنفيذ وفقا لتلك الإرشادات، وذلك بإدخال بعض المعايير الأكثر وضوحا، ومنها:¹
- يجب النص بوضوح على معايير الشفافية وإعداد التقارير عن عمليات بيع الأصول جنبا إلى جنب مع آليات وإجراءات التنفيذ التي يمكن للمستثمرين استخدامها لطلب التعويضات.
- تطبيق معايير المحاسبة الدولية بوضوح، أو الرفع من مستوى المعايير الوطنية إلى مستوى التوافق مع المعايير الدولية.
- يجب النص بصراحة على ضم أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين إلى لجان المراجعة، وأفضل ممارسة في هذا الصدد هي اقتصار عضوية لجنة المراجعة على أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين المستقلين.
- توضيح مهام المراجعة الداخلية في الشركة.

¹: علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ثانياً- مبادئ الشبكة الدولية لحوكمة الشركات (ICGN)*

تأسست الشبكة الدولية لحوكمة الشركات (ICGN) في 29 من مارس سنة 2005 بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشترط الشبكة بأن تحسّن مبادئ حوكمة الشركات ينبغي أن يكون غاية وهدف كل عضو مساهم ومشارك في هذه العملية من مستثمرين، مجالس المديرين ورؤساء الشركات وباقي أصحاب المصالح. وفيما يلي أهم المبادئ التي جاءت بها الشبكة الدولية لحوكمة الشركات:¹

1- **تعظيم أرباح المساهمين:** إن هدف الشركة الأكبر هو تعظيم أرباح وعوائد المساهمين، ولتحقيق ذلك ينبغي على المجلس تطوير وتنفيذ إستراتيجية الشركة المعدّة لتحسين قيمة حقوق الملكية على المدى الزمني الطويل.

2- **الإفصاح والشفافية:** إن الإفصاح عن المعلومات المهمة والملائمة المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب، يمكن المستثمرين من صنع قراراتهم حول الاستحواذ، وحول حقوق والتزامات الملكية وبيع الأسهم، كما يلزم وينبغي الإفصاح عن معلومات تتصل بعلاقة الشركة مع باقي الشركات في الجمع، ومعطيات عن أغلبية المساهمين التي تمكن الشركة من الرقابة، متضمنة معلومات عن حقوق التصويت والمنافع التي تعود على الملكية من الرقابة.

3- **المراجعة:** تضمن هذا المبدأ النقاط الآتية:

- العمل على مساندة جهود تطوير الجودة العالية للمعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية، وأيضاً دعم توحيد المعايير وتشجيع الشركات على تطبيقها.
- تنفيذ المراجعة عن طريق مراجعين خارجيين مستقلين يكون اقتراحهم من طرف لجنة المراجعة.
- إبداء الرأي الموضوعي الخارجي ضمن التقرير السنوي للمراجعة حول مدى عدالة القوائم المالية التي تعرض الوضعية والأداء المالي للشركة.
- إثبات على أساس منظم مدى كفاية القوائم المالية وحسابات الشركة من طرف مجلس المديرين وإذا استلزم الأمر من طرف الرؤساء في الشركة.

4- **ملكية المساهمين، مسؤوليات وحقوق التصويت:** يجب من خلال هذا المبدأ القيام بـ:

- تسهيل عملية أداء المساهمين لحقهم في التصويت.
- معاملة كل المساهمين على قدم المساواة وضمن كون كل حقوق المستثمرين محفوظة.
- تدعيم مبادرة توسيع خيارات التصويت، مثلاً تشجيع الاتصالات الالكترونية.

*: ICGN statement on global corporate governance principles, revised July 8, 2005 at annual conference in London.

¹: مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، سنة 2001، ص 9.

- لعب المساهمين دور مهم في قرارات حوكمة الشركات، مثل حق ترشيح وتعيين ونقل المديرين وحق الموافقة على القرارات المهمة.

- إعطاء حق للمساهمين في طرح إنشغالهم وتساؤلهم على المجلس والإدارة والمراجعين الخارجيين أثناء اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.

5- مجالس الشركة: من مسؤوليات وواجبات المجلس:

- توجيه إستراتيجية الشركة وإعداد الخطط الكبرى للنشاط والمصادقة عليها.
- الرقابة على فاعلية ممارسات حوكمة الشركات والقيام بالتغيير عند الضرورة.
- ضمان شفافية وقانونية عمليات اختيار وتعيين المجلس.
- تسيير ورقابة تضارب المصالح بين الإدارة، أعضاء المجلس والمساهمين والمستشارين الخارجيين؛ كما يجب على المجلس أن يضمن ما يلي:

- شموله على مديرين لهم مهارات ومعرفة وخبرة تمكنهم من القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم.
- تميز أعضاء مجلس المديرين أو مجلس الرقابة بالصدق والأمانة عند قيامهم بأدوارهم.
- إستقلالية أعضاء مجلس المديرين، ومن ضمنهم المديرين غير التنفيذيين.

ثالثاً- مبادئ مركز حوكمة الشركات

مركز حوكمة الشركات (CFCG)* تابع لمدرسة الأعمال بولاية هانوفر الأمريكية، حيث قدم إرشادات بشأن إقامة نظام حوكمة جيد ومتناسك في الشركات، وقد تضمن الجوانب الآتية:¹

- الالتزام بحوكمة الشركات وضرورة الإفصاح عن ذلك.
- نظرة حول هيكل الملكية، من حيث التنظيم والسياسات ونظم الإدارة المتبعة.
- علاقات أصحاب المصالح والاهتمام بهم.
- القيادة، الالتزام والامتثال للقواعد التنظيمية.
- مكافآت المديرين غير التنفيذيين، ودور المساهمين من خلال حقوق الملكية وتعيين المديرين.
- الشفافية، والأداء في إعداد التقارير المالية.
- الأداء البيئي والاقتصادي، والالتزام بالأخلاق في مجال الأعمال.

*: مركز حوكمة الشركات (CFCG) center for corporate governance، أسسه الأستاذ إسبان إكبو (espen eckbo) لتشجيع البحث والنقاش حول القضايا الرئيسية لحوكمة. تم بعث المركز في تموز / يوليو 2000 بمناسبة انعقاد مؤتمر عن حوكمة الشركات والقضايا المعاصرة بالمملكة المتحدة.

¹: Brown, Caylor, corporate Governance and Firm performance, management services, September 2003, p5

المطلب الثالث: التقارير الدولية وقواعد لجنة بازل

نتناول من خلال هذا المطلب أهم التقارير الدولية التي ركزت على تعزيز نظام الحوكمة وآلياتها، فهذه التقارير اعتمدت على ما تم ملاحظته واكتشافه في الميدان من طرف اللجان المكلفة بذلك حول كل النقائص والمشاكل الموجودة بالشركات، بالإضافة إلى أهم القواعد التي جاءت بها لجنة بازل في إطار دعمها للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي.

أولاً- قانون ساربون-أو كسلي "Sarbanes-Oxley"

صدر قانون (SOX)¹ سنة 2002، أي بعد الفضائح المالية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع قضية شركة إنرون (Enron) للطاقة التي أعلنت إفلاسها في 8 من ديسمبر سنة 2001 نتيجة إخفاءها نحو مليار دولار في حساباتها بتواطؤ شركة "آرثر أندرسون" لخدمات المحاسبة والمراجعة والتي أفلست بدورها في نوفمبر سنة 2001² وغيرها من الشركات.

حسب القانون الأمريكي يجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حيث يتم تحميل المدير التنفيذي الرئيسي "CEO" والمدير المالي الرئيسي "CFO" المسؤولية الشخصية لأي خلل مالي. وبهذا فإن هناك علاقة مباشرة بين قانون (SOX) والتحكم المؤسسي "Corporate Governance"، حيث أن وظيفة ومسؤولية الإدارة العليا تتضمن تأكيد صلاحية وسلامة القوائم المالية للشركات المساهمة العامة (بالولايات المتحدة).

يتشكل قانون (SOX) من إحدى عشر (11) فصلاً (مجلس الإشراف المحاسبي العام في الشركة، استقلالية المراجعين، مسؤوليات الشركة، تحسين الإفصاح المالي، تحليل تضارب المصالح، لجنة الموارد والسلطات، التقارير والدراسات، مساءلة الشركة وجرائم التدليس والاختلاس، تحسين تطوير عقوبة الجرائم المتصلة، عائد الضرائب من الشركات، والمساءلة والتدليس بالشركات)، مع العلم أن كل فصل يتفرع إلى فروع مشكلة ما مجموعه ست وستين (66) فرعاً بالقانون ككل.

ويهدف هذا القانون إلى إعادة الثقة للمستثمرين حول سوق رأس المال الأمريكي وذلك بناء على:³

1- مصداقية المعلومات المنشورة من طرف الشركات.

¹: *One hundred seventh congress of the united states of America at the second session, city of Washington, Wednesday. 23 January 2002.*

²: عبيد سعد المطيري، مرجع سبق ذكره، 2004، ص: 101.

* - Chief executive officer.

** - Chief financial officer.

³: عبيد سعد المطيري، نفس المرجع، ص 102.

2- القواعد التنظيمية التي توطر عمل ومسؤوليات المراجعين، المجالس الاستشارية ووكالات التصنيف الائتماني.

3- الحاجة إلى قواعد حوكمة الشركات.

4- تقويم ومتابعة المخالفين.

ثانياً-تقرير كادبوري (Cadbury)

صدر هذا التقرير في ديسمبر سنة 1992 من لجنة الجوانب المالية* لحوكمة الشركات التي تم تكوينها من قبل مجلس التقارير المالية المشكل سنة 1990 وسوق لندن للأوراق المالية، حيث تم تشكيل اللجنة بمشاركة مجلس التقارير المالية وبورصة لندن، إضافة إلى جمعية مهنة المحاسبة.

وقد تم إعداد هذا التقرير في خضم الإخفاقات التي عرفتتها بعض الشركات البريطانية (شركة (MAXWELL STAMP)** وبنك الائتمان والتجارة الدولية (BCCI))، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها، نقص الثقة في إعداد التقارير المالية والتي هزت سوق لندن المالي.¹

واستحدث تقرير هذه اللجنة مفهوم أطلق عليه تسمية (ألتزم أو فسر) والذي يطالب الشركات بالالتزام بتطبيق المعايير أو تفسير عدم الإلتزام بها. وتضمن التقرير العناصر الآتية:²

1- دور مجلس الإدارة ودور البيئة الإدارية في وضع الإستراتيجيات، إعداد التقارير للمساهمين حول إدارتهم للشركة، وبيان مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

2- ضرورة فصل دور رئيس مجلس الإدارة عن دور العضو المنتدب.

3- خضوع مجلس الإدارة لمساءلة المساهمين.

4- تشكيل لجان مجلس الإدارة، حيث يكون الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من بين المدراء غير التنفيذيين، لتعزيز الشفافية.

5- الإفصاح الكامل عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

6- توضيح هيكل أنظمة الرقابة الداخلية.

7- حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

*: ترأس هذه اللجنة أدريان كادبوري (ADRIAN CADBURY)، حيث استغرقت مدة 18 شهراً في إنجاز التقرير الخاص بها. وركزت توصيات اللجنة على وظائف الرقابة والتقرير الذي يعدّه المجلس ودور المراجعين.

** - هي شركة عالمية رائدة في مجال الاستشارات الاقتصادية، تأسست سنة 1959، مقرها الرئيسي في لندن، تتواجد في أكثر من 165 بلداً وإقليم، لها أكثر إنجازات في الدول النامية ودول الاقتصاديات الانتقالية.

¹: عبيد سعد المطيري، مرجع سبق ذكره، 2004، ص111.

²:Frédéric parrat, op-cit, 1999, p:191

وتجدر الإشارة إلى أنه ظهرت في المملكة المتحدة تقارير أخرى منها:¹

- 1- تقرير روتمان "Rutteman" في شهر أكتوبر سنة 1993، الذي أوصى الشركات المقيدة في البورصة بضرورة وجود من ضمن تقاريرها تقرير عن نظم الرقابة المالية الداخلية المطبقة في الشركة للمحافظة على أصول الشركة.
- 2- تقرير "Grennbury" في سنة 1995، الذي أهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وقد أوصى هذا التقرير على ضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تختص بمراجعة وتقييم المعايير والأسس التي يتم من خلالها تحديد تلك المكافآت.
- 3- تقرير هامبيل "Hampel"، صدر في نفس السنة (1995) تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن، وقد أكد هذا التقرير مرة أخرى على دور ومسؤولية مجلس الإدارة في إجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات وخاصة المالية منها، وتحديد مدى ملاءمته لعمليات الشركة.

ثالثاً-قواعد لجنة بازل لدعم الحوكمة في الجهاز المصرفي

يرى الخبراء أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، ويتطلب ذلك خضوع القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات، ومنها الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية التي جاءت بها لجنة بازل الأولى.

1- لجنة بازل الأولى: إن الحوكمة من المنظور المصرفي ووفقاً للجنة بازل¹ تضمنت الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها، والإدارة العليا والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي:²

- تحديد أهداف البنك.
- إدارة العمليات اليومية في البنك.
- إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة سليمة وفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين.
- مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين.

¹: محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص78.

²: بريش عبدالقادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006. ص171.

فقد سجلت التجارب العملية في مجال الرقابة والإشراف ضرورة توافر مستلزمات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك، فالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى جعل عمل المراقبين أكثر سهولة، حيث يساهم في دعم التعاون المشترك بين إدارة البنك والمراقبين.

كما أدركت لجنة بازل أن تحقيق الرقابة المصرفية بشكل فعال لن يتم إلا في وجود تطبيق سليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، ويمكن ذكر أهم متطلبات ضمان التطبيق السليم على النحو الآتي:¹

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة وهيئات الإشراف والرقابة الداخلية.
- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد وسلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة.

2- لجنة بازل الثانية: جاءت بازل 2 للتأكيد على ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال متطلبات رقابية أهمها، القدرة على مواجهة المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيل، وذلك من خلال إصدارها نسخة محدثة بعنوان: " (Enhancing Corporate Governance For Banking Organisations)" في سنة 2006، أي تحسين الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وذلك بناء على الإلتزام بالمبادئ الآتية:²

- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم، وعلى دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكونوا مسؤولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة الموقف المالي، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان مساعدته ومنها لجنة تنفيذية، لجنة مراجعة داخلية، لجنة إدارة، ولجنة أجور.

وعليه فإن مجلس الإدارة يعتبر مسؤولاً مسؤولاً مطلقاً عن عمليات البنك وعن المتانة المالية للبنك، لذا يجب أن يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات لحظية كافية تمكنه من الحكم على أداء الإدارة، حتى يحدد أوجه القصور وبالتالي يتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

¹:Gerard Charreaux, *Le Gouvernement des Entreprises –Corporate Governance- Théorie et faites, Edition Economica,1997, p331.*

²: الشحادة عبدالرزاق، البرغوثي سمير إبراهيم، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي، "الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية"، سطيف، أكتوبر 2009، ص7.

- يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل، أي على مجلس الإدارة أن يضع الإستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك، كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي تدار بها المؤسسة سواء تلك التي تتعلق بالمجلس نفسه أو بالإدارة العليا أو بباقي الموظفين، ويجب أن تؤكد هذه المبادئ على أهمية المناقشة الصريحة والآنية للمشاكل التي تعترض المؤسسة، وبالتالي تتمكن من منع الفساد والرشوة في الأنشطة التي تتعلق بالمؤسسة سواء بالنسبة للمعاملات الداخلية أو الصفقات الخارجية.
- يجب على مجلس الإدارة الكفاء أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك الإدارة العليا، وتعد الإدارة العليا مسؤولة عن تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم في النهاية مسؤولون جميعا أمام مجلس الإدارة عن أداء البنك.
- يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، أي يجب أن تتوقع السلطات الرقابية قيام البنوك بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة.
- يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية، أي إدراك أهمية عملية المراجعة والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استقلالية ومكانة مراجعي الحسابات، وذلك برفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون، مع العمل على معالجة المشاكل التي يحدونها، والاستفادة من عملهم في إجراء مراجعة مستقلة على المعلومات التي يتلقونها من الإدارة حول أنشطة البنك وأدائه.
- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل، أي ضمان أن تتناسب هذه المكافآت مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة، بما يحفز مديري الإدارة العليا وغيرهم من الشخصيات المسؤولة على بذل أقصى جهدهم لصالح البنك، كما يجب أن توضع نظم الأجور في نطاق السياسة العامة للبنك بحيث لا تعتمد على أداء البنك في الأجل القصير وذلك لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها البنك.
- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس.

- لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا بدقة في حالة نقص الشفافية ويحدث ذلك عندما لا يتمكن أصحاب المصالح والمتعاملين في السوق وعامة الناس من الحصول على المعلومات الكافية عن هيكل وأهداف البنك، لذا فإن الشفافية مطلوبة لدعم التطبيق السليم للحوكمة، وبالتالي فإن الإفصاح يجب أن يشمل هيكل المجلس (العدد، العضوية، المؤهلات، اللجان)، وهيكل الإدارة العليا (المسؤوليات، المؤهلات، الخبرة)، والهيكل التنظيمي الأساسي (الهيكل القانوني، الهيكل الوظيفي)، والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك، وطبيعة الأنشطة التي تزاو لها الشركات التابعة.

3- لجنة بازل الثالثة: نتيجة للأزمة المالية الأخيرة اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل3) على مجموعة من القواعد الجديدة التي من شأنها العمل على زيادة رأس المال بمقدار ثلاثة أضعاف حجم رأس المال (من 2 % إلى 7 %) الذي يتحتم على المصارف الاحتفاظ به كاحتياطي، وهذا لتوفير حماية أكثر ضد الإفلاس ولمواجهة الخسائر المحتملة، حيث زاد الإهتمام بأدوات إدارة السيولة لدى البنوك (مخاطر السيولة)، وعموما قد ركز اتفاق بازل3 على ما يلي:¹

- إعادة مراجعة تغطية أهم المخاطر (الائتمان، السوق، والتشغيل).
 - تكوين احتياطي جديد منفصل-لتحويل رأس المال-يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول.
 - رفع نسبة الاحتياطي الثابت من الميزانية إلى 8.5 % .
 - يطبق احتياطي رأس المال تدريجيا خلال الفترة 2016 و 2019.
- مع العلم إن الإلتزام من طرف مجموعة العشرين "G20" بتطبيق بازل3 مقرر ابتداء من شهر ديسمبر سنة 2011، لتصبح سارية المفعول من شهر ديسمبر سنة 2012.

مما سبق يتضح أن المسؤولية الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، ومع ذلك تؤكد لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي مثل: القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين، وضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة ووضع معايير للمراجعة... الخ.

¹: <http://www.wikipedia.org> date de consultation : 25/04/2012.

خلاصة الفصل الأول

بعد دراسة هذا الفصل الخاص بالأسس النظرية لحوكمة الشركات يمكن ذكر أهم النتائج المتوصل إليها:

1. حوكمة الشركات بشكل عام، هي القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، والمستهلكون) من ناحية أخرى.

2. ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن التسيير وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة الإهيارات التي حدثت لأكبر الشركات الأمريكية المقيدة في أشهر أسواق المال العالمية، والأزمات المالية التي شهدتها أسواق جنوب شرق آسيا، مما ساهم في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، خاصة المساهمين.

3. تعتبر كل من نظرية الوكالة، تكلفة الصفقات، وتجنُّد المسيرين، من بين أبرز النظريات التي فسّرت سلوك الوكيل ورد فعل الأصيل، وقد أجمعت كلها على السلوك الانتهازي الذي يمارسه الوكيل في سبيل تحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصالح الأصيل وباقي الأطراف.

4. يمثل مدخل المحاسبة بالوكالة أحد الدعائم الرئيسية القادرة على توصيف المنشأة في صورة سلسلة مترابطة من العقود بين مجموعة من الأطراف المتعددة والمختلفة ذات المصالح المتعارضة والتي يسعى كل طرف منها إلى تعظيم دالة منفعتها على حساب الآخر.

5. بذلت المنظمات الدولية جهود معتبرة في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ، علماً أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة.

6. كل التقارير اهتمت بمستويات محددة لتطبيق حوكمة الشركات، تمثلت في مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، المكافآت، المحاسبة والمراجعة، العلاقة مع حملة الأسهم.

من بين أهم أهداف حوكمة الشركات، حماية أصول الشركة، وكذا حماية حقوق المساهمين وغيرها من أصحاب المصالح، وهذا يتطلب فرض رقابة فعالة على أداء الشركة وتدعيم المراجعة والمساءلة المحاسبية بها، وبالتالي فإن النظر إلى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات من خلال علاقتها بعملية المراجعة أو المحاسبة، يؤدي إلى ضرورة تصميم نظام للمعلومات المحاسبية في إطار حوكمة الشركات، وهذا ما يتم دراسته في الفصل الثاني.

تمهيد

عرفت المحاسبة تطورا ملحوظا استجابة للتطور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في العصور المختلفة وما أملتته التغيرات في بيئة ومحيط المؤسسة باعتبارها المعني بقواعد المحاسبة وتطبيقاتها، حيث كان إظهار نتائج الدورة وتصور المركز المالي نهاية أهداف المحاسبة سابقا، إلا أن ذلك أصبح اليوم بمثابة نقطة البداية لإعداد معلومات أكثر تفصيلا تؤدي دورا مهما في خدمة الإدارة وفي جميع المجالات، منها على الخصوص الرقابة وتقييم الأداء لمختلف أوجه النشاط في المؤسسة.

كما أن المؤسسة في تنظيمها تشكل نظام معلومات شامل، يتكون من عدة أنظمة فرعية تختلف تماما من حيث الوظيفة وأسس التصميم عن بعضها البعض، إلا أنها تنسجم وتتداخل لتشكيل شبكة أو سلسلة واحدة تهدف إلى تحقيق نفس الأهداف، تربطها قنوات اتصال تستعمل في تنقل المعلومات، سواء في اتجاه تصاعدي أو تنازلي أو على مستوى أفقي، إذ تعد مخرجات نظام معلومات فرعي كمدخلات لنظام معلومات فرعي آخر داخل النظام الشامل للمؤسسة، ونجد من بين الأنظمة الفرعية نظام المعلومات المحاسبي.

فهذا النظام أصبح وجوده في المؤسسة ضروريا، نظرا لتعدد العمليات وصعوبة تحديد المسؤوليات وأسباب نقص الأداء، ومما يزيد من أهميته وفعالته حاليا هو الدقة والسرعة والاقتصاد في تكلفة إنتاج المعلومات التي تمتاز بها الأنظمة الحديثة، نتيجة تطور الأساليب المحاسبية واعتمادها على عدة تخصصات أخرى وإمكانية استغلال برامج التسيير التي تساعد على تحقيق الرقابة وزيادة فاعلية الأداء، ويتطلب ذلك إرساء قواعد ومبادئ أساسية تحقق نظام معلومات محاسبي فعال في إطار حوكمة الشركات.

وعليه سنعالج في هذا الفصل الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي في ظل حوكمة الشركات من

خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تعتبر المحاسبة أحد المصادر الرئيسية للمعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، فهي تعالج كمية هائلة من البيانات عبر طرق وأساليب متعددة بالإضافة إلى علاقتها المتشابكة مع بقية أنظمة معلومات المؤسسة وذلك في إطار ما يسمى بنظام المعلومات المحاسبي.

بتطور المجتمعات ومعها المؤسسات الاقتصادية أصبح نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري، وتتجلى أهميته أكثر من خلال ما يفرزه من مخرجات لما لها من أهمية لكافة المستخدمين، لذلك يستلزم دراسة كافة المستجدات التي تعمل على تطويرها (المخرجات) وفق متطلبات مستخدميها وارتباطاً بالمتغيرات المحيطة للبيئة المعلوماتية.

نحاول من خلال هذا المبحث تقديم مدخل حول المحاسبة، ثم التعريف بنظام المعلومات المحاسبي وإظهار علاقته بنظام المعلومات الإداري، ثم عرض أنظمتها الفرعية، مكوناته، ووظائفه، وتقديم بعض الشروط الضرورية لتفعيله.

المطلب الأول: مدخل إلى المحاسبة (نشأتها، تعريفها، وظائفها)

تعتبر المحاسبة القاعدة الأساسية التي يستند إليها أي نظام معلومات محاسبي، لذلك نحاول من خلال هذا المطلب تقديم عموميات حول المحاسبة (نشأتها، تعريفها وأهم وظائفها).

أولاً- نشأة المحاسبة وتطورها

كانت المحاسبة في البداية مجرد أسلوب لتسجيل المعاملات الاقتصادية، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي تحول هذا الأسلوب أو الممارسة إلى نوع من الفن وهو ما يطلق عليه الفن المحاسبي أو فن مسك الدفاتر، ثم تناوله الباحثون بالدراسة العلمية والأكاديمية مستخدمين طرق البحث العلمي المختلفة وبهذا أصبح لعلم المحاسبة أركان أساسية يعتمد عليها كباقي العلوم الأخرى، وعموماً يمكن التمييز بين خمسة حقب تاريخية مرت بها المحاسبة:

1- الحقب الأولى (منذ العصور القديمة حتى نهاية القرن 15): كانت المحاسبة منذ القدم مرادفة لعملية العد، فقد أثبت أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية، تعود إلى عهد الآشوريين حوالي (3500 سنة قبل الميلاد) إذ حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب، أو أحجار كريمة.

ولم تكن عملية التسجيل المحاسبي متطورة عند الإغريق والرومان لأنها اقتصرت على الاحتفاظ بسجلات محاسبية لإثبات ديون الحرفيين والتجار، وكذلك الضرائب والتكاليف المتعلقة بالمشروعات، بينما كانت أكثر تطوراً عند الفراعنة من خلال وجود نظم إدارة المخازن بعد اختراع وتطوير ورق البردي (*Giro*)، التي كانت تدون عليها قيم الودائع من المحاصيل الزراعية في شكل وثائق قابلة للتداول، حيث كان ذلك بحوالي 500 سنة قبل الميلاد.

- ورغم ذلك خطت المحاسبة في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية خطوة واسعة لعاملين رئيسيين:¹
- ظهور وحدة النقد واستعمالها كوسيلة لعملية التبادل التجاري منذ القرن السادس قبل الميلاد، مما أوجد ركنا هاما من أركان نظام القيد المحاسبي.
 - ظهور بعض الأنظمة العددية المتطورة نسيما، والتي بدأت بالنظام العددي اليوناني (*cardinal numbers*)^{*}، ثم الروماني، وأخيرا الهندي-العربي.

قد أسهمت الحضارة الإسلامية في تطوير المحاسبة، حيث نجد في القرآن الكريم والسنة النبوية العديد من الآيات والأحاديث التي تنظم الحياة الاقتصادية وكيفية الإثبات، منها آية المداينة (الآية رقم 282 من سورة البقرة) التي أوضحت التعابير المحاسبية الآتية: مقدار الدين، أجل الدين، كاتب الدين، العدالة في الكتابة، من يمل هو المدين وكأنه يقر بما عليه دون إكراه، المبلغ كما هو دون بخس في القيمة، حالات خاصة، الشهود وهم شهود عدل وفيها تشديد واضح للإثبات والموضوعية، الغاية من الكتابة، استثناءات، الحياد حتى لا تتشوه الصورة العادلة.²

كما كان الرسول (ص) يستوفي الحساب على العمال الذين يقومون بجمع الزكاة، وكان للتوسع الذي عرفته الدولة الإسلامية دورا كبيرا لزيادة الإهتمام بالمحاسبة، حيث تزايدت أنشطة المسلمين وتنوعت أوعية الزكاة التي كانت تحسب على أساسها مداخيل بيت المال، مما دفع بالخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لضبط تسيير بيت المال، بطلب واليه في الشام أن يرسل إليه خبيرا يونانيا يساعده على تنظيم حسابات المداخيل، ولعل أهم ثمرة أعمال سيدنا عمر رضي الله عنه إنشاء دواوين تسهر على جمع ومتابعة المال العام المتمثل في الزكاة والجزية.³

¹: وليد ناجي الخيالي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمامك، الدمامك، 2007، ص 25. (بتصرف).

^{*}: قد اتخذ هذا النظام رموزا توافق الأعداد من (1، 2، إلى 8، 9) منها: (A, B, \dots, N, θ) .

²: سامر مظهر فنتقجي، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب-سوريا، سنة 2003، ص33.

³: بن بلغيث مدني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004. ص17. (بتصرف)

في بداية القرن الثالث عشر، كانت سجلات المحاسبة بدائية، لا تزيد عن كونها مذكرات، يثبت فيها التجار ومقرضو الأموال معاملاتهم المالية الآجلة مع الغير، وذلك لإظهار ما يترتب عن هذه العمليات من حقوق والتزامات، أما العمليات النقدية فكان التاجر يخضعها لرقابته الشخصية دون حاجة لتسجيلها، وسمي هذا الأسلوب في تسجيل المعاملات المالية بالقييد المفرد.

ومن جهة أخرى تم الكشف عن كتاب بعنوان "رسالة ملكية السيقات" يعود لسنة 1363 ميلادية لصاحبه عبد الله بن محمد بن كاية المازندراني مضمونه الممارسات المحاسبية في الدولة الإسلامية، التي لم تكن معروفة في أوروبا إلا بعد القرن الرابع عشر، ومنها نظام القيد المزدوج.

إن ما يثبت أن نظام القيد المزدوج أكتشف أثناء الحضارة الإسلامية وقبل فترة طويلة من ظهور كتاب "لوكا باسيولي" (luka pacioli)* الذي ينسب إليه هذا النظام، ما أثبتته "المازندراني" على أن إجراءات القيد التي كانت سائدة في العهد الإسلامي تنص على ضرورة البدء بالبسملة "بسم الله الرحمن الرحيم" عند إعداد التقارير أو التسجيل في الدفاتر، وهو ما أكده "باسيولي" نفسه في كتابه حيث أشار إلى أن التاجر يبدأ في قيد العمليات بعبارة "بسم الله"، وعليه فإن تطور المحاسبة في الفقه الإسلامي قد سبق ما تفترضه معظم الكتابات العالمية¹.

2-الحقبة الثانية (من نهاية القرن 15 إلى غاية القرن 17): أعطى ابتكار نظام القيد المزدوج دفعا قويا للمحاسبة من أجل المضي قدما نحو الأمام، حيث كان بروز هذا النظام بشكل أكثر فاعلية، وذلك لعاملين هامين:²

- ازدياد العمليات الآجلة في المعاملات التجارية لدرجة لم يعد يستوعب متطلباتها أسلوب القيد المفرد.

- انتشار الفروع والوكالات البعيدة عن مراكزها الرئيسية بعد توسع التجارة الأوروبية والإيطالية منها خاصة، مما جعل للعملية المالية أثرا مزدوجا لا يمكن التعبير عنه محاسبيا بواسطة القيد المفرد.

مهما اختلف الباحثون في تقييم آثار "باسيولي" على المحاسبة، لكنهم يتفقون على أن الفضل يعود إليه في نوعين من الآثار هما:³

*رياضي إيطالي قدم أطروحة بعنوان "SUMMA DE ARTHMETICA" في سنة 1494، تناول في جزء منها مراحل إرساء القواعد الأساسية للمحاسبة، حيث شرح من خلالها نظام القيد المزدوج.

¹: سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص44.

²: وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص28.

³: نفس المرجع، ص 29. (بتصرف).

- تنظيم المجموعة الدفترية المحاسبية، ممثلة في ثلاثة سجلات رئيسية هي: المذكرة، اليومية، الأستاذ
- قياس ربح المشروع في نهاية الفترة المالية، وذلك بإعداد حساب الأرباح والخسائر والذي اعتبر ملخصاً ترصد فيه جميع البنود "بنود الإيرادات والمصروفات".

وعليه يمكن القول أن ما ميز هذه المرحلة أكثر هو توطيد العلاقة بين الرياضيات والمحاسبة، من حيث تزويد الأولى الثانية بالأرقام، ثم إن فكرة المديونية والدائنية التي يقوم عليها مفهوم القيد المزدوج ما هي إلا تعبير محاسبي عن التكافؤ الرياضي، حيث استخدمت المحاسبة هذا المفهوم كثيراً في تطوير طرقها وأساليبها، بدءاً بعملية ترصيد الحسابات، إعداد ميزان المراجعة، معالجة الأخطاء المحاسبية، وانتهاءً بمعادلة الميزانية*.

3-الحقبة الثالثة (من القرن 18 إلى غاية بداية القرن 19): عمل التجار الإيطاليون على نشر العمل بنظام القيد المزدوج عبر مختلف أنحاء العالم، وذلك بتعليم وشرح كيفية العمل به سواء في إيطاليا أو خارجها، كما ساهم العديد من الباحثين في نشر هذا المبدأ، كهلوندي سيمون سترفن "*Simon striven*" الذي ألف كتاباً بعنوان "*Hypammemat Mathematica*" الذي وضع فيه المبادئ الأساسية للكسور العشرية، كما تضمن أحد فصوله جزءاً خصص لشرح فن تنظيم السجلات المحاسبية، حيث أُلح من خلاله على تطبيق مبدأ القيد المزدوج في الحسابات العامة.¹

وهكذا استمرت المحاسبة في تأدية نفس الوظيفة، وهي توفير الحماية لأصول المشروع ثم تحديد المسؤولية وفض النزاعات إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وهو تاريخ اختراع الآلة البخارية الذي كانت له آثاراً إقتصادية بارزة، سواء في المجال الصناعي بإدخال العنصر الآلي، أو في المجال التجاري من حيث تنشيط حركة النقل البري والبحري، الذي أدى إلى زيادة النشاط المصرفي والتمويلي، وقد انعكس ذلك على الأشكال التنظيمية للمؤسسات، حيث حولها من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية، وبالتالي قابله تحول في أغراض المحاسبة، من أغراض رقابية وحمائية في المرحلة السابقة إلى أغراض القياس والتقييم بعد الثورة الصناعية.

وقد كان للرياضيات دوراً مهماً في تطوير الطرق والأساليب المحاسبية خلال هذه المرحلة، حيث صدر في بريطانيا أول كتاب لأستاذ الرياضيات والاقتصادي "روبرت هاميلتون" (*Robert Hamilton*) سنة 1878، بعنوان "المبادئ الأولية لتحليل التكاليف".

*: هي المعادلة الأساسية في المحاسبة ويعبر عنها في الفكر المحاسبي بالشكل: الأصول=الخصوم+ الممتلكات.

¹: وليد ناجي الخيالي، مرجع سبق ذكره، ص30.

4- الحقبة الرابعة (النصف الأول من القرن 20): أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور تقنيات محاسبية حديثة لتجاوز الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، خاصة بعد فشل الأدوات المحاسبية التقليدية، حيث تطورت محاسبة التكاليف في أمريكا بشكل سريع، وذلك بسبب ارتفاع معدل النمو الصناعي.

وفي الثلاثينيات من القرن 20، استعانت المحاسبة بالأرقام القياسية كوسيلة لتعديل بياناتها المتأثرة بظاهرة التضخم التي عمت الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة، كما كان للتطور الصناعي في أوروبا وأمريكا الحاجة إلى المزيد من التحسن في أساليب القياس المحاسبي، لذا قدمت الرياضيات أهم المفاهيم والأساليب المستخدمة في مجال القياس والتحليل المحاسبي، منها مفهوم التحليل الحدي للتكاليف الذي كان نقطة تحول للمحاسبة من مدخلها الحسابي إلى المدخل الرياضي.

ونظرا للدور الذي أصبحت المحاسبة تؤديه إلى جانب إدارة المؤسسة، فإن هدفها أصبح موجها إلى خدمة المؤسسة من خلال تحليل البيانات وتوفير المعلومات المحاسبية التي تساعد إدارة المؤسسة في القيام بوظائفها الأساسية، أي أن المحاسبة أصبحت تخدم الجهات الخارجية والداخلية للمؤسسة.

5- الحقبة الخامسة (النصف الثاني من القرن 20 إلى غاية وقتنا الحاضر): شهد النصف الثاني من القرن العشرين تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي كان سببا مباشرا في تطور مختلف العلوم، حيث استفادت المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى من هذا التطور وبالتالي تزايد دورها داخل المؤسسة، مما أدى إلى استعمال الحواسيب على جميع المستويات في المؤسسة التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على التسجيل الإلكتروني للبيانات الناتجة عن مختلف العمليات التي تقوم بها، وخاصة في ظل سهولة توفر برمجيات متخصصة تتميز بقدرة عالية على تحليل وتخزين البيانات، وتوفير المعلومات اللازمة عند الطلب أو الحاجة إليها وحسب المواصفات.¹

كما أن كبر حجم المؤسسات أدى بها إلى البحث عن مختلف الطرق الممكنة لتوسيع أنشطتها واستثمار رؤوس أموالها المتراكمة، حيث لجأت إلى الأسواق الخارجية، وبسبب اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول كان من الضروري العمل على استحداث هيئات دولية تعمل على توحيد المعاملات المحاسبية وجعلها تتماشى والتطورات الاقتصادية الحالية، فكانت المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية أهم الأساليب التي تعمل على ضبط المعاملات المحاسبية المختلفة.

¹: بلعجز حسين، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 24. (بتصرف).

وعموما يمكن القول أن انفتاح المحاسبة على كل من النظرية الحديثة للقياس والنظرية الحديثة للمعلومات، جعلها تتحول من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام شامل للمعلومات الاقتصادية.

ثانيا-تعريف المحاسبة

رغم التعاريف المختلفة للمحاسبة والأشكال التي يمكن أن تتخذها في مختلف المنظمات إلا أنه يمكن الاكتفاء في هذا البحث بأهم التعاريف التي تشمل المصطلحات الأساسية التي يجب أن تتوفر في كل محاسبة، ومنها:

- عرف أحمد محمد نور المحاسبة بأنها: "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية، يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات".¹

- بينما عرفها عاشور كتوش بأنها: "الوسيلة الوحيدة التي تساعد على اتخاذ القرارات من خلال عمليات مختلفة ومتتالية من تسجيل وتبويب وتلخيص ثم تقرير للعمليات المالية للمشروع وتفسير آثارها على كيان هذا المشروع".²

- كما عرفت على أنها طريقة جمع، ترجمة ومعالجة المعلومات المتعلقة بالتدفقات الحقيقية والمالية، قابلة للقياس بالمصطلح النقدي، والتي تدخل، تدور، تبقى معلقة أو تخرج من وحدة اقتصادية معينة كالعائلة، المؤسسة، هيئة عمومية... هذه التدفقات المتولدة بسبب أحداث اقتصادية، قانونية أو مادية، لها تأثير على رؤوس الأموال الموظفة في الوحدة الاقتصادية المعنية.³

- عرف "مجلس المبادئ المحاسبية" في الولايات المتحدة الأمريكية المحاسبة على أنها: "نشاط خدمي، وظيفتها تقديم معلومات كمية، ذات طبيعة مالية في الأساس عن الوحدات الاقتصادية والتي يُقصد منها أن تكون مفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية، أي تحديد الاختيارات المعقولة من بين البدائل المتعددة".⁴

- أما المخطط المحاسبي الوطني الجزائري فيعرف المحاسبة على أنها أساس التقنية الكمية للتسيير، موجهة قبل كل شيء للتنظيم، التحكم وتقدير تنمية المؤسسة وكذا التطوير الاقتصادي للأمة.⁵

¹: أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص15.

²: عاشور كتوش، المحاسبة العامة- أصول ومبادئ وفق المخطط الخاسبي الوطني- د م ج، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 14.

³: درحون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص75.

⁴: وليد ناجي الخيالي، "المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي"، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، ص 25.

⁵: D. SACI ; *Comptabilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne*, OPU, 1991, P.47

- كما عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها: "الحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹.
من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج ما يلي:

- الحاسبة هي نظام يسمح بجمع، معالجة، وإخراج المعطيات على شكل معلومات تفيد احتياجات المستعملين لها.
- الحاسبة هي عملية تتضمن عدة وظائف، تعمل على تحديد المعلومات الاقتصادية (كمعلومات كمية) وقياسها، ثم توصيلها للأطراف التي تستخدمها في اتخاذ قراراتها.

ثالثا- وظائف الحاسبة

الوظيفة هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق غاية معينة، وهي تختلف عن الهدف الذي يعني الغاية التي يرغب في تحقيقها. ويمكن تلخيص أهم وظائف الحاسبة فيما يلي:²

- 1- **الوظيفة القانونية:** تعتبر الحاسبة قانونية وإلزامية فيما يتعلق بإمساك الدفاتر المحاسبية وإعداد الميزانية، وهي وظيفة محاسبية تقليدية ومع تطور هذه الوظيفة صدرت عدة قوانين تنظم الحاسبة سواء على المستوى المحلي (الجزائر)، أو على المستوى الدولي (مختلف الهيئات والمنظمات المهنية).
- 2- **الوظيفة التسييرية:** باعتبار الحاسبة أداة توفر المعلومات السليمة والدقيقة، تم انتقال دور المعلومات المحاسبية من مجرد وسيلة إثبات قانونية عند حدوث النزاعات إلى أداة يستعان بها في تسيير المؤسسة، وذلك من خلال:

- تقييم أداء المؤسسة (فعالية نشاطها، القدرة على الوفاء بالالتزامات، تحقيق التوازن المالي).
- معرفة مصادر تمويلها والحكم على درجة استقلاليتها المالية.
- معرفة حجم التكاليف والإيرادات، والنتائج المتوصل إليها.

- 3- **الوظيفة الاقتصادية:** تشكل الحاسبة مصدر المعلومات الأمثل لإجراء التحليل الاقتصادية، وإعداد الإحصائيات لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات، وبالتالي إمكانية تحديد مختلف المؤشرات الاقتصادية (القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام، التراكم الخام للأصول الثابتة) والجداول المالية

¹: المادة الثالثة، من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي.

²: بلعجوز حسين، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

(الجدول الاقتصادي الكلي، جدول المدخلات والمخرجات، جدول العمليات المالية) التي تقدمها المحاسبة الوطنية.¹

وعموماً يمكن تلخيص وظائف المحاسبة في وظيفتين أساسيتين:

- **وظيفة القياس**، أي قياس نتائج العمليات المالية للمنشأة وذلك بتجميع البيانات الخاصة بالعمليات المالية، تسجيل هذه البيانات المالية، تصنيف وتبويب البيانات المسجلة في حسابات بسيطة، ثم الربط بين هذه الحسابات البسيطة.

- **وظيفة الإيصال**، أي توصيل المعلومات المحاسبية إلى الجهات الخارجية المستخدمة لهذه المعلومات، وذلك من خلال إعداد التقارير بنتائج العمليات المالية، تحليل البيانات الواردة بهذه التقارير وتفسيرها، ثم توصيل هذه التقارير إلى مستخدميها.

بناء على ما سبق يتبين أن المحاسبة هي نظام للمعلومات، يتكون من وحدات متكاملة تتفاعل فيما بينها لتوفير المعلومات التي يحتاجها مستخدموها سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها.

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات في المؤسسة، نظراً لطبيعة القرارات التي يدعمها، ولما لها من أثر مباشر على مردودية المؤسسة، فهو مجموعة من الأنظمة المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات. نتناول من خلال هذا المطلب التعريف بهذا النظام، وإظهار علاقته بنظام المعلومات الإداري، ثم نتطرق إلى وظائف النظام ومكوناته.

أولاً- تعريف نظام المعلومات المحاسبي

قبل التطرق إلى تعريف نظام المعلومات المحاسبي، ينبغي التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها، والتي هي: نظام، معلومات، نظام المعلومات، (المحاسبة قد تم تعريفها).

- **النظام**، يعرف النظام على أنه: "إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية، وذلك حسب نوع النظام".²

¹: بلعجوز حسين، مرجع سبق ذكره، ص142.

²: بول.ج.ستينبارت، مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، ترجمة قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص12.

- **المعلومات**، تعرف على أنها: "المعلومات تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أي شيء محسوس أو غير محسوس يستخدم في تدنية عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين، يضيف إلى معرفة الفرد أو الجماعة".¹

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات تختلف عن:

• **البيانات** التي تعني: "الوصف الأولي للأشياء والمعاملات وهي مسجلة ومصنفة ومخزنة، ولكن غير منتظمة لتعطي معنى واحد، فهي المادة الأولية الخام التي تعتبر كمدخلات، ليتم معالجتها لتعطي معلومات على شكل مخرجات".²

• **المعرفة** التي تعني: "هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد، فهي حصيلة الامتزاج بين المعلومات والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على التحكم".³

- **نظام المعلومات**، يعرف على أنه: "مجموعة منظمة من الموارد (عتاد، أنظمة استغلال، أفراد، معطيات، إجراءات)، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات في المؤسسات".⁴

أو هو "مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، وإيصال هذه المعلومة إلى المستخدمين بالشكل الملائم في الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم".⁵

وعليه يمكن تقديم مجموعة من التعاريف لنظام المعلومات الحاسبي على النحو الآتي:

- يعرف نظام المعلومات الحاسبي على أنه: "أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية، وبما يخدم تحقيق أهدافها".⁶

- كما يعرف على أنه: "عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض، لتحقيق هدف المعالجة

¹: صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات الحاسوبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص20.

²: فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص13.

³: عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص15.

⁴: سراج علي عبد الله، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005، ص39.

⁵: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص19.

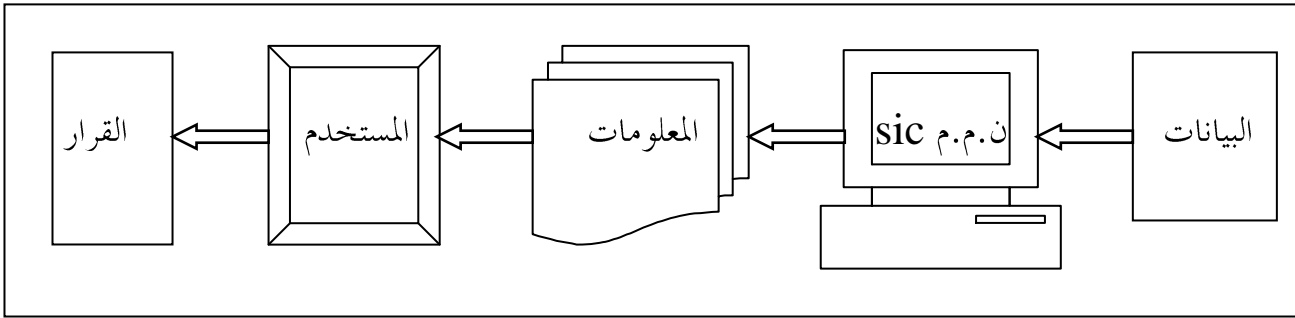
⁶: 27-12-2010 "متطلبات تطوير نظم المعلومات في الوحدات الاقتصادية"، www.minshawi.com/other/drzyadh.htm

للبينات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية".¹

- ويعرف أيضا على أنه: "ذلك النظام الذي يجمع ويسجل ويخزن ويعالج البيانات، من أجل تقديم معلومات لمتخذي القرار".²

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1-2):

الشكل (1-2) نظام معلومات محاسبي يعالج البيانات لإنتاج معلومات متخذي القرار



المصدر: بول.ج.ستينبارت، مارشال رومني، مرجع سبق ذكره، ص27.

بناء على التعاريف أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

- نظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الإقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية والعمليات الداخلية.
- ينتج عن نظام المعلومات المحاسبي مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية، وهي معلومات مهمة لاتخاذ القرارات.
- لا يتجسد دور نظام المعلومات المحاسبي في إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المشروع فقط، بل يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية.

ثانيا-علاقته بنظام المعلومات الإداري

يعرف نظام المعلومات الإداري على أنه: "مجموعة من النظم التي تتعامل مع كل أنشطة المعلومات واتخاذ القرارات المرتبطة بعمليات المنظمة، وذلك بغرض زيادة فعالية وكفاءة المنظمة من خلال توفير المعلومات ودعم القرارات الإدارية".³

¹: خالد محمد رجب الحاربي، المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية الأردنية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، سنة 2000، ص22.

²: بول.ج.ستينبارت، مارشال رومني، مرجع سبق ذكره، ص27.

³: فايز جمعة صالح النجار، مرجع سبق ذكره، ص19. (بتصرف).

من خلال التعريف أعلاه، يتبين أن نظام المعلومات الإداري يتكون من عدة أنظمة فرعية، يهتم كل واحد منها بمجموعة من المهام والوظائف يجعل الكل مترابط ببعضه البعض، ولا يمكن أن تحقق المؤسسة أهدافها إذا تعطل أحد هذه الأنظمة، ومن بينها نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي ينبغي التطرق إلى علاقة هذا النظام بنظام المعلومات الإداري.

يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي "FASB" (Financial Accounting Standards Board) أن نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري مستقلان، لكل منهما وظائفه، لكن في حقيقة الأمر هناك تداخل بين النظامين، يمثل هذا التداخل ما يسمى بمحاسبة العمليات.*

إن تداخل نظام المعلومات المحاسبي وتفاعله مع سائر النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن توجد ضمن نظام المعلومات الإداري أدت إلى تشكيل **نظام معلومات متكامل**، والذي يعرف على النحو الآتي:

"هو ذلك النظام الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، فضلاً عن تقليل الوقت والجهد اللازمين لها".¹

يتجسد نظام المعلومات المتكامل من خلال:

- تكامل البيانات، حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج.
- تكامل الإجراءات، أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به.
- هيكله المعطيات بالطريقة الأكثر تناسباً مع أي برنامج تطبيقي.
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.

ثالثاً- الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

حتى يؤدي نظام المعلومات المحاسبي الوظائف المنوطة به لا بد من وجود أنظمة فرعية تساعد على تسهيل تجهيز بيانات العمليات المتنوعة، يضم كل نظام فرعي مجموعة من الوظائف لها نفس الطبيعة، وتتمثل أهم هذه الأنظمة في:²

*: تعني التخطيط الإستراتيجي، الميزانية الرأسمالية، المزيج الأمثل لإنتاج قرارات الشراء أو الصنع، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الخاصة باستثماراتهم بالمشروع.

¹: عيادي عبدالقادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة، مذكرة ماجستير، 2008، جامعة الشلف، ص15.

²: نفس المرجع، ص 17.

1. النظام الفرعي للإيرادات، تتمثل وظيفته في متابعة كل العمليات المتعلقة بالإيرادات انطلاقاً من الطلبية إلى غاية تحقيق الإيراد الفعلي، أي الإهتمام بالعملاء (الطلبية إلى غاية خدمات ما بعد البيع وإعداد تقارير حول العملاء)، ثم المبيعات (الفوترة، تقارير حول المبيعات، تنفيذ الطلبية، الإجراءات المحاسبية)، وأخيراً التحصيل (متابعة الحقوق لدى العملاء، إعداد التقارير، التفاوض على كيفية التحصيل، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

2. النظام الفرعي للمصروفات، يتضمن وظائف تتعلق بالموردين (متابعة طلبيات المؤسسة، أسعار الشراء، تقارير دورية حول الموردين، تنفيذ الإجراءات المحاسبية)، ثم المشتريات (متابعة إمكانية تنفيذ الطلبية، تقارير حول المشتريات، ثم تنفيذ الإجراءات المحاسبية)، وأخيراً الدفع (متابعة مراحل الدفع، إعداد تقارير حول الديون، كيفية الدفع، تنفيذ الإجراءات المحاسبية).

3. النظام الفرعي للإنتاج، تتمثل أهم وظائفه في متابعة مخزونات المواد الأولية واستهلاكها، متابعة مراحل العملية الإنتاجية، ثم متابعة عملية تخزين المنتجات، مع ضرورة إعداد التقارير في كل مرحلة وتنفيذ الإجراءات المحاسبية.

4. النظام الفرعي للتمويل، يعمل هذا النظام بناء على المعلومات المستخلصة من الأنظمة الفرعية السابقة، ويمكن التمييز بين مستويين:

- المستوى الداخلي، أي الإهتمام بدراسة الحالة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة، إعداد التقارير حول التمويل الذاتي للمؤسسة، إمكانية التمويل، متابعة النقدية داخل المؤسسة، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية.

- المستوى الخارجي، أي الإهتمام بدراسة طرق التمويل الخارجي، متابعة أشكال التمويل الخارجي، إعداد التقارير حول التمويل الخارجي، دراسة إمكانية التمويل، تنفيذ كل الإجراءات المحاسبية.

وعليه يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن أنظمة فرعية يجب أن تتكامل فيما بينها (تكامل داخلي) لتحقيق هدف المؤسسة (تحصيل معلومات صالحة لاتخاذ القرارات).

رابعاً-وظائف نظام المعلومات المحاسبي

لكي يتمكن نظام المعلومات المحاسبي بلوغ الأهداف المرجوة منه، لابد أن يتمتع هذا الأخير بوظائف مميزة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

¹:كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص52.

- تجميع البيانات الحاسبية، ومراجعتها ثم تخزينها.
 - معالجة البيانات الحاسبية لتحويلها إلى مخرجات (معلومات)، ثم تخزين هذه المعلومات.
 - تقديم ملخص حول المعلومات بأسلوب كمي بياني أو بتقارير دورية أو حسب الطلب.
- كما اختصر عبد الرزاق محمد قاسم وظائف نظام المعلومات الحاسبي في وظيفتين أساسيتين كالآتي:¹
- **الوظيفة التوثيقية**، وهي وظيفة تقليدية للنظام، بحيث تنحصر في تسجيل وتبويب كل الأحداث الاقتصادية ومعالجة البيانات الناتجة عنها للحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات.
 - **الوظيفة الإعلامية**، يؤدي نظام المعلومات الحاسبي دوراً إعلامياً على مستوى المؤسسة وفي المحيط الخارجي، ويعود ذلك لتطور وظيفة الحاسبة التي أصبحت تستعمل في عمليات الرقابة، التخطيط، التنبؤ، تقييم الأداء، وتقديم المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات.

خامساً- مكونات نظام المعلومات الحاسبي

إن الأركان التي يعتمد عليها نظام المعلومات الحاسبي هي تلك التي يعتمد عليها أي نظام، إذ أن العملية تبدأ بإدخال بيانات، ثم معالجتها ثم ترتيبها و تبويبها وفي الأخير صياغتها في شكل يسمح للمسير أو للمستعمل الاستفادة منها، وهذا ما يطلق عليه تعبير المخرجات. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. **المدخلات:** يتطلب نظام المعلومات الحاسبي تدفق البيانات الناتجة عن مختلف التدفقات الاقتصادية سواء التي تتم داخل المؤسسة أو خارجها، حيث يتم إثباتها انطلاقاً من الوثائق والمستندات القانونية أو ما يعرف بالمجموعة المستندية (الطلبية، الفاتورة، وصل الاستلام، مذكرة الإدخال، مذكرة الإخراج، إذن الدفع).²

فالبيانات (الأرقام الخام) تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المؤسسة، وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط (Media) هي المستندات والوثائق.

وتتعدد هذه الوثائق والمستندات التي تظهر في المؤسسة أثناء ممارستها لأنشطتها الاقتصادية إذ أن معظم هذه الأنشطة يتم عكسها من خلال وثائق مكتوبة، تشكل الدليل على أن الأحداث الاقتصادية قد تم وقوعها وبالتالي يشكل المستند الأساسي ويقدم البيانات التي تستخدم في عملية التسجيل الحاسبي. ولا تتم هذه العملية الأخيرة إلا بالنسبة للعمليات الاقتصادية التي تكون قابلة للإثبات بواسطة واحد أو

¹: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص152.

²: منى سلمان جعفر، النظام الحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الحاسبة، سوريا، سنة، 2003، ص40.

أكثر من هذه المستندات والوثائق، لذلك تتم عملية أرشفة هذه المستندات والوثائق في قسم المحاسبة لكونها تشكل الدليل الموضوعي على صدق المعلومات الواردة في القوائم المالية.

2. **المعالجة:** تتضمن إجراءات المعالجة ضمن نظام المعلومات المحاسبي تسجيل العمليات من واقع المستندات في دفتر اليومية ثم تتم عملية ترحيل المبالغ المسجلة في دفتر اليومية إلى الحسابات (دفتر الأستاذ) وأخيرا تجمع المبالغ في الحسابات وترصد تمهيدا لإعداد القوائم المالية.

كما تصنف البيانات عادة في دليل الحسابات وفقا لأنواع العمليات في المؤسسة وتقسّم الحسابات على هذا الأساس إلى الأصناف الرئيسية الآتية*:

- **أصناف حسابات الوضعية،** وتشمل حسابات رؤوس الأموال (الصنف 1)، حسابات التثبيات (الصنف 2)، حسابات المخزونات والمستحقات (الصنف 3)، حسابات الغير (الصنف 4)، الحسابات المالية (الصنف 5).

- **أصناف حسابات التسيير،** وتشمل حسابات التكاليف (الصنف 6)، وحسابات النواتج (الصنف 7).

3. **المخرجات:** من أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم، لذلك يجب أن يعد النظام المحاسبي بصورة تمكن من إنتاج المعلومات بناء على العلاقة القائمة بين المكونات الأساسية لهذا النظام.

المطلب الثالث: تصميم نظام المعلومات المحاسبي، تأليته ومتطلبات تفعيله

ترتبط عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي بتنظيم العلاقة بين مكوناته أو أجزائه والنظم الفرعية في نظام متكامل وقابل للتنفيذ بأقل تكلفة وأكبر منفعة ممكنة، وبطريقة تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة للنظام.

أولا- تصميم نظام المعلومات المحاسبي (المناهج، الإجراءات، المبادئ)

تتم عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي من طرف مختصين في الميدان، لديهم الكفاءة والخبرة الكافية لمعرفة العناصر التي يجب أن يحتويها هذا النظام، والمعلومات التي يجب أن يوفرها ومصدر هذه المعلومات وكذا نتائج المعلومات المحاسبية وكيفية تحصيلها بما يتلاءم مع احتياجات المستعملين.

هناك إجراءات يجب إتباعها أثناء البدء في تصميم النظام المحاسبي منها ما يتعلق باختيار المنهج المتبع في التصميم، ومنها ما يتعلق بمجال الملاحظة والدراسة، ثم إجراءات التخطيط والتنفيذ.

*: هذا التقسيم خاص بالنظام المحاسبي المالي الجزائري، حسب القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

1- **مناهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي:** يقصد بمنهج تصميم نظام المعلومات، ذلك الأسلوب العلمي الذي يعتمد على قواعد وإجراءات معينة في تنظيم العلاقة بين عناصر وأجزاء النظام بهدف المساعدة في تقديم المعلومات الخاصة بحل المشاكل في المؤسسة¹. ومن بين أهم المناهج نجد:²

1.1- منهج الأنظمة: يعتمد هذا المنهج على تحليل المؤسسة إلى أنظمة فرعية، ودراسة العلاقة بين أجزائها المختلفة في ظل البيئة التي تنشط فيها، وذلك بهدف اجتناب الازدواجية في تشغيل البيانات من طرف أكثر من نظام فرعي في المؤسسة، وبالتالي إمكانية تخفيض تكاليف المعلومات التي ينتجها النظام.

2.1- المنهج السلوكي: يتطلب هذا المنهج مراعاة سلوك الأفراد عند التصميم حتى لا يتناقض النظام معها، ويستطيع تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية وكفاءة.

3.1- منهج وظائف المؤسسة: وفق هذا المنهج يجب تصميم نظام فرعي لكل وظيفة من وظائف المؤسسة وتحقيق التكامل في إطار النظام الكلي على المدى الطويل.

4.1- منهج قاعدة البيانات: يعتمد هذا المنهج على تجميع أكبر كمية ممكنة من البيانات (تكوين بنك البيانات)، ثم تصميم نظم فرعية على حدة تستخدم بيانات مشتركة في إطار النظام الكلي، أي النظام الإداري مع ضرورة التنسيق بين مختلف الأقسام والإدارات حتى يمكن تحقيق التكامل بين الأنظمة الفرعية.

5.1- منهج الهيكل التنظيمي: ينبغي وفق هذا المنهج تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أساس تطابق الهيكل التنظيمي مع المستويات الإدارية والمجالات الوظيفية للمؤسسة، أي بناء هيكل للمعلومات يتناسق مع الخارطة التنظيمية للمؤسسة.

مع العلم أن اختيار المنهج المعتمد في تصميم نظام المعلومات يخضع لعدة عوامل منها:³

- حجم العمليات الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة يوميا، وما ينتج عنه من زيادة في كمية البيانات التي ينبغي تشغيلها وإنتاجها كمعلومات في صورة تقارير وقوائم مالية.
- الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للمؤسسة.
- طبيعة العلاقات التنظيمية السائدة في المؤسسة (تعدد الوظائف وتنوعها، العلاقة بين المستويات الإدارية).
- شكل نظام المعلومات المحاسبي المرغوب فيه (المراد تصميمه).

¹: محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم الحاسوبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010. ص313.

²: عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص22.

³: محمود محمود السجاعي، مرجع سبق ذكره، ص 315.

2- الإجراءات المتعلقة بالملاحظة والدراسة: يجب على مصمم نظام المعلومات المحاسبي القيام بعملية مسح ميداني شامل للمؤسسة، أي دراسة طبيعة المؤسسة، النظام المحاسبي القائم، وأهداف هذا النظام، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:¹

1.2- طبيعة المؤسسة: يجب على مصمم النظام أن يتعرف على المناخ أو البيئة التي يعمل في إطارها، ويتحقق ذلك بتجميع البيانات المتعلقة بملكية المؤسسة وشكلها القانوني، طبيعة نشاطها (تجاري، صناعي) ثم نوعية المنتجات التي تنتجها أو تمارس مهمة شرائها وبيعها، والهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومهام كل قسم من أقسامه، والعلاقات القائمة بين مختلف الأقسام، ويجب على المصمم أن لا يكتفي بالوثائق التي تعطى له عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، لكن عليه أن يتفقد مراكز المسؤولية أو المصالح بنفسه للتعرف على الإجراءات التي تتبع في الإنتاج، مع الحصول على بيانات توضح كيفية تسلسل المراحل الإنتاجية بها ولوائح العمل المطبقة، هذا إذا كان الأمر يتعلق بالمؤسسة الإنتاجية، أما في المؤسسة التجارية فعليه تتبع المسار الذي تسلكه السلعة من شرائها إلى مرحلة تخزينها، ثم تسويقها.

2.2- النظام المحاسبي القائم: بعد التعرف على المؤسسة تبدأ مهمة المصمم الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم، للتعرف على درجة كفاية ما به من تفصيلات للوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات ونقاط القوة والضعف في النظام، وتتم هذه الدراسة من خلال المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة التي يمكن أن تتم بإتباع الخطوات الآتية:

- الحصول على صور من التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة بالإضافة إلى التقارير الداخلية.
- التعرف على جميع حسابات المؤسسة الرئيسية منها والفرعية، مع توضيح عملية الترحيل.
- الحصول على نسخ بيضاء من دفاتر اليومية للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها وإجراءات التسجيل عليها.

2-3- أهداف النظام: ينبغي على مصمم النظام التعرف على الأهداف العامة للمؤسسة باعتبارها النظام الكلي لكافة نظم المعلومات التي يمكن أن تنشأ فيها، وكذلك التعرف على كافة نظم المعلومات الفرعية الموجودة في المؤسسة مع التركيز على أهداف نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي يمكن الوقوف على أهم المشاكل أو النقائص ومعرفة أسبابها واقتراح طريقة معالجتها من خلال عملية التصميم الجديدة.

3- إجراءات التخطيط والتنفيذ للنظام الجديد: وتعني إمكانية الاحتفاظ بالنظام القائم مع إجراء تعديلات عليه أو تصميم نظام جديد، ويتم ذلك بعد إتمام عملية الملاحظة الميدانية الشاملة للمؤسسة

1: درهمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص: 106-107. (بتصرف).

والحصول على موافقة الإدارة، حيث يقوم مصمم النظام بإعداد خطة تفصيلية يعرضها على إدارة المؤسسة بشأن تصميم أو تعديل النظام المحاسبي القائم والاتفاق على النطاق الذي ستم وفقه عملية التصميم، وتتم هذه العملية وفق الخطوات الآتية:¹

1.3- معالجة النظام القائم: يقترح المصمم على كل مسؤولي المؤسسة الذين لهم صلة بالنظام المحاسبي إجراء تعديلات بحيث يصبح النظام قادرا على توفير المعلومات الضرورية، كاستخدام تجهيزات آلية متقدمة توفر للنظام الدقة والسرعة والرقابة الداخلية بأقل تكلفة، أما إذا كان النظام القائم لا يسمح بإجراء تعديلات عليه يمكن اقتراح نظام جديد.

2.3- تصميم النماذج: تمثل هذه المرحلة كتابة التقرير النهائي لعمل خبير التصميم، حيث يقوم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير التي يتكون منها النظام الجديد ونوعية التجهيزات الآلية الواجب تدبيرها، كما يتضمن التقرير النهائي نقاط القصور والضعف التي أهتم النظام الجديد بمعالجتها.

3.3- إجراءات تنفيذ النظام الجديد: يجب على مصمم النظام تخصيص حصص للتدريب والممارسة مع تقديم كل الوثائق والمستندات لمستعمليه، وفي حالة ارتباط النظام باستخدام آلية جديدة فإنه يجب إرسال مختصين لإجراء دورات تدريبية جديدة حول طريقة التشغيل، ولا يعني بدأ تشغيل النظام الجديد التخلي عن النظام القديم، بل يجب تشغيل النظامين في نفس الوقت حتى يمكن تصحيح الأخطاء والنقائص التي تظهر أثناء التشغيل، ثم توقيف استغلال النظام القديم حين استقرار الأمور واستكمال تفهم العاملين للنظام الجديد.

4- مبادئ تصميم النظام الجديد: ينبغي على مصمم النظام الجديد الأخذ بعين الاعتبار بعض المبادئ التي تبدو ضرورية لتحصيل نظام جيد يسهل تنفيذه على مستوى المؤسسة، ومن أهم هذه المبادئ:²

- تكامل وترابط عمليات المؤسسة وأقسامها، بحيث يتحقق للمشروع التدفق السليم للبيانات المطلوبة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف.
- النظرة الشاملة، حتى يمكن تحقيق التكامل والترابط بين أقسام المؤسسة وإدارتها، يجب على مصمم النظام أن تكون لديه نظرة شاملة على كل العناصر التي تتضمنها عملية معالجة البيانات، من أجل تقديم الدعم الكافي للإدارة والمستفيدين في أداء أعمالهم.

¹: بول.ج.ستينبارت، مارشال رومني، مرجع سبق ذكره، ص32.

²: درجمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص109. (بتصرف).

- مبدأ الرقابة الداخلية، وتعني الخطة التنظيمية التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية.
- مبدأ كتابة البيانات وتحرير المستندات مرة واحدة، ويعتبر من أهم المبادئ التي يجب أن يلتزم بها مصمم النظام، حيث ترجع أهميته إلى طبيعة تسلسل إجراءات تسجيل العمليات المالية في السجلات المحاسبية، وعملية تنفيذ المعالجة أثناء التطبيق العملي.
- على العموم فإن عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي تعتبر خطة إستراتيجية تهدف إلى تركيب مختلف عناصر النظام بطريقة منظمة ومتناسقة تسمح ببناء أو إعداد نظام جديد، يهدف بدوره إلى توفير معلومات محاسبية في الوقت والمكان المناسبين.

ثانياً-تألية (Informatisation) نظام المعلومات المحاسبي

من المعروف أن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة عالية، بل مكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما مكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية منها: طريقة الجرد الدوري للمخزون، بحيث كان من الصعب على كثير من الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن بتوفر الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

ففي بادئ الأمر ونظرا لتكلفة الاستثمار، لم يكن بإمكان المؤسسات المصغرة مسك المحاسبة الآلية وكانت هذه المزية محدودة على مستوى الهيآت الكبيرة فقط، وما إن أنشئت مؤسسات الخدمات المعلوماتية المقدمة، حتى أصبحت هذه المزية مفتوحة لكل الهيئات البسيطة، ولا تختلف طريقة تنظيم العمل التي توفرها الحواسيب الشخصية مقارنة بالتجهيزات الكبرى حيث أنها تعتمد على نفس المبادئ مهما كان حجم المؤسسة، إلا أن إمكانيات الاستغلال قد تختلف حسب طاقات البرنامج المعلوماتي.

1- أسباب تألية نظام المعلومات المحاسبي: من بين أهم أسباب تألية هذا النظام ما يلي:

- يحتوي هذا النظام على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهداً ووقتاً كبيرين، وبالتالي فإن استخدام الحاسوب يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر.

- هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل والروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسوب عن طريق برمجيات خاصة.

- زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أن مصادر تدفق البيانات متعددة (كل نظام جزئي من المؤسسة هو مصدر من مصادر البيانات المحاسبية)، وللتحكم في هذا التدفق من وإلى نظام المعلومات المحاسبي تم الاستعانة بالنظام الآلي.

- انخفاض أسعار الحواسيب ساهم في تعميم استعمالها وفي توفير عدد من البرامج الجاهزة التي تساعد في أداء العمل المحاسبي، كما ظهرت مؤسسات خاصة لإنتاج البرمجيات وبالتالي انتشرت الثقافة المعلوماتية وأصبحت جزءاً من ثقافة المؤسسة.

2- كيفية تألية نظام المعلومات المحاسبي: تتم تألية نظام المعلومات المحاسبي عن طريق التكفل بجميع الوظائف التي يتضمنها النشاط باستعمال برامج معلوماتية مختلفة، مع إمكانية إرسال المعلومات المستغلة من إحداها لاستغلالها من طرف الآخر، وتتعلق هذه المعلومات بما يلي:¹

- إرسال المعلومات المستغلة من طرف البرنامج المعلوماتي الخاص بالأجور إلى البرنامج المعلوماتي للمحاسبة العامة.

- إرسال معلومات المحاسبة العامة من أجل استغلالها في المحاسبة التحليلية.

- إرسال المعلومات المجمعة من طرف البرنامج المعلوماتي للفوترة إلى تسيير المخزونات.

- إرسال العمليات العادية من المؤسسة، إلى مكتب المحاسبة المكلف بتحقيق أعمال الجرد.

بالنسبة للبلدان التي تعتبر فيها المحاسبة العامة إلزامية، بإمكان البرنامج المعلوماتي الخاص بها أن يوفر كل ما من شأنه أن يلبى احتياجات مستعملي هذا النظام، فيضمن هذا البرنامج المعلوماتي مسك مخطط حسابات المؤسسة، تسجيل القيود في اليومية، مسك دفتر الحسابات، إمكانية الحصول على موازين دورية، نشر التقارير (الحالات المالية)، الحصول على حساب النتائج و الميزانية.

كما يمكن إضافة وظائف أخرى مثل: مسك الحسابات المساعدة الخاصة بالزبائن، الموردين، تسيير الأوراق المالية، تسيير الخزينة، المحاسبة التحليلية، تسيير الموازنة، جداول التمويل.

¹: درجمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص100.

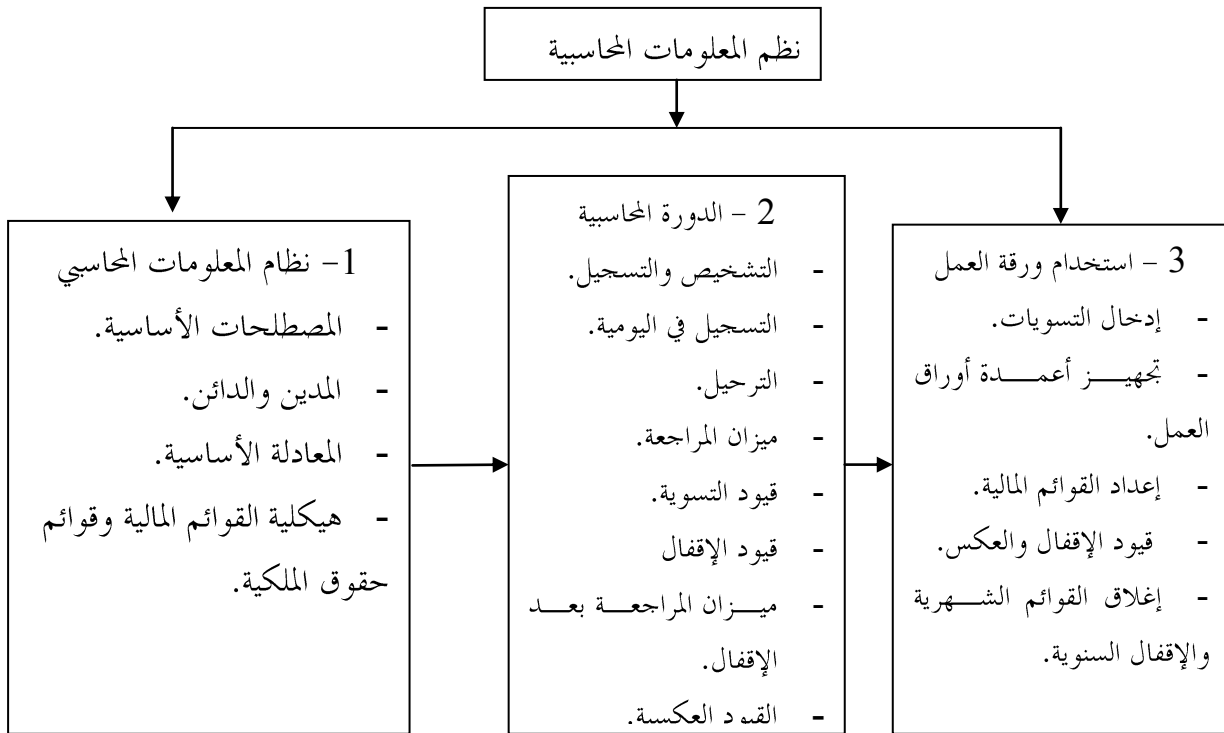
تتطلب تآلية وظائف المؤسسة برامج معلوماتية جد متطورة، لذلك هناك مؤسسات تفضل تآلية كل وظيفة بمفردها ثم إنشاء شبكة داخلية تربط ما بين كل البرامج، وهناك مؤسسات أخرى تفضل استعمال برامج متكاملة حيث تعتبر المحاسبة فيها (حالة المعالجة التقليدية) المركز الذي يمر عبره كل تدفق.

وقد ظهرت بعض البرامج المعلوماتية التي تستجيب لهذا النوع من الاختيار منها البرمجة الموحدة للتسيير المدمج (*Logiciels de Gestion Intégrés (PGI)*)، وقد تختلف أشكال التكاملات حسب طبيعة وحجم المؤسسة. فيمكن ذكر ثلاثة أنواع من التكاملات:¹

- التكامل العمودي ويتعلق بتركيز تدفقات المدخلات من الأعلى (التموين، التجارة...) وتدفقات المخرجات المتكاملة من الأسفل ضمن آليات التسيير والقيادة (التجميع، لوحة القيادة، التقرير...).
- التكامل الأفقي ويخص المزوجة بين المحاسبات المالية، التحليلية والموازنة.
- التكامل الشامل (المعتزض): وهي أحدث التكاملات والأكثر شمولاً لمعلومات المؤسسة، وتتطلب استعمال نظام وحيد يجمع كل معطيات المؤسسة مهما كانت طبيعتها (داخلية وخارجية).

والشكل رقم (2.2) يوضح نظام المعلومات المحاسبي بمفهومه الحديث:

الشكل رقم (2.2): نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عمان العربية، تخصص محاسبة، سنة 2003. ص 27.

¹:E.TORT, Organisation et management des systèmes comptables, Dunod, Paris, 2003, P 181.

ثالثا- شروط تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

حتى يحقق نظام المعلومات المحاسبي أهداف المؤسسة لا بد أن يتوافر على الشروط الآتية:¹

- 1- يجب أن يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وإتباع طرق بسيطة وواضحة في معالجتها.
- 2- ينبغي أن يكون تسجيل ومعالجة المعطيات الرقمية الأساسية بدقة وسرعة، بحيث يمكن الحصول عليها في شكل معلومات محاسبية عند الحاجة إليها.
- 3- يجب أن يكون لكل البيانات المحاسبية مراجع (*réf rence*)، وخاصة تلك التي تستخدم في حساب المؤشرات والنسب المالية.
- 4- أن يكون لنظام المعلومات المحاسبي بعدا إستراتيجيا أو ما يعبر عنها بالبنى (بناء هيكل تنظيمي جديد) لأن هذا النظام هو جزء من هياكل المؤسسة لا بد من تطويره بإدخال مثلا محاسبة التسيير أو مكاتب للتدقيق، إضافة إلى البعد الميداني، فكل وظيفة تتطلب نظام معلوماتي معين.
- 5- ينبغي أن يكون شاملا يحتوي جميع المبادئ، وخاصة مبادئ التدقيق المحاسبي (برامج التدقيق التي تدعم التسيير بالموازنات) لأن نظام الموازنات يسهل التسيير من خلال وضع موازنات للسنة المقبلة، بالإضافة إلى مواكبته لسيرورة التسيير (*processus de gestion*) من خلال وضع برامج محددة مسبقا (سداسيا، ثلاثيا، أو شهريا).
- 6- يجب أن يحتوي إضافة إلى المعلومات المحاسبية التقديرات والإنجازات أي نظام مراقبة التسيير. وعليه يرى الطالب أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحصيل مخرجات (معلومات محاسبية) ذات خصائص نوعية وملائمة تحقق النفع للمستفيدين منها. وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

تكمن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في مدى قدرته على تحقيق أهداف القوائم المالية وتلبية احتياجات مستخدميها، وذلك بتوفير معلومات محاسبية (مخرجات) ذات جودة عالية، علما أن هذه الجودة لا يمكن تحقيقها إلا بتوفر خصائص نوعية وملائمة لعمليات اتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، لذلك أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (*FASB, 1980*) في المفهوم رقم 2 (*SFAC2*)^{*} إلى الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة لمستخدميها.

¹ : p.Gensse, *syst me comptable et variation mon taire*,  conomica, paris 1985, p 85.

* : Statement of financial accounting concept.

وعليه نستعرض في هذا المبحث، ماهية المعلومات المحاسبية وأنواعها، جودة المعلومات المحاسبية، ثم أهم المعايير التي تساهم في تحقيق جودة المعلومات.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية وأنواعها

المعلومات المحاسبية "هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته من البيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"¹.

وتتعدد المعلومات المحاسبية حسب حاجة مستخدميها، حيث تصنف عادة إلى: معلومات على شكل وثائق، ومعلومات على شكل تقارير.

أولاً- الوثائق

هي مستندات يمكن استخدامها كمدخلات لأنظمة معلوماتية أخرى فرعية في المؤسسة بهدف معالجتها للحصول على معلومات جديدة، ومن أهمها:² الفواتير، الشيكات بأنواعها، الكمبيالات، الإشعارات (المدينة والدائنة)، سندات السحب، سندات القبض، وسندات الدفع... الخ.

ثانياً- التقارير

تعد أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث يعتمد عليها في عمليات التحليل المالي لما توفره من بيانات ومعلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الصحيحة والملائمة.

تزداد الحاجة إلى التقارير كلما كبر حجم المؤسسة وتنوعت أنشطتها، بحيث يصبح من الصعب على الإدارة متابعة كافة الأنشطة مباشرة، وبالتالي تلجأ إلى التقارير المحاسبية التي تعتبر وسيلة لمراقبة نتائج أعمال المشروع وأداة لتخطيط أوجه نشاطه انطلاقاً من النتائج المحققة مع استقرار ظروف الماضي واستقصاء الاتجاهات في المستقبل. ويمكن تصنيف هذه التقارير إلى تقارير مالية وأخرى إدارية:³

1- التقارير المالية: توجه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب

¹: نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية-تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي)، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر جامعة ورقلة، 2011، ص2.

²: محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، سنة2001، ص89.

³: منى سلمان جعفر، مرجع سبق ذكره، ص43.

ومكوناتها وكذلك عن الوضع المالي وأداء المؤسسة، والتقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط، لذلك فهي تصنف بدورها إلى:

1.1- القوائم المالية: تشكل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، لأنها هي التي تمد الأطراف الخارجية بالمعلومات الأساسية وتمثل هذه القوائم وفق المعيار المحاسبي الدولي الأول في:¹

1.1.1- الميزانية (قائمة المركز المالي)

أ- تعريف الميزانية: هي عبارة عن "قائمة مالية تظهر المركز المالي للمنشأة من خلال تلخيص كل من الأصول والالتزامات وحق الملكية خلال دورة محاسبية معينة، ويطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي".²

ب- المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية: يجب أن تحتوي الميزانية كحد أدنى على البنود الآتية:³

- الثببتات المادية (المتلكات وتجهيزات الإنتاج...)، - الاستثمارات العقارية،

- الثببتات غير المادية (الأصول غير الملموسة)، - الأصول المالية - المساهمات المسجلة حسب هدفها.

- الأصول البيولوجية - المخزون - الحقوق التجارية (الزبائن) والحسابات المدينة المماثلة.

- النقد وما يعادل النقد - الموردون وحسابات الحقوق الدائنة الأخرى.

- أصول أو خصوم ضريبية مؤجلة. - رأس المال والاحتياطيات - الخصوم المالية

- الخصوم المتداولة وغير المتداولة - المخصصات والمؤونات.

2.1.1- حساب النتائج

أ- تعريفها: هي عبارة عن: "كشف أو تقرير يظهر نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة خلال دورة محاسبية معينة".⁴

ب- المعلومات التي يجب عرضها في قائمة حساب النتائج: يجب أن تحتوي قائمة حسابات النتائج كحد أدنى على البنود الآتية:⁵

- إيراد ونتائج الأنشطة التشغيلية - الأعباء المالية (أعباء التمويل) - الأعباء الضريبية

- نتيجة الأنشطة العادية. - نتيجة الأنشطة غير العادية. النتيجة الصافية للدورة الجارية.

¹: طارق حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان، الإبراهيمية، الدار الجامعية، 2006، ص 35.

²: روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة وتعريب، مكرم عبد المسيح باسيلي، محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، الكتاب الأول، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 90.

³: إصدارات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، 2006. الفقرة 66 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 المتضمن عرض القوائم المالية.

⁴: Pière Conso, Farouk Hemici, *Gestion Financière de l'entreprise*, 9ème édition, Dunod, Paris, 1999, p141.

⁵: إصدارات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، الفقرة 75 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 01.

3.1.1- جدول سيولة الخزينة

أ- تعريفها: هي عبارة عن "كشف أو تقرير يوضح رصيد التدفقات النقدية الواردة للشركة والصادرة منها أثناء القيام بالأنشطة التشغيلية، التمويلية والرأسمالية في الشركة خلال دورة محاسبية معينة".¹
أو هي "بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والمالية للشركة خلال فترة زمنية معينة".²

ب- المعلومات التي يجب عرضها في القائمة: وتحتوي هذه القائمة كحد أدنى على البنود الآتية:³

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية (هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية)، ومنها المقبوضات النقدية.
- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية (الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة*)، ومنها على سبيل المثال المقبوضات النقدية الناتجة من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية (هي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمنشأة).

4.1.1- جدول تغير الأموال الخاصة

أ- تعريفها: "تشكل هذه القائمة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتألف منها الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".⁴

أو هي: "قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة".⁵

ب- المعلومات التي يجب عرضها في القائمة: تحتوي هذه القائمة كحد أدنى على البنود الآتية:⁶

- إجمالي الدخل الشامل للفترة، بحيث يظهر إجمالي المبالغ المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم وإلى حصة الأقلية بشكل منفصل.

¹: روبرت ميحز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص77.

²: علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، ط1، عمان، 2002، ص51.

³: إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 (قائمة التدفقات النقدية).

*: تتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها.

⁴: قانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية العدد19، 2009/03/25، ص26.

⁵: روبرت ميحز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص78.

⁶: إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، الفقرة 86 من المعيار المحاسبي الدولي رقم01.

- صافي الربح أو الخسارة للفترة.
 - بنود الدخل أو المصاريف أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.
 - الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء.
 - رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة من تاريخ الميزانية والحركات خلال الفترة.
- 5.1.1- الملحق:** إضافة إلى القوائم المالية الأساسية، ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات إعداد ملحق، والذي يعتبر "وثيقة تلخيص، يعد جزء من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتيجة، ويتم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات"¹.
- وعليه فإن الملحق يشتمل على معلومات تكتسي طابعاً هاماً لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، منها:²
- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها جديرة بالتفسير والتبرير).
 - تقديم إيضاحات البيانات المالية بأسلوب منتظم، كما يجب الربط بين كل بند في صلب الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مع أية معلومات ذات صلة بها في الإيضاحات.
 - تقديم المعلومات الإضافية غير الموجودة في صلب البيانات المالية ولكنها ضرورية لغرض العرض العادل.
 - يجب أن تشمل إيضاحات البيانات المالية تحاليل أكثر تفصيلاً للمبالغ المبينة في صلب القوائم المالية وكذلك معلومات إضافية مثل الالتزامات الطارئة، وهي تشمل معلومات تطلبها وتشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، وإفصاحات أخرى لازمة لتحقيق عرض عادل.
 - عرض الإيضاحات وفق ترتيب يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المنشآت الأخرى كما يلي:
- بيان بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.
 - بيان أسس القياس والسياسات المحاسبية المطبقة.
 - معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل قائمة مالية في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل قائمة مالية.

¹ : قانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص38.

² : إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، الفقرة (91-102) المعيار المحاسبي الدولي رقم 01.

2.1- القوائم المالية المرحلية

أ- تعريفها: "هي عبارة عن قوائم تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة أقل من السنة المالية الكاملة للمنشأة"¹.

إن هدف هذه القوائم هو إمداد مستخدميها بالمزيد من المعلومات في أوقات متقاربة لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض، إضافة إلى معلومات متعلقة بالجوانب العملية والموسمية.

من خلال ما جاء في الفقرة السادسة (06) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS34) ولأجل مصلحة التوقيت المناسب واعتبارات التكلفة ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عن المؤسسة في القوائم المالية، فإنه هذا المعيار يحدد الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على أنه يشمل قوائم مالية مختصرة وإيضاحات تفسيرية، حيث يعنى التقرير المرحلي بتقديم تحديث لآخر مجموعة من القوائم المالية السنوية، وتبعاً لذلك فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقاً.

ب- المعلومات التي يجب عرضها في التقارير المالية المرحلية: يجب أن يحتوي التقرير المالي الموحد حد أدنى من المعلومات على النحو الآتي:²

- يحدد مبادئ الاعتراف المحاسبي والقياس التي يجب تطبيقها في تقرير مالي مرحلي.
- يحدد الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي بما في ذلك الإفصاح، ويتضمن ميزانية مختصرة، بيان دخل مختصر، بيان تدفق نقدي مختصر، وبيان مختصر يبين التغيرات في حقوق المساهمين.
- تشمل الإيضاحات بشكل رئيسي تفسيراً للأحداث التي تعتبر هامة لفهم التغيرات في المركز المالي وفي أداء المنشأة منذ تاريخ آخر تقرير سنوي.
- تطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقريرها المالي المرحلي كما هي مطبقة في بياناتها المالية السنوية.

- يجب أن لا يؤثر عدد مرات تقديم تقارير المنشأة (المرحلية) على قياس نتائجها السنوية.

2- التقارير الإدارية: وهي تقارير تساعد إدارة المؤسسة على تحقيق أهدافها وسياساتها وبرامجها وإستراتيجياتها ورسالاتها العامة، وتشمل:³

1: إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سبق ذكره، الفقرة 2 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 (التقارير المالية المرحلية).

2: نفس المرجع، الفقرة 8.

3: محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

1.2-تقارير التخطيط: تساعد الإدارة في وضع أهداف المؤسسة، فمثلا وضع تقديرات تخطيطية لتحديد

نسبة نمو مرغوبة للمبيعات يحتاج إلى وضع تقرير من نظام المعلومات الحاسبي يستند للمبيعات التاريخية.

2.2-تقارير التشغيل: هي تقارير تتعلق بالمعاملات اليومية التشغيلية، كمعاملات البيع، الشراء، الإنتاج،

وهي تمكن الإدارة من حسن سير وفعالية العمليات التشغيلية اليومية، ومن بين هذه التقارير:

- التقرير الذي يبين رصيد مخزون البضاعة للتأكد من قدرة المؤسسة في مواجهة طلبات العملاء .

- التقرير الخاص بأرصدة الذمم المدينة وتواريخ استحقاقها للتأكد من إمكانية التسديد للموردين.

3.2-تقارير الرقابة: هي عبارة عن بيانات توضح سير العمل اليومي في المشروع مقارنة بالأداء المعياري

المحدد، وذلك بهدف تحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعة وتحليلها لبيان أسبابها ووضع الحلول الممكنة.

فمثلا: تزويد الإدارة بقوائم الموازنات التقديرية، كموازنة المبيعات، موازنة الإنتاج.

يزود نظام المعلومات الحاسبي الإدارة بقوائم الموازنات التقديرية المختلفة التي تحتوي بيانات رقمية تتعلق

بالنتائج المتوقعة مستقبلا (تقارير تخطيطية)، كما يمكن اعتبار الموازنة تقرير رقابي من خلال المقارنة

التقديرية والواردة فيها مع الأرقام الفعلية، واستخراج الانحرافات ثم دراستها بالبحث عن أسبابها، واتخاذ

القرار المناسب بشأنها، أي تعزيزها إن كانت إيجابية أو التخلص منها إن كانت سلبية.

المطلب الثاني: ماهية جودة المعلومات الحاسوبية

تشير جودة المعلومات الحاسوبية إلى ضرورة تواصل الإدارة مع المساهمين لتتفهم احتياجاتهم وتخدمهم

بأقصى سرعة وبأفضل شكل ممكن، فينبغي على المديرين والمساهمين والمراجعين والمنظمين تعزيز جودة

المعلومات، وذلك بتحسين محتويات القوائم المالية وتعزيز التغذية العكسية لتلك المعلومات، كما يحدد

مفهوم جودة المعلومات الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات الحاسوبية، حيث يؤدي تحديد هذه

الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير الحاسوبية، ومساعدة الحاسبين عند إعداد القوائم المالية

في تقييم المعلومات الحاسوبية التي تنتج من تطبيق طرق حاسوبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحا

ضروريا وما لا يعتبر كذلك بالنسبة لمستخدمي المعلومات الحاسوبية.

أولاً- مفهوم جودة المعلومات الحاسوبية

تعني الجودة مصداقية المعلومات الحاسوبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة

للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير

القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.¹

¹: نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

كما يقصد كذلك بمفهوم جودة المعلومات: "تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة".¹

يلاحظ من خلال مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية أنها تركز كثيراً على ضرورة توفر خصائص نوعية تميز هذه المعلومات حتى يمكن أن تؤدي دورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

ثانياً- خصائص المعلومات المحاسبية

تتميز المعلومات المحاسبية بنوعين من الخصائص، أساسية وثنائية إضافة إلى خصائص أخرى تعتبر كقيود على إنتاج هذه المعلومات ويمكن توضيح ذلك كما يلي:²

1- الخصائص الأساسية: تتمثل أهم هذه الخصائص في الملاءمة، الاعتمادية، والحيادية.

1.1- الملاءمة *pertinence*: يقصد بها وجود ارتباط بين المعلومات وبين القرارات محل الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي القادرة على إحداث تأثير على متخذ القرار وبالتالي على القرار نفسه، كما تساعد المعلومات الملائمة مستخدمي القوائم المالية على تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، بمعنى التأثير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تحدث في المستقبل استناداً إلى الأحداث الماضية والحاضرة، وهناك ثلاثة شروط يجب توفرها لتحقيق خاصية الملاءمة، وهي على النحو الآتي:

- **التوقيت المناسب**، يقصد به توفير المعلومات في وقت الحاجة إليها، أي توفير المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على مجرى اتخاذ القرار.

- **القدرة التنبؤية**، لا بد أن تساعد المعلومة متخذ القرار على تقييم ثم تصحيح توقعاته الحالية من جهة، وزيادة قدرته على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل من جهة أخرى.

- **التغذية العكسية**: تعني مساعدة متخذ القرار على تقييم صحة توقعاته السابقة، ومن ثم إعادة تقييم نتائج قراراته التي بنيت على أساسها هذه التوقعات، إذ لا يكفي تحقيق الملاءمة والتنبؤ، بل لا بد من توفر القدرة على تقييم نتائج الخيارات السابقة.

2.1- الاعتمادية أو الموثوقية *fiabilité*: يفضل مستخدمو المعلومات المستمدة من نظام المعلومات

المحاسبي أن تكون على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الاعتماد عليها. وتتسم المعلومات المالية الآمنة بالخاصتين الآتيتين:³

¹ مزنة عبد اللطيف الرفاعي، دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سنة 2008، ص 61.

² خالد محمد رجب الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 24-25 (بتصرف).

³ محمد يوسف حفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- التصوير الدقيق للمضمون الذي تهدف إليه، بحيث تعبر عن الواقع تعبيراً صادقاً، فلا بد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع، ويلاحظ أن أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ليست مرادفة "للدقة المطلقة"، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تنطوي على التقريب والتقدير الاجتهادية، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج - في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث- يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث.

- **قابلية المعلومات للتحقق**، يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس الحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر - مستقل عن الشخص الأول - بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم فإن المعلومات الأمانة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوفر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها - غير أنه يلاحظ أن القياس الحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديداً موضوعياً حاسماً، فمن المعلوم أن النشاط الذي تزاوله المنشآت لا يخضع للتحليل العلمي كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقاً لمعادلات رياضية، وبالتالي فإن المعلومات التي تستمد من نظام المعلومات الحاسبي لا تتصف بأنها - في كافة الأحوال - معلومات موضوعية بصورة قاطعة، ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقق تؤدي إلى زيادة منفعتها.

3.1- حيادية المعلومات أو الموضوعية: يصف اصطلاح حيادية المعلومات عدم التحيز، وتداخل هذه الصفة تداخلاً واضحاً مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة-بحكم طبيعتها- معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتوجه المعلومات الحاسوبية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمستخدمي هذه المعلومات خارج المنشأة-دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات- وتتسم المعلومات الحاسوبية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقاً وتضع خاصية حيادية المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع المعايير الحاسوبية وإعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما:¹

- إنتاج المعلومات الملائمة - ذات العلاقة الوثيقة - وتحقيق أمانتها.

¹: نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- تطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب أن لا تعتمد إدارة المنشأة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو التقليل منها، بغية تحقيق نتائج معينة ترغب مسبقاً في التوصل إليها.

2- الخصائص الثانوية: تتمثل في قابلية الفهم والمقارنة والثبات أو ما يعرف بالاتساق، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:¹

1.2- قابلية الفهم *intelligibilité*: وتعني أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية تكون مفهومة من طرف مستعملها.

2.2- قابلية المقارنة *comparabilité*: يقصد بها أن المعلومات المحاسبية تكون ذات فائدة كبيرة عندما يتم عرضها بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة مع المؤسسات المماثلة من جهة، وما بين الفترات المالية المختلفة لنفس المؤسسة من جهة أخرى، ويتطلب تحقيق هذه الخاصية توفر الشروط الآتية:

- أن تكون المقارنة بوحدة نقدية متجانسة.
- ينبغي أن تكون المقارنة خلال فترات زمنية متماثلة.
- ثبات طرق القياس وأساليب الإفصاح أثناء المقارنة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغييرات.
- إمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

3.2- الثبات: يعني الثبات في استخدام المبادئ والطرائق والسياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، أي استخدام نفس الطريقة أو الأسلوب في معالجة العمليات خلال الفترة الحالية والفترة المحاسبية السابقة، وذلك لكي تتمكن من المقارنة، أي تحقيق الخاصية السابقة.

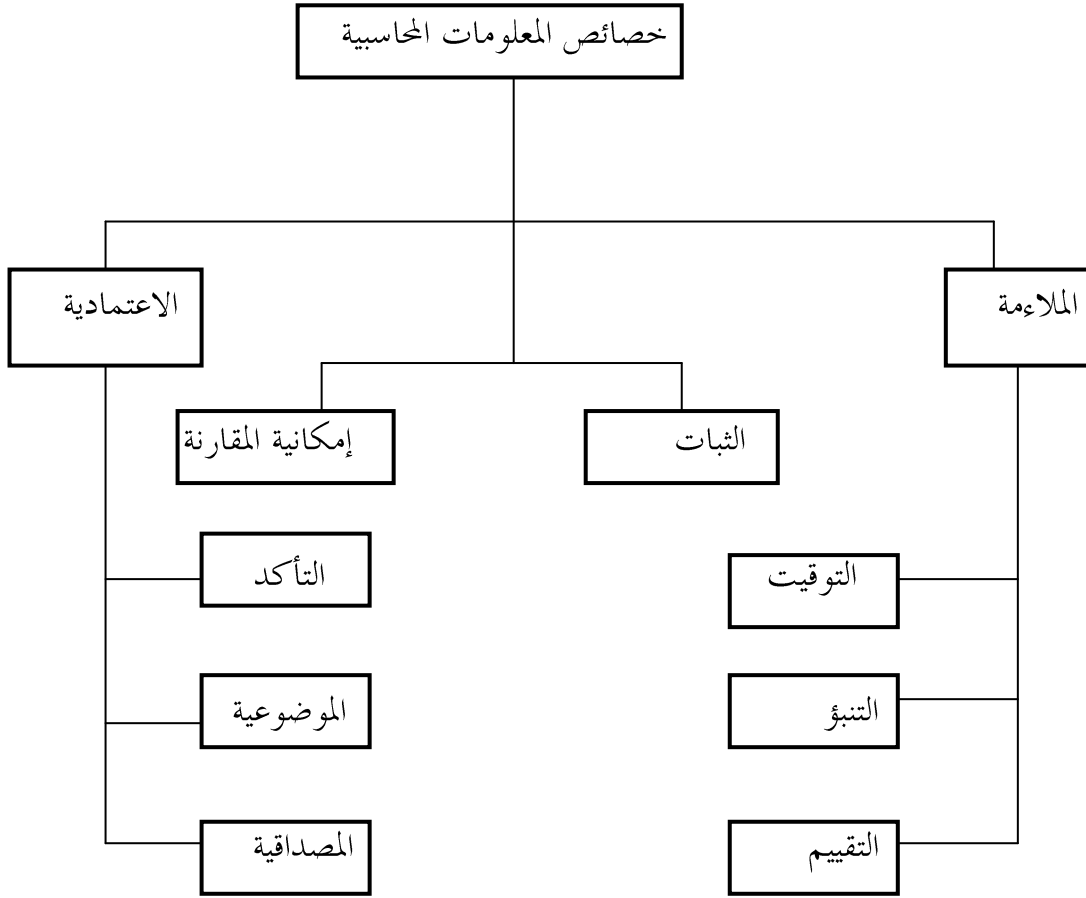
وقد أشارت دراسات أخرى إلى خصائص المعلومات المحاسبية بناء على مدى تحقق الفائدة منها، أي دون الفصل بينها (أساسية وثانوية) ويمكن عرض خصائص المعلومات المفيدة على النحو الآتي:² الملاءمة، الموثوقية، التوقيت، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، إضافة إلى الكمال (تكون المعلومات كاملة إذا لم تحذف جوانب مهمة من الأحداث أو الأنشطة التي تقوم هذه المعلومات بقياسها).

والشكل رقم (2-3) يلخص خصائص المعلومات المحاسبية

¹: خالد محمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص26 (بتصرف).

²: بول.ج.ستينبارت، مارشال رومني، مرجع سبق ذكره، ص28.

الشكل رقم (2-3): خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد يوسف حفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 87

ثالثاً- القيود على إنتاج المعلومات المحاسبية

هناك عدد من القيود التي يجب أخذها في الحسبان عند توفير معلومات محاسبية تتصف بالخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة لمتخذي القرارات، تتمثل في:¹

- 1- **المواءمة بين التكلفة والعائد:** حيث يجب المقارنة بين تكلفة إنتاج المعلومة والعوائد المنتظرة منها، إذ أنه لا بد من أن تكون العوائد المتوقعة من المعلومات أكبر من المصاريف المنفقة لإنتاجها.
- 2- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** لكي يكون القارئ للقوائم المالية راضياً ومقتنعاً تلجأ المؤسسة إلى زيادة كمية المعلومات على سبيل المثال، وهذا العمل في نهاية المطاف يؤدي إلى إضعاف خصائص المعلومات الواردة وعليه فان تقدير الأهمية بين الخصائص يخضع إلى التقدير المهني.
- 3- **الصورة الصادقة:** إن المحاسبة تسعى إلى تنظيم المعلومات المالية وتسمح بتسجيل وتصنيف هذه المعلومات التي تعرض لتعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة ونتيجتها في نهاية الدورة.

¹: زغدار أحمد، "مقومات عرض المعلومات وفق المعايير المحاسبية الدولية"، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، 2009. ص 8، (بتصرف).

ومنه فإن المعلومات يجب أن تقدم الصورة الصادقة للمعاملات وغيرها من الأحداث التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة في تاريخ عرضها.

رابعاً- مستعملو المعلومات المحاسبية

في الإطار المفاهيمي لمجلس "IASB" يعرض المستعملون واحتياجاتهم من المعلومات، ومستعملي القوائم المالية، إذ أن هؤلاء المستخدمين لهم احتياجات مختلفة، ويمكن توضيح ذلك وفق الترتيب الآتي:¹

1- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بمخاطر الاستثمار والمردودية المرتقبة، فالمعلومات المفصح بها في القوائم المالية توجه المستثمرين المساهمين في تحديد ما إن كانت المؤسسة قادرة على توزيع وتسديد الربحية.

2- **الموظفون:** يسعى الموظفون إلى معرفة معلومات عن التوازن المالي وعن مردودية مؤسستهم، وقلقهم اتجاه معرفة ما إذا كان أرباب العمل قادرين على الاستمرار في دفع أجورهم.

3- **المقرضون:** يحتاج المقرضون وخاصة البنوك إلى معلومات تبين لها ما إذا كانت المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها اتجاههم.

4- **الموردون:** يسعى الموردون والدائنون الآخرون إلى الحصول على المعلومات التي تساعد على تحديد ما إذا كانت ديونهم سيتم الوفاء بها من طرف المؤسسة.

5- **الزبائن:** يهتم الزبائن بالمعلومات حول بقاء المؤسسة للتأكد من توفر عقود الضمانات وخدمات ما بعد البيع.

6- **الدولة والمنظمات العامة:** تسعى الدولة والمنظمات العامة للبحث عن معلومات حول نشاطات المؤسسة التي تحتاجها لأجل صياغة السياسة الجبائية وأيضاً لأجل تقنين هذه الأنشطة.

7- **الجمهور:** إن الجمهور يحاول الحصول على معلومات حول نجاح وازدهار المؤسسة، لأنها قد تساهم بطريقة فعالة في تطوير الاقتصاد المحلي بتشغيل عمال أو التعاقد مع موردين جدد.

إن تنوع الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية، جعل من الصعب تلبية جميع رغبات هذه الأطراف، خاصة أن نوعية وشكل المعلومات المطلوبة تختلف من مستعمل إلى آخر، فالمعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تقدم وصفا موضوعيا، واضحا، دقيقا وكاملا للأحداث والوضعية المالية للمؤسسة، وحتى على المستوى الكلي فإن جميع المعلومات التي توفرها محاسبة المؤسسات عمل جد مهم لسياسات التنمية، فهي تسمح بتحليل هيكلية الاقتصاد الوطني والتحكم في التخطيط الشامل.

¹ : Grégory, H. Grégory, lire les états financiers en IFRS édition, (Paris : organisation, 2004) , p: 28.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية

قد يكون التميز لدى الشخص في كيفية تفكيره أو قوته البدنية أو طريقة العمل التي ينتهجها، لكن التميز في جودة المعلومات المحاسبية يتوقف عادة على جودة التقارير المالية، والتي تتحدد وفق معايير معينة يمكن حصرها في العناصر الآتية:

أولاً-تكنولوجيا المعلومات

تؤثر التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تطور الحاسب الآلي بمكوناته المادية والبرمجيات، تبادل البيانات إلكترونياً، الاستخدام الواسع للشبكة الدولية للمعلومات) على طبيعة ومدخلات القرارات التي تتخذ من مختلف الأطراف.¹

وعليه فإن استخدام هذه التطورات كان له أثر بالغ الأهمية في المعالجة الآلية للبيانات وتقديم المعلومات المحاسبية في توقيت ملائم بما يساهم في تلبية متطلبات المستخدمين المتزايدة من المعلومات، وبالتالي كان لنظم المعلومات الآلية دور مهم في تعظيم جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي:

- المساهمة في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر قابلية للفهم من قبل متخذي القرارات.
- المساهمة في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات.
- المساهمة في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر مصداقية، حيث تتسم بالصدق والحيادية والموضوعية، وتتسم بأنها مكتملة ويمكن الاعتماد عليها.
- المساهمة في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر قابلية للمقارنة، حيث تتسم المخرجات بالاختصار وتشابه هيكلها من سنة لأخرى، مما يسهل عمليات المقارنة.

ثانياً-دور المعايير المحاسبية

للمعايير المحاسبية دورا هاما في تطوير القوائم المالية لغرض زيادة اكتمال محتوى المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها ومنفعتاتها لتنمية ودعم المنشآت وأسواق الأوراق المالية، ويمكن إظهار ذلك كما يلي:²

1- القوائم المالية القطاعية: نتيجة للتطور الذي عرفه النشاط الاقتصادي ظهرت مشروعات كبيرة الحجم التي تنتج سلع متنوعة ومتعددة، مما تعذر على المستفيدين من التقارير المالية الحصول على المعلومات اللازمة عن طريق القوائم المالية الموحدة، وفي هذا الصدد تعرض المعيار الدولي الرابع

¹: مزنة عبد اللطيف الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص:65 (بتصرف).

²: نفس المرجع، ص 66 (بتصرف).

عشر بعنوان "عرض المعلومات المالية على أساس القطاع"¹ إلى كيفية معالجة وعرض المعلومات المالية على أساس القطاعات المختلفة بالمنشأة، بالإضافة إلى الإشارة إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية القطاعية والتي تستخدم للتنبؤ بأحوال المنشأة في المستقبل خاصة في المؤسسات ذات الحجم الكبير.

2- **القوائم المالية المستقبلية:** هي معلومات مالية مستقبلية يتم عرضها في صورة توقعات مالية تأخذ عادة شكل القوائم المالية التاريخية، لذلك فالمؤسسة مطالبة بضرورة الإفصاح عن الأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلاً، وبيان وجهة نظر الإدارة في تلك الأرباح المستقبلية والفروض التي تم على أساسها التنبؤ بالأرباح، لوجود علاقة ارتباط قوية بين العائد المتوقع للأسهم وأسعارها وكمية تداولها في سوق الأوراق المالية.

3- **القوائم المالية المرحلية:** هي تلك القوائم التي تشمل فترة زمنية تقل عن السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية)، وتعد هذه القوائم مصدراً مهماً لخاصية الملاءمة التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية، فهي تمكن مستخدميها من اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذ الخطط التي وضعوها وتصحيح مسارها في ضوء المتغيرات التي تقدمها القوائم المرحلية عوضاً عن الانتظار لنهاية السنة والإطلاع على معلومات التقارير السنوية.

4- **القوائم المالية الملخصة:** هي عبارة عن قوائم مالية سنوية أو مرحلية مشتقة من القوائم المالية الكاملة والتي تم مراجعتها، وقد تعد بهدف إعلام مجموعات معينة من المستخدمين المهتمين بالنقاط المهمة التي تتعلق بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويحقق هذا النوع من القوائم العديد من المنافع نظراً لسهولة وبساطة المعلومات والمؤشرات التي تقدمها، بما يمكن من تحقيق منفعة أكبر لمستخدمي القوائم المالية وتوفير الوقت والجهد المرتبطين بفهم القوائم الكاملة.

5- **القوائم المالية ذات أسس القياس المتعدد:** تتضمن هذه القوائم قوائم الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية التي يتم إعدادها وفقاً لأسس مختلفة كأساس التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، وصافي القيمة البيعية، حيث ترجع أهمية تلك القوائم إلى الانتقاد الذي وجه للقوائم المالية ذات الغرض العام باعتبارها قاصرة في مجال منفعة التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية ومدى اكتمالها.

وعليه، يرى الطالب أن اعتماد معايير محاسبية دولية ذات جودة لا يعني بالضرورة إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار الأوضاع التنظيمية والاقتصادية والقانونية في الدولة التي تطبق تلك المعايير.

¹: استبدل بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية -القطاعات التشغيلية-(IFRS8) منذ سنة 2006.

ثالثاً-عوامل نظامية

يتوقف التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية على العوامل النظامية التي تحكم النشاط الاقتصادي والظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة، حيث ينتج عنها إختلافات وتباين في جودة التقارير المالية، ويمكن النظر إلى هذه العوامل النظامية من جانبيين:¹

1- البيئة القانونية، وتصنف البيئة القانونية للدولة بانتمائها إلى:

- **دول تتبع قواعد النظام العام (Common law)**، حيث تبنثق القوانين المنظمة من قواعد عامة تخاطب كافة الممارسات والأعمال دون تحديد، وفي هذه الحالة فإن معدي القوائم المالية والمراجعين مسؤولون أمام الأطراف المعنية بالتقرير المالي، وهذا ما يعرف بنموذج حملة الأسهم (Shareholders).

- **دول تتبع قواعد القانون الخاص (Cod law)**، حيث أن الدولة تصدر قانوناً لكل ممارسة أو سلوك أو نشاط معين، يتضمن هذا القانون قواعد تفصيلية محددة تحكم الممارسة أو السلوك أو النشاط الذي صدر بشأنه القانون، كما تتطلب نظم القانون الخاص إصدار قوانين خاصة جديدة مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعليه سوف تكون قواعد قانونية محددة تنظم المحاسبة والمراجعة وعمل الشركات وأسواق المال، وفي هذه الحالة تقع المسؤوليات على كافة الأطراف، بما في ذلك معدي التقارير المالية والمراجعين، وبالتالي الطلب على التقارير المالية ومعايير المحاسبة يكون مرجعه الدولة لتحقيق مصالح كافة الأطراف المعنية، وهذا ما يعرف بنموذج أصحاب المصالح (Stakeholders).

2-النظم المحاسبية، إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يتطلب ضرورة إدخال تعديلات جذرية على النظم المحاسبية لتوائم متطلبات تطبيق هذه المعايير، كجزء من التزامها بتحسين عملية التقرير المالي لديها، لذلك لجأت الدول والشركات الجادة في تبني معايير المحاسبة الدولية، حيث خصصت فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها وتحديث نظم المحاسبة والمراجعة للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

رابعاً- الإجراءات الحاكمة في المؤسسة

ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بجودة الإجراءات الحاكمة في المؤسسات بشكل كبير، أي أن تطبيق المعايير المحاسبية يمكن أن يكون ضرورياً لكنه غير كافي لزيادة الشفافية والقابلية للمقارنة، ولعل أكبر دليل ظاهرة انهيار المؤسسات الأمريكية بسبب القصور في تطبيق إجراءات الحوكمة، رغم أنها كانت تطبق المعايير المحاسبية الأمريكية ذات الجودة العالية، ويعتبر كل من الإفصاح والشفافية من أهم ضوابط الحوكمة، فعلى المؤسسات أن توضح أدوار المدراء ومجالس الإدارة، وتوفر للمساهمين القدرة

¹: عبد الكريم عارف عبد الله، "تقييم المراجع لجودة القوائم المالية المنشورة"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، العدد 28، 2001، ص15.

على المساءلة، كما يتعين على الإدارة تطبيق الإجراءات التي تكفل التحقق من سلامة التقارير المالية للمنشأة، الإفصاح عن المسائل الجوهرية في الوقت الملائم وبأسلوب متوازن بما يضمن وصول جميع المستثمرين إلى معلومات واضحة تعكس واقع المؤسسة.¹

وعليه، يمكن القول أن زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية، ومن الإفصاح والشفافية في المعلومات تعد من الأهداف الأساسية لحوكمة الشركات، وبالتالي إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها. وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات

من بين أهم الأهداف الرئيسية لكل نظام معلومات تقديم المعلومات عن أعمال المؤسسة لإدارتها من جهة، ثم إلى الأطراف الخارجية من جهة ثانية، ويتجسد أبرز دور للمعلومات المحاسبية في إنجاح وظيفة المحاسبة وعملية الرقابة، لذلك على الشركة أن تعمل في إطار حوكمة الشركات على إيجاد آليات رقابية فعالة بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي والنظم الأخرى، إضافة إلى تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات التي تضمن تطبيقاً سليماً لمفهوم الحوكمة وتتيح الاستفادة الكاملة من مزاياها، كما تسمح بتلبية متطلبات الشفافية والإفصاح والدقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية، وبالتالي الوصول إلى إنشاء أنظمة مالية ومحاسبية فعالة.

نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمية الحوكمة في الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي والنظم الأخرى، ثم نتناول الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، وأخيراً إظهار علاقة حوكمة الشركات بالأنظمة المالية والمحاسبية.

المطلب الأول: الرقابة على النظام المحاسبي والأنظمة الأخرى

من أجل التطبيق السليم لمفهوم الحوكمة وحتى يتحكم المسيرون في المعلومات المحاسبية والمالية من حيث طبيعتها وكيفية إعدادها فإنه من الضروري أن تكون الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي وبعض النظم الأخرى، وذلك من خلال أدوات داخلية كالقواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات، وأخرى خارجية تتمثل في مجموعة من العوامل التي تمثل البيئة الخارجية التي تعمل الشركة في ظلها حيث تؤثر بشكل مباشر على القواعد والآليات الداخلية.

¹: مزنة عبد اللطيف الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 67 (بتصرف).

أولاً- الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي

تتم من خلال الرقابة على العناصر المكونة للنظام بغية تقييمها وتوجيهها توجيهاً صحيحاً وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمي إليها النظام المحاسبي وذلك من خلال:¹

1- الرقابة على المدخلات: وتتعلق بالمدخلات من حيث صحتها، إتمامها، ودقتها، ويمكن توضيح ذلك:

- ضمان صحة المدخلات، أي التأكد من أن النظام المحاسبي يحتوي على المعلومات الصحيحة فقط، وبالتالي يمكن ضمان صحة المخرجات (بافتراض صحة العمليات التشغيلية).

- ضمان إتمام المدخلات، أي إدخال كافة البيانات الصحيحة التي نشأت خلال الفترة.

- ضمان دقة المدخلات، أي التأكد من أن البيانات التي يتضمنها النظام المحاسبي هي نفسها البيانات التي نشأت خلال التعامل (الدقة الحسائية والكتابية).

2- الرقابة على العمليات التشغيلية: تتعلق هذه الرقابة بالتأكد من أن عمليات التجميع والتبويب

والتلخيص التي تجري على البيانات تتم بما يتفق مع المبادئ والمفاهيم والسياسات والمعايير المحاسبية والقوانين والأنظمة المعمول بها.

3- الرقابة على المخرجات: تتضمن الرقابة على القوائم والتقارير والمعلومات المالية (وذلك من خلال

لجنة المراجعة-المدقق الخارجي-المدقق الداخلي- مجلس الإدارة).

قد أدى انتقال الأنظمة المحاسبية من الأنظمة اليدوية إلى الأنظمة الآلية المحوسبة إلى جعل عملية مراقبة

النظام المحاسبي عملية صعبة ومعقدة ودقيقة للغاية، مما تطلب اتخاذ إجراءات رقابية جديدة أكثر تشدداً وذلك للأسباب الآتية:²

- غياب التوثيق المستندي في ظل استخدام الحاسوب.

- إمكانية اختراق الغير لخصوصية النظام وانتشار جرائم الكمبيوتر.

- غياب أساليب رقابة فعالة على الأنظمة المحاسبية الآلية وصعوبة الحصول على مسار مراجعة جيد يمكن من خلاله تتبع مسار العملية من بدايتها إلى نهايتها.

وعليه فإن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد التفاعل بين العناصر المكونة لنظام المعلومات المحاسبي ومتطلبات تطبيق هذا المفهوم (حوكمة الشركات).

¹: الصلاح محمد، الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005، ص5.

²: ظاهر القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات الحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2003، ص25.

ثانياً- الرقابة على النظم الأخرى

وتعني الرقابة على نظم إعداد التقارير المالية، نظم إعداد الميزانيات التقديرية، نظم الرقابة الذاتية (الضبط والرقابة)، ونظم مرتبطة بالموارد البشرية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- **نظم إعداد التقارير المالية:** تبين هذه النظم نوعية التقارير المالية ومواعيدها والمستويات التي ترفع إليها هذه التقارير ومن له حق الاطلاع عليها، ومن أهم هذه التقارير، التقارير الدورية والتي تشكل مصدراً موثقاً للمعلومات حيث تعتمد عليها الإدارة للأغراض الرقابية أو لاستعراض كافة الأحداث التي حدثت خلال فترة معينة مثل (تقرير البيانات المالية الشهرية، تقارير المحاسبة الإدارية، بيان الموقف المالي للنقدية والبنوك لكافة الحسابات وبكل العملات، ... الخ).¹

قد يواجه هذا النظام مشكلة الكم الهائل من المعلومات والتقارير التي تُنتجها أنظمة المعلومات الحاسوبية، لأن كثرة المعلومات والتقارير قد تؤدي إلى عدم فعالية الإدارة في اتخاذ القرارات نظراً لصعوبة استخراج المعلومات الملائمة من هذا الكم الهائل من التقارير، وفي هذه الحالة بإمكان الإدارة اللجوء إلى إحدى الطريقتين:²

- تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء لتخفيض عدد التقارير الإدارية، والذي يقضي بعدم إعداد تقارير أداء للأقسام التي تنجح في تحقيق الخطة الموضوعة لها، وبناء عليه يقتصر إعداد التقارير الإدارية على الأقسام التي ينتج عن أدائها انحرافات ملحوظة في تحقيق أهدافها.

- استخدام مبدأ "كشف التوزيع المعتمد"، حيث يتضمن هذا الكشف لائحة بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالاطلاع على كل نوع من التقارير التي ينتجها النظام.

وعليه، فإن نظام إعداد التقارير المالية الشفافة يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير الحاسوبية، إذ أن ذلك يعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظام يكون المحددات الأساسية لحوكمة الشركات، كما أن النظام السليم للتقارير المالية هو الذي يوفر معلومات حيوية لأصحاب المصالح بما يهيئ لهم القيام بتعاملات وصفقات آمنة ومرجحة.

2- **نظم إعداد الميزانيات التقديرية بكافة أشكالها:** ينبغي أن تحدد هذه النظم الأطراف التي يعهد إليها بمهام إعداد الميزانيات التقديرية وتحديد الانحرافات عن هذه الميزانيات وأسبابها والعمل على معالجتها.³

¹: الصلاح محمد سليمان، الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص11.

²: Olivier Herrbach, *le comportement au travail des collaborateurs de cabinet d'audit financier :une approche par le contrat psychologique*. Thèse de doctorat en sciences de gestion, université de toulouse1, 2000, p181.

³: الصلاح محمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص16.

كما يجب أن تقوم هذه النظم بمراقبة الموازنة الرأسمالية وخاصة فيما يتعلق بالموازنة الرأسمالية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة (مشاكل الوكالة)، حيث يقوم المدراء غير المالكين (أو المالكين نسبياً) باستهلاك المزيد من المزايا الإضافية (كالأثاث الفاخر ووسائل النقل الفاخرة... الخ) على اعتبار أن جزءاً من تكلفة هذه المصاريف الإضافية سيتحملها الملاك الآخرون.¹

3- نظم الرقابة الذاتية (الضبط والرقابة): تشمل هذه النظم مفاهيم الرقابة الذاتية مثل التدقيق الداخلي ولجان المراجعة وإدارة المخاطر (مخاطر الائتمان ومخاطر مخالفة القوانين)، كما تركز هذه النظم على قياس الأداء ومحاسبة المقصرين، حيث ترتبط مباشرة بكل من مفهومي المساءلة والمسؤولية من خلال تحمل متخذي القرارات لتبعات قراراتهم والمعاقبة عن سوء الإدارة.²

كما يجب أن تحدد هذه النظم أساليب ومواعيد عمليات التدقيق الداخلي، وكيفية معالجة العقوبات التي تعترض مهام المدقق الداخلي، وأن تحدد أيضاً برامج وأساليب ومجالات التدقيق المطلوب تغطيتها من وقت لآخر والجهات التي ترفع لها تقارير التدقيق الداخلي، وأن تبين حدود العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.³

4- نظم مرتبطة بالموارد البشرية: من المفيد جداً أن تقوم الإدارة بالاعتناء بالشركة من الداخل، وخاصة فيما يتعلق بمواردها البشرية باعتبارها تمثل الثروة الحقيقية للشركة، وذلك من خلال تحديد:⁴

- هيكل الرواتب والأجور الإضافية والعلاوات والحوافز وكيفية احتسابها.
- نظام الاستخدام والاستغناء وعقود الموظفين والإجازات.
- نظام التأهيل والتدريب المستمر ودراسة الفرص البديلة.

يرى الطالب أن وجود الرقابة على النظم السابقة الذكر من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى، يؤدي إلى تقليل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة (الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين).

5- نظم جبائية واضحة: ينبغي إصلاح النظم الجبائية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، لأن ذلك يساعد على الحد من ظاهرة التقارير المالية المتعددة التي تجسد الانغماس في الفساد، فضلاً عن ذلك يجب أن تكون هذه النظم منسجمة مع الإفصاح الملائم في التقارير المالية.

¹: حماد طارق، حوكمة الشركات- المفاهيم - المبادئ - التجارب"، مرجع سبق ذكره، ص195.

²: الوردات عبد الله، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005، ص22.

³: الصلاح محمد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص18.

⁴: نفس المرجع، ص23.

6- وجود أسواق تنافسية: فالأسواق التي تتسم بالتنافسية ترغم الشركات على العمل على أساس الكفاءة والإنتاجية العالية خشية فقدان أو انخفاض حصتها السوقية وهنا يترتب على الحكومات أن تعمل على إيجاد القوانين واللوائح الهادفة إلى إنشاء بيئة اقتصادية تتسم بالوضوح والتنافسية.¹

ويرى الطالب أن التفاعل الداخلي والتقييم المستمر لأنظمة الضبط والرقابة وخاصة عندما تقوم بدورها بشكل فعال في محاسبة المقصرين، من شأنها أن تعمل على الارتقاء بممارسات الحوكمة وتعزز من قدرتها في تدعيم الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة.

وأخيراً يمكننا القول أن أهمية الرقابة على هذه النظم تتجسد في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن بدورها حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الجماعي والعائد الخاص، كما أنها تؤثر في التطبيق السليم لحوكمة الشركات، وبالتالي فهي تتأثر بدورها بمجموعة من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة ونظامها الاقتصادي ومستوى التعليم والوعي لدى أفرادها، فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات.

المطلب الثاني: الأبعاد الحاسوبية لحوكمة الشركات

من خلال استعراض مختلف الجوانب الفكرية للحوكمة (الأهداف، الخصائص، المقومات، المبادئ)، يمكن تجسيد أبعادها الحاسوبية، مما يعكس دور الجوانب المالية والحاسوبية في تكوين الإطار المتكامل لحوكمة الشركات، ويمكن تحديد هذه الأبعاد في النقاط الآتية:

أولاً- المساءلة والرقابة الحاسوبية

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر سنة 1992، إلى أن قيام المساهمين بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، بينما يقوم المساهمون بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك "كريدي ليونيه" في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان الحاسبة عن المسؤولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، وإلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية، إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.²

¹: حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والإنتقالية، من منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، مارس 2002، ص30.

²: حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، بدون تاريخ، ص 369 (بتصرف).

كما أن تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الصادر سنة 1999، أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.¹

وعليه يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهين:

- المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الدنيا.
- المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

ثانيا-الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

من بين أهم الممارسات السلبية لحوكمة الشركات، ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة، وبالتالي يجب إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة المطبقة، وذلك باتخاذ إجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة، منها إصدار معايير محاسبية تتسق مع مثيلاتها الدولية.

كما أن تطبيق مفهوم الحوكمة يجد من استخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

ثالثا-دور المراجعة الداخلية

تساعد المراجعة الداخلية-بما تقوم به من مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر والرقابة عليها- في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

رابعا-دور المراجعة الخارجية

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبية، بناء على إبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده وإرفاقه بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا وفعالا في مجال حوكمة الشركات، لأنه يجد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يجد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويقلص من مشكلة الانحراف الخلفي في الوحدات الاقتصادية.

¹: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره ، 2004، ص58.

خامسا- دور لجان المراجعة

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان مراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية. وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وبالتالي زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية، نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك فإن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.

سادسا- تحقيق الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية، خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وبمثالان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها "OCDE" وتم تعديلها في 12 أبريل 2004، ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية.¹

سابعا- إدارة الأرباح

تمارس بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف، مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها، أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر، أو الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات. وعليه فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بغض النظر عن الهدف من ذلك، نظرا للأثر الفعال لإدارة الربح على البيانات المحاسبية والتي تناولتها الكثير من الدراسات.

¹: مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ (OCDE) بشأن حوكمة الشركات، 2004، ص12.

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبرتهم المالية، وأيضا عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.¹

ثامنا-تقويم أداء الوحدات الاقتصادية

من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة²، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

وعليه يرى الطالب أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها.
 - الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل.
- على ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات يمكن استخلاص ما يلي:
- تحظى الأبعاد المحاسبية باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات.

- أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي تتمثل في:
- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة: الرقابة القبليّة والرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي، وتبدأ بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وتنتهي بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحقّقه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

¹:Chatourou , Jean S. And C. Lucie, *Corporate Governance and Earnings Management*, Berrett-koehler editions, sans Francisco ,2006.p10.

²: نرمين أبو العطا، مرجع سبق ذكره، 2002، ص 12.

المطلب الثالث: حوكمة الشركات والأنظمة المالية والمحاسبية

يتجسد أثر حوكمة الشركات على الأنظمة المالية والمحاسبية من خلال علاقة المحاسبة بأهم مبادئ الحوكمة المتمثل في الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى سعيها (الحوكمة) في تفعيل الرقابة على تلك الأنظمة بشكل يمكن من خلاله زيادة الثقة في مخرجاتها، والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية، وذلك بناء على السياسات والإجراءات المتبعة من جهة وتطبيق آليات الحوكمة من جهة ثانية.

أولاً- علاقة الحوكمة بالمحاسبة

تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية التي تؤثر في أو تتأثر بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لهذه الأخيرة أن تطبق بفاعلية وتحقق أهدافها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة، حيث يمكن إظهار ذلك من خلال ما يلي:¹

1- يمكن قياس وتقييم نتائج أعمال الشركة من خلال مخرجات وظيفة المحاسبة، وأيضاً تحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن مما يساعد في النهاية على تحقيق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

2- إن تطبيق حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا ما يؤكد تأثير كل من الإفصاح وحوكمة الشركات في الآخر، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

3- إن تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي يؤكد الرقابة الجيدة، مما يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة من خلال التأثير في طبيعتها وتوقيتها ونطاقها، وبالتالي تطوير إستراتيجية المراجعة.

ثانياً- علاقة الحوكمة بالقوائم والتقارير المالية

إن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يشكل مدخلاً فعالاً لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لأن إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية يعد من المعايير الأساسية للحوكمة إضافة إلى الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي ينعكس تطبيق قواعد الحوكمة على المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية وجودتها، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

¹: عبد الكريم عارف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 17.

1- حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالقوائم المالية: باعتبار الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة، فإن مجلس الإدارة يتحمل مسؤولية إعداد القوائم المالية لما لها من فائدة معتبرة في تحقيق معدلات من الأرباح المناسبة لمساعدة المؤسسات في تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، مما يؤدي إلى نمو المؤسسات وزيادة حجمها، كما تعتبر القوائم المالية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة، حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على طبيعة المعلومات المستخلصة من القوائم المالية والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات.

2- حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالتقارير المالية: تعبر حوكمة الشركات بمفهومها الواسع عن ضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل الشركة وأصحاب المصالح وحاملي الأسهم، والتأكد من أن حقوقهم خاضعة للحماية ومطبقة عملياً على أرض الواقع، بينما تتجسد أهمية التقارير المالية التي تتضمن القوائم المالية وباعتبارها تمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية من خلال وظيفة الإفصاح المحاسبي التي بموجبها يتم توفير المعلومات الهامة والضرورية لمختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، حيث يعتمد مختلف الأطراف (الملاك، المقرضون، الموردون، المستثمرون،...) عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها من خلال المعلومات المستخلصة من التقارير المالية.¹ وعليه فإن نظام حوكمة المؤسسات يتطلب مستوى جيد من الإفصاح والشفافية في عرض كل المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها المستفيدون من التقارير والقوائم المالية.

ثالثاً- أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية

يؤدي تطبيق آليات الحوكمة إلى خلق أنظمة مالية ومحاسبية قوية وذلك من خلال ما يلي:²

1- اختبار مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير معلومات دقيقة، وبما يتناسب مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين المفروضة من قبل الدولة أو من قبل بورصة الأوراق المالية في ضوء المبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة، وذلك بمناقشة لجنة المراجعة للإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين والمستشارين.

¹ مصطفى حسين بسيوني السعدي، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، 04-05/12/2007، ص: 27-30 (بتصرف).

² - علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

- 2- اختبار مدى فاعلية نظم الرقابة التي تطبقها الشركة على أنظمتها المحاسبية والمالية من طرف لجنة المراجعة، وذلك لتقييد أي إمكانية لتحريف التقارير المالية وضمان وجود رقابة محكمة على المجالات التي يتاح فيها مرونة للحكم المهني أثناء عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات، وضمان تطبيق أي توصيات قد يقترحها المراجعون في هذا الشأن.
- 3- توظيف أشخاص ذوي خبرة علمية وعملية ومعرفة كبيرة بالمبادئ والمعايير المحاسبية، ولديهم القدرة على التعامل مع الأنظمة المحاسبية بكفاءة عالية، وبما يضمن صحة العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المالية في النظام المحاسبي لتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانيات تلك الأنظمة.
- 4- فحص الأنظمة المالية والمحاسبية من طرف المدققين الداخليين، وذلك لتحديد ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية والتشغيلية تحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة، وتقييم مدى فاعلية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات والتقارير.
- 5- إبداء الرأي الفني المحايد من طرف المراجع الخارجي، فيما يتعلق بمدى كفاءة الأنظمة المحاسبية في الحفاظ على موضوعية البيانات وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الاعتماد عليها والوثوق فيها. من جهة أخرى يتطلب من المراجعين الخارجيين القيام بما يلي:¹
 - 1- التدرب على استخدام تكنولوجيا المعلومات في المحاسبة والمراجعة والأدلة الإلكترونية، وذلك من خلال دراسة آلية عمل نظم المحاسبة وآلية تدفق المعلومات، وبالتالي ضمان صدق وصحة معلومات النظام المحاسبي.
 - 2- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بأمن وسلامة أنظمة المعلومات المحاسبية من طرف مراجع حسابات غير المراجع الذي يكلف بمهام تصميم تلك الأنظمة.
 - 3- بذل الجهود المهنية الكافية لاكتشاف الغش الإلكتروني أو أي تصرفات إلكترونية أخرى غير قانونية من جانب العملاء.
 - 4- احتواء برامج تقييم الرقابة الداخلية التي يقوم بها المراجع الخارجي، كفاءة الرقابة على أمن وسلامة أنظمة المعلومات.وأخيرا إن تطبيق آليات الحوكمة وما تفرضه من تفعيل للرقابة على الأنظمة المحاسبية والمالية، يؤدي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من تلك الأنظمة ويضمن توفير نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف، يحقق انسياب هذه المعلومات لكافة الأطراف وبشكل متساو. بما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في الأسواق وتوفير العدالة لأصحاب المصالح في الشركة.

¹: نصر علي، عبد الوهاب شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص32.

خلاصة الفصل الثاني

بعد الدراسة الشاملة لهذا الفصل المتضمن الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بحوكمة الشركات يمكن ذكر النتائج الآتية:

1. يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء هام من نظام المعلومات الإداري، الذي تكمل نظمه الفرعية بعضها البعض من خلال عملها بصورة متبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي، وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة، وبالتالي تحقيق ما يعرف بنظام المعلومات المتكامل.
 2. تكمن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها، كما أن فعالية هذا النظام تتجسد من خلال القوائم المالية التي ينتجها.
 3. ضرورة توافر مجموعة من الآليات الرقابية التي تضمن تطبيقاً سليماً لحوكمة الشركات يتيح الاستفادة الكاملة من مزاياها، ومن هذه الآليات أساليب الرقابة التي تطبق على نظام المعلومات المحاسبي، والتي تضمن توزيع مناسب للسلطات والواجبات والمسؤوليات والصلاحيات بين الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بالإضافة إلى أساليب الرقابة على النظم الأخرى، كنظم إعداد التقارير المالية، نظم إعداد الميزانيات التقديرية بكافة أشكالها، نظم الضبط والرقابة، نظم التوظيف، والتي تعمل الشركة في ظلها حيث تؤثر بشكل مباشر على الآليات الأساسية.
 4. إن إرساء أسس ومبادئ حوكمة الشركات يتطلب تحديد الأبعاد المحاسبية للحوكمة من خلال المساءلة، والرقابة المحاسبية، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، تحقيق الإفصاح والشفافية، وتقويم الأرباح وتقويم أداء الوحدات الاقتصادية.
 5. إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف اتجاه الوحدة الاقتصادية.
- وعليه يرى الطالب، أن أهمية هذه المعلومات بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية. لكن ما هي آليات الحوكمة التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية؟ وهذا ما يتم تناوله في الفصل الموالي.

تمهيد

يتطلب تحقيق عناصر الثقة والمصدقية في البيانات المالية والمعلومات التي تحتاجها أسواق المال والاستثمار ضرورة وجود مجموعة من الضوابط الأخلاقية والآليات المهنية، وتعتبر آليات حوكمة الشركات إحدى أهم الآليات التي حظيت باهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات العلمية والمهنية الدولية، نظراً لدورها في حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من جهة، وتجنّب الشركات من التعرض لحالات التعثر والفشل والإفلاس المالي والإداري من جهة أخرى، فضلاً عن دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها.

ومن أبرز آليات الحوكمة، وجود مجلس إدارة يتولى الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، وكذلك تعزيز وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي، وبصفة خاصة ما يتصل باستقلالية هاتين الوظيفتين وتشكيل لجنة التدقيق من مجلس الإدارة للإشراف عليهما، إضافة إلى ضرورة الشفافية والإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. وعلى ضوء ما تقدم نتناول في هذا الفصل دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يشكل مجلس إدارة فعال نقطة البداية في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، لأن وجود هذا النوع من المجالس يضمن المحافظة على استمرارية تطبيق قواعد الحوكمة والسعي الدائم لتطويرها لكي تتلاءم مع المتغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال من جهة، ومن جهة أخرى ونظرا لتزايد حجم الأعمال التي يقوم بها المجلس كان من الضروري إيجاد لجان تابعة له والتي من بينها لجان التدقيق، لما لها من أثر في تفعيل حوكمة الشركات وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية.

وعليه سيتم التطرق لكيفية إنشاء مجلس إدارة فعال وتحديد مسؤولياته وواجباته وسلطاته والتزاماته، وأيضا مناقشة إجراءات العمل الخاصة بالمجلس، وذلك في ضوء التشريعات واللوائح والنظم المتعلقة بحوكمة الشركات، ثم التطرق إلى لجان التدقيق وأهمية تكوينها وتحديد مسؤولياتها ودورها في إعداد التقارير المالية.

المطلب الأول: دور مجلس الإدارة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يقوم مجلس الإدارة في ظل مفهوم حوكمة الشركات بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف ومصالح الشركة، وقد نصت على ذلك مبادئ حوكمة الشركات (المبدأ السادس) المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة، لذلك يتوجب على هذا المجلس توفير الأدوات اللازمة لتقييم نزاهة المدير التنفيذي والمسؤولين التنفيذيين الآخرين في الشركة، والعمل على إيجاد بيئة من الاستقامة والعدالة في كامل إدارات الشركة.

أولا-هيكلية مجلس الإدارة

يقصد بهيكلية مجلس الإدارة تحديد نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين في تركيبته، حيث اهتمت مبادئ حوكمة الشركات بنسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى جملة أعضاء المجلس، وقد نص تقرير (Cadbury 1992)* بأهمية قيام الشركات المساهمة بتعيين نسبة أكبر من المديرين غير التنفيذيين في مجلس إدارتها (أن تكون غالبية الأعضاء من الأعضاء غير التنفيذيين)، حيث أن الأعضاء المستقلين يعتبرون من أهم آليات الرقابة والتدقيق، كما أن وجودهم يساعد على إحداث نوع من التوازن داخل المجلس بالإضافة إلى أنهم يمدون الشركة بملققات اتصال مع البيئة الخارجية بحكم خبرتهم واتصالاتهم ومكانتهم المميزة.

*: قد سبقت الإشارة إلى هذا التقرير في الفصل الأول.

- وفرت مبادئ الحوكمة عدد من الإرشادات لبناء هيكل ملائم لمجلس الإدارة يمكن من خلاله ضمان الاستقلالية في عمل المجلس ومن أهم هذه الإرشادات:¹
- وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.
 - إنشاء لجان مختلفة تتمثل في: لجنة المراجعة، لجنة الأجور والمكافآت، لجنة التعيينات.
 - تطبيق معايير لاختيار أعضاء مجلس الإدارة، كالمهارات والقدرات، التأهيل العلمي، والخبرات.
 - فصل مكاتب رؤساء مجلس الإدارة عن مكاتب أعضائها، واستحداث منصب تحت مسمى عضو مشرف (من الأعضاء المستقلين) على أن يطلع هذا العضو على كافة المعلومات المتدفقة من وإلى مجلس الإدارة.

ثانياً-أنواع أعضاء مجلس الإدارة

يمكن تصنيف أعضاء مجلس الإدارة إلى ثلاثة أصناف:²

- 1- **العضو التنفيذي:** هو الذي يشغل منصب تنفيذي بالشركة، كالمدير التنفيذي للشركة أو العضو المنتدب ورؤساء الإدارة، كالإدارة المالية والمحاسبة، ويجب أن لا تتعدى نسبة تمثيل الأعضاء التنفيذيين بالمجلس ثلث الأعضاء.
- 2- **العضو غير التنفيذي:** هو الذي لا يشغل منصب تنفيذي بالشركة، وبالتالي فهو لا يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً منها، كما أنه عن طريق علاقته بالشركة يمكن أن يكون عضواً مستقلاً أو غير مستقل.
- 3- **العضو المستقل:** هو عضو المجلس الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وبالتالي يجب أن لا يتناقض مع استقلاليته من خلال كونه من كبار التنفيذيين خلال السنتين الماضيتين في الشركة، أو أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة، أو مع كبار التنفيذيين في الشركة، أو يملك حصة سيطرة في الشركة، أو أن يكون موظفاً خلال السنتين السابقتين لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة بالشركة كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين.

ثالثاً- متطلبات تطبيق مجلس الإدارة لحوكمة الشركات

يعتبر الباحثون في مجال حوكمة الشركات أن مجلس الإدارة هو أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال، وذلك من خلال صلاحياته القانونية

¹: القشي ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006، ص20.

²:محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص37.

في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم بأدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة. وعليه يمكن تلخيص المكونات الأساسية لمجلس الإدارة التي تسمح بتطبيق الحوكمة على النحو الآتي:¹

1- الإشراف المستقل: إن وجود مجلس إدارة مستقل ويقظ يجعله واثقا من الإلتزام بمصالح المساهمين مما يؤدي إلى العمل على زيادة صافي الأرباح، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة في الأجل الطويل، ومن بين الإرشادات التي تساعد على إستقلالية مجلس الإدارة:

- وجود رئيس مجلس إدارة يتمتع بالاستقلالية.
- اجتماع رئيس مجلس الإدارة مع الأعضاء غير التنفيذيين على انفراد لبحث أداء الإدارة.
- تحديد المجلس لطرق عمله، خاصة اختيار أعضاء المجلس الجديد، حيث تتطلب قواعد الحوكمة أن تكون غالبية الأعضاء غير تنفيذيين، وذلك حتى يسهل على المجلس إنشاء اللجان التابعة له، والتي تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين.

2- القدرة على التنافس: ينبغي أن يعمل القانون على توفير القدرة للمساهمين في استبدال كل من مجلس الإدارة والإدارة، حتى يكون هناك حث على الأداء، كما ينبغي أن يكون هناك إشراف إداري حتى يمكن المحافظة على التركيز لدى المديرين وأعضاء مجلس الإدارة.

3- وضع إستراتيجية الشركة: يعتبر وضع إستراتيجية الشركة من أهم ما جاء في مبادئ حوكمة الشركات، حيث أن مشاركة مجلس الإدارة في ذلك يعتبر أمرا حاسما، ويجب أن يتضمن كل من:²

- إستراتيجية كل وحدة من العمل، أي إيجاد ميزة تنافسية في كل ناحية من الأعمال التي تقوم الشركة بالمنافسة فيها.

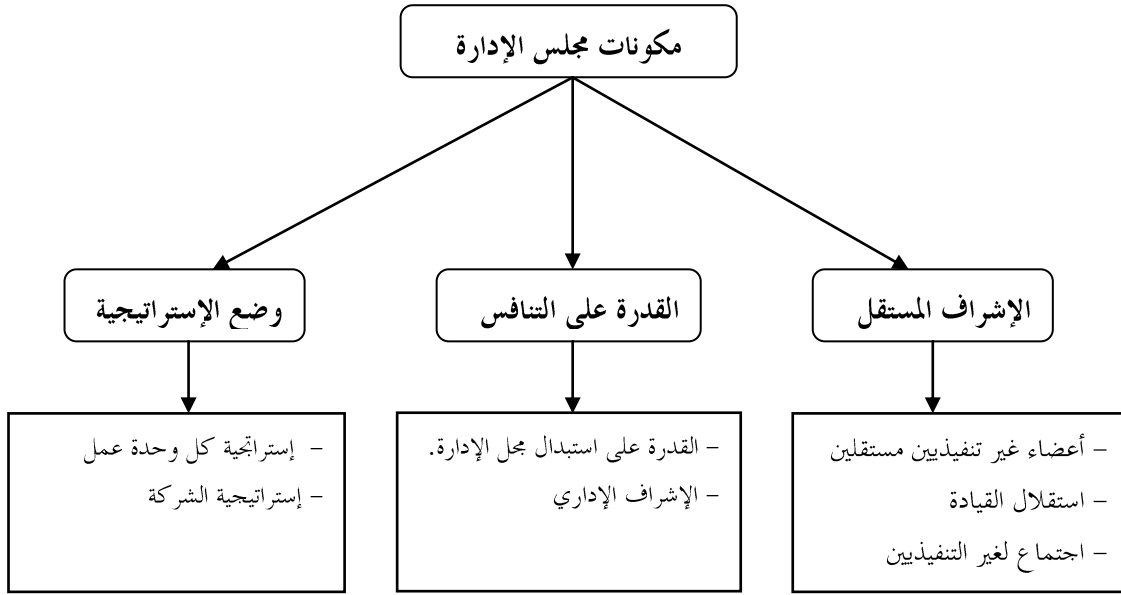
- إستراتيجية الشركة، تعني تحديد الأعمال التي تقوم بها الشركة والكيفية التي تدير بها تلك الأعمال، حيث يتطلب ذلك وضع جدول أعمال خاص بمجلس الإدارة حتى يمكن مراجعة الإستراتيجية بصورة دورية وبشكل منتظم.

كما سبق يتضح أن، الإشراف المستقل، القدرة على التنافس، والمشاركة في الإستراتيجية هي ركائز أساسية تظهر الارتباط العملي للحوكمة الجيدة بأداء الشركة التي تعتبر أساسا لضمان قيام مجلس الإدارة بالمحاسبة عن المسؤولية تجاه الإدارة التنفيذية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1.3):

1: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص97.

2: علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص20.

الشكل (1.3) يوضح ركائز مجلس الإدارة وفق المتطلبات الحديثة لحوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 98

وعليه، يمكن القول أن تعزيز المهمة الرقابية لمجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وإشرافه الفعال على المديرين التنفيذيين بالشركة يعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على التطبيق السليم لمفهوم الحوكمة.

رابعاً-مظاهر الحوكمة لمجلس الإدارة

هناك مجموعة من المظاهر الخاصة بالحوكمة التي تحكم سلوك مجالس إدارة الشركات، كضرورة خلق حرية داخل مجلس الإدارة تمكن المشروع من التقدم إلى الأمام ومنح المجلس الصلاحيات اللازمة حتى تكون مساهمة فعالة فيما يخص استخدام السلطة، وعموماً يمكن تلخيص هذه المظاهر كآتي:¹

1- رئيس مجلس الإدارة: باعتبار موقعه في قمة هرم الهيكل التنظيمي للشركة، فهو مسؤولاً على عمليتي القيادة والتوجيه، لذلك لا بد من الفصل بين مهامه ومهام المدير التنفيذي وفق نصوص وتعليمات صادرة عن المجلس، علماً أنه يتم اختيار رئيس المجلس من بين أعضاء الإدارة على اعتبار أنهم يتميزون بنفس الكفاءة، لكن القائد يتمتع بقوة الشخصية التي تجعله يشعر بالمسؤولية الجماعية بدلاً من المسؤولية الفردية.

2- المدير التنفيذي: يوكل المدير التنفيذي مسؤولية تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، فهو يتمتع بمساندة كل المديرين، وبالتالي تربطه علاقة الرئيس بالمرؤوسين، كما يعمل على إمداد هذه الإدارة

¹: أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية" الإسكندرية، مصر، 8-10 سبتمبر 2005، ص:184-185 (بتصرف).

بالمعلومات، والبيانات الحديثة الخاصة بالشركة من أجل استغلالها للمنفعة العامة، بناء على خطة إستراتيجية مستقبلية هادفة، علما أن المدير التنفيذي يعتبر كعضو في مجلس الإدارة.

3- المساءلة: تنقسم المساءلة في غالب الأحيان إلى:¹

1.3- المساءلة الداخلية: هي الترتيبات التي يتم من خلالها تكوين الإدارة التي تكون مسؤولة أمام جهاز أو جهة في الشركة (مجلس إدارة الشركات في أمريكا)، ويتم حاليا توجيه الإهتمام إلى الفصل بين دور المسؤول التنفيذي الرئيسي (عضو مجلس الإدارة المنتدب) ودور مجلس الإدارة، فإدارة شؤون المجلس بكفاءة عالية يتطلب قدرا كافيا من السلطة دون إضافة مسؤوليات تنفيذية رئيسية. وهناك أسلوب آخر لتنظيم المساءلة الداخلية، وهو الفصل بين المهام الإشرافية وإسنادها إلى هيئة مستقلة، تسمى المجلس الإشرافي، ويدعى هذا الأسلوب بالنظام المزدوج وهو مطبق في ألمانيا.

يتولى المجلس الإشرافي مهامه من خلال إيجاد علاقات عمل مناسبة مع مجلس الإدارة ليكون على دراية بما يحدث في الشركة، وأهم ميزة في هذا الأسلوب هي الوصف الواضح لمهمة مجلس الإدارة، بينما يتوقف دور المجلس الإشرافي على الموافقة أو عدم الموافقة على العروض التي يقدمها مجلس الإدارة.

2.3- المساءلة الخارجية: أي استجواب مجلس الإدارة ككل، أو المجلسين في النظام المزدوج من طرف المساهمين، وذلك من منظور رسمي، لكن الواقع العملي الذي يشهد تشتت للمساهمين يجعل هذا النوع من المساءلة يكاد يكون معدوما.

4- التقرير السنوي: يجب على مجلس الإدارة تقديم تقرير سنوي يثبت مسؤوليته النهائية والكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح عن تقييم الأداء الإداري، ويتضمن هذا التقرير عادة معالجة الحسابات السنوية للشركة وفق مراجعة مستقلة، بحيث يعكس التقرير جانبيين أساسيين:²

- إصدار أحكام المراجع الخارجي من خلال إطار المعايير المحاسبية.

- تتم المراجعة في ظل افتراض استمرار الشركة في العمل خلال المستقبل.

أي أن وظيفة المجلس هي التأكد من نزاهة العلاقة بين المراجعين والإدارة المعنية بمراجعة قوائمها المالية.

5- التقييم الذاتي لمجلس الإدارة: إن مجلس الإدارة الفعال يجب أن يراقب نفسه للوقوف على مستوى أدائه، ويتم ذلك عادة باستخدام استقصاء الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس لجمع الآراء الخاصة بأدائهم، وأيضا من التنفيذيين في المناصب العليا، ثم قيام المجلس بمراجعة نتائج هذه

¹ : محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص106-107.

²: Jérémy Morvan, Op-cit, p40.

الاستقصاءات لتحديد فرص التطوير والتحسين، وتستعمل بعض الشركات الأخرى تخصيص جزء من اجتماعاتها السنوية لمناقشة خاصة بأداء المجلس وأساليب تحسينه. وعليه يمكن تبسيط عملية التقييم الذاتي للمجلس وذلك بتصميم المجلس لمجموعة من المبادئ التي تعكس الأهداف التي ينوي مجلس الإدارة تحقيقها، وبالتالي توفير مرجع يتم من خلاله تقييم الأداء.

6- اجتماعات مجلس الإدارة: يتطلب عقد اجتماعات رسمية للشركات الناجحة أربع مرات على الأقل خلال السنة، ويتوقف تكرارها على ظروف وطبيعة عمل الشركة، وعلى العموم يجب قبل تحديد عدد الاجتماعات الرسمية مراعاة ما يلي:¹

- حجم وتعقيد الشركة.
- كمية العمل وحجمه التي وكلها المجلس للجان التابعة له.
- فترة وطول الاجتماعات (الوقت المستغرق لجمع أعضاء المجلس وفترة كل اجتماع).
- مهارة رئيس مجلس الإدارة لما لها من تأثير كبير على كيفية إدارة الاجتماعات.

عموما تقيم مبادئ الحوكمة الجيدة للشركات بضرورة أن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكافية والمتعلقة بالموضوعات التي سوف يتم مناقشتها في الاجتماع بوقت كاف، ومن أهم هذه المعلومات، محضر الاجتماع السابق وجدول أعمال الاجتماع القادم، قوائم مالية وعروض إدارية إن وجدت تعكس الممارسات المحاسبية المقبولة، وتقارير اللجان التابعة للمجلس إن وجدت.

7- لجان مجلس الإدارة: نظرا لتزايد حجم الأعمال التي يقوم بها المجلس، كان من الضروري إيجاد لجان تابعة له لتقسيم عبء الأعمال بين الأعضاء، لكن لا يعني ذلك أن اللجان تحل محل وظائف المجلس، بل تقوم بإعداد تقارير مفصلة وتقديمها للمجلس الذي تعود إليه الكلمة النهائية في أي تصرف أو عمل توصي به اللجنة، ومن أهم هذه اللجان:²

- **لجنة الأجور والتعويضات:** تساعد المجلس من خلال توجيه النصح وتحديد حزمة التعويضات المناسبة للمديرين التنفيذيين ومراقبة تنفيذها.
- **لجنة التعيينات:** تقوم بالموافقة على مواصفات الوظيفة للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة، وأيضا إثبات مدى قدرة المرشحين على الأداء الجيد للوظائف القيادية بالشركة.

¹: محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، 2008، ص47. (بتصرف)

²: كينيث أ.كيم، جون نوفسنجر، ديرك ج.موهر، "حوكمة الشركات، الأطراف الراصدة والمشاركة"، تعريب ومراجعة، عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص71 (بتصرف).

- لجنة المراجعة: يتجسد دورها في إيجاد مراجع مستقل لفحص القوائم المالية للشركة، وضمان أن هذا المراجع يؤدي عمله بشكل موضوعي.

- لجنة خيارات الأوراق المالية: هي المسؤولة عن خيارات الأوراق المالية بالنسبة للمديرين وفقاً لمنهجية محددة.

وعليه يرى الباحث أن قيمة هذه اللجان تتضح من خلال طمأنة المساهمين خارج المشروع بشمولية وموضوعية عمليات مجلس الإدارة، تحسين جودة المهمة وبالتالي المساعدة على زيادة درجة ثقة المساهمين في صحة العمليات، ثم حل المنازعات الناشئة عن تعارض المصالح بين المديرين التنفيذيين ومصصلحة المساهمين، أو بين التنفيذيين والمراجعين سواء الداخليين أو الخارجيين.

خامساً- أثر مجلس الإدارة المحوكم على التقارير المالية

ركزت حوكمة الشركات في مبدأها السادس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة على ضرورة ضمان مجلس نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون وأن يقوم مجلس الإدارة بتكليف من يراه مناسباً لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساساً للتقارير المالية، وأن يحتفظ المجلس بالمسؤولية النهائية لضمان نزاهة التقارير المالية.¹

يؤدي مجلس الإدارة دوراً هاماً في تفعيل حوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها، مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك التقارير وذلك بناء على:²

- مراعاة والتزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها، وإدارة المخاطر.
- توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي في اجتماعات المناقشة وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس.
- إيجاد تمثيل مناسب في مجلس الإدارة للأعضاء المستقلين وغير المرتبطين بأي مصلحة مع الشركة وإعطائهم الصلاحيات اللازمة لمراقبة أداء الشركة المالي والإداري والأخلاقي.
- إصدار تشريعات بعقوبات مشددة على كل من يثبت تورطه من أعضاء المجلس في أي مخالفات مالية أو إدارية أو تعمد تقديم معلومات مضللة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح.

¹: دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات"، من منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة. مرجع سبق ذكره، ص25.

²: الصلاح محمد، "الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. القاهرة. مصر. 2005. ص13.

- إلزام مجلس الإدارة بإقراره عن مسؤولياته في إيجاد نظام للرقابة الداخلية وتوقيع رئيسه على التقارير المالية السنوية بما يفيد ذلك.
 - الفصل بين وظيفتي كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (العضو المنتدب) في الشركات المساهمة.
 - تحفيز مجلس الإدارة على مناقشة الإجراءات المناسبة لإيجاد بيئة عمل أخلاقية.
- وحقّ يتمكن مجلس الإدارة في الشركات من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان المتخصصة من بين أعضائه (غير التنفيذيين)، منها لجان التدقيق، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: دور لجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

إن لجان التدقيق بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دورا محوريا في الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي منوط بما القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى في تشكيل لجان التدقيق من كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

أولاً- تعريف لجان التدقيق

هي عبارة عن مجموعة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة (غالباً ثلاثة أعضاء على الأقل)، بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين)، ويمتلك أحد أعضائها خلفية مالية أو محاسبية، تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب* يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها.¹

وعليه يرى الطالب ضرورة إستقلالية أعضاء لجان التدقيق، فالاستقلالية تعتبر إحدى المتطلبات الهامة لإنشاء هذه اللجان، بالإضافة إلى توفر الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة بالنسبة لأعضائها، كما أن مسؤولية لجان التدقيق تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وبالتالي فهي تعتبر قناة إتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة.

*: هو مرجع مكتوب وموجه للجان التدقيق في تنفيذ مسؤولياتها، حيث يعمل على تعزيز فعالية لجان التدقيق ويصف كيفية تشكيل اللجان كما يحدد مصادر البيانات التي يستطيع أعضاء اللجان الرجوع إليها.

¹: نعيم دهمش وآخرون، لجان التدقيق ودورها في تعزيز الإفصاح، المؤتمر العلمي المهني الخامس "التحكيم المؤسسي واستمرارية المنشأة"، عمان-الأردن، سنة 2003. ص3.

ثانياً-نشأة لجان التدقيق

بدأ مصطلح لجان التدقيق في الظهور في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، عندما قامت كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة تكون من الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة، وتكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وجاء ذلك إثر الأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات الأمريكية في تلك الفترة، والتي نتجت عن تلاعب الشركات في تقاريرها المالية، وكان من أبرزها التلاعب في التقارير المالية لشركة "مكيسون وروبرت" (McKesson & Robbins) في سنة 1938، والتي تعتبر من أكبر الفضائح المالية في القرن العشرين.¹

1- نشأة لجان التدقيق في أمريكا: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي بادرت بإنشاء لجان للتدقيق، حيث أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية (sec) في سنة 1972 قراراً بتكوين لجان تدقيق في الشركات المساهمة على أن يكون أعضاؤها من غير التنفيذيين، والهدف منها هو حماية المستثمرين.

في سنة 1977 طالبت بورصة نيويورك كافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة نيويورك بتأسيس لجان تدقيق قبل 1978/6/30 من أعضاء مستقلين عن الإدارة، ومنذ ذلك التاريخ أصبح تشكيل لجان التدقيق أحد الشروط الواجب توفرها لإدراج الشركات في بورصة نيويورك.

وفي عام 1978 أشارت هيئة الأوراق المالية الأمريكية في تقريرها السنوي الموجه إلى الكونجرس الأمريكي إلى الدور الحيوي الذي تقوم به لجان التدقيق في استمرار الشركات بعملها بالشكل السليم، حيث اقترحت مجموعة من التوصيات التي ترتبط بأهمية لجان التدقيق من بينها:²

- تعيين أو فصل مدقق الحسابات الخارجي، ومراجعة خطة ونتائج التدقيق الخارجي.
- مراجعة نطاق ونتائج التدقيق الداخلي، ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- مراجعة استقلالية المدقق الخارجي.

وفي سنة 1979 قامت اللجنة الخاصة بلجان التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)* بتشجيع الشركات العامة على تشكيل لجان تدقيق، واقترحت وظائف أخرى عززت من خلالها توصيات هيئة الأوراق المالية، منها:³

- مناقشة نتائج التدقيق والقوائم المالية وأية أمور هامة أخرى مع الإدارة والمدقق الخارجي.

¹ - www.wikipedia.org, (McKesson & Robbins Scandale, 1938), p1, date de consultation : 25/12/2012.

² نعيم دهمش وآخرون، لجان التدقيق ودورها في تعزيز الإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص6.

* - American Institute of certified public accountants.

³ عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات. القاهرة. مصر. 2005، ص17.

- مراجعة نظام الرقابة المحاسبي الداخلي مع أقسام المحاسبة والمالية.

كما تبنت هيئة الأوراق المالية الأمريكية تعليمات إفصاح جديدة خاصة بلجان التدقيق، وذلك بهدف تحسين الإفصاح المتعلق بلجان التدقيق في الشركات المساهمة وتعزيز الاعتمادية والمصدقية للقوائم المالية، حيث أصدرت هذه الهيئة في 30 جانفي من سنة 1999، قواعد وتعديلات جديدة والتي أصبحت سارية المفعول منذ 31 جانفي من سنة 2000 في العديد من البورصات الأمريكية. من جهة أخرى قام مجلس معايير التدقيق (ASB) بإصدار نشرة التدقيق ضمن قائمة بيانات معايير التدقيق رقم (SAS No. 90)* باسم اتصالات لجان التدقيق لتعديل نشرة التدقيق (SAS No. 61) "الاتصال مع لجان التدقيق" ونشرة التدقيق رقم (SAS No. 71) "المعلومات المالية المرحلية"، حيث أنه وبموجب المعيار رقم (90) فإنه على مدقق الحسابات الخارجي للشركات المساهمة العامة أن يناقش مع كل من الإدارة ولجنة التدقيق تقديراته حول نوعية المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة والمنعكسة على القوائم المالية وليس فقط مدى كونها مقبولة، وقد أصبح هذا المعيار ساري المفعول مع بداية سنة 2000.

2- نشأة لجان التدقيق في بريطانيا: يعود تكوين لجان التدقيق في بريطانيا حديثا إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث تم تشكيل مجموعة المدراء غير التنفيذيين في سنة 1982 وذلك لوضع معايير لعمل مجالس الإدارات في الشركات المساهمة، حيث أوصت هذه المجموعة في سنة 1987 بأنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما حثت على ضرورة استشارة هؤلاء الأعضاء في قضايا التدقيق الهامة.¹

من جهة أخرى قام البنك البريطاني ووزارة الصناعة البريطانية في نفس السنة (1987) ببحث الشركات المساهمة العامة البريطانية على تبني فكرة لجان التدقيق، علما أن الأسباب التي أدت إلى تكوين هذه اللجان لا تختلف كثيرا عن أمريكا نتيجة إفلاس العديد من الشركات ومطالبة المساهمين والمستثمرين بتقارير مالية غير مظلمة، ورغبة مجالس إدارة الشركات في تنفيذ سياسات الشركة في ظل رقابة فعالة.²

أما في سنة 1991 وبعد ما تم تشكيل لجنة كاد بوري والتي أوصت في نهاية سنة 1992 بتكوين لجان مراجعة في الشركات المساهمة خلال السنتين القادمتين، مع ضرورة وضع دليل مكتوب لمهامها، كما أوصت على ضرورة إجتماع اللجنة بمدقق الحسابات الخارجي مرة على الأقل في السنة دون حضور الإدارة، علما أن تقرير لجنة كادبوري البريطانية يعتبر من أهم التطورات التي حصلت على نظام

* - statements on auditing standards. (sas1, sas2,....., sas101).

¹: نعيم دهمش وآخرون، لجان التدقيق ودورها في تعزيز الإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص10.

²: عوض بن سلامة الرحيلي، مرجع سبق ذكره، ص17. (بتصرف).

التحكم في الشركات المساهمة العامة بعد تقرير لجنة تريداوي* (*Treadway*) الأمريكية وتقرير لجنة ماكدونالد الكندية.¹

في سنة 1999 تم إصدار تقرير من طرف بورصة لندن للشركات المدرجة عرف "بتقرير تيرنبول" (*Turnbull Report*) الذي أكد هو الآخر على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان التدقيق في تحسين وتدعيم نظام الرقابة الداخلية.²

وفي سنة 2003 تم إصدار (*Smith Report*) والذي تضمن العديد من التوصيات في أعقاب انهيار "أرثر أندرسون" وفضيحة "إنرون" في الولايات المتحدة سنة 2002، خاصة ما تعلق باستقلال المدققين وبدور ومسؤوليات لجان التدقيق وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات.³ مما يجب ملاحظته أن هناك دول أخرى منها، كندا، فرنسا، ألمانيا، ماليزيا، سنغافورا... الخ، شهدت منذ سنوات ماضية تطور مفهوم لجان التدقيق من خلال العديد من التوصيات والاقتراحات لحل المشاكل التي تواجهها هذه اللجان في الواقع العملي بشكل جعلها أداة هامة من أدوات حوكمة الشركات.

مما سبق يمكن القول إن فكرة إنشاء لجان التدقيق قد ارتبطت في معظم الدول بسبب حالات إفلاس غير متوقعة في الشركات نتيجة سوء التصرف، كما أن كافة الجهات التي حرصت على تطوير وتفعيل حركة لجان التدقيق وأعمالها وواجباتها هي جهات مهنية وأخرى رسمية رقابية، مما يعني ارتباط عمل هذه اللجان بمفهوم الرقابة والإشراف.

ثالثاً- أهمية إنشاء لجان التدقيق

تعتبر المنافع المتوقعة من لجان التدقيق الدافع الأساسي من تكوينها بالنسبة لجميع الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة (مجلس الإدارة، المراجع الخارجي، الداخلي، المساهمون، أصحاب المصالح)، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:

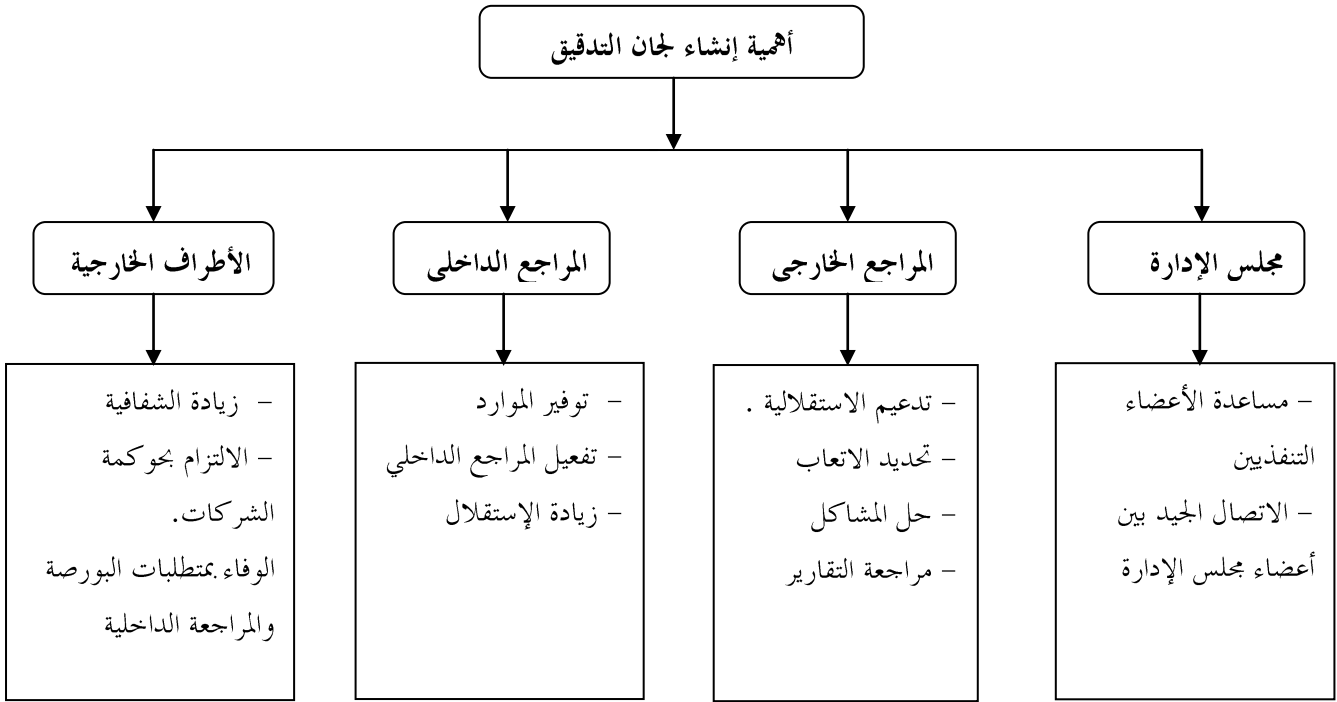
*: هي لجنة وطنية تم تشكيلها عام 1985 لدراسة التقارير المالية المزورة (المزيفة) في الشركات الأمريكية، وتمثل هذه اللجنة الهيئات الأمريكية الآتية: معهد المحاسبين القانونيين، جمعية المحاسبين، معهد المديرين الماليين، معهد المدققين الداخليين، ومعهد المحاسبين الإداريين.

¹: نعيم دهمش وآخرون، لجان التدقيق ودورها في تعزيز الإفصاح، مرجع سبق ذكره، ص10.

² - www.wikipedia.org, (*Turnbull Report*) , date de consultation : 25/12/2012.

³ - *Smith Report*, (Wikipedia.org/wiki/smith_Report), op-cit, date de consultation : 28/12/2012.

الشكل (2-3) يوضح أهمية إنشاء لجان التدقيق لمختلف الأطراف



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 145

من خلال الشكل أعلاه، يمكن استخلاص ما يلي:

1- تتجسد أهمية لجان التدقيق في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، خاصة في مجال المحاسبة والتدقيق، وذلك من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي وبالتالي تسهيل عملية إعداد القوائم المالية، ومن ناحية أخرى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية في الشركة بالشكل الذي يدعم دورها واستقلاليتها، ويجعل مجلس الإدارة على دراية تامة بالمشاكل التي تواجهها المراجعة الداخلية.

2- زيادة فعالية المراجعين الداخليين وتدعيم استقلاليتهم بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مسؤولياتهم الرقابية، وتحسين التفاعل مع المراجع الخارجي من خلال عملية التنسيق بينهما، وبالتالي زيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية والمالية التي تصدرها الشركة.

3- إن وجود لجان مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم الإستقلالية والتأكيد على الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، سوف يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير، كما أن العديد من البورصات المالية العالمية أصبحت تطالب الشركات بضرورة إرفاق

القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي بتقرير لجان التدقيق*، توضح فيه المسؤوليات التي قامت بتنفيذها وإبداء رأيها في الإفصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية.

وعليه، يرى الباحث أن أهمية تكوين لجان التدقيق تتجسد من خلال مساعدة مجلس الإدارة بالوفاء بمسؤولياته الخاصة بالإشراف على إعداد القوائم المالية والتأكد من سلامة الإفصاح بها، وأن اللجنة مسؤولة عن تقييم جودة واستقلالية كل من المراجعين الخارجيين والداخليين، والعمل على التنسيق بينهم وأن اللجنة لها سلطة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.

رابعا-مسؤوليات لجان التدقيق في ظل حوكمة الشركات

إن التطورات الحديثة في مجال حوكمة المؤسسات قد فرضت على مجلس الإدارة (لجان التدقيق) دورا أكبر وأكثر أهمية، حيث تجاوز دوره التقليدي المتمركز حول إطار وضع إستراتيجية المؤسسة. فهذه اللجان تقوم بمهام عديدة أهمها مراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، كما أنها تعمل كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة، بالإضافة إلى مهام أخرى كمراجعة تعيين المدقق الخارجي، مراجعة خطة التدقيق، ومراجعة نتائج التدقيق، ومراجعة نظام الرقابة الداخلي. كما أن استعراض واجبات هذه اللجان في مختلف الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بين مدى التطابق شبه الكامل لواجبات هذه اللجان، ومراجعة وتقرير مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تطوير الإدارة وزيادة الكفاءة، وبالتالي استمرار التأكد من فعالية وقوة الرقابة الداخلية، حيث يؤكد ذلك تقرير (Blue Ribbon Committee)* سنة 1999، والذي نص على أن دور لجنة التدقيق هو دور محفز لإصدار بيانات مالية حقيقية¹ *“The Audit Committee as Catalyst for effective Financial Reporting”* وعليه، يمكن القول أن مسؤوليات لجان التدقيق تهدف في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين، وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، وأيضا دعم ومساندة مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات.

*: هو تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير المالية ويكون موقعا من طرف رئيس اللجنة، يتضمن مسؤوليات وواجبات لجنة التدقيق وأسماء أعضائها وخبراتهم العلمية والعملية، وعدد اجتماعات اللجنة ونسبة حضور كل عضو في هذه الاجتماعات، مع توضيح المسؤوليات التي قامت اللجنة بتنفيذها خلال السنة.

*: تقرير تم وضعه من طرف مجموعة من هيئات الأوراق المالية في أمريكا ومعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي سنة 1999، حيث تضمن الجزء الرئيسي منه التغييرات والقواعد لتفعيل كفاءة لجان التدقيق في المؤسسات والشركات.

¹ : Olivier Herrbach, op-cit 2000, p141.

خامسا- علاقة لجان التدقيق بحوكمة الشركات

تعتبر لجان التدقيق من أهم أدوات الرقابة في الشركات المساهمة، فهي تشكل إحدى أهم الآليات التي يمكن من خلالها تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، إذ يأتي في مقدمة تلك الآليات مجلس الإدارة بلجانه الثلاثة (لجنة التدقيق، لجنة التعيينات ولجنة المكافآت)، ومن الطبيعي أن إيجاد نظام سليم للرقابة الداخلية يعتبر أحد أهم مسؤوليات مجلس الإدارة، ويأتي دور لجنة التدقيق في هذا الصدد في مراجعة هذا النظام للتأكد من مدى فاعليته وملاءمته لعمليات الشركة.¹

كما أن التنسيق الذي تقوم به اللجنة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يساهم كثيرا في تنفيذ مهامهما بكفاءة ومهنية عالية، ومما لا شك فيه أن كل هذا سيمكن المجلس في النهاية من عمل إشراف فعال وملائم على عملية إعداد التقارير المالية في الشركة.

أما فيما يخص أثر لجنة التدقيق في المراجعة الخارجية فيمكن القول أن هذه اللجان تؤدي دوراً هاماً وإيجابياً في تدعيم جودة المراجعة الخارجية، وذلك من خلال تنفيذ اقتراحات مراجع الحسابات بمهنية وكفاءة عالية وأن ذلك من شأنه أن يضيف مزيداً من الثقة والمصدقية على التقارير المالية.

سادسا-آثار لجان التدقيق على جودة القوائم المالية

تعتبر لجان التدقيق تطورا لعملية التدقيق نفسها في معناها الواسع، إذ جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية رقابية تعمل على حماية أصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة، من خلال توفير تأكيدات إضافية بأن مجالس إدارة المنظمات تؤدي مسؤولياتها بكفاءة وفعالية، فلجان التدقيق تقوم بالتأكد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة، إحدى عناصرها وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة، مع توافر نظام معلومات رسمي سليم يضمن جودة التقارير المالية المعدة سواء للنشر العام أو الاستخدام الداخلي.

وعليه فإن آثار لجان التدقيق بالشركات تحقق العديد من المزايا، يمكن تلخيصها فيما يلي:²

- توفر الشفافية في القوائم والتقارير المالية للشركات مما يدعم قدراتها التنافسية، وهذا ينعكس أثره على تخفيض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات، وبالتالي زيادة حصة الشركة السوقية.
- ترشيد وقت مجلس الإدارة بتجنب تفاصيل المواضيع التي تم مناقشتها على مستوى لجان التدقيق، وبالتالي التركيز على المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرارات.

- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة، مما ينعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.

¹نعيم دهمش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص13.

² مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الخامس حول "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية" الإسكندرية، مصر، 8-10 سبتمبر 2005، مؤتمر الحوكمة، ص98. (بتصرف)

- عدم مطالبة البنوك والمقرضين الشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية.
- تدعيم استقلال المراجع الخارجي بتوفير الضمان بالتزام مجلس الإدارة بالعمل على أخذ ملاحظاته موضع الإهتمام، وتحقيق جودة عملية التدقيق وجودة الخدمات الأخرى التي يقوم بها المراجع.
- من خلال ما سبق، يرى الطالب أن لجان التدقيق لها دورا بارزا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويتجسد ذلك من خلالها مسؤولياتها في إعداد التقارير المالية والتي تتضمن مراجعة القوائم المالية سواء كانت سنوية أو مرحلية، مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة، مراجعة نظم الرقابة الداخلية، وتقييم مدى إمكانية حدوث التلاعب.

المبحث الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تأتي وظيفة التدقيق للقوائم المالية للشركات في إطار تفعيل أصحاب المصلحة، لضمان فعالية حوكمة الشركات وتعظيم منفعة وجودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لكثير من الأطراف التي ترتبط بالمؤسسة، لذلك يتعين على الشركات من أجل الحصول على قوائم مالية بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح وذات مصداقية قبل أصحاب المصالح من مساهمين وحاملي سندات وأيضا البنوك والمقرضين، أن تقوم بتفعيل عمليات التدقيق للبيانات والمعلومات المالية للشركة، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعظيم قيمتها وزيادة منفعة استخدام هذه المعلومات في مختلف القرارات.

وعليه، يتناول هذا المبحث عموميات حول التدقيق في المطلب الأول، ثم نستعرض في المطلب الثاني التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق المتعارف عليها، وأخيرا نركز في المطلب الثالث على تطور معايير التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات.

المطلب الأول: عموميات حول التدقيق

تستمد وظيفة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، فهي تعتبر الضامن الأساسي لشرعية وصحة وسلامة ما يظهر على القوائم المالية النهائية. وعليه نتطرق في هذا المطلب إلى ماهية التدقيق، أهدافه، أهميته، مسار عملية التدقيق وأنواعه.

أولا-تعريف التدقيق

إن تعدد الزوايا التي يتم من خلالها معالجة مصطلح التدقيق، أدى إلى تعدد التعاريف المقدمة له، لكن رغم ذلك فهو يشترك عموما في الأهداف المراد تحقيقها والمجالات التي يعمل فيها.

وعليه سنستعرض مجموعة من هذه التعاريف على النحو الآتي:

- يعرف التدقيق على أنه: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي مبرر على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة".¹
 - أو هو عبارة عن: "عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً اقتصادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة".²
 - كما عرف على أنه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية".³
- من خلال التعاريف أعلاه يمكن القول أن عملية التدقيق تشمل ما يلي:
- **الفحص**، ويعني التأكد من صحة قياس العمليات المالية الخاصة للمشروع وسلامتها .
 - **التحقيق**، ويعني إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع.
 - **التقرير**، أي بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم لمن يهمله الأمر داخل المشروع وخارجة وهو ختام عملية التدقيق من خلال إبداء الرأي الفني للمدقق.

ثانياً-أهمية التدقيق وأهدافه

يشكل تعدد الجهات المستفيدة من خدمات التدقيق دليلاً على مدى أهميته، كما أن تطور هذه الوظيفة انعكس على أهدافها التي انتقلت من أهداف تقليدية إلى أهداف حديثة، ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

1- أهمية التدقيق: ترجع أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية تخدم عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمد معلوماتها المحاسبية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط المستقبلية.

¹ : LIONNEL.C et GERARD.V : *Audit et Control Interne, Aspects Financiers, Opération et Stratégiques*, 4^{ème} Edition, Dalloze, Paris 1992, p.17.

نقلا عن محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، *المراجعة وتدقيق الحسابات*، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص 9

²: الوردات عبدالله، "مهام التدقيق الداخلي ضمن معايير التدقيق الدولية الأمريكية"، مجلة المدقق، عمان، العدد 51، 2002، ص18.

³: جمعة أحمد حلمي، "مسئولية المدقق بشأن الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر عن تطبيق معايير التدقيق الداخلي"، مجلة المدقق، عمان، العدد، 44، 2000، ص 3.

وعليه فإن هذه الجهات تتمثل في:¹

1.1- إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على المعلومات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة عالية، وليس هناك أي ضمان لصحة ودقة هذه المعلومات إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.

2.1- الملاك والمستخدمون: تلجأ هذه الفئة إلى القوائم المالية المعتمدة، حيث يسترشدون بمعلوماتها لمعرفة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ القرارات في توجيه مدخراتهم واستثماراتهم، بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية الممكنة.

3.1- الدائنون والموردون: حيث يعتمدون على تقرير المدقق لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام من قبل المشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.

4.1- الهيئات الحكومية: تستفيد هذه الهيئات من التدقيق لغرض التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الصناعات.

5.1- البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في التمويل قصير الأجل للمشروعات، لمقابلة احتياجاتها وتوسعاتها، لهذا فإنها تعتمد على القوائم المالية وتقرير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية وقبول المشروع من ناحية الائتمان المصرفي (القروض).

6.1- نقابة العمال: تعتمد على المعلومات المحاسبية المستخلصة من القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسة العامة للأجور وتحقيق المزايا للعمال.

2-أهداف التدقيق: إن أهداف عملية التدقيق تطورت بتطور الحاجة المتزايدة إلى ثقة أكثر في المعلومات التي تعتبر الركيزة الأساسية في اتخاذ أي قرار بالنسبة لمستعملي القوائم المالية النهائية للمؤسسة، فبعدما كان هدف هذه العملية مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء وغش وتلاعب وتزوير، انتقل إلى تحديد مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة، ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه العملية فيما يلي:²

- إبداء الرأي الفني المحايد حول صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال وفقاً للمبادئ المحاسبية.

- إمداد إدارة الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه.

- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة.

¹: الوردات عبدالله، مرجع سبق ذكره، صص 19-20. (بتصرف).

²: يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص7.

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة و الفاعلية في المؤسسات. مما سبق يتبين أن التدقيق أداة أساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية، بحيث أنها تتلاءم مع خاصيات وحاجيات طالبي خدماتها، كما أن أهداف هذه العملية تتجسد أكثر من خلال إعطاء مصداقية لما تقدمه المؤسسة من بيانات ومعلومات محاسبية لجميع الأطراف ذات العلاقة.

ثالثاً-أنواع التدقيق

تختلف أنواع التدقيق باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذه العملية، إلا أن ذلك لا يؤثر على جوهر العملية والمهمة المخولة لها، ويمكن تصنيف عملية التدقيق حسب عدة مؤشرات منها:

1- من حيث مجال التدقيق¹

1.1- تدقيق كامل: بموجب هذا النوع للمدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي سيؤديه، حيث يقوم أثناء تقديم رأيه الشخصي بتحديد درجة التفاصيل فيما قام به من أعمال، وهذا ما يحدث في المشاريع الصغيرة ويسمى أيضاً تدقيقاً كاملاً تفصيلياً، ويعتبر المدقق مسؤولاً عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل.

وقد تطور التدقيق الكامل مع توسع المشاريع والشركات الصغيرة إلى ما يسمى بتدقيق كامل اختياري، حيث يقوم المدقق بموجبه بفحص عينات من القيود والسجلات والمستندات التي تتناسب مع أنظمة الرقابة الداخلية تناسباً عكسياً، ولا يجوز الحد من سلطة التدقيق بتحديد حجم نطاقه في كل من التدقيق الكامل والتدقيق الكامل الاختياري.

2.1- تدقيق جزئي: حيث يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات أو البنود التي يعهد إليه بتدقيقها، كفحص مخزون السلع، ولا يعتبر المدقق مسؤولاً عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها بالدفاتر، لكن عليه أن يتفق كتابياً بتحديد المطلوب منه القيام به، كما يجب عليه أن لا يوضح تفاصيل مهمته.

2- من حيث توقيت عملية التدقيق²

1.2- التدقيق النهائي: ويكون بعد انتهاء الفترة المالية وانتهاء المحاسب من عمله وإقفاله للحسابات الختامية، وهو يصلح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يقتصر المراجع على فحص ومراجعة الميزانية، لذلك يسمى بتدقيق الميزانية.

¹: يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص15.

²: جمعة أحمد حلمي، مسؤولية المدقق بشأن الرقابة الداخلية، 2000، مرجع سبق ذكره، ص5.

2.2- التدقيق المستمر: ويتم عادة على مستوى المؤسسات الكبيرة، أين يقوم المراجع بمراجعة الحسابات طوال السنة المالية بقيامه لزيارات متعددة والتي يمكن أن تكون مفاجئة، وذلك من خلال خطة وبرنامج تدقيق شامل، زيادة على ذلك يقوم بمراجعة الحسابات الختامية للمؤسسة الأمر الذي يعطي الوقت الكافي للتعرف عليها، كما يسهل اكتشاف الأخطاء وحالات الغش، والتقليل من التلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية وعدم إهمال العامل بالمؤسسة لعمله نظرا للتدخل المستمر للمراجع.

3- من حيث الالتزام القانوني¹

1.3- تدقيق اختياري: أي ليس هناك قانون يلزم المؤسسة القيام به، وقد يكون كاملا أو جزئيا حسب ظروف المؤسسة، ويستعمل خاصة في حالات انسحاب أو انضمام شريك جديد وكذلك لتحديد حقوق الشركاء.

2.3- تدقيق إلزامي: تقوم عملية التدقيق وفقا لهذا النوع على أساس أحكام القوانين (قوانين الشركات، الضرائب)، بحيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ومن ثم يترتب عن عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المؤسسة المخالفة تحت طائلة العقوبات المقررة.

فمثلا في الجزائر: تنص المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري على ما يلي:² "تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف الوطني..."، فهذه المادة تلزم المؤسسات ذات الأسهم تعيين مندوب للحسابات وتحدد كذلك مدة التعيين بثلاث سنوات.

4- من حيث هيئة (القائم به) التدقيق³

1.4- تدقيق داخلي: يهدف هذا النوع من التدقيق إلى حماية أموال المؤسسة وتحقيق أهداف الإدارة، وذلك من خلال اكتشاف الأخطاء والغش ومعالجتها والإشراف على تقديم البيانات المالية اللازمة لاستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات، وتقوم به هيئة داخلية في المؤسسة.

2.4- تدقيق خارجي: تقوم به هيئة خارجية غير تابعة لإدارة أو ملكية المؤسسة، والهدف منه إبداء الرأي عن مدى صحة وسلامة القوائم المالية وعرض الوضع المالي عن طريق الميزانية وقائمة الدخل لفترة مالية معينة.

¹: يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص17، (بتصرف).

²: القانون التجاري الجزائري، المادة 715 مكرر 4، ص184.

³: يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص18، (بتصرف).

5- من حيث حجم التدقيق¹

1.5- تدقيق مالي: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والدفاتر الخاصة بالمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد ويشمل الفحص والتقرير والتحقق.

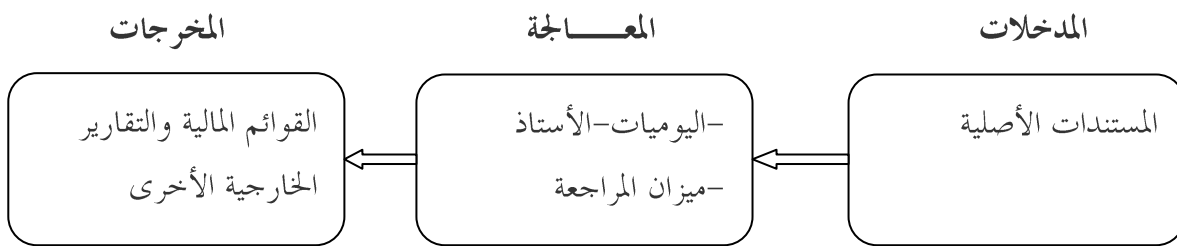
2.5- تدقيق قانوني: يقصد به التأكد من تطبيق النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها الحكومات المختلفة وكذلك التأكد من التزام الشركة بعقدها التأسيسي ونظامها الداخلي. إضافة إلى ذلك توجد أنواع أخرى منها التدقيق الإداري، تدقيق الأهداف، وتدقيق اجتماعي.

رابعاً- مسار عملية التدقيق

يعتبر مسار التدقيق من أهم وسائل الرقابة الوقائية (السابقة)، ويعني إمكانية التحقق من مسار العمليات المحاسبية في المؤسسة بدءاً من المستندات الأصلية، وانتهاء بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية، فمسار عملية التدقيق يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال مراحل معالجتها المختلفة في ظل النظام المحاسبي المطبق، حيث يمكن اكتشاف وتصحيح الأخطاء أثناء القيام بالمعالجات المحاسبية، وحتى يتمكن المدقق من القيام بتعقب مسار أعماله بنجاح يجب:²

- الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات.
- تعريف وتمييز كل عملية من عمليات تحديث السجلات بوضوح.

الشكل (3-3) يوضح مسار عملية التدقيق



المصدر: بالاعتماد على عقبة الرضا، مرجع سبق ذكره. ص6.

¹: يوسف الأسدي، تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، الأكاديمية العربية في الدانمارك، عكا، سنة 2008، ص4.

²: عقبة الرضا، تدقيق الحسابات في ظل نظم المعلومات المحاسبية، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق-سوريا، 2008، ص4.

من خلال هذا الشكل يرى الباحث، أنه يمكن اعتبار التدقيق مدخل نظامي، مدخلاته هي مادة التدقيق (جميع السجلات والدفاتر والأدلة والقرائن)، يتم معالجتها وفق مجموعة من العمليات (اختيار العينات، التسجيل، الفحص، التأكد والتقييم)، وأخيرا مخرجات نهائية لهذا النظام متمثلة في القوائم المالية والتقارير النهائي المتضمن الرأي الفني المحايد.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق المتعارف عليها

من المقومات الأساسية لأي مهنة وجود معايير ومبادئ علمية متعارف عليها من قبل جميع الممارسين والعاملين في مجال معين، فهناك العديد من المهن لها معايير متعارف عليها، ومنها مهنة التدقيق، كما أن التوسع في حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها وما حدث عنه من فضائح مالية في منظمات الأعمال، بسبب عدم صدق المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية بما فيها تلك التي تقوم بعملية التدقيق، تطلب الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي لإعطاء ثقة أكبر لأصحاب المشروع والمستفيدين منه، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا المطلب معايير التدقيق المتعارف عليها، ثم نستعرض التدقيق الداخلي وأهميته.

أولاً- معايير التدقيق المتعارف عليها

يعتبر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" أول من أصدر هذه المعايير، حيث كان ذلك في سنة 1954 في كتيب تحت عنوان معايير التدقيق المتعارف عليها، حيث قسمها إلى ثلاثة أصناف أساسية، هي كالآتي:¹

1- المعايير العامة: هي مجموعة من المعايير التي تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمن سوف يزاول مهنة التدقيق ومن هنا أطلق البعض عليها معايير شخصية، وتصنف هذه المجموعة إلى ثلاثة معايير هي:

1.1- معيار التأهيل، يشترط تأهيل المراجع ثلاثة عناصر أساسية وهي التأهيل العلمي، التأهيل المهني والتعليم المستمر.

2.1- معيار الإستقلالية، على المدقق أن يكون مستقلاً في اتخاذ القرارات، وتكون إستقلالية المراجع من الناحية الذهنية من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل من طرف المؤسسة الطالبة لخدماته، ومن الناحية المادية أي عدم وجود مصالح مادية للمدقق بخلاف أتباعه المتفق عليها، أو حتى أحد أفراد عائلته في المؤسسة محل التدقيق، فعلى المدقق وخاصة الخارجي أن لا يكون مرتبطاً بالمساهمين أو شركاء المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها.

¹: الوردات عبدالله، مرجع سبق ذكره، صص 22-23. (بتصرف).

في الجزائر: من خلال المادة 33 من القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 التي جاءت لتحافظ على استقلالية المراجع من الناحية المادية، والتي كان نصها: "لا يمكن الأشخاص الذين تلقوا من شركة أو هيئة خلال السنوات الأخيرة أجورا أو أتعابا أو امتيازات أخرى لاسيما في شكل قروض وتسبيقات وضمانات أن يعينوا محافظي حسابات في الشركة أو الهيئة نفسها"¹، وفي نفس السياق جاءت المادة 34 تكملة للمادة السابقة لها والتي نصت على أنه "... يمنع محافظ الحسابات من ما يأتي:

- أن يقوم برقابة شركات يملك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساهمات؛

- أن يمارس وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛

- أن يشغل منصبا مأجورا في شركة أو هيئة راقبها قبل أقل من ثلاث سنوات بعد و كالتة.

3.1- معيار العناية المهنية الملائمة: تتطلب هذه العناية فحص وانتقاد لكل مستوى من مستويات نظام الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والقوائم المالية (جميع مراحل عملية التدقيق)، فمسألة العناية ترتبط بضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية، كما أنه يتم قياس هذه العناية بمدى وفاء المدقق بمسؤوليته وحرصه على عمله وبدرجة حسن أدائه له.²

2- معايير العمل الميداني: تهم هذه المعايير بوضع مجموعة من التوجيهات التي يجب على المدقق أن يأخذ بها عند قيامه بعملية التدقيق، وهي أكثر دقة مقارنة بالمعايير العامة، وتشمل ثلاثة معايير أساسية كالتالي:

1.2- معيار التخطيط والإشراف: يتطلب برنامج التدقيق المستعمل لتنفيذ إجراءاته وعملياته وضع خطة مكتوبة تتضمن الدفاتر والسجلات المحاسبية الواجب فحصها والوقت المحدد لذلك، مع ضرورة تميز هذا البرنامج بالمرونة بحيث يكون الهدف الأساسي من التدقيق هو القيام بفحص سليم وليس مجرد إنهاء برنامج التدقيق وتنفيذه بالكامل، ويتطلب الإلتزام بهذا المعيار إنجاز الأنشطة الآتية:³

أ- **وضع خطة سليمة للعمل،** لأن الخطة بمثابة خطوة تلي اكتشاف المدقق للبيئة التي سيقوم بمراجعتها، أي مجموعة العوامل المحيطة بالمراجعة، سواء داخلية متعلقة بمكتب المراجعة (طاقة العمل المتاحة ونوعيته، قيود الوقت، التكلفة والعائد، معايير الرقابة على جودة عمل المكتب) أو خارجية متعلقة بالمؤسسة (الهيكل التنظيمي الخاص بها، النظام المحاسبي المطبق، فعالية نظام الرقابة الداخلية) والتي تؤثر بصورة أو بأخرى على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.

¹: مديرية التحديث وضبط مقاييس المحاسبة، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسب، المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، 1998، ص13.

²: يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص46، (بتصرف).

³: Olivier Herrbach , Op-Cit, P41.

ب- **تخصيص المساعدين لمهام الفحص**، ويعني تخصيص المدقق لمساعديه على المهام التي اشتملت عليها خطة التدقيق وتحديد احتياجات العمل من العنصر البشري، حتى لا يقع المدقق في حالة عجز من المساعدين أو من الكفاءة المهنية المطلوبة للوفاء بمتطلبات خطة وبرنامج التدقيق.

ج- **الإشراف على المساعدين وتقييم أدائهم**، تكون هذه المرحلة بعد تخصيص المساعدين على مهام الفحص، ولا تنتهي عملية تخطيط التدقيق بعد ذلك إلا بضرورة متابعتهم والإطلاع على عملهم للتأكد من أنهم يقومون بالعمل المكلفين به على أحسن وجه، مع ضرورة تقييم أدائهم ومتابعة مدى تقدمهم في تنفيذ المهام.

2.2- معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية: يحدد من خلال هذا المعيار إطار عملية التدقيق ونطاق فحص نظام الرقابة الداخلية ومدى ونوع الإجراءات التي يجب على المدقق إتباعها، وطبيعة ومدى عمق أدلة التدقيق الواجب جمعها.

3.2- معيار الحصول على الأدلة الكافية: إن الهدف من عملية التدقيق هو إبداء رأي فني محايد في مدى صحة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود مادي لهذه القوائم والسجلات المحاسبية، فكلما جمع المدقق أكبر حجم من الأدلة* كلما كان رأيه النهائي صحيحاً وذو مصداقية، كما أنه في بعض الأحيان يضطر المدقق أن يقدم هذه الأدلة لمتخذي القرار.

3- معايير إعداد التقارير: وهي تلك المعايير التي من خلالها يبدي المدقق رأيه ويدون فيها النتائج التي توصل إليها من عملية التدقيق التي قام بها، وهي أربعة معايير:¹

1.3- إبداء الرأي عن مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية: وهي مبادئ تتصف بالقوة القانونية، فالمعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة لا تحظى بالقبول إلا إذا ثبت أن المبادئ المحاسبية المتفق عليها مطبقة، لذلك يتعين على المدقق إبداء رأيه كنتيجة شاملة في مدى تطبيق هذه المبادئ من طرف المؤسسة، وإذا تبين عكس ذلك فعليه أن يبدي رأياً متحفظاً أو معارضاً، خاصة إذا كان لهذا التطبيق انعكاس مادي على البيانات المالية.

2.3- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية: أي فحص ما إذا كانت الشركة تطبق المبادئ المحاسبية في تسجيل عملياتها وأنها مستمرة في تطبيقها من سنة لأخرى دون توقف، لأنها إذا غيرت في سياساتها المحاسبية فيجب أن يذكر ذلك في التقرير، وذلك لضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة على مدار السنوات المالية.

*: تقسم إلى أدلة داخلية تشمل الفواتير، دفاتر الحسابات، والشيكات والمستندات الخ... وأدلة خارجية تشمل المصادقات من العملاء والموردين ونتائج الاطلاع والاستفسارات التي تجرى خارج الشركة.

¹: يوسف محمد جربوع، مرجع سبق ذكره، ص49، (بتصرف).

3.3- احتواء القوائم المالية على كل الإيضاحات والبيانات: وذلك حتى يتمكن مستعملوها من فهمها بطريقة مباشرة وبدون أي غموض، كما يجب الإفصاح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ.

4.3- إبداء الرأي الفني المحايد المستقل حول القوائم المالية ككل: يتطلب هذا المعيار أن يكون رأي المدقق شاملاً لجميع القوائم المالية، حتى يمكن التحقق من مدى صدق وصحة المركز المالي للمؤسسة ووضوح القوائم المالية بأجملها، كما أن هذا المعيار لا يلزم المدقق بإعطاء موافقة تامة أو رفض كل القوائم المالية، فقد يكون التقرير إيجابياً (لا يوجد به تحفظات على القوائم المالية)، وقد يكون كذلك مع وجود فقرة توضيحية حول تحفظ معين لا يؤثر على القوائم بشكل كبير، أو قد يعترض أو يمتنع المدقق عن إبداء رأيه حول عدالة القوائم فيكون التقرير سلبياً، وفي هذه الحالة يجب على المدقق أن يقدم الأسباب والبراهين والمعلومات بالتفصيل حتى يتسنى للمساهمين معرفة الحقيقة واتخاذ القرارات اللازمة.

مما سبق يمكن القول أن التنفيذ الجيد لعملية التدقيق يتطلب تطبيق المعايير السابقة الذكر بشكل كاف، انطلاقاً من المعايير الشخصية إلى معايير العمل الميداني، حيث وجود خطة محكمة وملائمة أثناء عملية الفحص حتى نتوصل إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مجال الاختبارات، ثم حصول المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه حول القوائم المالية والإجراءات المتبعة من طرف المؤسسة، وبالتالي إعداد تقريره كمرحلة نهائية يضم النتائج التي توصل إليها جراء عملية التدقيق التي قام بها.

ثانياً- التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من الضرورات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، مما أدى إلى تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة إنشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي في الشركات التي تريد قيد أسهمها في تلك البورصات.

1- تعريف التدقيق الداخلي: تميزت تعاريف التدقيق الداخلي بالتنوع والتعدد بتعدد المختصين والهيئات المهمة بهذه المهنة، وأيضاً حسب المراحل العديدة لتطوره، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يعتمد على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء، ويمكن إبراز أهم هذه التعاريف فيما يلي:

- يعرف على أنه: "التحقق من العمليات والقيود وبشكل مستمر في بعض الأحيان، ويقوم به فئة من الموظفين لحماية الأصول، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القسوى، والعمل على قياس صلاحية النظام المحاسبي".¹
 - التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين (*Institute of Internal Auditors*) هو: "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة".²
 - أما التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين (*IIA*) فهو: "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات".³
 - كما عرفه المعهد الفرنسي للتدقيق والمستشارين الداخليين (*Institut Français d'Audit et des Consultants Internes (IFACI)*) أنه: "نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها، مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة".⁴
- من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج:
- يعد التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل تنظيم معين، هذه الاستقلالية نسبية لأن هذه الوظيفة تابعة تنظيمياً للإدارة العليا، والاستقلالية تكون عن مختلف الوظائف الأخرى داخل المؤسسة.
 - أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.
 - هدف التدقيق الداخلي هو فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المؤسسة نفسها وليس إدارتها أو أي جهة أخرى سواء داخلية أو خارجية.
 - تطور وظيفة التدقيق، فبعد أن كانت في بدايتها تهم بالتقليل من حالات الغش واختلاس أموال المؤسسة، أصبحت تهم بتقييم الأنشطة وذلك بقيامها بعمليات الفحص والتقييم والرقابة لمعرفة مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

¹: رشا الجرد، "أثر جودة المراجعة الداخلية على تحديد أتعاب المراجع الخارجي"، ص16. الموقع الإلكتروني، تاريخ الإطلاع (2011/09/20).

²: IIA, "New Governance Rules Require Internal Auditing", *Ton at the Top*, Issue 21, February, Oxford university press 2004.p11.

³: Ibid., p12.

*: « L'audit interne est une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de maîtrise de ses opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer et contribuer à créer de la valeur ajoutée... » .

⁴: www.IFACI.fr, *Prise De Position IFACI, Audit Interne-Qualité, Mai 2010, P:04*:

2- أهمية التدقيق الداخلي: زادت أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة من حيث كونه أصبح نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات، ومن أهم الأسباب التي جعلت أهمية التدقيق تبلغ ذروتها ما يلي:¹

- اعتباره أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.
- كبر حجم المؤسسات وانتشارها جغرافيا وتعدد منتجاتها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار مدقق الحسابات الخارجي لتدقيق القيود، لذا تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية.
- إنتقال التدقيق الخارجي إلى أسلوب (التدقيق الاختياري)، وذلك لأن حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب يعتمد على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وبالتالي فوجود مدقق داخلي يجعل هذا النظام أكثر فاعلية في المؤسسة.
- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها، وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية لاسيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة، وقد يكون مصدر هذه المعلومات غالبا من الإدارات التنفيذية أو معلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

3- أنواع التدقيق الداخلي: حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي من حيث الأعمال التي يزاولها المدقق إلى ثلاثة أنواع:

3-1- التدقيق الداخلي المالي: يعتبر التدقيق المالي مدخل تقليدي للتدقيق الداخلي، ويعرف على أنه: "الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بما لتحديد مدى الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقا".²

فالتدقيق المالي الداخلي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المؤسسة، وتدقيقها حسابيا ومستديا، ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية، فهو يعتبر أداة هامة تمكن الإدارة العليا من الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية وحفظ الأصول والوجود المادي لها، وحمايتها من عمليات التلاعب أو الضياع أو الإختلاس، كما يتناول من جهة أخرى فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفائتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المؤسسة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

¹ : Olivier Herrbach, op-cit 2000, p48.

² : Ibid., P55.

3-2-التدقيق الداخلي التشغيلي: نتج هذا النوع بسبب التطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي، وهو يسعى إلى فحص وتقييم أعمال الشركة لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وذلك وفق خطة معدة مسبقاً ومتفق عليها مع الجهات العليا في الشركة. ويعرف على أنه: "الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المؤسسة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابته الإدارية وأدائها التشغيلي وفقاً لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية، وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية".¹

3-3- تدقيق المهام الخاصة: يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين، إلا أنه يختلف من ناحية التوقيت إذ غالباً ما يكون فجائياً وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي. يرى الطالب أن هذا النوع من التدقيق يشمل ما يشبه عمليات التفتيش الفجائية التي تهدف إلى اكتشاف الغش أو الفساد وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع.

المطلب الثالث: تطور معايير التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات

لا يمكن الإختلاف على أهمية وجود معايير للأداء تحكم وتحدد مواصفات أي عمل مهني، ولمهنة التدقيق الداخلي كغيرها من المهن الأخرى معايير ترتبط بالممارسة المهنية، كما أن أنشطة التدقيق الداخلي تتم في بيئات ثقافية وقانونية واقتصادية متباينة ويتم تنفيذها داخل شركات تتباين أهدافها وأحجامها وهيكلها التنظيمية، ومن خلال أشخاص مختلفين، وقد تؤثر تلك الاختلافات على ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي، وعلى هذا الأساس أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في تفعيل حوكمة الشركات.

أولاً- المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

نظم معهد المدققين الداخليين سنة 1978 معايير* ممارسة مهنة التدقيق الداخلي في خمسة بنود رئيسية عممت عالمياً، وتتعلق باستقلالية المدقق الداخلي؛ الكفاية المهنية، نطاق العمل، تنفيذ التدقيق الداخلي، وتسيير مصالحته وكل بند من هذه البنود ينقسم إلى مجموعة من المعايير الفرعية التي تعبر عن أدوات تحقيق المعيار الرئيسي.²

¹: Olivier Herrbach, Op-Cit 2000, P.56.

* عرف معهد (IIA) المعيار بأنه: "إعلان رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أدائه".

²: الكاشف محمود يوسف "نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين الشمس، القاهرة، العدد4، أكتوبر 2000، ص8.

وقد أخذ المعهد على عاتقه مهمة تطوير معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ومتابعة تطويرها وتحديثها وفقاً لمتطلبات ما يستجد من أحداث وتطورات مع مرور الزمن، ففي سنة 2000 صنف المعهد هذه المعايير في مجموعتين كما سيأتي¹:

1- معايير الصفات (Attribute standard) "سلسلة الآلف": وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين، فهي تتناول سمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي فيها وتمثل فيما يلي:

- معيار رقم 1000 الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة التدقيق الداخلي، والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركة.

- معيار رقم 1100 الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية في أداء هذه الأنشطة وفي أبداء الرأي النهائي للمدققين الداخليين.

- معيار رقم 1200 البراعة في أداء المدقق لأنشطة التدقيق الداخلي، من حيث بذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها.

- معيار رقم 1300 جودة التدقيق الداخلي وخضوعه لعمليات التقييم والتحسين.

2- معايير الأداء (Performance standard) "سلسلة الألفين": وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين والتي تصف أنشطة التدقيق الداخلي، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي:

- معيار رقم 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي والتي تقع مسؤولية مراقبتها على مدير قسم التدقيق في الشركة، وينبغي أن تتميز هذه الإدارة بالكفاءة والفاعلية لتمكين التدقيق الداخلي من خلق قيمة إضافية للشركة.

- معيار رقم 2100 طبيعة عمل التدقيق الداخلي، إذ يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقييم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة وحوكمة الشركات.

- معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل، أي وضع وتسجيل خطة تحتوي تحديد نطاق العمل، أهدافه، والتوقيت والموارد المادية والبشرية التي تستخدم في إنجاز هذا العمل.

- معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل، إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يتولون القيام بها.

¹: جمعة أحمد حلمي، "مدخل إلى التدقيق الحديث"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 98.

- معيار رقم 2400 توصيل النتائج إذ ينبغي على المدققين الداخليين أن يقوموا بإيصال نتائج العمل التدقيقي بالوقت والطريقة المناسبين.
- معيار رقم 2500 متابعة التقدم، وتقع هذه المهمة على عاتق مدير قسم التدقيق الداخلي، والذي ينبغي أن يكون حريصاً على أن يؤسس نظام للعمل يتولى مسؤولية الحفاظ عليه ومراقبته.
- معيار رقم 2600 قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل التدقيق الداخلي بموجب المعيار 2120، ينبغي على مدير قسم التدقيق في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وإذا شعر أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا، وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.
- كما أصدر معهد التدقيق الداخلي الأمريكي في سنة 2004، النسخة الأخيرة من المعايير في إطار ما سمي بالممارسة المهنية (*the professional practices framework*) والتي شملت ثلاثة أقسام، خصص القسم الأول منها للتعريف بالتدقيق الداخلي، والثاني للإطار الأخلاقي، أما الثالث فتضمن المعايير (*International Standards for the professional practices of Internal Auditing*)، وقد أظهر المعهد مجموعة من العوامل التي دفعته لوضع معايير التدقيق الداخلي منها:¹
- أن مجالس الإدارات أصبحت مسؤولة عن مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية.
- أن السلطات الإدارية بدأت تتقبل التدقيق الداخلي كأداة توفر لها التحليل والتقييم الموضوعي والتوصيات والاستشارات والمعلومات عن نظم الرقابة والأداء.
- أن المدققين الخارجيين قد شرعوا في استخدام التدقيق الداخلي كأداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المدقق الداخلي وكفاءة أدائه لعمله.

ثانياً- تطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

- أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي بتطورها تخدم أطرافاً يمارسون دوراً هاماً في حوكمة الشركات، وكذلك تضيف قيمة لهم عن طريق التأكد من رسم الأهداف الإستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقق مصالح جميع الأطراف، ومن هذا المنظور يمكن القول أن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما:²
- المسؤولين عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم و التأكد من نزاهتهم.

¹: الكاشف محمود يوسف، مرجع سبق ذكره، ص12.

²: حسين دحدوح، "دور التدقيق الداخلي في تعزيز القدرة التنافسية"، المؤتمر العلمي السنوي حول متطلبات رفع القدرة التنافسية في اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (9-2011/1/10)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق-سوريا، ص15.

- الخاضعين لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن الحوكمة لصالحهم.
- وباعتبار أن التدقيق الداخلي أحد عوامل الإسهام لحوكمة الشركات وانعكاسا لتطور معايير التدقيق الداخلي، فقد تغير الدور التقليدي للمدقق الداخلي وتجاوز عملية تحديد مخاطر نظام الرقابة الداخلية ليصل إلى القيام بدور استشاري لتطوير وتعديل مؤشرات تشغيل الأداء الرئيسية، وأصبح المدقق الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية تساعده في فهم الخطط وأسس بناء البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف، مع المحافظة على نفس مستوى جودة الأداء.
- فمثلاً نجد المعيار رقم 2130 المتفرع من المعيار رقم 2100 "طبيعة العمل" من المجموعة الثانية "معايير الأداء" والذي يختص بحوكمة الشركات، يشير إلى أنه ينبغي أن يساهم نشاط التدقيق الداخلي في عمليات حوكمة الشركات بواسطة إسهامه في تقييم وتحسين عملية الحوكمة من خلال ما يلي:¹
- التأكد من وضع القيم والأهداف وتحقيقها، بحيث تكون الإدارات مهياً وقادرة على الإفصاح عن نشاطاتها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها.
- رفع التقارير عن نتائج التدقيق في عدة صور ولعدة فئات مختلفة من متلقي تلك التقارير.
- اختيار وتجميع وتقييم أدلة التدقيق بما في ذلك استعمال الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية في الاستدلال.
- مما سبق يجب أن يكون المدقق الداخلي على استعداد لتدقيق أي عملية، بما في ذلك العمليات التشغيلية ونظم الرقابة والأداء ونظم المعلومات والبيانات المالية والغش والتلاعب والتقارير البيئية وتقارير الأداء والجودة، ولتحقيق ذلك ينبغي على المدقق اكتساب المهارات الآتية:²
- مهارات التفكير الإيجابي والتحليلي والالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني.
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء تعلق بالشركة، العاملين فيها، أو النظام المتبع.
- المعرفة العميقة بالمبادئ والمفاهيم والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية.
- وعليه يرى الطالب، أن هناك تطوراً ملحوظاً حدث في سلطات المدقق الداخلي وذلك تماشياً مع مفهوم التدقيق الداخلي في حد ذاته، فبعدما كان دور المدقق الداخلي يقتصر على تدقيق العمليات المحاسبية والمالية كان وضعه التنظيمي لا يتعدى الدائرة المالية، ولما حدث التحول إلى تدقيق جميع

¹: الواردات خلف عبد الله، "التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات"، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسية، القاهرة، مصر، سبتمبر 2005، ص24. (بتصرف)

²: عفاف إسحاق محمد أبوزر، "إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان، الأردن، 2006، ص123.

عمليات الشركة من عمليات مالية وتشغيلية وحتى على مستوى الإدارة الإستراتيجية، امتدت سلطات المدقق الداخلي لتشمل جميع وحدات وأقسام الشركة، وقد ساعد هذا الوضع المتميز للمدقق الداخلي في الهيكل التنظيمي على تخطي الإدارة التنفيذية العليا في الشركة ليشمل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس، وهذا ما يتوافق مع متطلبات تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات.

ثالثاً- دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة

تشير التطورات الحديثة إلى أن المدقق الداخلي يساهم بدور كبير في حوكمة الشركات، سواء من خلال مراقبة الأهداف التي تحددها الشركة أو من خلال تقييم الخطط والأساليب التي تتبناها لتحقيق هذه الأهداف، وقد انعكس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية، حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى مساهمة التدقيق الداخلي في تقديم التوصيات اللازمة للإدارة أو لمجلس الإدارة أو للجنة التدقيق مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة، وهذا ما أكدته قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أن مجلس الإدارة ينبغي له إمكانية الاتصال مع دائرة التدقيق الداخلي في الشركة وتلقي تقاريرها بشكل مباشر.

وعموماً فإن التدقيق الداخلي يقوم بأداء دوره باعتباره أحد الأطراف الأساسية المسؤولة عن دعم الحوكمة من خلال اتجاهين:¹

1- الاتجاه الأول: مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية وهي من الأطراف المسؤولة عن تنفيذ الحوكمة وقواعدها في أداء دورها بفاعلية من خلال تقديم الاستشارات في المواضيع المختلفة للتشغيل.

2- الاتجاه الثاني: متابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقرير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد والضمان في مختلف المجالات.

كما أكد معهد المدققين الداخليين من خلال معايير التدقيق الداخلي إلى أن نشاط هذه الوظيفة يجب أن يفضي إلى توصيات ملائمة لتحسين الحوكمة وذلك من خلال محورين:²

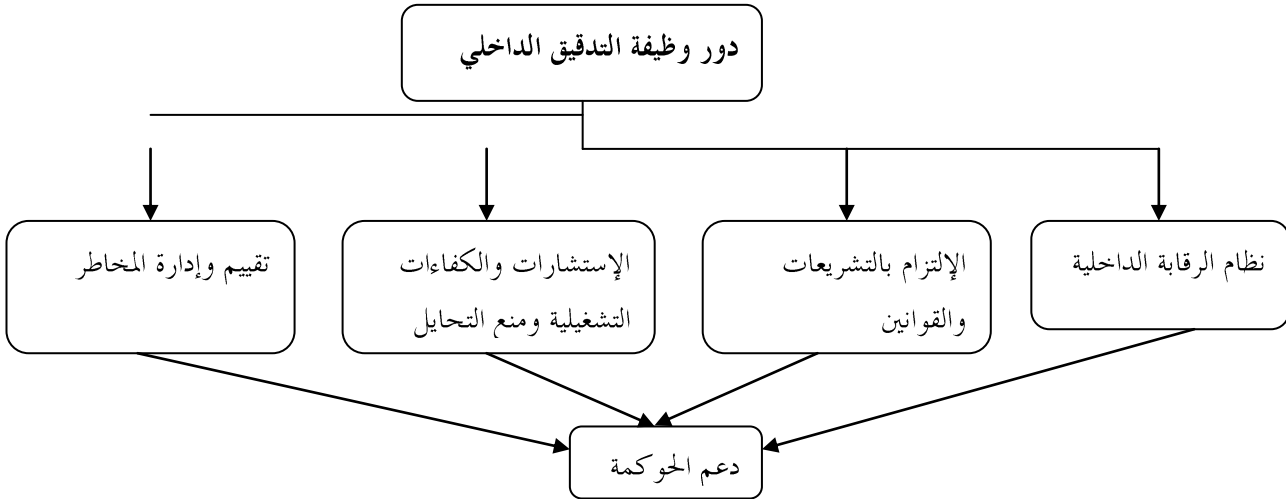
- 1- تقييمه لجميع الهياكل والإجراءات والسياسات المتعلقة بالحوكمة،
- 2- تدقيقه المركز لمجموعة من العمليات المتعلقة بالحوكمة وقد عدد المعهد هذه القضايا في:
 - قضايا تتعلق بكفاءة مجلس الإدارة، يشكل فيها التدقيق الداخلي دوراً استشارياً.

¹ خليل عبد اللطيف محمد، "نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة- بالتطبيق على البنوك التجارية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة-جامعة الزقازيق، العدد 1، المجلد 25، يوليو 2003، ص 415.

² : عناف إسحاق محمد أبوزر، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- مراجعة السياسات المتعلقة بالجوانب السلوكية والأخلاقيات التنظيمية المقبولة وتعزيزها بالتوصيات المكتملة ومراجعة وصول التعليمات المنظمة لها إلى جميع العاملين بالمنظمة.
 - تقييم المزايا والتعويضات التي يحصل عليها العاملون من طواقم الإدارة العليا للشركة.
- مما سبق، يتبن أن جميع الأنشطة والمهام التي يقوم بها التدقيق الداخلي تساهم في تدعيم الحوكمة، وهذا ما يؤكد الشكل الآتي:

الشكل (4.3) يوضح أنشطة ومهام التدقيق الداخلي التي يساهم بها في دعم الحوكمة



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص 17.

إن التغييرات التي تشهدها مهنة التدقيق الداخلي تتطلب وضع إطار نظري للممارسة المهنية لهذه الوظيفة، لأن نشاط التدقيق الداخلي يتولى التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة المؤسسات، كما أن التدقيق الداخلي يقوم بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية:

- الإلتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.
- قابلية المعلومات للاعتماد عليها (أن تكون دقيقة، كاملة، مفيدة، مناسبة من حيث توقيتها).
- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية* في المؤسسة.
- حماية الأصول باستعمال الرقابة التشغيلية الجيدة التي تمنع سوء استخدام الأصول وحمايتها من المخاطر المحتملة.
- منع واكتشاف الغش والاحتيال (لا يعتبر من مسؤوليات المدقق الداخلي، ولكن يجب أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادراً على تحديد أماكن حدوثه).

*: حسب مجلس معايير التدقيق الأمريكي، هي السياسات والإجراءات الموضوعية لتوفير درجة معقولة من التأكيد(عدم زيادة تكاليف نظم الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة من تلك النظم) على إنجاز أهداف معينة خاصة بالمنشأة.

المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصا في مجالات الاستثمار والتمويل، ونظرا للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة حول أهمية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى إظهار دوره في توفير معلومات مهمة تساعد المستثمرين والمساهمين والأطراف الأخرى في تحقيق الفائدة المرجوة منها.

كما أن التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح يساهم في تقليص حجم تضارب المصالح بين مختلف الفئات المستخدمة للقوائم المالية، وبالتالي التقليل من فرص المتاجرة بالمعلومات الداخلية. بناء على أهمية الإفصاح نتناول من خلال هذا المبحث ماهية الإفصاح المحاسبي في المطلب الأول من حيث مفهومه، أهميته، أهدافه ومستوياته، ثم نستعرض في المطلب الثاني المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي، وفي المطلب الثالث نتطرق إلى الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

إن مفهوم الإفصاح المحاسبي قد تعرض بشكل عام لكثير من الجدل في الفكر المحاسبي، بسبب اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة، مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة من المعلومات، فكانت الحاجة لوضع إطار عام من خلال التوفيق بين وجهات النظر وبشكل يوفر حدا أدنى من الإفصاح المرغوب فيه والذي يحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف، كما حظي مفهوم الإفصاح بأهمية بالغة لكونه يجسد وظيفة الاتصال التي تعتبر إحدى الوظائف الأساسية للمحاسبة.

أولاً: تعريف الإفصاح المحاسبي

يمكن ذكر أهم التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي على النحو الآتي:

- هناك من يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه: "سياسة تعني إتباع منهج الوضوح التام وإظهار جميع الحقائق الهامة عند إعداد وعرض القوائم المالية لمنظمات الأعمال، والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح المختلفة في المنظمة، كونها تؤثر في حكمهم على مدى تقدم المشروع"¹.

¹: عبد النبي أحمد فرج، "تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدولية"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، عمان، الأردن 2005، ص13.

- ويعنى به: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية"¹.
- وهناك من يرى أن الإفصاح: "هو عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها توفير المعلومات الملائمة لكل المستفيدين من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات"².
- من خلال هذه التعاريف يمكن القول، أن الإفصاح المحاسبي يعتبر من أهم أدوات الاتصال التي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي يجب الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحق بها، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغيير طرأ عليها، وذلك من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة لها في اتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً- أهمية الإفصاح المحاسبي وأهدافه

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تهدف إلى تحقيق الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات.

1- أهمية الإفصاح المحاسبي: يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، بالإضافة إلى أهميته من خلال دوره في صنع قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وعليه يمكن تجسيد هذه الأهمية من خلال ثلاثة أطراف أساسية:³

1.1- أهميته بالنسبة للقوائم المالية : تظهر أهمية القوائم المالية من خلال تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، فالإفصاح يدعم مصداقية القوائم المالية ويزيد من شفافتها بالكشف التام والواضح والعلني لكل المعلومات التي يجب أن يعرفها المستخدم، وبالتالي زيادة الثقة في هذه القوائم ومن ثم زيادة سمعة المؤسسة التي قامت بإعدادها.

¹: زيود لطيف وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- سوريا، المجلد (29) العدد (1)، 2007، ص 179.

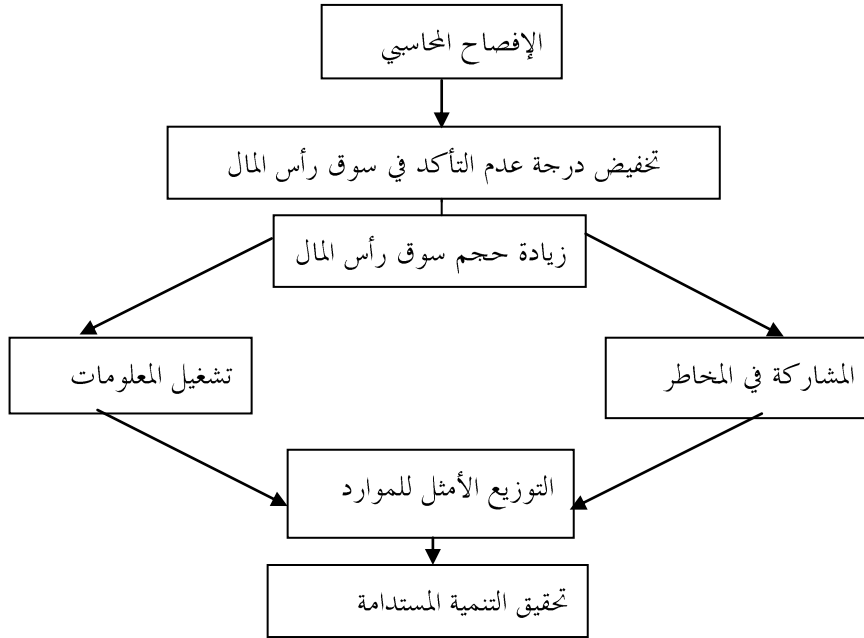
²: Abdulraouf Mohammed H.Garoub, "The effect of corporate governance framework development on investment attraction to the petrochemical sector in Saudi Arabia", Study was submitted in partial fulfilment of the requirement for the Master's Degree of science in International Trade, Faculty of Graduate Studies, The university of Jordan, January, 2008. p36.

³: عبد النبي أحمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25-26 (بتصرف).

2.1- أهميته بالنسبة للمستثمرين: الإفصاح المحاسبي يوفر للمستثمرين معلومات تتميز بالوضوح والدقة والموضوعية والتكامل، وبالتالي تمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة كل في مجاله، زيادة على تقليص تكاليف محاولة فهم القوائم المالية بوسائلهم الخاصة إذا كانت تفتقر إلى المعلومات الكافية، أو التكاليف الناتجة عن سوء فهمها إذا كانت تحتوي على معلومات مبهمّة أو قابلة للتأويل تحتاج إلى تفسيرات ضرورية.

3.1- أهميته بالنسبة لسوق رأس المال: يعتبر سوق رأس المال أداة هامة لتجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقديمها للمستثمرين لاستخدامها في المشاريع الاقتصادية، ويؤدي الإفصاح المحاسبي في هذا المجال دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بهذه السوق، حيث يمكن تأكيد ذلك من خلال العلاقة التي تربط سوق رأس المال بالإفصاح المحاسبي كما يوضحه الشكل رقم (3-5):

الشكل رقم (3-5) علاقة الإفصاح المحاسبي بسوق رأس المال



المصدر: سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009 ص 20.

- من خلال الشكل أعلاه يتبين أن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة لسوق رأس المال تتجسد من خلال:
- تخفيض درجة عدم التأكد وتفعيل التوازن عن طريق المشاركة في المخاطر .
 - زيادة حجم سوق رأس المال بزيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وحجم التعامل بها.

2- أهداف الإفصاح المحاسبي: إن الغرض الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة مصدرة البيانات، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أهداف مشتركة تتمثل في:¹

¹:وليد ناجي الخيالي، "نظرية المحاسبة"، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 367.

- إعداد قوائم مالية مفهومة وذات دلالة يتم الإفصاح من خلالها عن المعلومات الضرورية واستبعاد ما هو غير ملائم من هذه القوائم المالية.
- إيصال المعلومات المالية إلى مستوى الإفصاح الذي تتوافر فيه الخصائص النوعية والكمية الهامة التي تحقق قابلية المعلومات للمقارنة من طرف الجهات المستفيدة منها تتناسب مع قدرات المستخدمين.
- مراعاة زيادة المنافع المتوقعة من الإفصاح عن تكلفته.
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، والمساعدة في اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة في ضوء معلومات كاملة وواضحة.

ثالثاً- مستويات الإفصاح المحاسبي

يرتبط الإفصاح المحاسبي بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من معلومات وسياسات محاسبية مطبقة وطرق القياس لتحديد قيمة كل عنصر لتسهيل اتخاذ القرار وتخفيض حالة عدم التأكد عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل، وعليه يميز الباحثون بين مدخلين أساسيين في تحديد مستويات الإفصاح المحاسبي هما:¹

1- مدخل نطاق الإفصاح: يشير الإفصاح وفقاً لهذا المدخل إلى ثلاثة مستويات:

1-1- الإفصاح التام: ويعني عرض جميع البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بوحدة الأعمال، علماً أن هذا الأمر لا يلقي التأييد الكافي من المحاسبين، لأنه قد يؤدي إلى إظهار بيانات زائدة وغير مفهومة من قبل المستخدمين وبالتالي قد تكون هذه البيانات غير ملائمة لاتخاذ القرارات.

ويسمى هذا النوع من الإفصاح أيضاً بالإفصاح الكامل، لأنه لا ينطبق على الأحداث والوقائع التي تحدث خلال السنة المالية فقط وإنما يمتد إلى الأحداث الهامة التي تحدث بعد تاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية، ومن أمثلة ذلك التنازل عن أصل من الأصول الهامة مما يؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

1-2- الإفصاح العادل: ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية التي تخدم كل الأطراف على حد سواء، ويخضع هذا المستوى من الإفصاح إلى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدّي البيانات المحاسبية، أي أنه يجسد المدخل الأخلاقي للمحاسبة.

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي الأول على أن الإفصاح العادل يتطلب ما يلي:²

- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية للمؤسسة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها.

¹: عبد النبي أحمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 14-15 (بتصرف).

²: الفقرة 15 من المعيار المحاسبي الدولي الأول المعدل في سنة 1997، "عرض القوائم المالية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة، سهلة الفهم، موثوقة، وقابلة للمقارنة.

- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في المعايير المحاسبية الدولية غير كافية، لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي أو الأداء المالي للمؤسسة.

1-3- الإفصاح الكافي: ويعني ضرورة أن تفصح القوائم المالية عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية حتى لا تكون مضللة أو مكلفة للجهة المصدرة، ويختلف الحد الأدنى من المعلومات حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، ويجب أن يكون هذا الإفصاح متماشيا مع المبادئ المحاسبية من حيث الشكل والتصنيف ومحتوى القوائم المالية وملحقاتها، مع مراعاة توفر خصائص نوعية في المعلومات المفصح عنها.

2- مدخل نوعية الإفصاح: يتم التركيز في هذا المدخل على أنواع الإفصاح، والتي يمكن حصرها في:

1-2- الإفصاح الوقائي: يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المستثمر الذي له دراية محدودة في استخدام البيانات والمعلومات المالية، لهذا يجب استبعاد كثير من المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، ويلاحظ أن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

2-2- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): ويعني الإفصاح عن معلومات إضافية من أجل توسيع معرفة مستخدمي القوائم المالية فهو يُظهر إلى جانب المعلومات المحاسبية المهمة التي نصت عليها القوانين المختصة، معلومات محاسبية إضافية يعتقد بأنها ضرورية لإكمال عملية الإفصاح وجعلها أكثر نجاحا، ومن بين أهم المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وفق هذا النوع:¹

- معلومات عن أثر التغير في الأسعار، التنبؤات المالية، التقارير القطاعية، التقارير المالية المرحلية.
- مكونات الأصول الثابتة والمتداولة وقيمتها العادلة، الطرق المتبعة في تقييم العملات الأجنبية.
- السياسات المتبعة في تكوين الاحتياطات والمخصصات وتوزيع الأرباح.
- معلومات عن الآثار الاجتماعية لنشاط المشروع.

3-2- الإفصاح الاختياري: يتم هذا النوع من الإفصاح دون إلزام، حيث توجه المعلومات المفصح عنها اختياريًا إما للإدارة أو لأطراف معينة، حيث تتمكن من خلال حصولها على هذه المعلومات من تقدير كمية وموعد واحتمالات الحصول على عائد من استثماراتها.

2-4- الإفصاح الإجمالي: وهو الذي تلتزم به وحدات الأعمال بناء على متطلبات تشريعية أو مهنية

¹: زيود لطيف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 181.

(النشرات، التوصيات، والمعايير) التي تصدرها الهيئات المهنية والعلمية في مختلف الدول على ضرورة عرض التقارير المالية التي تشتمل على قوائم مالية معينة وفق أسلوب عرض معين.

2-5- الإفصاح الملائم (الشامل): تعرض من خلاله كافة الحقائق الضرورية لتفسير القوائم المالية على نحو ملائم، وقد يتم إما في القوائم المالية نفسها أو بالملاحظات المرفقة بها التي تكون أطول من القوائم المالية لكونها لا تشمل كل الوقائع التي يجب الإفصاح عنها، لذلك يجب الإفصاح عن أية حقائق يمكن أن يعتبرها المستخدم ضرورية للتوصل إلى تفسير ملائم للقوائم المالية.¹

وعليه فالإفصاح الملائم هو الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، لأنه ليس من المهم الإفصاح عن المعلومات المالية فقط، بل الأهم أن تكون هذه المعلومات ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

إلا أن الإفصاح الشامل تعرض لانتقادات شديدة، باعتبار محاولة عرض كل المعلومات الضرورية عن الشركة في قوائمها تعتبر مهمة صعبة للغاية، مما يؤكد على صعوبة تطبيق مفهوم الإفصاح الشامل لأنه ينطوي على عرض معلومات قد تخفي معلومات جوهرية مما يؤدي إلى صعوبة عملية تفسير المعلومات.

بناء على ما سبق، يرى الطالب أن مستوى الإفصاح الكافي، يعتبر أكثر مستويات الإفصاح ملائمة للتطبيق العملي باعتباره يتوسط بين الإفصاح التام وما يترتب عليه من زيادة في تكاليف إعداد ونشر المعلومات المالية، والإفصاح العادل الذي يخضع لاعتبارات سلوكية وأخلاقية يصعب التحكم فيها.

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر الإفصاح من أهم المبادئ المحاسبية من حيث كونه يعمل على توصيل مخرجات النظام المحاسبي إلى المستخدمين وأصحاب الصلة، وتركز معظم الدراسات المحاسبية إلى بعض البنود المهمة التي تتوقف عليها جودة التقارير المالية، والتي تعتبر كمقومات أساسية للإفصاح المحاسبي ينبغي التركيز عليها لتحقيق معلومتها ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها، فهذه المقومات تسمح بتحديد مستخدم المعلومة المحاسبية وطبيعة وكمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، بالإضافة إلى أهم أساليب الإفصاح عن المعلومات.

أولاً- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية

تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية منها فئات داخلية كالإدارة والموظفين وأخرى خارجية كالمساهمين والدائنين والمقرضين، وهذا ما يؤكد تباين مستوياتهم من حيث الفهم والخبرة والكفاءة

¹: روبرت ميجز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

في تفسير المعلومات والتعامل معها، لذلك قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (بتحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصوراً في فئة معينة فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة من الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير، وعليه يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة لجميع الفئات.

ومن أهم خصائص مستخدمي المعلومات المحاسبية نجد:¹

- ◆ مستخدمي القوائم المالية الأساسيين، وهم عادة من خارج الشركة.
- ◆ لديهم قدرة أو سلطة محدودة في الحصول على المعلومات التي يرغبون فيها.
- ◆ المواطنين في الحالات التي يكون فيها أداء الشركة مؤثراً على الاقتصاد الوطني بشكل واضح.
- ◆ قوائم مالية معدة بافتراض أن مستخدميها على إلمام بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية.
- ◆ قوائم مالية معدة للمستخدمين الذين يهمهم تقدير قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية لمصالحهم.

ثانياً-تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو اتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم المالية، وعلى هذا الأساس يجب ربط بين الغرض الذي تستعمل فيه المعلومة المحاسبية والخاصية الأساسية المتمثلة في الملاءمة التي تعد من أهم الخصائص التي تحكم كمية ونوعية المعلومات، إذ أن المعلومة المستخدمة لغرض معين ليس بالضرورة أن تكون ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.²

ثالثاً-تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

تشمل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية عادة القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول الخزينة، تغيرات في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المرفقة)، غير أن توسع نطاق الإفصاح أدى إلى الاتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها، أي الإفصاح عن معلومات جديدة لا تتضمنها القوائم المالية التقليدية، تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في استخدامها ومن أمثلتها، أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، إعداد تقارير مرحلية، إعداد تقارير قطاعية والتنبؤات المالية، محاسبة الموارد البشرية، وبيانات المحاسبة الإجتماعية.

¹: محمد مطر، "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس، بعنوان "التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة" للفترة 24-25 أيلول 2003، عمان، الأردن، ص11.

²: عبد النبي أحمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص 20 (بتصرف).

رابعاً-تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تكون المعلومات أكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات الصائبة عند نشرها في التوقيت المناسب، لذلك جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات في نهاية السنة المالية للشركة مباشرة دون تأخير، أو خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية على أكثر تقدير.

وفي إطار تأكيد أهمية خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية المفصح عنها وبالنظر إلى الانتقادات الموجهة للتقارير المالية السنوية، تُوجت جهود الباحثين بإضافة أسلوب جديد جعل المعلومات المحاسبية ذات جدوى وفائدة لمتخذي القرارات من حيث توقيت الحصول عليها تمثل في التقارير المالية المرحلية التي يمكن من خلالها التوفيق بين الطلب على المعلومات المحاسبية وإصدار التقارير المالية التي تعرض هذه المعلومات.¹

خامساً- تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي

ترك البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في البيانات المالية المنشورة آثاراً مختلفة على مستخدمي هذه البيانات، لذلك فإن الإفصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات المحاسبية بأساليب وطرق يسهل فهمها، كما تتطلب أيضاً تنظيم تلك المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية، وبشكل يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.²

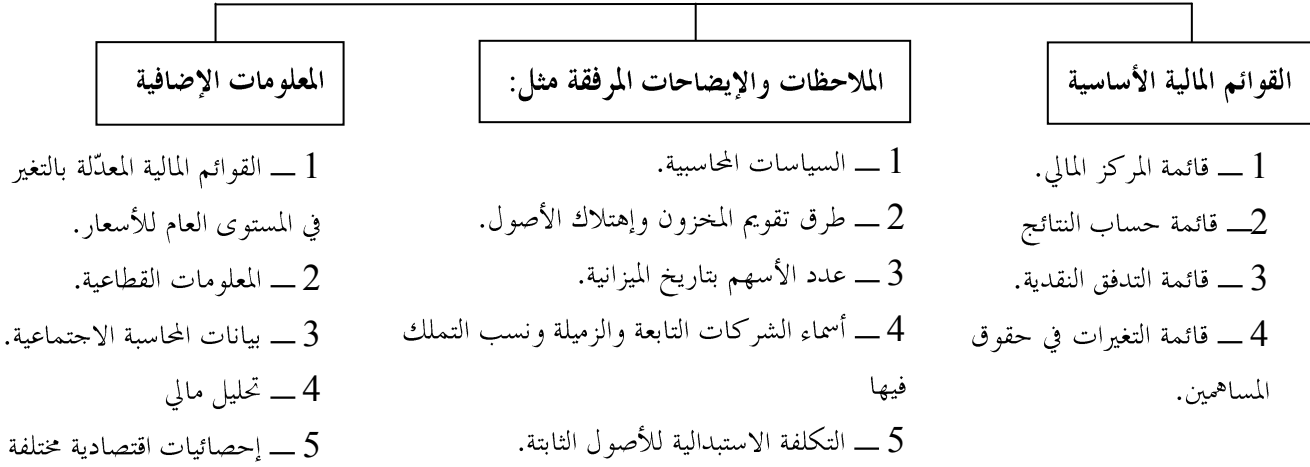
وعلى هذا الأساس تلزم المعايير المحاسبية بالإفصاح عن المعلومات الهامة في صلب القوائم المالية، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تقل أهمية خصوصاً ما يتعلق بالتفاصيل إما في الملاحظات (الإيضاحات) المرفقة بتلك القوائم، أو في الجداول الملحق بها، كما تقضي أيضاً في بعض الأحيان بإمكانية الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة من البيانات المالية وذلك إذا ما كانت على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمستخدم المستهدف.

والشكل (3-6) يوضح الصيغة المتعارف عليها لعرض المعلومات في البيانات المالية المنشورة.

1: عبد النبي أحمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص 22 (بتصرف).

2: محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل (3-6) يوضح نموذج عرض المعلومات في البيانات المالية



المصدر: محمد مطر، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، مرجع سبق ذكره، ص16.

أما من حيث الطريقة، فإن الإفصاح يتم عن المعلومات إما في صورة بيانات كمية أو في صورة بيانات وصفية، وعادة ما يكون الشكل الأول (الكمي) هو السمة الغالبة عن طبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، إلا أن أهمية الشكل الثاني "البيانات الوصفية" تتزايد مع الأيام خاصة بالنسبة للمعلومات التي يتعذر تمثيلها في صورة كمية، كالمعلومات الخاصة بالموارد البشرية للشركة مثلاً، أو بالتكاليف والمنافع الاجتماعية المرتبطة بنشاطها أو بخطط الإدارة المستقبلية.... الخ.

إلا إنه عند استخدام الشكل الأول من الإفصاح "البيانات الكمية" تثار مشكلة أساسية تتمحور حول المعيار الذي يجب الاسترشاد به في تحديد الأهمية النسبية للمعلومة، وذلك للتوصل إلى معرفة ما إذا كان يتوجب الإفصاح عنها في بند منفصل ضمن القوائم المالية أم يتم دمجها مع بنود أخرى من نفس الفئة.

وعليه يمكن القول أن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو تزويد الأطراف ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات المالية المتعلقة بنتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، والتي بدورها تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب، وتقدم هذه البيانات عبر الأساليب الأساسية للإفصاح المتمثلة في القوائم المالية، كما يجب أن تكون معروضة بطرق معينة تتوفر فيها، سهولة الفهم، الترتيب، التنظيم، ومبنية على المنطق ومرتكزة على الأمور الجوهرية.

المطلب الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تخصيصها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات في كل المعايير التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار، فعلى غرار المعلومات الموصى بالإفصاح عنها في القوائم المالية المنصوص عليها في كل من المعيارين (IAS01) و (IAS07)، هناك معلومات أخرى لا تقل أهمية عن القوائم المالية (الميزانية، حساب النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في الأموال الخاصة، الملحق)، وهي المعلومات الموصى بالإفصاح عنها وفق قواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير أخرى*، وستتناول أهم تلك القواعد على النحو التالي:

أولاً- الإفصاح عن السياسات المحاسبية

يقصد بالسياسات المحاسبية "المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها الشركة في إعداد وعرض القوائم المالية، ويوجد العديد من السياسات المحاسبية التي يتم استخدامها للموضوع المحاسبي ذاته، ولذلك لا بد من الاجتهاد من قبل الإدارة في اختيار وتطبيق أفضل السياسات المحاسبية المناسبة للشركة والتي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في الظروف المحيطة"¹.

1- شروط عامة للإفصاح: حسب نص الفقرة (20) من المعيار المحاسبي الدولي الأول، يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة لكافة المتطلبات الخاصة بالبيانات المالية، كما يجب عليها تطوير السياسات المحاسبية لضمان توفير معلومات تحقق ما يلي:²

- ملائمة لاحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات؛
- تمثل بشكل صحيح نتائج الشركة ومركزها المالي؛
- تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني؛
- محايدة أي ليست متحيزة؛ وكاملة في كافة النواحي المادية؛

كما يجب على الإدارة أن تراعي بعض الاعتبارات في اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة والتي هي:³

*: تتمثل في الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة (IAS24)، التقارير المالية المرحلية (IAS34)، التقارير القطاعية (IAS14).

¹: الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي الأول "عرض القوائم المالية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية".

²: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 205 (بتصرف).

³: نفس المرجع، ص206. (بتصرف).

- الحيلة والحذر أي مراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدى إعداد القوائم المالية، ولا يبرر الحذر تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة.
- تفوق الجوهر على الشكل أي عرض وتقييم العمليات والأحداث وفقا لواقعها ومضمونها الحقيقي (جوهرها) وليس شكلها القانوني فقط.
- الأهمية النسبية في عرض المعلومات المالية المنشورة، وذلك بالإفصاح عن كافة البنود التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.

2- أهم السياسات المحاسبية: من أهم السياسات المحاسبية التي تستوجب الإفصاح عنها نجد:¹

- سياسة توحيد البيانات المالية؛
- سياسات التقييم (التكلفة التاريخية- التكلفة الاستبدالية - القوة الشرائية لوحدة النقد)؛
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل (طريقة نسبة الانجاز، طريقة العقود المنتهية)؛

- سياسات الإهلاك (طريقة القسط الثابت، طريقة القسط المتناقص)؛
 - سياسة تقييم المخزون (الوارد أولاً الصادر أولاً، الوارد أخيراً الصادر أولاً، المتوسط المرجح).
 - السياسة المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها.
- ## 3- عرض السياسات المحاسبية: يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات القوائم المالية ما يلي:²

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛
 - كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.
- بالإضافة إلى ذلك من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأسس القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق والقيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية بكاملها، وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في القوائم المالية، وعند تقرير ما إذا كان الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.

وتتضمن السياسات المحاسبية التي قد تنظر الشركة في عرضها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:³

¹: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص383. (بتصرف).

²: الفقرتان 97، 98 من المعيار المحاسبي الدولي الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

³: C.S.B Audit CONSEIL, séminaire sur le thème les normes Ias/ Ifs en entreprise, vip groupe, Tunisie, 2005, p5

الاعتراف بالإيراد، مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة، الشركات المندمجة، المشاريع المشتركة، الاعتراف بالموجودات الملموسة وغير الملموسة وإهلاكها وإطفائها، رسملة تكاليف الاقتراض والمصروفات الأخرى، عقود الإنشاء، ممتلكات الاستثمار، الأوراق المالية والاستثمارات، عقود الإيجار، تكاليف البحث والتطوير، المخزونات، الضرائب بما في ذلك الضرائب المؤجلة، المخصصات، تكاليف منافع الموظفين، تحويل العملة الأجنبية والتحوط، تعريف قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية وأساس توزيع التكلفة بين القطاعات، تعريف النقد ومعادلات النقد، محاسبة التضخم، المنح الحكومية.

ثانياً-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية

حسب نص المعيار المحاسبي الدولي الأول-الفقرة السابعة-يجب أن تشمل القوائم المالية كل من: الميزانية، بيان الدخل، جميع التغيرات في حقوق المساهمين (عدا تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين)، بيان التدفق النقدي، والسياسات المحاسبية والإيضاحات.¹

1- عرض القوائم المالية: القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للشركة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية تقديم المعلومات حول المركز المالي للشركة وأدائها وتدفعاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية، كما تقدم نتائج هامة للإدارة الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول ما يلي:²

- موجودات الشركة، التزامات الشركة، حقوق المساهمين.

- نواتج ومصروفات الشركة بما في ذلك الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية.

حيث تساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وبشكل خاص توليد النقد ومعادلات النقد والتأكد من ذلك.

2- ثبات العرض: يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالتين الآتيتين:³

- إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات الشركة أو مراجعة عرض القوائم المالية، وأن التغير سينجم

عنه عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات؛

- إذا تطلب معيار محاسبي دولي إجراء تغيير في العرض أو تفسير للجنة التفسيرات السابقة.

¹ : C.S.B Audit CONSEIL, , Op-cit, p6.

² : الفقرة رقم 05 من المعيار المحاسبي الدولي الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

³ : الفقرة 27 من المعيار المحاسبي الدولي الأول الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وعليه يرى الباحث أنه يجب تطبيق السياسات والقواعد والمبادئ المحاسبية نفسها التي تم اختيارها بصورة ثابتة ومنتظمة من فترة إلى أخرى، ولا يجوز تغيير هذه السياسات أو الطرق أو المبادئ إلا لسبب جوهري ولا بد من الإفصاح عن هذا التغيير وسببه.

3- جوانب أخرى هامة عن الإفصاح التي تناولتها المعايير: بالإضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى، منها:¹

- قواعد خاصة بالإفصاح العام تتطلب الإفصاح عن معلومات مثل: اسم المؤسسة وشكلها القانوني، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية، الفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المالية، نبذة عن طبيعة نشاط المؤسسة، نوع العملة النقدية المعمول بها.
- قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية تشمل: الإفصاح عن كل من الأصول طويلة الأجل، الأصول المتداولة، الالتزامات طويلة الأجل والقصيرة الأجل، حقوق المساهمين، معلومات عن قائمة الدخل.

ثالثاً-معلومات إضافية

أي نشر المعلومات التي لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ذاتها، حتى لا تنقص من درجة وضوحها، منها:

1- الملحق: إظهار معلومات أخرى في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية، ومع أن هذه المعلومات لا يتم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إلا أنها قد تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات.

2- المعلومات الملازمة لعناصر القوائم المالية: تستخدم الأقواس لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمبادئ المحاسبية، مثل تحديد المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية المدة.

3- الملاحظات الهامشية: تكون عادة في شكل ملاحظات إرشادية كمية أو وصفية، ترفق بالقوائم المالية أو تظهر أسفلها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، غير أنه لا يجب أن تستخدم كبديل للتبويب الصحيح أو التقييم في القوائم المالية، فهي تعتبر جزءاً مكملًا لها، ومن أمثلتها، الإفصاح عن الطرائق المحاسبية المستخدمة في قياس الأصول والخصوم.

¹: وليد ناجي الخيالي، مرجع سبق ذكره، ص384. (بتصرف)

4- **معلومات تقرير مجلس الإدارة:** يجب أن يظهر تقرير مجلس الإدارة جميع المعلومات العامة وذات العلاقة، والتي يمكن أن تعرض مباشرة من قبل الإدارة في شكل تقرير رئيس مجلس الإدارة، ويجب أن تشمل هذه المعلومات ما يلي:¹

- الأحداث غير المالية والتغيرات التي طرأت خلال السنة والتي أثرت على عمليات الشركة؛
- التوقعات بالنسبة لمستقبل الصناعة والاقتصاد؛
- الخطط المستقبلية بخصوص النمو والتغيرات في العمليات في الفترات المستقبلية؛
- حجم وأثر النفقات الرأسمالية الجارية والمتوقعة والجهود البحثية.

5- **تقرير المراجع الخارجي:** قد أجمعت المعاهد والجمعيات المحاسبية العالمية على وجوب قيام مراجع الحسابات بوضع تقرير خطي يبين فيه رأيه المحايد المستقل بالنسبة للقوائم المالية ككل، كما يجب أن يبرز بوضوح رأيه في المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وذلك استناداً إلى أطر ومبادئ ومعايير تحدد بموجب التشريعات المحلية أو قواعد ومعايير صادرة من هيئات مهنية ذات علاقة.

كما أن تقرير المراجع لا يعتبر المكان الذي يتم فيه الإفصاح عن المعلومات المادية الهامة المتعلقة بالشركة موضع الفحص والمراجعة، ولكنه يمكن أن يستخدم كطريقة للإفصاح عن أنواع المعلومات الآتية:²

- تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم غير ذلك.
- الأثر النسبي نتيجة استخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولاً عاماً؛
- الأثر النسبي الناجم عن التغيير من طريقة محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً إلى طريقة أخرى؛
- الاختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بخصوص قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.

وعليه يمكن القول أن المعلومات الإضافية الخاصة بالبندين الثاني والثالث (المعلومات الملازمة والملاحظات الهامشية) يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية نفسها، كما أن ازدواجية الإفصاح في هذه الحالة تعتبر أمراً مرغوباً فيه ومطلوباً، وذلك من أجل التأكيد لقارئ أو مستخدم التقارير المالية وعدم تضليله عند المقارنة مع تقارير الشركات الأخرى أو تقارير الشركة نفسها من فترة إلى أخرى.

¹: إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، 2006.

²: أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 493-494 (بتصرف).

خلاصة الفصل الثالث

من خلال الدراسة المفصلة لهذا الفصل المتضمن لدور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يمكن سرد النتائج الآتية:

1. إن تعزيز المهمة الرقابية لمجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وإشرافه الفعال على المديرين التنفيذيين بالشركة يعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على تفعيل حوكمة الشركات، وبالتالي زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان، من أهمها لجان التدقيق.
 2. تؤدي لجان التدقيق دوراً بارزاً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويتجسد ذلك من خلال مسؤولياتها في إعداد التقارير المالية، والتي تتضمن مراجعة كل من القوائم المالية سواء كانت سنوية أو مرحلية، السياسات المحاسبية المطبقة، نظم الرقابة الداخلية، وتقييم مدى إمكانية حدوث التلاعب.
 3. يمثل التدقيق عملية فحص لمجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء بهدف التأكد من سلامة القوائم المالية، وذلك وفق لمجموعة من المعايير التي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم.
 4. إن التطور الذي حدث في مفهوم التدقيق الداخلي، جعل دور المدقق الداخلي يتعدى الدائرة المالية ليشمل تدقيق جميع عمليات الشركة من عمليات مالية وتشغيلية وحتى على مستوى الإدارة الإستراتيجية، وقد ساعد هذا الوضع المتميز للمدقق الداخلي في الهيكل التنظيمي على تخطي الإدارة التنفيذية العليا في الشركة ليشمل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس، وهذا ما يتوافق مع متطلبات تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات.
 5. يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم أدوات الاتصال التي ترتبط بمخرجات النظام المحاسبي، فهو يسعى إلى تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المالية المتعلقة بنتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، والتي بدورها تساعدهم في اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.
 6. إن عملية عرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية في ظل ما تفرضه المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال، جعل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يلقي اهتماماً كبيراً من قبل هيئات البورصة التي عمدت إلى إصدار تعليمات خاصة به، حيث أصبح الالتزام به من الشروط الأساسية اللازمة لإدراج الشركات للتداول في الأسواق المالية.
- وعلى العموم يمكن القول أن كل من مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية هي أهم آليات الحوكمة التي تحقق جودة المعلومة المحاسبية، لكن ما هي انعكاسات هذه الجودة على كفاءة السوق المالية؟ وهذا ما يتناوله الفصل الموالي.

تمهيد

أصبحت السوق المالية تحظى باهتمام بالغ وذلك راجع لدورها الرئيسي في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع، حيث تقوم بحشد المدخرات وتوجيهها في قنوات استثمارية فعالة تساهم في توليد دخول للأفراد ورفع الناتج القومي للمجتمع ككل، ومن البديهي أن أصحاب المدخرات لن يقوموا بتوجيه مدخراتهم نحو الاستثمار في أسواق المال إلا إذا توفرت لهذه الأسواق المصدقية والمتانة والشفافية التي توفر لديهم أعلى درجات الاطمئنان على أن مدخراتهم هذه ستكون في أيدي أمينة تحقق لهم مصالحهم المتمثلة في تحقيق عوائد على استثماراتهم، حيث أن مصداقية السوق المالية تعزز من خلال الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في أسواق المال بالصورة الكافية وفي الوقت المناسب ودون تأخير، كما تعزز المصدقية أيضا من خلال وجود طرف ثالث مستقل ومؤهل وموضوعي يراجع المعلومات الرئيسية التي تقدم للمستثمرين في أسواق المال وييدي رأيه فيها، وهذا هو الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة تعزز مصداقية أسواق المال وبالتالي استقرارها.

وعليه جاء هذا الفصل ليتناول بالتفصيل أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية وعلاقتها بالحوكمة من خلال ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية وأهميتها .

المبحث الثاني: كفاءة الأسواق المالية وأنواعها .

المبحث الثالث: أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية .

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية وأهميتها

تم عملية تمويل التنمية بطرق مختلفة، حيث تعد السوق التمويلية واحدة منها، فهي تعمل على تعبئة فوائض البعض وتوجيهها نحو عجز البعض الآخر وفق شروط محكمة مسبقاً، ضماناً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وتتكون السوق التمويلية من السوق النقدية التي تعمل على توفير التمويل قصير الأجل، وسوق رؤوس الأموال، التي تحظى بعناية أكبر من طرف الأعوان الاقتصادية بالنظر لما توفره من موارد مالية متوسطة وطويلة الأجل.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية السوق المالية وأهميتها من خلال ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول مفهوم السوق المالية، نشأتها، وأهميتها، ثم نستعرض في المطلب الثاني مكوناتها (أنواعها) ووظائفها، وفي المطلب الثالث نتطرق إلى أهم العمليات المتداولة في السوق المالية.

المطلب الأول: مفهوم السوق المالية ونشأتها

تعتبر السوق المالية قناة توجيه واستخدام للموارد المتاحة للمجتمع بكفاءة على النحو الذي يحقق توفير مورد من موارد التمويل لاستثمار وتوظيف الأموال، وعليه سيتم تناول في هذا المطلب، تعريف السوق المالية، أهميتها، ودوافع نشأتها.

أولاً-تعريف السوق المالية

السوق المالية مصطلح مركب من كلمتين، هما: السوق والمال، ويمكن تعريفها باعتبارها مصطلحاً له دلالاته الخاصة، ومفهومه المحدد، بأنها: "مكان أو إطار تنظيمي، تلتقي فيه رؤوس الأموال من فئة وحدات الفائض إلى وحدات العجز، عن طريق إصدار أدوات مالية معينة لهذا الغرض، وتداول هذه الأدوات"¹. كما تعرف السوق المالية على أنها: "الآلية التي تضمن تجميع المدخرات وتقديم الأموال للأنشطة المختلفة من خلال المؤسسات المالية التي يضمها السوق"².

ويمكن تعريفها من حيث المدخل المؤسسي على أنها: "مجموع المؤسسات المالية والبورصات بمختلف أنواعها التي تنساب من خلالها الأموال الفائضة من الأفراد والمؤسسات في الاقتصاد إلى من هم بحاجة إلى هذه الأموال لفترة زمنية معينة"³.

¹: محمد وجيه حنيني، تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص28.

²: محمد صالح الخناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص23.

³: Herrve-Hutin, *Toute la finance d'entreprise en pratique*, 2^{ème} édition, édition d'organisation, Paris, 2002, p27.

بناء على ما سبق يمكن القول أن السوق المالية تمثل الآلية التي تعمل على تجميع المدخرات وتوجيهها إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالإستعانة بالمؤسسات المالية المختلفة، فالسوق المالية لا تنحصر في مكان محدد أو مبنى أو غيره من الهياكل ، بل هي مجموع التدفقات المالية في المجتمع سواء كانت لأجل قصيرة أو متوسطة أو طويلة بين أفرادهم ومؤسساتهم وقطاعاتهم.

ثانياً-نشأة السوق المالية

ينظر إلى نشأة الأسواق المالية من زاويتين:¹

1- الزاوية الأولى: بمفهوم السوق المالية على أنها المجال أو الإطار الذي يتم فيه حشد المدخرات، من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، لتمويل أغراض ومشاريع مختلفة، حيث يقصد بنشأة السوق المالية بالمفهوم المعاصر المنظم، والتي بدأت بوجود عمليات حركة الأموال بين وحتي الفائض والعجز، عبر مؤسسات مالية مختلفة ومنظمة تقوم بدور الوساطة المالية بينهما، منها البنوك التجارية، وعبر أدوات مالية معينة، أهمها الأوراق المالية والتجارية، لذلك تعد بداية نشأة هذه المؤسسات والأدوات المالية هي نفسها بداية نشأة الأسواق المالية بمفهومها المعاصر.

وعليه فإن إنشاء أول مصرف بمفهومه الحديث كان في منتصف القرن الثاني عشر بالبنديقية بإيطاليا سنة 1157، ثم تلاه بنك برشلونة في سنة 1401، ثم بنك أمستردام سنة 1609،... وهكذا توسعت الأسواق المالية في القرنين السادس عشر والسابع عشر خلال توسع الاستعمار الأوروبي للبلاد الشرقية، حيث احتاجت المستعمرات الواسعة في الهند وأمريكا وإفريقيا إلى أموال ضخمة، فنشأت الشركات الكبرى المساهمة ذات الطابع الحكومي، حيث قامت بإصدار أدوات قابلة للتداول وهي الأسهم، فاضطرت مختلف الدول إلى الاستدانة من جمهورها ومؤسساتها عن طريق السندات لتمويل حروبها.

2- الزاوية الثانية: كأسواق تداول للأصول المالية والحقيقية، والتي تسمى بالبورصات*، أي بمفهومها التقليدي المعروف بأنها أسواق منظمة، لها مكانها ونظمها وتقاليدها التي تحكمها، يتم فيها تداول السلع والأدوات المالية التي سبق إصدارها.

إن كلمة بورصة (*Bourse*) تعني كيس النقود، وسبب هذه اللفظة يرجع إلى أن التجار كانوا يأتون إلى السوق وهم يحملون نقودهم في أكياس، وقيل: لأن التجار كانوا يقدون إلى مدينة "بروج" في بلجيكا

¹: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، ص29.

*: يتداول في البورصة أنواع السلع والبضائع وأنواع الأموال المختلفة، بينما يتداول في الأسواق المالية الأوراق المالية والعملات، وعليه فإن بورصات السلع المختلفة ليست من الأسواق المالية، بل هي من الأسواق التجارية المنظمة.

ويقيمون في فندق لعائلة تحترف الصرافة تسمى "فان دير بورص" (Van Der Bourse)، حيث كانوا ينقشون على بيوتهم وفندقهم أكياس نقود، وقد حدث هذا في نهاية القرن الثالث عشر.¹

وعليه يمكن القول أن البورصة نشأت في نهاية القرن الثالث عشر، بمفهومها المعاصر كسوق منظمة للتداول، إلا أنها كانت محلا للصفقات والعقود المتنوعة والمختلطة، حيث لم يكن في هذه الفترة أوراق مالية من أسهم وسندات، أي أنه لم تكن هناك بورصة للأوراق المالية، ولكن رافق وجودها نشأة وتأسيس شركات مساهمة كبرى، حيث قامت بالاقتراض من الجمهور عن طريق إصدار السندات، وكان التداول يتم في بورصات السلع والأوراق التجارية، ثم انشقت بعد ذلك ليتم التداول على الأوراق المالية في المقاهي وعلى قارعة الطرق، وفي سنة 1773 تأسست أول بورصة للأوراق المالية في لندن، وبعدها تأسست بورصة باريس سنة 1808، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنشئت فيها أول بورصة للأسهم سنة 1821 في الشارع المعروف بـ "ول ستريت" (wall street). وهكذا توالى إنشاء البورصات في العالم بما في ذلك العالم العربي، حيث أنشئت أول بورصة عربية في الإسكندرية بمصر سنة 1883.

بناء على ما سبق يرى الباحث أن:

- المفهوم الأول (السوق المالية) تعتبر الأوسع والأسبق بتاريخ نشأته من مصطلح البورصة، إلا أن معظم الباحثين يتناولون النشأة بمفهومها الثاني (تاريخ البورصة). وعليه فإن هذه الدراسة سوف تركز على المفهوم الأول.
- إن محل التعامل بالسوق المالية هو المال بصورته النقدية، أما البورصة فمحلها المال بصورته النقدية والسلعية.
- بورصة الأصول الحقيقية ليست من الأسواق المالية، بل هي من الأسواق التجارية المنظمة.

ثالثاً- أهمية السوق المالية

تحظى السوق المالية بأهمية قصوى، سواء على مستوى الاقتصاد أو على مستوى الأفراد والمؤسسات، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- 1- **على مستوى الاقتصاد:** تتجسد أهمية السوق المالية بالنسبة للاقتصاد من خلال ما يلي:²
 - تعتبر معياراً لقوة الاقتصاد الوطني أو ضعفه من خلال مؤشر حجم العمليات ومستوى الأسعار.

¹: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، ص32 (بتصرف).

²: صاطوري الجودي، أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2006، ص 40. (بتصرف).

- حماية الوحدات الاقتصادية من التقلبات في أسعار السندات، إذ يتم التخلص منها عند توقع انخفاض كبير في أسعارها حتى لا تلحق الخسارة بأصحابها.
 - مراقبة الاستثمارات من خلال التعرف على سير العمل في المشاريع الاقتصادية عن طريق معرفة التغيرات في أسعار الأوراق المالية.
 - وجود السوق المالية من شأنه أن يمهد الطريق أمام السلطات الحكومية المختصة للمزج بين السياستين المالية والنقدية، حيث يكمل بعضها الآخر في التأثير على حجم الطلب الكلي وتحقيق الهدف حسب الظروف الاقتصادية.
 - وسيلة فعالة تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال الإدخار والاستثمار، وذلك بتعبئة المدخرات النقدية وتوجيهها إلى الاستثمار في المشاريع المنتجة، ومن ثم تنشيط حالة الاقتصاد ككل.
 - تسهل عملية تسييل رؤوس الأموال بصفة سريعة ومستمرة من قبل المستثمرين سواء كانوا من المقرضين أو المساهمين، كما تقدم فرص عمل جديدة بتوسيع نشاط سوق رأس المال.
 - زيادة إيرادات الدولة من حيث الضرائب المتأتية من الصفقات التجارية.
 - تمثل السوق المالية من خلال سوق البورصة سلطة رقابية للسيطرة على العمليات السيئة المفضية إلى عدم استقرار السوق، وذلك بإصدار قوانين الرقابة على الأنشطة داخل البورصة وخارجها.
- 2- بالنسبة للأفراد والمؤسسات:** تكمن أهمية السوق المالية بالنسبة للأفراد والمؤسسات فيما يلي:¹
- تساعد على تحديد الأسعار وفق مبادئ العرض والطلب.
 - تعد مكانا مناسباً لبيع الحقوق وشراءها بشكل مباشر دون المساس بأصل الثروة.
 - تيسر تداول الأوراق المالية لمن يرغب في الاستثمار، كما توفر للمدخر مكاناً لاستثمار مدخراته.
 - توسيع دائرة الاختيار أمام المستثمر، مما يمكنه من تنويع استثماراته، وبالتالي تقليل المخاطر.
 - المساهمة في زيادة سرعة تداول الأوراق المالية ومعرفة أسعارها في أي وقت.
 - تمكن سوق رأس المال أصحاب المشاريع الاقتصادية من الحصول على رأس المال اللازم لإنشاء مشاريع اقتصادية جديدة أو توسيع الطاقة الإنتاجية لمشاريعهم.
- عموماً يمكن القول أن السوق المالية تشكل واسطة بين جميع فعاليات الاقتصاد ككل، من بنوك ومؤسسات وهيئات استثمارية وتمويلية، وذلك من خلال قدرتها على تجميع المعلومات وتوثيق البيانات، وبالتالي توفير قاعدة جيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

¹: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص41.

المطلب الثاني: مكونات السوق المالية ووظائفها

تتضمن السوق المالية القنوات التي ينساب فيها المال من قطاعات ومؤسسات وأفراد في المجتمع إلى قطاعات ومؤسسات وأفراد آخرين من خلال بعض المؤسسات التي تعمل كوسيط بين الطرفين والتي يطلق عليها اسم الوسطاء الماليين، فالسوق المالية تعتبر بمثابة القلب للنظام المالي حيث يتقرر فيها حجم الأموال التي يمكن إقراضها فتجذب الأموال والمدخرات، كما أنه يتقرر فيها معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل مكونات السوق المالية والتعرف على أهم وظائفها.

أولاً-مكونات السوق المالية

تنقسم السوق المالية من حيث نوع الأدوات المتداولة فيها إلى مجموعتين لكل منهما مقوماته ونظمه، فهي تعمل بشكل متكامل ومترابط لتحقيق التفاعل المطلوب، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1-سوق النقد: تعتبر جزء مهم من السوق المالية وتتخصص في الأدوات الشديدة السيولة والقصيرة الأجل، ومن أهم التعاريف التي تميزت بها نجد:

- "هي السوق التي تسمح بتداول الأوراق المالية قصيرة الأجل، وتمثل هذه الأوراق صكوك مديونية مدون عليها ما يفيد بأن لحاملها الحق في استرداد مبلغ معين من المال سبق أن أقرضه لطرف آخر".¹

- كما عرفت بأنها: " ذلك الإطار الذي يتم فيه تبادل الأدوات المالية قصيرة الأجل، بين الوحدات ذات العجز المالي المؤقت مع الوحدات ذات الفائض المالي المؤقت، مع تداول هذه الأدوات".²

تتكون السوق النقدية من سوقين فرعيتين طبقاً لنوع العمليات التي تتم في كل منهما، وهما:³

1-1- سوق الخصم: يتم من خلالها خصم نوعين من الأوراق التجارية:

أ- أوراق تجارية عادية (كمبيالات وسندات إذنية)، حيث يكون في هذه الحالة قوام السوق من المشروعات التي تقدم أوراقها للخصم بمختلف أشكالها والبنوك التجارية وبيوت الخصم المتخصصة كأحد فروع نشاطها الأساسية.

¹: عبد الرحمان مرعي، دور سوق الأوراق المالية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في سوريا، بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص8.

²: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، 2010، ص35.

³: عبد الرحمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص8.

ب- **أذون الخزانة العامة***، وهي سندات قصيرة الأجل تطرح في السوق بواسطة الحكومة أو البنك المركزي نيابة عنها، حيث يتقدم لشراء هذه الأذونات جميع المتعاملين في السوق، من بنوك تجارية وبيوت الخصم وبيوت التمويل الأخرى التي لديها فائض للاستثمار في أصول سائلة.

1-2- سوق القروض قصيرة الأجل: تتضمن هذه السوق جميع القروض التي تعقد لآجال قصيرة، ويكون أطرافها المشروعات والأفراد من ناحية، والبنوك التجارية وبعض مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم الائتمان قصير الأجل من ناحية أخرى.

مما سبق يتبين أن السوق النقدية هي تلك السوق التي يتم فيها تداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ولا تتحدد بمكان معين، بل يتم التعامل بواسطة السماسرة والبنوك التجارية وباستعمال وسائل الاتصال المختلفة، وتمثل أدواتها في أذون الخزانة، الحسابات الجارية، الودائع قصيرة الأجل، الأوراق التجارية، القروض قصيرة الأجل.

2- سوق رأس المال: تتميز بعدة تعاريف، نذكر منها:

- يقصد بها: "تلك السوق التي يتم فيها التعامل لأجل طويل أو متوسط (أكثر من سنة)".¹
 - وتعرف أيضا على أنها: "ذلك الإطار الذي يتم فيه تبادل الأدوات المالية متوسطة وطويلة الأجل، بين الوحدات ذات العجز المالي والوحدات ذات الفائض المالي، مع تداول هذه الأدوات".²
 - كما تعرف سوق رأس المال بأنها: "تلك السوق المتخصصة في الاستثمارات بعيدة المدى والتي تتجاوز فترات سدادها السنة الواحدة، وتتعامل بشكل رئيسي بالأسهم (العادية والممتازة) والسندات، سواء أكانت هذه الأدوات تعود إلى شركات خاصة أو مؤسسات حكومية".³
- وعليه فإن أسواق رأس المال هي تلك التي يتم فيها تداول الأوراق المالية طويلة الأجل، ويكون التعامل فيها على شكل قروض وفقا لعقود مباشرة بين الدائنين والمدينين، أو على شكل مساهمات في رؤوس أموال شركات وفقا لعقود غير مباشرة عن طريق إصدار السندات في سوق الأوراق المالية.
- كما أنه يمكن تقسيم سوق رأس المال حسب الأداة أو الوسيلة المستخدمة في التعامل إلى أسواق العقود المستقبلية وأسواق حاضرة (فورية).⁴

*: تعتبر أهم وسيلة للقرض الداخلي قصير الأجل تتراوح مدتها بين 3 أشهر وسنة واحدة، وأول من اقترح فكرة استخدام أذونات الخزانة "Treasury Bonds" هو الاقتصادي الأمريكي "Bagehot" وذلك في سنة 1887 لتمويل العجز في موازنة الدولة في ذلك الوقت.

¹: نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، كلية التجارة بجامعة المنصورة، 2007، ص 124.

²: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 35.

³: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁴: عبد الرحمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص 9. (بتصرف).

2-1- أسواق العقود المستقبلية: ويطلق عليها الأسواق الآجلة، وهي تتعامل في الأسهم والسندات من خلال عقود يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، بمعنى أن يدفع المشتري قيمة الورقة آتياً على أن يستلمها في تاريخ لاحق، والغرض من وجود هذه الأوراق هو تخفيض أو تجنب مخاطر تغيير السعر¹، وقد جرى التعامل على العقود المالية الآجلة لأول مرة في بورصة شيكاغو عام 1972، كما استحدثت عقود آجلة على أسعار الفائدة، وعلى مؤشرات السوق، آخرها مؤشر دو جونز الذي بدأ العمل به سنة 1997.

2-2- الأسواق الحاضرة: هي تلك الأسواق التي تتعامل في أوراق مالية طويلة الأجل (أسهم وسندات)، حيث يتم تسليم الأوراق المالية ويدفع الثمن فور الانتهاء من إتمام الصفقة، وتقسم هذه الأسواق إلى:²
أ- السوق الأولية (سوق الإصدار): وهي تلك السوق التي يتم في نطاقها عرض الأوراق المالية من قبل وحدات العجز المالي على الجمهور لأول مرة، سواء بأدوات الدين أو الملكية، وذلك عن طريق ما يسمى بالاككتاب.

تعد السوق الأولية بمثابة الوسيلة التي تحصل من خلالها الوحدات الاقتصادية على الموارد المالية لتمويل استثماراتها، وتبعاً لذلك فهي بمثابة سوق للاستثمار الحقيقي لتلك الوحدات.

ب- السوق الثانوية: ويقصد بها تلك السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية بعد إصدارها في السوق الأولية وتم الإككتاب بها، حيث يوجد دائماً راغب بالتخلص من الأوراق المالية التي يحملها وآخر يرغب بشراء تلك الأوراق المالية.

يكون التعامل في السوق الثانوية منظماً ويعرف ببورصة الأوراق المالية "Exchange Stock"، أو غير منظم بالتعامل بين الأفراد والبنوك أو سماسرة الأوراق المالية "Brokers"، أو مكاتب الصرافة أي ما يسمى بالمعاملات على المنضدة أو "Over- The Counter" (OTC)³.
وتقسم السوق المالية الثانوية من حيث مكان التداول إلى قسمين:⁴

- السوق المنظمة (البورصة): تتميز بأن لها مكاناً محدداً يلتقي فيه المتعاملون بالبيع والشراء للأوراق المالية المسجلة بتلك السوق، كما أنها تدار بواسطة مجلس لجنة البورصة الذي يتم اختياره من قبل أعضاء السوق.

- السوق غير المنظمة: تتولى فيها إنجاز الصفقات بيوت السمسرة، وذلك عبر شبكة من الاتصالات الحديثة المتطورة من الحواسيب وغيرها، وميزتها أنها لا تتوفر على أماكن محددة لإجراء العمليات، كما

¹: F.Leroux, *Marchés Internationaux Des Capitaux*, Montréal, 2^{ème} Edition, 1995, P:03.

²: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، 2010، ص36.

³: عبد النعيم مبارك، إسماعيل أحمد الشناوي، *إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية*، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص84.

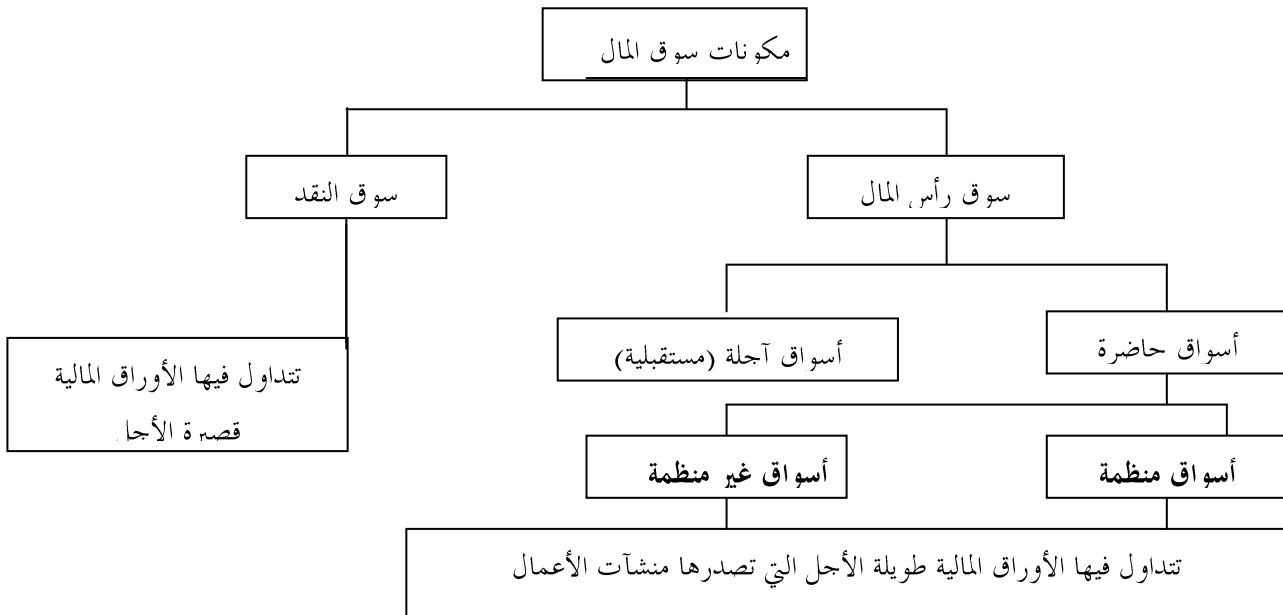
⁴: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، ص126.

أما تتعامل في الأوراق المالية غير المسجلة في السوق المنظمة (البورصة)، خاصة السندات، إلا أن ذلك لا يمنعها من التعامل في الأوراق المالية المسجلة في البورصة، وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:¹

• **السوق الثالثة:** تتكون هذه السوق (*The Third Market*) من بيوت السمسرة من غير أعضاء السوق المنظمة وإن كان لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية في تلك الأسواق، فهي تمثل في الواقع أسواقاً دائمة وجاهزة لشراء وبيع أي كمية من الأوراق المالية مهما كان حجمها، وأهم المتدخلين في هذه السوق هي المؤسسات الاستثمارية الكبيرة (صناديق التقاعد، التأمين، الضمان الاجتماعي) وأيضا محافظ الأوراق المالية التي تديرها البنوك لحساب الغير، بالإضافة إلى بعض من بيوت السمسرة الصغيرة التي لا تجد ممثلين لها في السوق المنظمة، فتلجأ إلى بيوت السمسرة الكبيرة التي تعمل في السوق الثالثة لإجراء تعاملاتها.

• **السوق الرابعة:** يقصد بالسوق الرابعة (*The Fourth Market*) المؤسسات الاستثمارية الكبيرة والأفراد الأغنياء الذين يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية في طلبات كبيرة، وذلك كإستراتيجية إضافية للحد من العمولات التي يدفعونها للسماسرة، ويتم اللقاء بين البائعين والمشتريين من خلال وسيط يعمل لإتمام الصفقة، يساعده في ذلك شبكة قوية من الهواتف وأجهزة الحواسيب. وعلى العموم يمكن توضيح مكونات السوق المالية من خلال الشكل الآتي:

الشكل (4-1): مكونات السوق المالية



المصدر: رسمية قرياقص، عبدالغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 256.

¹: عبد الرحمن مرعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14. (بتصرف).

ثانياً-وظائف السوق المالية

إن السوق المالية وجدت أساساً لإشباع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم فقد أصبحت ضرورة حتمية إستلزمتهها المعاملات الإقتصادية، وتعمل السوق المالية وفق مجموعة من الآليات على تحقيق التوازن بين قوى الطلب وقوى العرض فضلاً عن إتاحة إمكانية إجراء كافة المعاملات والمبادلات، وتستمد السوق المالية أهميتها من وظائفها المتعددة الأوجه، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:¹

1- الوظيفة الادخارية: تتجسد هذه الوظيفة من خلال إيجاد المجال الاستثماري المناسب لأصحاب الفوائض المالية، الذين تزيد إيراداتهم على نفقاتهم، ولا يجدون الخبرة الكافية لتشغيلها، أو حتى الوقت المناسب لذلك، ويرغبون في إيجاد قنوات استثمارية مأمونة يضمنون فيها حقوقهم المالية، وتحقق لهم المزيد من العائد عليها بدلاً من بقائها مجمدة، وتظهر هذه الوظيفة جلياً في حالة صغار المدخرين الذين لا يملكون إقامة المشاريع المستقلة وحدهم، وبهذا تتضح أهمية الدور الذي تلعبه السوق المالية في استقطابها لأموال المدخرين مهما كانت قليلة، وتقديمها للمستثمرين المحتاجين للمال وبكميات كبيرة.

2- الوظيفة التمويلية: يتجلى دور هذه الوظيفة في توفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات والاستثمارات المختلفة، وذلك من خلال قيام أسواق المال بدور الوسيط بين فئات الفائض الادخاري (أفراد، مؤسسات، حكومات)، وبين فئات العجز المالي (أفراد، مؤسسات، حكومات)، الذين يطلبون المال للمشروعات والاستثمارات أو للإئناق العام.

3- الوظيفة الإقتصادية: تبنى هذه الوظيفة أساساً على الوظيفة التمويلية، إذ بتحويل الموارد المالية من قطاع المدخرين إلى قطاع المستثمرين، يقوم هؤلاء المستثمرين باستخدام هذه الموارد في استثمارات إنتاجية تزيد من الناتج القومي، وعلى هذا الأساس فإن أسواق المال تساعد على حسن تخصيص الموارد في الاقتصاد، وتجعل تحركات الموارد المالية بين مختلف الاستخدامات على قدر من الكفاءة الإقتصادية.

مما سبق يتبين أنه هناك علاقة تكاملية بين الوظائف الثلاثة (الادخارية، التمويلية، والاقتصادية)، حيث أنوظيفتين الأولى والثانية وسيلتين هامتين لتجسيد الوظيفة الثالثة، إلى أن تصب نتائج الأعمال لصالح التنمية المستدامة، لكن بعد تحقيق شرط حسن توظيف المال وما يتطلبه من أدوات تقنية وذهنية ملائمة.

ثالثاً-وظائف أخرى للسوق المالية

إن وجود بورصة إلى جانب السوق المالية يمكنها من أداء وظائف أخرى، يمكن توضيحها فيما يلي:²

¹: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، 2010، ص:38-41. (بتصرف)

²: عبد الرحمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص:16. (بتصرف)

1- **وظيفة تحويل الانتظار:** لا يمكن أن تحقق السوق المالية النجاح إلا بما تقدمه البورصة من خلال وظيفة إمكانية تحويل الأصول المالية إلى سيولة عند الطلب، دون المساس بالأصول الحقيقية أو تعريضها للتصفية، وهذا ما يؤدي بالمدخرين إلى الإقبال على الاستثمار في السوق المالية، لأنهم لا يهتمون الانتظار إلى نهاية آجال استثماراتهم، بل هناك جزء منها قد لا تنتهي بالتصفية عند أجل محدد، كالأسهل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى فشل عملية حشد المدخرات وتوظيفها، وبذلك فقدان أحد أهم أدوات التراكم الرأسمالي، وبالتالي فشل خطط التنمية الإقتصادية.

2- **وظيفة توفير المعلومات حول أداء الشركات:** تساهم البورصة في توفير المعلومات حول أداء القائمين على إدارة الشركات من حيث: (متانة مراكزها المالية، قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، تمويل استثماراتها، وتحقيق أرباح مناسبة في المستقبل)، أي معلومات تعطي قيمة حقيقية للأصول المتداولة ومن شأن ذلك أن يساهم في التسعير العادل للأوراق المالية (القيم السوقية للأوراق المالية تساوي القيم الحقيقية لها)، وذلك مرهون بمدى توفر قوى العرض والطلب الحقيقية، إذ تلزم قوانين السوق المالية الشركات المدرجة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأدائها وعن الأوراق المالية التي ترغب في إصدارها مما يوفر للمستثمرين المعلومات الدقيقة لاتخاذ قرار الاستثمار.

3- **تخفيض مخاطر الاستثمار:** توفر السوق المالية للمستثمرين فرصا عديدة لتخفيض المخاطر من خلال إمكانيات التنوع التي توفرها الأدوات الاستثمارية المتداولة فيها، حيث تمكن من تكوين محافظ استثمارية تضم أوراقا مالية لقطاعات متعددة وشركات متنوعة، ولا يقتصر تنوع المخاطر على المستوى المحلي فحسب، بل أصبح ممكنا حتى على المستوى الدولي، خاصة مع انتشار ظاهرة تكامل واندماج الأسواق. وعليه يمكن القول أن السوق المالية توفر خدمات متنوعة للمتعاملين الإقتصاديين، منها تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الاستثمارية، وتوفير المعلومات حول أداء الشركات ونتائجها، فضلا عن تخفيض مخاطر الاستثمار مما يحقق النمو الإقتصادي والتخصيص الكفء للموارد المالية.

المطلب الثالث: أدوات السوق المالية والعمليات التي تتم فيها

تصنف الأدوات المالية بعدة وسائل كلها تؤدي نفس الهدف، فيمكن أن تصنف من حيث ماهيتها (حقوق ملكية وحقوق مديونية)، ومن حيث تاريخ استحقاقها (أوراق مالية قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل)، ومن حيث طبيعة السوق الذي تنتمي إليه الورقة المالية، وهو التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب بالإضافة إلى أنواع الأدوات المالية المتداولة في السوق المالية، تحديد طبيعة العمليات القائمة في البورصة.

أولاً-الأدوات المالية المتداولة في السوق المالية

تقسم الأدوات المالية المتداولة في السوق المالية إلى قسمين، على النحو الآتي:

1- أدوات مالية متداولة في سوق النقد: تتميز بأنها أدوات دين قصيرة الأجل، وهي أكثر الأدوات سيولة وانتشاراً في التداول وتشمل:¹

1.1- أذون الخزانة: هي أوراق مالية تصدرها الحكومة، وتعطي مقدارا معيناً من العائد عند الاستحقاق.

2.1- شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول: هي أداة دين تصدرها المصارف التجارية للمودعين، وتعطي فائدة سنوية بنسبة معينة، وتسترد قيمتها الاسمية في تاريخ استحقاقها من البنك الذي أصدرها وتتمتع بإمكانية إعادة بيعها في السوق الثانوي.

3.1- الأوراق التجارية: هي أداة دين قصير الأجل تصدرها وتبيعها البنوك الكبيرة والشركات ذات السمعة الحسنة، يتراوح استحقاقها بين عدة أيام وتسعة أشهر.

4.1- القبولات المصرفية: وهي عبارة عن حوالة مصرفية (وعد بالدفع) تصدره شركة تطلب فيها من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث، ويقوم بحتم الحوالة بعبارة مقبول.

2- الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال: يتداول في سوق رأس المال أدوات مالية متمثلة في الأسهم (بنوعها) التي تعبر عن الملكية والسندات التي تعبر عن المديونية، ويمكن توضيح ذلك كآتي:

1.2- الأسهم العادية: تعرف على أنها: "مستند ملكية له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، تتمثل الأولى في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الثانية فتتمثل في القيمة الاسمية مضافاً إليها الاحتياطات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدر، وتتمثل الثالثة (السوقية) في القيمة التي يباع بها السهم في سوق رأس المال"².

ظهرت في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، أنواع جديدة من الأسهم العادية من أهمها:³

أ- الأسهم العادية للأقسام الإنتاجية: لجأت بعض المؤسسات الأمريكية* إلى إصدار هذا النوع من الأسهم التي يرتبط كل منها بحجم الأرباح التي يحققها قسم معين من الأقسام الإنتاجية للمؤسسة،

¹: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

²: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³: منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 1996، ص: 504-505 (بتصرف).

* شركة "جنرال موتورز" أصدرت مجموعة من الأسهم من فئة "E" ربطت فيها التوزيعات بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج أنظمة المعلومات الإلكترونية، ومجموعة أخرى من فئة "H" خاصة بقسم إنتاج الطائرات، وهذا في سنة 1988.

وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع الجديد من هذه الأسهم، إلا أنه يؤدي إلى نوع من تضارب المصالح بين المستثمرين في المؤسسة الواحدة.

ب- الأسهم العادية المضمونة: هي أسهم تعطي لحاملها الحق في مطالبة المؤسسة بالتعويض في حالة انخفاض قيمتها السوقية إلى حد معين، وخلال فترة معينة بعد إصدارها، وبذلك فهي تختلف عن العادية.

وعليه تعتبر الأسهم العادية من مصادر التمويل الدائمة، فهي تمثل حقوق ملكية في الشركات التي تقوم بطرحها، غير محددة بتاريخ استحقاق، ومن حق حاملها الحصول على صافي الدخل وكذلك المتبقي من أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات.

2.2- الأسهم الممتازة: "يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة اسمية، قيمة دفترية، وقيمة سوقية. مثله مثل السهم العادي، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة كما هي في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة".¹

ظهرت في بداية الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية أنواع حديثة للأسهم الممتازة، منها:²

أ- الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة: تختلف عن الأسهم الممتازة التقليدية من حيث نسبة التوزيعات التي تكون ثابتة ومحددة بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسهم، بينما تتغير نسب التوزيعات في الأسهم الجديدة وفقا لمعدل العائد على أنواع السندات الحكومية (سندات الخزينة)، على أن يتم تعديل نصيب السهم من الأرباح مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، وهذا تبعا لتغير معدل عائد تلك السندات.

ب- الأسهم الممتازة التي لها حق التصويت: تمنح هذه الأسهم لحملة الأسهم العادية، كتعويض عن انخفاض القيمة السوقية للسهم العادي، (قد تطرقنا لها في الأسهم العادية المضمونة).

3.2- السندات: تعرف على أنها: "إلتزام تعاقدية مكتوب، يتعهد بموجبه المقترض) أو المصدر للسند تقديم مدفوعات إلى المقرض أو المحتفظ بالسند، والتي هي فائدة تدفع خلال عدد محدد من السنوات بالإضافة إلى أصل المال".³

أي أن للسندات تاريخ استحقاق محدد، ولحملة السندات الحق في الحصول على دخل ثابت، يدفع دورياً بصرف النظر عن الدخل الذي حققته الشركة، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل طويلة الأجل. في بداية الثمانينات تم استحداث أشكالاً جديدة للسندات، تختلف عن السندات التقليدية، منها:⁴

¹: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 81.

²: منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 509.

³: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 60.

⁴: منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 519-520. (بتصرف)

أ- **السندات ذات القيمة الصفرية:** هذا النوع من السندات لا يحمل معدلات فائدة، فهي تباع بخصم على القيمة الاسمية، بشرط أن يسترجع المستثمر هذه القيمة عند تاريخ الاستحقاق، كما يمكن بيعها بالسعر السائد في السوق في حالة الرغبة في التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق، ويمثل الفرق بين القيمة المدفوعة لشراء السند وبين القيمة الاسمية أو سعر البيع مقدار الفائدة الذي يحققه المستثمر.

ب- **السندات ذات معدل الفائدة المتحرك:** استحدثت لمعالجة موجة التضخم التي أدت إلى رفع معدلات الفائدة، مما ترتب عليه انخفاض القيمة السوقية للسندات، حيث تتم عملية معالجة مشكلة التضخم من خلال تحديد سعر فائدة أولي يعمل به لمدة ستة أشهر، ويعاد النظر فيه كل نصف سنة بهدف تعديله وجعله يتماشى مع معدلات الفائدة الجارية في السوق.

ت- **السندات ذات الدخل:** هي سندات لا يمكن لحاملها أن يطالب بالفوائد في السنوات التي لم تحقق فيها المؤسسة أرباحاً، لكن قد يوجد في بعض عقود الإصدار ما يلي:

- يحصل حامل السند فوائد عن سنة لم تحقق فيها المؤسسة أرباحاً، وذلك من أرباح سنة لاحقة.
- ضرورة قيام المؤسسة بحجز جزء من الأرباح لسداد قيمة السندات عندما يجلب تاريخ استحقاقها.
- يكون لحاملها الحق بأن يصبح مساهماً في المؤسسة بعد تحويل سندات إلى أسهم.

ث- **السندات الرديئة (Junk Bonds):** قد استحدثت لتمويل امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لحصة كبيرة في رأس مال المؤسسة التي يديرونها، وذلك بإصدار قروض تستخدم حصيلتها لشراء أكبر عدد ممكن من أسهمها المتداولة في السوق، حيث يترتب عن ذلك زيادة كبيرة في نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة، بشكل يجعل الاستثمار في تلك السندات محفوفاً بقدر كبير من المخاطر، وهذا ما يقتضي أن يكون معدل الكوبون الذي يحصل عليه المستثمر مرتفعاً ليعوض تلك المخاطر.

4.2- **الأوراق المالية القابلة للتحويل:** يقصد بها الأسهم الممتازة والسندات التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية، إذا ما رغب حاملها في ذلك، وتشمل خصائص مشتقة من ورقة أخرى كحق حامل السند في شراء عدد من الأسهم العادية خلال فترة زمنية معينة وسعر محدد مسبقاً.¹

وعليه يمكن القول أن الأسهم الممتازة تجمع بين سمات الأسهم العادية والسندات، فالسهم الممتاز يشبه العادي من حيث أن صاحبه ليس له الحق في المطالبة بتوزيع الأرباح عند إقرار المؤسسة عدم توزيعها، وكذلك لحملة الأسهم الممتازة الحق في شراء الأسهم الممتازة المصدرة (الجديدة)، بالإضافة إلى أن كل منهما يعد من أدوات الملكية، وكل منهما له نفس القيمة الاسمية. ومن جهة أخرى تشبه الأسهم الممتازة السندات في سمات منها:

¹: عبد النعيم مبارك، إسماعيل أحمد الشناوي، مرجع سبق ذكره، ص96.

- نصيب السهم الممتاز من الأرباح محدد بنسبة مئوية معلومة مسبقا من القيمة الاسمية للسهم.
- لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على الأرباح وفي الحصول على نصيبهم في حالة التصفية.

ثانيا-عمليات السوق المالية

يقصد بالعمليات طبيعة الصفقات أو التبادل في سوق الأوراق المالية، وهناك معياران للتفريق بين أنواع العمليات المختلفة وهما: نوع السلعة وزمن إنجاز الصفقات.

1- نوع السلعة: يبحث هذا المعيار في نوعية السلع التي تقدمها السوق، بحيث يميز بين عمليات تتم على سلع وموجودات ملموسة، كالعقارات، الذهب، والبضائع على اختلاف أنواعها، كالقطن والقمح والنفط... الخ، وعمليات تتم على سلع مالية تمثل حق ملكية أو حق دين، كالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.

2- زمن إنجاز الصفقات: يبحث هذا المعيار في زمن العمليات التي تتم في البورصة، حيث تنقسم إلى: عمليات بورصة حاضرة وعمليات بورصة آجلة.

1.2- العمليات العاجلة (الحاضرة): وتعرف بألمها: "تلك العمليات التي يتم تنفيذها فورا عن طريق التسليم الفعلي للأوراق المالية فور إتمام الصفقة ودفع ثمنها، وتشتمل هذه الأوراق على أسواق رأس المال المنظمة، وأسواق رأس المال غير المنظمة"¹، وتصنف العمليات العاجلة بدورها إلى الأنواع الآتية:²

أ- **الشراء بكامل الثمن،** أي بوجود عقد يتم فيه شراء الأسهم بكامل الثمن من خالص مال المشتري دون اقتراض، مع الاستلام والتسليم حالا، وبحسب القوانين المعمول بها.

ب- **الشراء بالهامش،** أي وجود عقد يتم فيه اقتراض المستثمر لجزء من الثمن بفائدة لشراء الأسهم، مع الاستلام والتسليم حالا.

من مزايا هذه العقود بالنسبة للمستثمر اغتنام فرصة ملائمة لسعر الورقة المالية وذلك بشراء كمية كبيرة منها تزيد عن موارده الذاتية باستخدام القرض الذي يحصل عليه من شركة السمسرة.

تقليل مخاطر منح الائتمان بالنسبة للبنك عن طريق مشاركة شركة السمسرة في ضمان العميل وإبرام صفقات تفوق الموارد الذاتية للمستثمر، وذلك يعني تحقيق أرباح أكثر، كما أن التعامل في الشراء بالهامش لا يستغرق وقتا طويلا مع البنوك، بالإضافة إلى أن سعر الفائدة حتى بعد تحميل السمسار للمستثمر نسبة على الفائدة، يكون أقل من سعر الفائدة على القرض الذي يحصل عليه المستثمر بنفسه.

¹: عبد الرحمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص34.

²: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72 (بتصرف).

ت- البيع على المكشوف (البيع القصير)، أي وجود عقد يتم فيه بيع أوراق مالية (أسهم) لا يملكها البائع عند إتمام عملية البيع، ويتم التسليم الفعلي بواسطة أوراق مالية مقترضة من وكيله، مراهنًا على هبوط أسعارها، ثم يشتريها من السوق ويعيدها لوكيله لاحقًا.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن إجراء الصفقات على أية كمية خلافا لما هو متعامل به في العمليات الآجلة، والتي لا يمكن التعامل بها بحد أدنى يعين مسبقًا في لائحة الأسعار، أما أسعار الأوراق المالية فيحددها قانون العرض و الطلب نظرا لتوفر حرية المنافسة.

2.2- العمليات الآجلة: وتعني: "العمليات التي يكون موضوعها عقود تتضمن التسليم الآجل لبضائع أو عملات أجنبية أو صكوك مالية في أسعار محددة وضمن مدة زمنية محددة، فهي عمليات تنعقد في الحال ولكن يتأخر تنفيذها لتاريخ لاحق يعرف بتاريخ التصفية".¹

أو هي: "العقود التي تتم في أسواق البيوع الآجلة، حيث يتم فيها الاتفاق بين طرفي العقد دون تسليم الثمن (المال) والمثلن (الأسهم) حالا، وإنما في موعد مؤجل يسمى يوم التصفية".²

فوفقا لهذه العقود يتعاقد كل من البائع والمشتري على نوع من الصكوك المباعه وعددها و ثمنها، ولكن يتم التسليم الفعلي للصكوك والوفاء بالثمن في تاريخ لاحق، فالعمليات الآجلة تتميز بوجود فاصل زمني بين لحظتي إبرام العقد وتنفيذه.

وعموما يمكن تصنيف العمليات التي تتم في السوق الآجلة إلى:³

أ- العمليات الآجلة العادية: تسمى أيضا بالعمليات الآجلة القطعية، وهي تلك العقود التي يلتزم فيها البائع أن يسلم للمشتري الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق، بسعر يتفق عليه وقت التعاقد، يطلق عليه سعر التنفيذ في يوم يسمى تاريخ التصفية.

ب- المستقبلية: هي التزام قانوني بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم للآخر (أو يستلم منه) وبواسطة طرف ثالث (الوسيط) كمية محددة من أصل أو سلعة معينة، في مكان وزمان محددين، وبموجب سعر محدد.

ويمكن القول أن العقود المستقبلية لا تختلف في جوهرها عن العقود الآجلة، بل تعتبر امتدادا وتطورا طبيعيا لها من حيث تنظيمها وتنميطها.

¹: عبد الرحمن مرعي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

²: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، ص 76.

³: نفس المرجع، ص 78 (بتصرف).

كما أنه يمكن لكل من طرفي التعاقد التخلص من هذا الالتزام ببيع العقد لآخرين يملكون محلهم في أداء التزاماتهم ويحصلون على المنافع المتولدة من التعاقد، وذلك من خلال بورصة عقود المستقبلات.

ت- الاختيارات: هي عقود يحق بموجبها تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية ما، أي أن التنفيذ يكون اختياريا بالنسبة لأحد الأطراف، أي أنها ترتبط بشراء وبيع أصل مالي (أسهم) في تاريخ لاحق، وبسعر محدد وقت التعاقد، مع دفع علاوة أثناء التعاقد، وهي غير قابلة للرد سواء تم التنفيذ أو لم يتم.¹ ويمثل العقد في هذه الحالة طرفين، أحدهما مشتري الاختيار (*call option*) والآخر البائع أو محرر الاختيار (*Put option*)، وبموجبه يكون للطرف الأول الحق في شراء عدد معين من أسهم شركة ما من الطرف الثاني بسعر معين خلال فترة زمنية حسب الاتفاق، وذلك مقابل دفع المشتري علاوة للبائع.

وعليه، يمكن القول أن عقود الخيار تعتبر ورقة مالية مشتقة ليس لها قيمة بحد ذاتها، فقيمتها مستمدة من قيمة الورقة المالية الأصلية محل الاختيار.

ث- المبادلات: وهي عقود تبرم بين طرفين يتفقان على تبادل تدفقات نقدية خلال فترة لاحقة، وهناك نوعين أساسيين من عقود المبادلة، عقود مبادلة العملات وعقود مبادلة أسعار الفائدة. تسمى هذه الأدوات بالمشتقات* التي تشكل جوهر منتجات الهندسة المالية، هذه الأخيرة التي تعتبر المخبر الذي يتم فيه تصميم وابتكار كل أدوات الاستثمار المالي، أو كما يعرفها (*Finnerty*): "بأنها التصميم والتطوير لأدوات وآليات مالية مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"²، حيث لا يزال المهندسون الماليون عاكفين على تصميم منتجات جديدة تنشط بها أسواق رأس المال.

يرى الطالب أن هذه المشتقات تسمح بتحقيق استقرار المعاملات الاقتصادية واستمرار تدفق السلع والأصول المالية بأسعار تعكس كافة المعلومات المتاحة للمستثمرين، وبالتالي تحقيق ما يعرف بكفاءة سوق الأوراق المالية، وهذا ما يتم دراسته في المبحث الموالي.

¹: عبد الرحمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص36 (بتصرف).

*: هي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية التي تمثل موضوع العقد، كما أنها تعتمد في قيمتها على أسعار هذه الأصول.

²: محمد وجيه حنيني، مرجع سبق ذكره، ص 77.

المبحث الثاني: كفاءة سوق رأس المال

تتحقق كفاءة السوق المالية عندما يعكس سعر السهم فيها كافة المعلومات المتاحة عنها، سواء كانت معلومات مستخلصة من القوائم المالية أو معلومات ناتجة عن تحليلات أو تقارير عن آثار الحالة الاقتصادية العامة عن أداء المؤسسة، أو غير ذلك من المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم، كما أن كون المعلومات متاحة للجميع لا يعني أن تقديراتهم بشأن المكاسب المستقبلية والمخاطر التي تحيط بها متطابقة تماما، فقرارات المستثمرين قليلي الخبرة قد تأخذ بالأسعار بعيدا عن قيمتها الحقيقية، ولكن يبقى الادعاء الوحيد في ظل السوق الكفاء هو طالما أن سعر السهم في السوق يعكس دائما قيمته الحقيقية، فإنه لا يمكن لأي من المتعاملين فيه أن يحقق عائدا غير عاديا يفوق ما يحققه أقرانه، فالعائد المتاح للجميع يكفي لتعويض كل مستثمر عن المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في السهم محل الصفقة، فالسعر دائما يعكس كافة المعلومات المتاحة بسرعة فائقة ولن يوجد في السوق سهم يباع في أي لحظة بقيمة تزيد أو تقل عن قيمته الحقيقية التي تعكسها المعلومات المتاحة للجميع في تلك اللحظة مثل المعلومات عن الزيادة في التوزيعات، أو الأرباح أو إعلان عن فرض رسوم جمركية أو إعلان عن إضرابات.

وعليه، فإن هذا المبحث يتناول مفهوم الكفاءة وأنواعها، مقومات تحقيق الكفاءة ومؤشرات قياسها، ثم الصيغ المختلفة للكفاءة.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة وأنواعها

رغم اختلاف التعاريف والمفاهيم التي حددها الخبراء بشأن كفاءة سوق الأوراق المالية، إلا أنه يمكن القول أن السوق تتميز بالكفاءة إذا علم أحد المتعاملين بمؤشرات المتعاملين الآخرين من خلال المعلومات التي يقدمها السوق، فالسوق الكفؤة هي تلك السوق التي تستجيب أسعار الأوراق المالية المتداولة فيها للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إليها، بحيث لا تستطيع أية فئة من المستثمرين تحقيق أرباحا غير عادية على حساب فئة أخرى نتيجة لاكتشاف السعر الخاطئ لبعض الأوراق المالية، وعليه نستعرض في هذا المطلب مفهوم كفاءة سوق رأس المال، ثم نحدد أهم أنواعها.

أولا- مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية

تثير إشكالية كفاءة أسواق رأس المال اهتمام الكثير من الباحثين، وحتى نصل إلى تحديد مفهوم هذه الكفاءة، ينبغي أن نورد أهم التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح:

- قد عرفت السوق الكفاءة بأنها: "السوق التي تعكس فيها أسعار الأوراق المالية بالكامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة".¹

- وعرفت بأنها: "السوق التي تستجيب في ظلها أسعار الأوراق المالية للتغيرات في نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة إلى السوق، شريطة أن تحدث هذه الاستجابة بسرعة تؤدي إلى تساوي القيمة السوقية للسهم مع قيمته الحقيقية، بحيث يحقق جميع المستثمرين نفس معدل العائد لمستوى معين من المخاطر".²

- كما عرفت أيضا بأنها: "تلك السوق التي تكون فيها كافة المعلومات المتاحة والخاصة بكل أصل مالي مدججة وبسرعة في سعر ذلك الأصل".³

ويمكن إعادة صياغة هذا المفهوم على شكل معادلة صافي القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المساوية للصفر، أي أن القيمة الحقيقية أو القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للورقة المالية المخصوصة بمعدل عائد على الاستثمار (كافي لتعويض المستثمر عن المخاطر) تساوي تماما القيمة السوقية للورقة المالية أو ما يعرف بالقيمة العادلة، وفق الصيغة الرياضية الآتية:⁴

$$Vn = \sum_{t=1}^{\infty} D_t (1+K)^{-t} - p = 0 \quad \dots\dots\dots 1$$

حيث: Vn : تمثل مقدار صافي القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية.

P : القيمة السوقية للورقة المالية في اللحظة t .

$D_t (1+K)^{-t}$: يمثل القيمة الحقيقية أو الحالية للسهم i .

تشير المعادلة ضمنا إلى أنه في ظل السوق الكفاء يعكس سعر السهم توقعات المستثمرين بشأن دالة التدفقات المستقبلية، ولكن هذا لا يعني أن القيمة السوقية ستبقى دائما ثابتة، كما لا يعني أن حدوث التغير في سعر السهم بين لحظة وأخرى عدم كفاءة السوق، بل يكفي وصول معلومات جديدة يتوقع من خلالها ارتفاع أو انخفاض قيمة السهم السوقية، وذلك حسب طبيعة المعلومات الخاصة بالشركة التي أصدرت السهم، وعليه فإن انعدام التحركات السعرية في ظل المعلومات المتدفقة هو في حد ذاته مؤشر على عدم كفاءة السوق المالية.

¹: إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص32.

²: محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص127.

³: *Philippe Gillet, Les marchés financiers efficients, Edition Economica, Paris, 1999. p11.*

⁴: محمد السعيد صديق الشحات أبو العز، "كفاءة سوق الأوراق المالية وبعض آثارها المحاسبية"، مجلة البحوث التجارية، العدد 129، القاهرة، سنة1985، ص134.

وعليه يمكن استخلاص تعريفا شاملا للسوق المالية الكفاء كالآتي:
السوق المالية الكفؤة هي تلك التي تعكس فيها الأسعار المعلومات المتاحة، والتي لا يوجد فيها فاصل زمني بين تحليل المعلومات الجديدة الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم.

ثانيا-أنواع كفاءة الأسواق المالية

إن مفهوم كفاءة سوق رأس المال يتطلب وجود عدد معتبر من المستثمرين الذين يعتقدون بأن السوق لا تتميز بالكفاءة، وبالتالي يسعى كل منهم للحصول على المعلومات وتحليلها، مما يؤدي إلى حدوث تغيير فوري في السعر بما يعكس ما تحمله تلك المعلومات، ويمكن تقسيم الكفاءة إلى:

1- الكفاءة الكاملة لسوق رأس المال: وتعرف بأنها: "السوق التي لا يوجد فيها فاصل زمني بين وصول المعلومات إلى السوق وتحليلها وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية".¹
من خلال هذا التعريف يتبين أنه ليس هناك فاصل زمني بين حصول مستثمر وآخر على تلك المعلومات، وبالتالي لن تتاح لأي منهم فرصة لا تتاح لغيره، وهذا ما يطلق عليه بالكفاءة الكاملة، ولتحقيقها يجب توفر الشروط الآتية:²

- أن المستثمر سوف يستوعب كل المعلومات لاتخاذ قرار الشراء والبيع، ومن ثم تعكس أسعار الأوراق المالية لأي مؤسسة كل المعلومات المفروض أن تؤثر عليها.
 - أن المعلومات المتاحة تتضمن المعلومات الماضية والحارية وأيضا المعلومات المستقبلية.
 - تعديل الأسعار يحدث بسرعة وبدقة، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الخطأ في القيم المتوقعة، والوصول إلى السعر التوازني العادل والذي يحدث بعد قيام المستثمر بتقييم كل المعلومات.
- يفترض في الكفاءة الكاملة للسوق تحقيق المساواة بين القيمة السوقية للورقة المالية وقيمتها الحقيقية، أي:

$$V_0 = \sum_{t=1}^{t=N} \frac{D_t}{(1+R_e)^t} \quad \text{بحيث تمثل:}$$

V_0 : تمثل القيمة السوقية للسهم وهي تعادل قيمته الحقيقية.

D_t : أرباح السهم السنوية الموزعة.

R_e : معدل العائد المطلوب على الاستثمار.

وعليه، فإن الكفاءة الكاملة للسوق تتحقق عندما تكون القيمة الحالية للعوائد السنوية للسهم المستحدثة بمعدل عائد على الاستثمار مساوية تماما لقيمته السوقية يوم شرائه.

¹: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، 1999، ص42.

²: عبد الرحمن مرعي، مرجع سبق ذكره، ص161. (بتصرف).

2- الكفاءة الاقتصادية لسوق رأس المال: يشكل البحث المستمر للمستثمر في تعظيم منفعته الخاصة جوهر الكفاءة الاقتصادية، والتي تتميز بوجود فاصل زمني بين وصول المعلومات إلى السوق وانعكاس تلك المعلومات على أسعار الأوراق المالية، ويعكس عملية الانتقال من مفهوم الكفاءة الكاملة إلى مفهوم الكفاءة الاقتصادية، وتعرف السوق التي تتميز بالكفاءة الاقتصادية كالآتي:

"هي تلك السوق التي يتوقع أن يمضي في ظلها بعض الوقت بوصول المعلومات إلى السوق حتى تبدو آثارها على أسعار الأسهم، مما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تبقى أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لفترة من الوقت، إلا أنه بسبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبيراً إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية على المدى الطويل".¹

كما تعرف على أنها: "تلك السوق التي تحقق تخصيصاً كفواً للموارد المتاحة، بما يضمن توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية"²، وعليه يمكن تصنيف هذه الكفاءة إلى ثلاثة أصناف كالآتي:³

1.2- كفاءة تخصيص الموارد (Allocation Efficiency): ويشير هذا المفهوم إلى ضمان تحقيق السوق للتخصيص الكفء للموارد المتاحة بما يضمن توجيهها إلى الأنشطة ذات العائد الأعلى، أو بمعنى أن يتم تدفق رأس المال إلى المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة والمخاطرة المعقولة.

ويتسع مفهوم الكفاءة التخصيصية ليشمل قدرة المدخرين على شراء الأوراق المالية التي تتناسب مع تفضيلاتهم الاستثمارية فيما يتعلق بمستويات العائد ودرجات المخاطرة.

2.2- كفاءة التسعير (Price Efficiency): وتعرف أيضاً بكفاءة المعلومات (Informational Efficiency) أو بالكفاءة الخارجية، وهي تعبر عن سرعة وصول المعلومات الجديدة إلى جميع المتعاملين في السوق، دون فاصل زمني كبير، وأن لا يتحمل هؤلاء المتعاملين في السوق تكاليف كبيرة في سبيل الحصول عليها، بحيث أنها تضمن أن يصبح التعامل في السوق لعبة عادلة، فكافة المشاركين يمتلكون نفس الفرصة لتحقيق الأرباح، ويصعب على أي منهم تحقيق أرباح غير عادلة على حساب الآخرين.

¹ عبد الله بن محمد الرزين، "الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، مارس 2005، ص 8.

² منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، 1999، ص 48.

³ مركز البحوث والدراسات، "استكشاف مدى كفاءة سوق الأسهم المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني"، ورقة عمل مقدمة في اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: "السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول"، رمضان 1426هـ، ص 8. من الموقع الإلكتروني: www.riyadhchamber.com/doc/stocklabor.doc، 2012/01/15.

3.2- كفاءة التشغيل (Operational Efficiency): وتعرف أحيانا بالكفاءة الداخلية، وهي تعبر عن مدى قدرة السوق على إحداث التوازن بين الطلب والعرض، دون أن يتحمل المشاركون في السوق تكاليف مرتفعة، وبالتالي تحدث عملية التداول بسرعة وبمجم كبير، ومن ثم تكون فرصة المتخصصين في تحقيق هوامش ربح ضئيلة، وبتغير العرض والطلب يحدث توازن في الاقتصاد الوطني وتحقق الكفاءة الاقتصادية للسوق.

بناء على ما سبق يمكن القول أن: كفاءة التسعير تعتمد على وصول المعلومات إلى المتعاملين بالسوق بسرعة وبتكلفة منخفضة، ويكون أمام كل المتعاملين في السوق نفس الفرصة لتحليل المعلومات وتحقيق الأرباح، بينما تعتمد كفاءة التشغيل على تدنية تكلفة المعاملات إلى أقصى حد مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تسفر عنه تلك المعاملات، وتشمل تكاليف العمليات التشغيلية، عمولات السمسرة، تكاليف الوكلاء، وتكاليف الإصدار.

المطلب الثاني: مقومات تحقيق الكفاءة ومؤشرات قياسها

لسوق رأس المال أهمية كبيرة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة ورفع مستوى النمو الاقتصادي، وذلك بالعمل على جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو الأنشطة المتنوعة وفقا لخصائص كل قطاع، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود مقومات تساهم بفعالية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، كما يتطلب إحاطتها بالضمانات اللازمة من النواحي القانونية والتنظيمية والإدارية من أجل تجنب الأخطاء وتفادي العقبات، وبالتالي حماية المستثمرين والمحافظة على الأمانة والصدق في التعامل في عمليات تداول الأوراق المالية، وعليه نستعرض في هذا المطلب أهم متطلبات تحقيق الكفاءة، ثم المؤشرات اللازمة لقياس هذه الكفاءة.

أولاً- مقومات (متطلبات) تحقيق الكفاءة

تتوافر السوق الكفؤة على مقومات تجعل سعر الورقة المالية يحقق انعكاسا حقيقيا للمعلومات المتاحة، وبالتالي تعبر تعبيرا حقيقيا عن حال الشركة، ويمكن توضيح أهم هذه المقومات فيما يلي:¹

1- توافر المعلومات: يسمح توفير المعلومات عن مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المسجلة في السوق بالتمييز بين القطاعات والمؤسسات التي تعمل بكفاءة والأخرى التي لا تعمل بكفاءة في نشاطها، كما أن نظام المعلومات يوضح فرص الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين، وبالتالي العمل

¹ : Philippe Gillet, Op-cit, 1999, PP: 17-19.

على زيادة فعالية تخصيص الموارد في الاقتصاد بتوجيهها نحو المؤسسات ذات الكفاءة أو القطاعات ذات المزايا النسبية، وهو ما يعني تحقيق كفاءة سوق رأس المال.

- وحتى تؤدي المعلومات دورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية لسوق رأس المال يجب تحقيق ما يلي:¹
- وجود شبكة اتصالات منظمة وعالية الكفاءة على النحو الذي يتيح لجميع المتعاملين في السوق المعرفة الكاملة بشأن ظروف القطاعات والمؤسسات المصدرة للأوراق المالية.
 - أن تكون آليات السوق قادرة على ضمان تعديل أسعار مختلف الأوراق المالية بناء على المعلومات الواردة إليها بدقة وبالسرعة المطلوبة.

2- توافر السيولة: يشير مصطلح السيولة إلى إمكانية إبرام الصفقات بسرعة وعند سعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة على ذات الورقة، وهو ما يعني استقرار الأسعار وعدم تعرضها لتغيرات كثيرة، باستثناء تلك العمليات التي تحدث بناء على توافر معلومات جديدة هامة ورئيسية. فالسيولة تساعد على التخصيص الأمثل للموارد، لأنها تتيح الاختيار أمام متخذ القرار سواء من الأفراد أو المؤسسات، ومن ثم تساعد على اختيار البديل الذي يعظم من كفاءة التخصيص، كما تؤدي إلى رفع كفاءة السوق من خلال المساهمة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية وزيادة عدد الشركات المسجلة في البورصة وبالتالي في اتساع حجم السوق.

3- انخفاض تكاليف التعاملات: كلما كانت تكلفة التعامل منخفضة كان السوق أكثر كفاءة، وتقاس هذه التكلفة بناء على نسبتها إلى قيمة المعاملة نفسها، وهو ما يعرف بكفاءة التشغيل. ويساهم انخفاض تكلفة إجراء المعاملات في رفع كفاءة سوق رأس المال من خلال:²

- إيجاد التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمرسة.
- توفير إمكانية تبادل القيم المتداولة بصفة مستمرة، وإنهاء مختلف العمليات في وقت معقول.
- إزالة القيود المؤسسية أو المعلوماتية غير المبررة على التعامل في الأوراق المالية مع إمكانية التجزئة الكاملة لجميع الأوراق المالية محل التعامل.

4- عدالة السوق: ويقصد بها أن يتيح السوق فرصاً متساوية لجميع المتعاملين من حيث الوقت، أو من حيث توافر المعلومات أو حرية إبرام الصفقات، حيث يؤدي شعور المتعاملين بوجود عدالة في التعامل في سوق رأس المال إلى دفعهم للمزيد من الاستثمار وفقاً للأسس الاقتصادية، مما يساعد على تخصيص الأمثل للموارد.

¹: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، ص114.

²: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص263، (بتصرف).

5- السلوك الرشيد للمستثمرين: يتطلب تحقيق كفاءة سوق رأس المال اتسام تعاملات المستثمرين بالرشد، أي أنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها وراء استغلال ثرواتهم، فالسلوك الرشيد للمستثمر يؤدي إلى تحقيق كفاءة سوق رأس المال من خلال:¹

- تكوين محفظة مالية كفؤة بعد معالجة المعلومات المتوفرة لديه وتحليلها.

- اختيار الأوراق المالية النشطة وكذلك السندات التي تصدرها المؤسسات ذات السمعة الجيدة.

- فحص وتدقيق البدائل الاستثمارية المتوفرة لاختيار التوليفة الأكثر كفاءة وعدم العمل بالشائعات.

6- درجة الثقة بين المتعاملين: أي ضرورة توافر وسائل للحماية من المخاطر التي تنجم عن العلاقات بين الأطراف المتعاملة في السوق، مثل مخاطر الغش والتدليس وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية إضافة إلى مخاطر إفلاس السماسرة الذين يحتفظ لديهم عملاءهم بالأوراق المالية الخاصة بهم.

7- وجود إطار تشريعي وتنظيمي: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي مرن قادر على مواكبة التطورات والتغيرات المالية والاقتصادية ذات الصلة بأسواق الأوراق المالية، ويعمل على توفير الحماية اللازمة للمتعاملين بالأوراق المالية ويمنع التلاعب أو الاستغلال سواء بين المتعاملين أو بينهم وبين الوسطاء، فضلا عن ترسيخ قواعد العدالة والأمان للتعامل في السوق.

وعليه يرى الباحث أن توفر هذه المقومات أو المتطلبات تساهم في تحقيق كفاءة سوق رأس المال التي يترتب عليها نتائج مهمة، كاستقلالية وعشوائية أسعار الأوراق المالية المتداولة، أسعار الأوراق المالية المتداولة تعكس قيمتها الحالية وبالتالي تحقيق القبول العام لهذه الأسعار من قبل جميع المتعاملين، عدم تحقيق فئة من المستثمرين مزايا كبيرة على حساب فئة أو فئات أخرى من المتعاملين.

ثانيا- مؤشرات قياس الكفاءة

من البديهي أن الأسعار تعكس جميع المعلومات المتاحة بناء على مفهوم كفاءة السوق، إلا أنه لا يجب الاكتفاء بذلك فقط للحكم على هذه الكفاءة، بل يجب دراسة بعض المؤشرات التي ينبغي أن يسترشد بها متخذي القرارات الاستثمارية في قياس الكفاءة، ومنها:²

1- حجم السوق: يعد اتساع حجم السوق مؤشرا ايجابيا على نشاط الاستثمار في الأوراق المالية، ويقاس هذا الاتساع من خلال مؤشرين هما:

1.1- مؤشر معدل الرسملة في البورصة للنتائج المحلي الإجمالي: ويقاس هذا المؤشر بنسبة (معدل) الرسملة في البورصة، أي: القيمة السوقية لأسهم رأس المال للمؤسسات المقيدة في البورصة/ الناتج المحلي الإجمالي

¹: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، ص116.

²: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-266 (بتصرف).

وهو يعكس مدى قدرة سوق رأس المال على تعبئة المدخرات لتوجيهها إلى المؤسسات المقيدة في السوق والتي تستثمر مواردها، وبالتالي فإن ارتفاع هذا المعدل يؤدي إلى اتساع القاعدة الاستثمارية، كما يوضح مدى سرعة وإيجابية تطور البورصة.

2.1- عدد الشركات المقيدة في البورصة: يؤدي ارتفاع عدد الشركات المقيدة في البورصة إلى زيادة اتساع حجم السوق، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد، ويرتبط ذلك بارتفاع رأسمال المؤسسات وحجم تداولها لتنشيط كفاءة الاستثمار من حيث الحجم وتوجيه الموارد المالية نحو المؤسسات الأكثر كفاءة.

2 - مؤشر سيولة السوق: تتحقق السيولة بوجود عدد كبير من أوامر البيع والشراء للأوراق المالية وسرعة استجابة السوق في معالجة أي خلل بين العرض والطلب، وتقاس السيولة من خلال مؤشرين:

1.2- مؤشر قيمة التداول / قيمة الرسملة في البورصة: يعبر ارتفاع هذا المؤشر عن زيادة درجة السيولة حيث يعكس مدى ارتفاع نسبة القيمة المتداولة إلى السوق.

2.2- مؤشر قيمة التداول / الناتج المحلي الإجمالي: يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إمكانية الدخول والخروج إلى ومن السوق بسهولة وكذلك انخفاض تكلفة التعاملات، كما يعكس هذا المؤشر نسبة القيمة المتداولة إلى الاقتصاد ككل.

3- مؤشر درجة التقلبات في العوائد: تعني درجة التقلبات مدى وجود تغيرات في العوائد في السوق، من خلال الانحراف المعياري لإجمالي الأوراق المالية المتداولة في السوق، حيث يدل انخفاض درجة التذبذب على ارتفاع وتحسن كفاءة سوق رأس المال.

وتحسب درجة التذبذب في العوائد حسب الصيغة الآتية:

$$TV = \frac{(R_m - \bar{R})^2}{N}$$

حيث أن: TV: تمثل معدل التغير (درجة التذبذب) في العوائد.

R_m : العائد الإجمالي السنوي للأوراق المالية المتداولة في السوق.

\bar{R} : متوسط العائد الإجمالي للأوراق المالية المتداولة في السوق.

N: عدد المشاهدات (سنوات المشاهدة)

إن انخفاض درجة التذبذب (TV) تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في السوق، وبالتالي زيادة الإقبال على الاستثمار في الأوراق المالية، وعليه درجة التذبذب تعتبر إحدى المقومات الأساسية لتحسين كفاءة سوق رأس المال.

4- **مؤشر كفاءة تسعير الأصول المالية:** تعني كفاءة التسعير أن تعكس سعر الورقة المالية كل المعلومات المتاحة المؤثرة على مستقبل المؤسسة المصدرة للورقة، وترتبط كفاءة التسعير بكفاءة التشغيل التي تعني قدرة السوق على مواجهة الخلل في الأسعار بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض تكلفة المعاملات، ويمكن الحكم على مدى كفاءة التسعير من خلال معيارين:¹

1.4- **مدى توافر مصادر المعلومات:** يعتبر توفر المعلومات مهمة مشتركة لكل من الهيئات المنظمة للبورصة والمؤسسات المتداولة أوراقها في السوق، وتمثل هذه المعلومات بالخصوص في التحليل التي تخص مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى مؤشرات عن ماضي ومستقبل المؤسسات.

2.4- **مدى استجابة الأسعار للمتغيرات الاقتصادية:** من بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في حركة أسعار الأوراق المالية، معدلات التضخم وأسعار الفائدة، حيث أثبتت الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقات عكسية بين معدل التضخم والقيمة السوقية للأوراق المتداولة، وأيضاً بالنسبة لأسعار الفائدة.

5- **مؤشر الهيكل المؤسسي والتنظيمي:** يعتبر تطور الهيكل المؤسسي والتنظيمي أساس تحقيق كفاءة أسواق رأس المال، حيث يعمل على توجيه الاستثمار وتأثيره في معاملات السوق، ومن المؤشرات التي توضح مدى تطور الهيكل المؤسسي ما يلي:²

- مدى نشر المعلومات عن السوق بكل جوانبه سواء مؤشرات كلية أو جزئية.

- مدى مرونة المعايير المحاسبية المطبقة.

- توافر قوانين حماية الاستثمار والمستثمر، وعدم وجود عوائق على الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال.

وعليه يمكن القول أن توفر هذه المؤشرات في سوق رأس المال، التي تعتبر من محددات الهيكل المؤسسي والتنظيمي قد تؤدي بالضرورة إلى تفعيل كفاءة سوق رأس المال.

المطلب الثالث: الصيغ المختلفة للكفاءة ونماذج قياسها

تعتمد كفاءة المعلومات في سوق الأوراق المالية على افتراض أن المعلومات ذات الارتباط بأسعار الأسهم تكون متاحة لكافة المتعاملين بالسوق وبتكلفة منخفضة أو بدون تكلفة، وانطلاقاً من أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات في تحديد سعر الورقة المالية فقد تم تحديد صيغ مختلفة لكفاءة الأسواق المالية، كما أن الكفاءة ليست مطلقة لكنها مشروطة ومعرفة في حدود معلومات معينة، وهذا يقودنا إلى التعرف على الصيغ المختلفة للكفاءة وبعض النماذج المتداولة في قياسها.

¹: عبد الله بن محمد الرزين، مرجع سبق ذكره، ص9.

²: نفس المرجع، ص11.

أولاً-الصيغ المختلفة للكفاءة

تحدد كل صيغة في ضوء طبيعة ونوع وحجم المعلومات (معلومات تاريخية، عامة أو خاصة، جميعها)، وعليه يمكن تحديد ثلاث صيغ مختلفة على النحو الآتي:

1- **الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق** : تعني هذه الصيغة بأن المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم في السوق في الفترة الحالية هي معلومات تاريخية تكونت خلال فترات ماضية من التعامل، وبالتالي لا يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأسعار، مما يعني بأن أي محاولة للتنبؤ بما يكون عليه سعر السهم في المستقبل هي مسألة عديمة الجدوى. ومن بين أهم التعاريف لهذه الصيغة نجد:

- عرفت بأنها: "تلك السوق التي يمكن فيها تحقيق عوائد غير عادية نتيجة المضاربة على أصل مالي عن طريق استخدام المعلومات السابقة التي تخص هذا الأصل".¹

- كما عرفت أيضا بأنها: "السوق التي تفضي بأن المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم هي المعلومات التاريخية بخصوص ما يحدث من تغيرات على الأسعار وعلى حجم التعاملات التي جرت عليه في الماضي".²

وعليه يتضح أن صيغة كفاءة السوق في شكلها الضعيف، تؤكد أن الأسعار الحالية للأوراق المالية مستقلة تماما عن الأسعار في الماضي، كما أن دراسة المعلومات الماضية المتعلقة بحركة الأسعار وحجم المعاملات للأوراق المالية لا تفيد للتنبؤ في تحديد أسعار هذه الأوراق في المستقبل.

وتتميز السوق ذات الكفاءة الضعيفة بخصائص، منها:³

- نقص الخبرة لدى المتعاملين في سوق المال.

- انخفاض حجم رؤوس الأموال التي تضخ بالسوق، وانخفاض حجم التداول في البورصة.

- اتخاذ المستثمرين لقراراتهم اعتمادا على سمعة الشركة وليس على أساس فحص ودراسة القوائم المالية.

- ارتفاع معدلات التضخم وضعف الرقابة على سوق المال.

وطالما أنه لا يمكن الاعتماد على المعلومات الماضية للتنبؤ بمستوى الأسعار المستقبلية، وأن مستوى المخاطر قد جرى تحديده استنادا إلى هذه المعلومات، فإنه لن يوجد في ظل هذا الوضع أحد من المستثمرين قادر على تحقيق عوائد إضافية.

2- **الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق**: وفق هذه الصيغة فإن الأسعار تستجيب للمعلومات الواردة بعد قيام المستثمرين بتحليلها، حيث ينعكس أثر هذا التحليل على أسعار الأوراق المالية.

¹ : Philippe Gillet, Op-cit, 1999, P: 61.

²: منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، 1999، ص 51.

³: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، 2007، ص118.

- ومن أهم التعاريف التي وردت للسوق ذات الصيغة المتوسطة نجد:
- قد عرفت بأنها: "السوق التي تعكس فيها الأسعار الحالية للأسهم إضافة إلى المعلومات التاريخية المتاحة في المسار الضعيف، أيضا كافة المعلومات المعروفة والمتاحة للجمهور أو التوقعات التي تقوم على تلك المعلومات (الظروف الاقتصادية، ظروف الصناعة أو المنشأة، التقارير المالية وغيرها).¹
 - كما عرفت أيضا بأنها: "تلك السوق التي يكون فيها سعر الورقة المالية يعكس تماما جميع المعلومات المتاحة للعامة، بالإضافة إلى المعلومات التاريخية، وذلك مثل المعلومات عن العائد أو التوزيعات أو تطور الإنتاج أو دخول منتج جديد والتعديلات السعرية، حيث تستجيب السوق للمعلومات الواردة بعد قيام المستثمرين بتحليل هذه المعلومات لينعكس أثر التحليل على أسعار الأوراق المالية".²
 - وعليه، إذا كانت أسعار الأسهم تعكس تلك المعلومات، فلن يستطيع أي مستثمر لو قام بالتحليل الأساسي لتلك المعلومات أن يحقق أرباحاً غير عادية على حساب آخرين، إلا إذا حصل على معلومات جديدة غير متاحة لهؤلاء.
- 3- **الصيغة القوية لكفاءة السوق:** تعتبر الصيغة القوية أعلى مستويات الكفاءة لسوق رأس المال، لأن الأسعار تعكس جميع المعلومات التي يمكن معرفتها سواء كانت عامة أو خاصة، ومن بين أهم التعاريف التي وردت للصيغة القوية لكفاءة السوق، نجد:
- قد عرفت على أنها: "السوق التي تعكس فيها الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات العامة والخاصة المتاحة في السوق لجميع المتعاملين بما في ذلك المعلومات الداخلية للشركات، إذ لا يمكن لأي مجموعة من المستثمرين استخدام معلومات تسمح لها بالحصول على أرباح غير عادية بصفة نظامية حتى ولو استعان بخبرة أفضل مستشاري الاستثمار".³
 - وعرفت أيضا بأنها: "السوق التي لا يمكن فيها الحصول على معلومات غير منشورة تخص أصل مالي من أجل تقدير التطورات المستقبلية لسعر هذا الأصل المالي".⁴
 - وعليه فإنه في ظل هذه الصيغة فإن الأسعار تعكس كل ما يمكن معرفته من معلومات متاحة سواء كانت تاريخية أو الحالية أو تقارير الحالة الإقتصادية المحيطة، لكنه يصعب عمليا توفير الظروف اللازمة لتحقيق هذه الصيغة، إلا أنه بإمكان الموظفين والمساهمين بالشركة ممن يتمتعون بإمكانية الوصول للمعلومات الخاصة بها، وذلك قبل إعلانها بشكل رسمي بفترة كافية، تحقيق أرباح غير عادية.

¹: عبد الله بن محمد الرزين، مرجع سبق ذكره، ص13.

²: Philippe Gillet, *Op-cit*, 1999, P: 63.

³: عبد الله بن محمد الرزين، مرجع سبق ذكره، ص14.

⁴: Philippe Gillet, *Op-cit*, 1999, P: 97.

وعلى العموم يمكن تلخيص صيغ الكفاءة وفقا لفرضياتها الأساسية في الجدول الآتي:

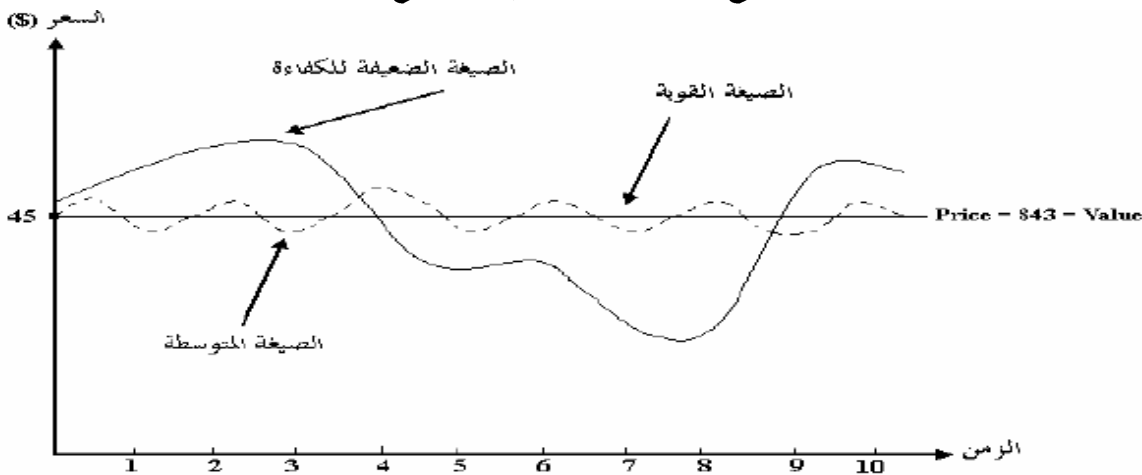
الجدول رقم (4-1) أنواع صيغ الكفاءة وفقا لنوعية المعلومات.

التأثير	المفهوم	أنواع المعلومات	الفرضية
أنه لا يمكن لأي فرد أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين بناء على تحليل معلومات السجلات التاريخية لأسعار وكميات الأسهم في الماضي.	أن المعلومات التاريخية بشأن ما طرأ من تغيرات في سعر السهم وعلى حجم التعاملات التي جرت في الماضي منعكسة في الأسعار الحالية للأسهم	الأسعار السابقة (التاريخية) للأوراق المالية	الصيغة الضعيفة للكفاءة
أنه لا يمكن لأي فرد أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين بناء على تحليل هذه المعلومات العامة.	أن كافة المعلومات المعروفة والمتاحة للجمهور أو التوقعات التي تقوم على تلك المعلومات منعكسة في الأسعار الحالية للأسهم.	جميع المعلومات المتاحة (التاريخية والحالية)	الصيغة المتوسطة للكفاءة
أنه لا يمكن لأي فرد أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين بناء على تحليل هذه المعلومات العامة أو الخاصة.	أن كافة المعلومات العامة والخاصة وكل ما يمكن معرفته منعكس في الأسعار الحالية للأسهم بصفة كاملة.	جميع المعلومات العامة والخاصة (التاريخية والحالية والمستقبلية)	الصيغة القوية للكفاءة

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على إيهاب الدسوقي، مرجع سبق ذكره، 2000، ص 45.

كما يمكن إظهار مدى استجابة الأسعار للتغيرات في ظل الصيغ المختلفة للكفاءة السوقية بيانيا وفق الشكل الآتي:

الشكل (4-2): نموذج عن سلوك الأسعار في ظل الصيغ الثلاثة لكفاءة السوق



المصدر: محمد السعيد صديق الشحات أبو العز، مرجع سبق ذكره، ص 135.

من خلال الشكل نلاحظ أن:

1- في ظل الصيغة الضعيفة للكفاءة يمكن توقع حدوث تباين كبير وانحراف مؤقت للقيمة السوقية للورقة المالية عن قيمتها الحقيقية أو المتوقعة، وعليه فإن المستثمرين سيحققون إما أرباحاً مرتفعة أو خسائر كبيرة، وهذا ما يعكسه المنحنى المستمر في الشكل.

2- أما في ظل الصيغة المتوسطة للكفاءة فيلاحظ أن تذبذب الأسعار كان محدوداً، أي أن الانحراف القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية يتحمل أن يكون هامشياً مقارنة بالصيغة الضعيفة، وعليه فإن أرباح المستثمرين أو خسائرهم ستكون محدودة بمقدار الانحراف بين القيمتين كما يظهر في الشكل (المنحنى المنقطع).

3- بينما في حالة الصيغة القوية للكفاءة (الخط المستقيم في الشكل)، تتحقق المساواة بين القيمة السوقية للسهم وقيمه الحقيقية في كل لحظة زمنية، بحيث يكون الانحراف بين القيمتين معدوماً، أي أن ليس هناك تذبذب في أسعار الأسهم، وبالتالي لا يمكن أن تتحقق عوائد إضافية.

ثانياً- نماذج قياس كفاءة سوق رأس المال

من الواضح أن المعلومات تعتبر المفتاح الرئيسي لتحديد سعر السهم وبالتالي قياس كفاءة السوق، فباختلاف مضمون هذه المعلومات تختلف هذه الكفاءة، مما جعل الدراسات الأولية التي تناولت كفاءة سوق رأس المال تعتمد على التحليل التطبيقي دون الاستناد إلى الإطار النظري، وهناك عدة نماذج تؤكد ذلك منها:

1- نموذج أوجان فاما "Eugene.Fama": والذي قام بإعادة صياغة محتوى فرضية السوق الكفؤة في إطار النموذج المعروف بالمباراة العادلة "Fair-Game"، والذي ينص على أن سعر التداول في السوق يعكس كل المعلومات المتاحة عن الأوراق المالية ويتسق مع حجم مخاطر الاستثمار فيها.¹ يعتمد سعر الورقة المالية وفقاً لهذا النموذج على كل المعلومات المتاحة في اللحظة الزمنية (t)، ووفقاً لتدفق المعلومات بين اللحظتين الزميتين (t) و(t+1)، يتغير السعر إما ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب طبيعة المعلومات الواردة، بحيث يصل إلى مستوى p_{t+1} عاكساً بذلك تأثير المعلومات الجديدة. وحسب هذا النموذج يمكن قياس خطأ التنبؤ على أنه الفرق بين السعر الذي تم به تداول الورقة المالية في اللحظة الزمنية (t+1) والسعر الذي توقعه المستثمر أن يسود في تلك اللحظة، وفقاً للصيغة الآتية:

$$\sum \varepsilon_{t+1} = P_{t+1} - E_t(p_{t+1})$$

حيث أن:

¹ محمد السعيد صديق الشحات أبو العز، "كفاءة سوق الأوراق المالية وبعض آثارها المحاسبية"، مرجع سبق ذكره، ص 136.

$\sum \varepsilon_{t+1}$: سقف (*border*) الخطأ العشوائي.

P_{t+1} : السعر الحقيقي لتداول الورقة المالية عند الزمن (t+1).

$E_t(p_{t+1})$: السعر المتوقع من المستثمر لتداول الورقة المالية عند الزمن (t+1) والذي استمده المستثمر في الزمن (t).

وباعتبار أن المستثمر يعتمد على نموذج اقتصادي لحساب العوائد المستقبلية بناء على كل المعلومات، هذه الأخيرة التي ترد بصورة عشوائية، مما يؤدي إلى حدوث تباين في التنبؤ لتوقعات المستثمرين بين العائد المتوقع والعائد الفعلي، وعليه يحقق المستثمرون خسائر أو أرباحا غير عادية، يطلق عليها خطأ التنبؤ والذي يحسب بالصيغة الآتية:

$$\eta_{t+1} = R_{t+1} - E(R_{t+1})$$

بحيث: η_{t+1} : خطأ التنبؤ عند اللحظة الزمنية (t+1)، وتمثل خسائر أو أرباح غير عادية.

R_{t+1} : معدل العائد الفعلي على الاستثمار في الزمن (t+1).

$E(R_{t+1})$: معدل العائد المتوقع تحقيقه عند اللحظة الزمنية (t+1)، والذي يأخذ بعين الاعتبار

كافة المعلومات التاريخية المتاحة لجمهور المتعاملين.

$$P_t = a + b\varphi + \varepsilon_t$$

ويأخذ النموذج العام لقياس الكفاءة الصيغة الآتية:

بحيث: P_t : سعر الأوراق المالية في الزمن (t).

a : معدل العائد الفعلي على الاستثمار في الزمن (t).

b : معدل العائد المتوقع تحقيقه في الزمن (t) الذي يخضع لنوعية المعلومات.

φ : المعلومات التاريخية أو الحالية أو المستقبلية.

ε_t : الخطأ العشوائي.

2- نموذج "GARCH"¹: (*Generalised Autoregressive conditional Heteroscedasticity*) ويدعى

نموذج الانحدار الذاتي المعمم بعدم تجانس مشروط، قدمه أول مرة أنجل "Engel" سنة 1982، ثم طوره "تيم بولارسلاف" "Team Bollerslev" سنة 1986.

يعتمد هذا النموذج على طبيعة العلاقة بين العائد المتوقع والتغيرات في المخاطر أو تذبذب عائد الأصول، فهو يوفر أداة لوصف العلاقة الخطية بين العائد وتباين محفظة السوق، وهي العلاقة التي تُجد تطبيقا لها

في نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. ويأخذ النموذج الصيغة الآتية:

$$y_t = u_t + \delta_1 h_t^{1/2} + \varepsilon_t$$

¹: إيهاب الدسوقي، مرجع سبق ذكره، 2000، ص 38.

بحيث: y_t : عائد الأوراق المالية في الزمن (t).

μ_t : متوسط عائد السهم y_t المحقق في ظل المعلومات السابقة (φ_{t-1}).

$\delta_1 h_t^{1/2}$: الانحراف المعياري للأخطاء.

ε_t : الخطأ العشوائي للتنبؤ.

ما يمكن استنتاجه أن هذا النموذج يثبت أهمية الارتباط بين العائد والمخاطرة، وانخفاض درجة التقلب في عائد الأوراق المالية في السوق، وهذا ما يؤكد ضرورة استجابة الأسعار للمعلومات لتحقيق كفاءة السوق. وبصفة عامة يمكن استخلاص ما يلي:

- إن العلاقة بين المعلومات المالية وأسعار الأوراق المالية تؤثر على طلب المستثمر على المعلومات وعلى سلوك المستثمر أيضاً، وهذا يعني أنه إذا أدرك المستثمر أن السوق كفؤة فإنه سيلجأ حتماً إلى إتباع إستراتيجية بسيطة لتشكيل محفظته الاستثمارية، وبالتالي سينخفض طلبه على المعلومات، أما في حالة شعوره بضعف الكفاءة السوقية فإن ذلك قد يدفعه إلى البحث عن المعلومات وتحليلها، أو الاستعانة بالآخرين وذلك في محاولة منه لتحقيق عوائد غير عادية.

المبحث الثالث: أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية

إن توسع فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية لتشمل كل الأطراف التي لها علاقة أو مصلحة حالية أو مستقبلية بالشركة أو الوحدة الاقتصادية، جعل مخرجات النظام المحاسبي هي المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد لكل الفئات للحصول على المعلومات حول أي من الشركات والمتمثلة في القوائم والتقارير المالية، وتعتبر أسواق الأوراق المالية من خلال الهيئات المنظمة لها أحد المستخدمين الرئيسيين لمخرجات الأنظمة المحاسبية للشركات والوحدات الاقتصادية، لذلك فإن إدارة الشركات مطالبة بتجميع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات، وهذا يدخل ضمن الأدوار التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي، ثم الإفصاح عن المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة عالية واستخدامها للحكم على مدى نجاح الشركة في استغلال مواردها المتاحة أفضل استغلال، فتوفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية لجميع المتعاملين في سوق الأوراق المالية يعتبر من العوامل الأساسية والهامة لتحقيق كفاءة السوق، كما أن الإلتزام بمبادئ الحوكمة يعتبر من أهم الآليات أو المعايير التي تساهم في قياس مدى انتظام وكفاءة أسواق رأس المال.

وعليه سيتناول هذا المبحث دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، ثم عرض لأهمية الإفصاح المحاسبي في تلك الأسواق، وبعدها يتم توضيح علاقة الحوكمة بالكفاءة.

المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في سوق الأوراق المالية

إن العمليات التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي تعد حجر الأساس للخدمات المالية التي يدعمها هذا النظام، لأن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على مدى توفر المعلومات المحاسبية والبيانات التي يقدمها هذا النظام للمستثمرين، وذلك من سرعة تواجدها وعدالة فرص الاستفادة منها وتكاليف الحصول عليها، فعدم تماثل المعلومات سيؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على كفاءة السوق المالية.

أولاً- أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، كما أن كفاءة سوق الأوراق المالية تتوقف على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات المكونة لهذه السوق، وذلك بسبب التأثير المباشر والصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين (الحاليين والمرقبين) في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة، مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثيرها على أسعار أو العائد على الأسهم، وبالتالي تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية، كما أن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، ومنها مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الإدارة، مخاطر الأعمال. وعليه فإن إدارة الشركة مطالبة بتوفير المعلومات المالية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، وذلك ليتمكنوا من تقدير أثر التدفق النقدي الذي يتوقع الحصول عليه في المستقبل سواء كان على شكل أرباح رأسمالية، أو على شكل توزيعات للأرباح، كما أن المعلومات المالية تساعد المتعاملين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة.¹

إن تحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق قيمة حقيقية، يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية، مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات وبعض النسب المحاسبية.² وعليه يمكن النظر إلى الأثر الذي تحدثه المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية من جانبيين:³

¹: بروس ماكوين، حرية المعلومات خطوة نحو عدالة قرار الإستثمار، مقال منشور، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر، 2005، ص 5.

²: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ص32، مقال منشور في منتدى التمويل الإسلامي،

على الموقع الإلكتروني: <http://www.islamfing.go-forum.net/t2072-topic> تاريخ الإطلاع عليه: 2012/03/17

³: نفس المرجع، ص33.

- عن طريق تيسير إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.
 - بالتأثير على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد، مما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.
 - ومن جهة أخرى فإن المعلومات المرتبطة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية تشير إلى وجود هيكل متكامل يشمل التقارير المتخصصة والإصدارات المتعلقة بالصناعة والاقتصاد ككل، بالإضافة إلى تنبؤات المحللين الماليين والتقارير المالية التي تنشرها المؤسسات، كما أن التقارير المالية والقوائم الختامية تمثل المصدر الأساسي للحكم على أداء المؤسسات وتقدير قيمة أسهمها تمهيدا للتعامل معها، لذلك فإن إدارات هذه المؤسسات تتحمل مسؤولية إعداد الحسابات الختامية، والإفصاح عن المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على درجة نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة. ويمكن تصنيف هيكل المعلومات المرتبطة بالشركة إلى:¹
 - **معلومات تاريخية**، وهي معلومات حدثت فعلا وتعبر عن حجم التداول وأيام التداول وأسعار الأسهم وعوائدها التاريخية.
 - **معلومات عامة**، وهي متاحة للمستثمرين وتعبر عن الظروف الحالية المتعلقة بالاقتصاد ككل أو بالصناعة أو بالشركة المصدرة للأسهم، ومنها القوائم المالية والأرباح التي يتم توزيعها حالياً.
 - **معلومات خاصة**، ويقصد بها كافة أنواع البيانات والتقارير والمعلومات المتعلقة بالنشاط الداخلي للشركة، وهي متاحة لفئات معينة فقط في الشركة، ومن أمثلتها، خطط الشركة المتعلقة بتوزيع الأرباح، خطط الشركة المستقبلية، المزايا التنافسية للشركة داخل القطاع ومدى قدرتها على تحقيق أفضل النتائج، المخاطر التي تواجه الشركة...إلخ.
- مما سبق يمكن القول أن الهدف من دراسة البيانات والمعلومات الخاصة بسوق الأوراق المالية هو تحديد الأوراق المالية ذات الأسعار المتذبذبة، وبالتالي الإقبال على شرائها أو بيعها من أجل تحقيق عوائد إضافية، كنتيجة لانحراف القيمة السوقية للورقة المالية عن قيمتها الحقيقية، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم المسعرة بأقل من قيمتها الحقيقية فيرتفع سعرها، وبالمقابل ينخفض الطلب على الأسهم المسعرة بأكبر من قيمتها الحقيقية، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق آلية السوق (توازن الأسعار).

¹: أشرف شمس الدين، أسس الاستثمار في الأسهم وأساليب الوقاية من مخاطر الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة خلال الندوة المنظمة من طرف هيئة سوق الأوراق المالية والسلع، بورصة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2005، ص25.

- إن نجاح آلية سوق الأوراق المالية في تحقيق الكفاءة يتوقف على مجموعة من العوامل، منها:¹
- توافر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للشركة، بما يسمح بتقدير القيمة الحقيقية للأسهم.
 - تنوع الأوراق المالية المتداولة، بحيث يكون لكل منها خصائصها ودرجة المخاطرة المرتبطة بها على نحو يلي رغبات المستثمرين.
 - وضع التشريعات والقواعد والأحكام المنظمة لعمليات الإفصاح، وإلزام المستثمرين على احترام المبادئ الأساسية في عملية الإفصاح عند إعداد القوائم المالية، كمبدأ الاستمرارية في تدفق المعلومات، مبدأ التوقيت الزمني لإجراءات الإفصاح، مبدأ المعاملة العادلة في الحصول على المعلومات، ومبدأ دقة وصحة المعلومات المفصح عنها.
- إن العلاقة بين المعلومات وسوق الأوراق المالية هي في غاية الأهمية، إذ أنه يستحيل وجود بورصة ذات كفاءة دون توفر المعلومات اللازمة لعملية الاستثمار، كما أنه من غير الممكن أن تكون هناك حركة للأسعار دون الإفصاح عن هذه المعلومات.

ثانياً- أثر عدم كفاءة نظام المعلومات المالي على كفاءة السوق

يؤدي عدم كفاءة نظام المعلومات المالي إلى عدم التكافؤ بين العاملين في السوق في الحصول على المعلومات المالية والاستفادة منها مما يؤدي إلى تحقيق العديد من الآثار السلبية، فإذا شعر المستثمرون بعدم المساواة في الحصول على المعلومات بالنسبة لورقة مالية معينة سوف يحجمون عن التعامل في تلك الورقة، وبالتالي ينخفض حجم العمليات في السوق، ويتناقص حجم السوق كنتيجة لتناقص عدد الأوراق المالية المباعة والمشتراة في فترة زمنية معينة، كما أن عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات نتيجة عدم كفاءة السوق أي عدم تماثل المعلومات (*Information Asymmetry*) يمكن أن ينعكس في شكل اتساع مدى السعر مما يؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات في السوق وتناقص السيولة وبالتالي تناقص عدد المتعاملين في السوق، أي أن عدم توفير المعلومات المالية عن الشركات المدرجة في السوق أو توفرها بشكل غير عادل أمام جميع المتعاملين سيحول سوق الأوراق المالية إلى سوق للمضاربة غير العلمية، والتي تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية وبالتالي انعدام كفاءة السوق.

وعليه يمكن القول أن عدم كفاءة سوق الأوراق المالية ترجع أساساً إلى الأسباب الآتية:²

- التأخير في نشر المعلومات المالية المتعلقة بالشركات المتعاملة فيه وبالتالي فقدان أهمية البعد الزمني للمعلومات فتقل الفائدة منها بالنسبة للمستثمرين.

¹: عبد الرحمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص182. (بتصرف).

²: الحناوي، إبراهيم سلطان، جلال العبد، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص134. (بتصرف).

- إن ضعف محتوى المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المالي تجعل المتعاملين في السوق لا يعتمدون على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.
 - إن ضعف البعد الشكلي للمعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المالي قد يعيق المتعاملين من الاستثمار في أسهم الشركة التي أصدرت هذه المعلومات.
- ومن جهة أخرى فإن عدم كفاءة نظام المعلومات المالي وبالتالي عدم كفاءة سوق الأوراق المالية ينجر عنه العديد من الآثار الاجتماعية والإقتصادية، تتمثل في انصراف المدخرين عن توظيف أموالهم من خلال سوق الأوراق المالية، وبالتالي تواجه الشركات صعوبات في الحصول على التمويل اللازم الذي كانت تحصل عليه من خلال سوق الأوراق المالية، فتصبح تحت رحمة مؤسسات التمويل التي تتحكم في وضع الشروط وفرض القيود على الإقراض.

ثالثاً- مؤشرات تأثير نظام المعلومات المالي على كفاءة الشركات

يظهر تأثير نظام المعلومات المالي على كفاءة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من خلال عدة مؤشرات منها:¹

- 1- **حجم الأعمال المنجزة**، لما يقدم نظام المعلومات المالي معلومات هامة تؤدي إلى زيادة حجم الأعمال المنجزة، ويخفف في نفس الوقت من العبء الملقى على عاتق العاملين، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة.
- 2- **جودة الأعمال المنجزة**، بما أن التغيير هو سمة العصر، وبالتالي فإن المرونة والقدرة على التحرك السريع بكفاءة وفعالية في التعامل مع هذا التغيير، هذا الأخير الذي يحتاج بدوره إلى معلومات يستند إليها، فإذا تمكن نظام المعلومات المالي من تزويده بتلك المعلومات المطلوبة، سيتم إنجاز الأعمال بجودة عالية، الأمر الذي يزيد من كفاءة الشركة، وبالتالي كفاءة سوق الأوراق المالية.
- 3- **زيادة المعرفة بالعمل**، حيث أن تراكم البيانات والمعلومات والخبرات (المعرفة في الشركة وتخزينها في قواعد بيانات)، ستكون عديمة الفائدة إلا إذا تم تطبيقها في الميدان، من خلال تسخير نظام المعلومات المالي هذه المعرفة لخدمة المستفيدين، حيث تصبح عملية الاستفادة من المعرفة ميزة تتمتع بها الشركة، مما يزيد من ثقة المتعاملين في السوق، وينعكس ذلك من خلال ازدياد الطلب على أسهم الشركة، وبالتالي ازدياد حجم التداول في السوق، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة السوق.

¹: عبد الرحمن مرعي، مرجع سبق ذكره، ص184.

4- تحسين الكفاءة المالية للشركة، بحيث أن تقديم نظام المعلومات المالي لمعلومات ذات جودة يستفيد منها متخذو القرار في الشركة في إدارة أعمالهم، بما يؤدي إلى زيادة الأرباح من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، وترشيد عمليات الإنفاق، وإحكام السيطرة على موارد الشركة، وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر ربحية، يشجع المستثمرين في الأوراق المالية على إعادة تشكيل محافظهم الاستثمارية وشراء أسهم هذه الشركة، وبالتالي ترتفع كفاءة السوق نتيجة لزيادة عدد الأوراق المالية المباعة والمشتراة خلال فترة زمنية معينة.

5- تحسين عملية اتخاذ القرار، إن التقدم التكنولوجي وتوسع الأعمال وتعقدتها، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى السرعة في اتخاذ القرارات، والتي غالبا ما تكون حاسمة، كقرارات الاندماج أو قرارات توزيع الأرباح على المساهمين أو الاحتفاظ بها، وما لهذه القرارات من انعكاسات على سوق الأوراق المالية، كل ذلك يجعل نظام المعلومات المالي مجبرا بتوفير الجزء الموكل إليه من المعلومات الدقيقة وبالسرعة المطلوبة، لاتخاذ قرارات عالية الفعالية.

المطلب الثاني: أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية

يشكل الإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية الضمان الأساسي لضبط السلوك ومنع انحرافه، كما يساعد أيضا في تقييم الإجراءات والنتائج بموضوعية وواقعية، فالإفصاح يمكن من السيطرة على العوامل السلبية أو العوامل غير المرغوبة.

أولاً-أهمية الإفصاح في سوق رأس المال

إن الإفصاح عن المعلومات في مجال الاستثمارات المالية وفي أسواق الأوراق المالية تحديدا، يؤدي دورا بارزا في رفع قيمة هذه الاستثمارات وتنشيط بيئتها، كما أن عملية تداول الأسهم لا تتم إلا بوجود سوق مالية نشطة في المجتمع الذي تنتمي إليه الوحدة الراغبة في الحصول على تمويل من الأفراد، إذ تشغل البيانات المالية دورا مهما في تشجيع الأفراد بالإقبال على عملية شراء الأسهم وتداولها، وبالتالي أصبح التوسع المعلوماتي ضرورة ملحة من ضرورات أسواق الأوراق المالية لغرض زيادة قاعدة المستثمرين، مما نتج عنه ممارسة نوع من الضغوط على الوحدة المحاسبية في سبيل الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي* للتقارير المالية (من أهم المعلومات التي يتضمنها: القيم الدفترية، المعلومات السوقية، معلومات عامة عن الشركة، مجلس الإدارة، معلومات قيد الشركة بالبورصة، معلومات تداول الأسهم، الإستراتيجيات، البرامج والأنشطة، الأداء التشغيلي، الأداء النقدي، الأداء الاستثماري، معلومات المخاطر المالية،

* يقصد به قيمة ما تحويه هذه التقارير أو القوائم من معلومات إقتصادية من وجهة نظر مستخدميها في اتخاذ قرارات إقتصادية ذات علاقة بالمشروع

معلومات هيكلية الاستثمار والتمويل، معلومات مخاطر التشغيل، معلومات الأصول البشرية، ومعلومات رأس المال المعرفي¹، كما أن ظهور شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة والمسؤولية المحدودة للمساهم في أعمالها وتوفير مصادر التمويل اللازمة لها، أدى إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية توفير المعلومات وإتاحتها للمستثمرين الحاليين والمرتبين لتطوير عملية التداول في سوق الأوراق المالية. ويمكن تحديد ثلاثة شروط أساسية لتفعيل عملية التداول كما يلي:²

1- الشفافية: أي تحقيق درجة أكبر من الإفصاح من حيث كمية المعلومات المعروضة من ناحية، وإتاحة المعلومات في زمن قصير إلى أكبر عدد من المستخدمين من ناحية أخرى، لأن عدم توفير المعلومات يؤدي إلى تحويل السوق المالية إلى سوق للمضاربة، وبالتالي فشل السوق في تحقيق أهدافه.

2- العدالة: يقصد بالعدالة في سوق الأوراق المالية إتاحة فرص استثمارية متساوية لكل من يرغب في عقد صفقات داخل السوق، وذلك من أجل تقليل فرص المتاجرة بالاعتماد على المعلومات الداخلية في تحقيق الأرباح على حساب باقي المستثمرين، وتحقيق العدالة من خلال إتاحة المعلومات سواء عن طريق الصحف، المجالات المتخصصة في مجال المال والأعمال،... والأهم من ذلك كله هو توفير المعلومات بالجان أو بتكلفة منخفضة، وفي حالة كون مصدر المعلومات مكلفاً نسبياً، فيمكن معالجة ذلك من خلال اعتبار تلك التكلفة من بين المصاريف التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة.

3- المحاسبة: تعتمد المحاسبة في إصدار وتطوير معايير محاسبية خاصة بالإفصاح أو الإبلاغ المالي، فهي بمثابة مرشد لتحقيق كل من الشفافية والعدالة في سوق الأوراق المالية، ويلاحظ وجود تباين واضح بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة في مجال وضع المعايير المحاسبية وتطبيقها، غير أن الاتجاه العالمي نحو تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية واتجاه الكثير من الدول إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سيؤدي بالضرورة إلى التقليل من تكلفة دخول أسواق الأوراق المالية في مختلف الدول، خاصة في ظل إلزام هذا التطبيق كشرط للدخول في تلك الأسواق.

ثانياً- متطلبات الإفصاح في الأسواق المالية

نتيجة لزيادة الإهتمام بالإفصاح، فقد تطورت الممارسات العملية التي تضبط وتؤطر قواعد ومعايير ملزمة لجميع مصدري الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، حيث أصدرت منظمة التعاون والتنمية

¹ محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة الزيتونية الأردنية"، 25-27/04/2005، ص12.

² سعد محمد الكواز، عمر غازي العبادي، أخلاقيات العمل وكفاءة السوق المالي، جامعة الموصل، بغداد 2006، ص16.

الموقع الإلكتروني: eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads.doc، تاريخ الإطلاع عليه: 2011/04/24.

الإقتصادية سنة 1999 مبادئ الحاكمية المؤسساتية، والتي جرى تعديلها في سنة 2004 (أنظر الفصل الأول ص 42)، حيث خصصت بابا كاملا للإفصاح والشفافية ليشكل أحد مبادئها الخمسة، ومما جاء فيه أنه ينبغي أن يكفل إطار الحاكمية المؤسسة تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بالشركات، ومن بينها الموقف المالي، الأداء، الملكية، وأسلوب حوكمتها، ومن بين أهم المتطلبات ما يلي:¹

- يجب أن يتضمن الإفصاح معلومات جوهرية، منها النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت، مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، وأسس اختيارهم والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- ينبغي إعداد وتدقيق المعلومات، وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير المحاسبة المعترف بها دوليا وذات الجودة العالية، سواء بالإفصاح المالي أو غير المالي.
- إلزامية القيام بعملية التدقيق السنوية عن طريق مدقق مستقل، مدرب ومؤهل، بهدف تقديم تأكيد خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين بطريقة إعداد وعرض القوائم المالية.
- على المدقق الخارجي إبداء العناية المهنية الكاملة للشركة وأن يكون مسؤولا أمام مجلس الإدارة والمساهمين.
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية الحصول على المعلومات من طرف مستخدميها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

ثالثا- أقسام الإفصاح في الأسواق المالية

يمكن تقسيم الإفصاح في الأسواق المالية حسب نوع البيانات وأيضا من حيث التوقيت، كما يلي:²

- 1- من حيث نوع البيانات: ينقسم الإفصاح من حيث نوع البيانات إلى:
 - 1-1- إفصاح مالي، يقتضي نشر المعلومات التي تعكس المركز المالي للشركة في وقت معين.
 - 1-2- إفصاح غير مالي، يتضمن نشر المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة وحجم إنتاجها وموقعها في القطاع الذي تنتمي إليه وخططها التسويقية ونوع المنتج، كما يشتمل على البيانات المتعلقة بالمدراء وأعضاء مجلس الإدارة وخبراتهم المهنية.
- 2- من حيث التوقيت: ينقسم الإفصاح من حيث التوقيت إلى:

¹-Moubarak LO, «Bonne gouvernance et information statistique: un défi pour le secteur privé», Troisième réunion du Comité de l'information pour le développement, Addis-Abeba (Ethiopia), 10-17 mai 2003, p4.

www.uneca.org/codi/Documents , consulter le 18/04/2009.

²: أشرف شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 23-24. (بتصرف).

2-1- إفصاح فوري، ويتمثل في الإفصاح الآني عن كافة الأحداث الجوهرية الطارئة، والتي من شأنها التأثير على سعر الورقة المالية، حيث يتم ذلك فور وجود حدث حتى لا تكون هناك فرصة لاستغلال تلك المعلومات بما يمكن أن يلحق الضرر بالآخرين.

2-2- إفصاح دوري، ويعني نشر المعلومات المالية بصفة دورية حسب ما تنص عليه اللوائح الداخلية للسوق، ويشترط أن تكون المعلومات المالية معدة طبقاً لمعايير المحاسبة ومعايير التدقيق المتفق عليهما.

2-3- إفصاح شامل، ويتم من خلال نشرات أو مذكرات المعلومات التي تعد بمناسبة الإكتتاب أو طرح العام للإصدار.

وعليه يمكن القول أن الإفصاح يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للسوق المالي فبواسطته يمكن تقييم عمل الشركات، من خلال النشر والإفصاح عن مجمل العمليات والأنشطة التي تقوم بها، مما يولد لدى الأفراد المتعاملين معها فكرة عنها وعن مستوى عملياتها، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من طرح معلومات لأطراف خارج الشركة تؤدي إلى تقليل الغموض حول أداءها ومستقبلها مما يشجع المستثمرين على شراء أوراقها المالية.

رابعاً- تطور فلسفة الإفصاح

يهدف الإفصاح إلى خدمة العديد من مستخدمي المعلومات والتي تتعدد اهتماماتهم وأهدافهم، وذلك من خلال توفير متطلباتهم من المعلومات الملائمة في كافة المجالات، لذلك ظهرت اتجاهات متزايدة تطالب بالتوسع في الإفصاح لتغطية احتياجات كافة الفئات من المعلومات المحاسبية.

1- مراحل تطور الإفصاح: بمتابعة فلسفة الإفصاح من الناحية التاريخية يلاحظ أنه قد مر بأربع مراحل أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1-1- تحكم الإدارة في حدود الإفصاح، سواء من ناحية كمية المعلومات أم نوعها، وكان الهدف من ذلك هو إظهار قدرتها على تنفيذ الأعمال المكلفة بها وفاء لمسؤولياتها القانونية تجاه أصحاب رأس المال، فكانت القوائم المالية المنشورة تتضمن المعلومات التي ترغب الإدارة في الإفصاح عنها.

1-2- تأثير حدود الإفصاح بوجهة نظر المدقق الخارجي، حيث يتحدد الإفصاح من خلال القوائم المالية المنشورة في المعلومات التي يمكن تحقيقها ومراجعتها وإقامة الدليل على موضوعيتها، وهذا حتى لا يتعرض المدقق لأية مسؤولية تجاه الأطراف المستخدمة للمعلومات.

¹: عفاف إسحاق أبوزر، آليات الإفصاح الإلكتروني لتعزيز ورفع القدرة التنافسية للشركات، المؤتمر السنوي لجامعة دمشق، كلية الاقتصاد، "متطلبات رفع القدرة التنافسية في اقتصاديات الدول العربية"، 24-25/11/2010، ص: 11-12 (بتصرف).

1-3- ضرورة التوسع في الإفصاح وفق ما توصل إليه الفكر المحاسبي، لتوفير احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات المحاسبية بغرض ترشيد عمليات التقييم واتخاذ القرارات، بحيث يلتزم كل من المدقق الخارجي وإدارة المنشأة العمل على توفير هذه الاحتياجات بالأسلوب المناسب.

1-4- تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية نتيجة الأهمياريات التي وقعت فيها الشركات العالمية، وإعادة الثقة بالبيانات المالية وغير المالية الصادرة عن الشركات، حيث يعد الإفصاح من خلالها أهم متطلبات المرحلة الحالية لتحقيق العدالة والأمانة في عرض البيانات المالية والحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

2- الإفصاح الإلكتروني: إن إفرازات التطورات والتغيرات التكنولوجية الحديثة، ومزاياها المتعددة والمتنوعة من سهولة إيصال المعلومات والتفاعل والتواجد الواسع عبر الحدود، وإتاحة المعلومات في أي زمان أو مكان، وطرق النشر والإفصاح المتعددة، قد أدخلت فلسفة الإفصاح مرحلة جديدة، يمكن اعتبارها مرحلة خامسة وهي ما سميت بمرحلة الإفصاح الإلكتروني.

2-1- تعريف الإفصاح الإلكتروني: بالرغم من عدم الاتفاق على تعريف واضح من قبل الباحثين لهذا المصطلح إلا أن جميع التعاريف كانت متشابهة مع بعضها البعض، ومن أهمها:

- عرف الإفصاح الإلكتروني بأنه: "قيام المنشأة بعرض تقاريرها المالية وقوائمها المالية السنوية والدورية (ربع السنوية)، الميزانية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية كحد أدنى، وفي بعض الأحيان شمولها للإيضاحات المستخدمة وتقرير المدقق في موقعها على شبكة الإنترنت، وذلك بنمط العرض المباشر على الشاشة، أو بنمط إنزال الملفات على الحاسب المتصل بالشبكة بنمط (PDF)".¹

- كما عرف أيضا بأنه: "قيام الشركات في جميع أنحاء العالم بنشر القوائم المالية وغير المالية على شبكة الانترنت مما يتيح لمستخدمي القوائم إمكانية البحث في القوائم وتحليلها وتزليلها بتكلفة منخفضة وفي وقت مناسب".²

- وهناك من عرف الوحدة المحاسبية بأنها تطبق الإفصاح عن القوائم المالية إذا كان لديها موقعا على الانترنت يتضمن واحد على الأقل مما يلي:³

¹: توفيق محمد، "أثر استخدام التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية: دراسة إختيارية على تشغيل القطاع المصرفي المصري لوسائل دفع النقود الإلكترونية"، 2004، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، مصر، ص24.

²: Budisusetyo, Sasongko and Almilialia, Luciana Spica, "The Practice of Financial Disclosure on Corporate Website: Case Study in Indonesia, University Brunei Darussalam, 2008, p5.

³: عفاف إسحاق أبوزر، "إطار مقترح لدعم كثافة الإفصاح المحاسبي طبقاً لاعتبارات الشفافية والحوكمة المؤسسية"، المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات، الفترة 10/31 إلى 11/2 سنة 2009، جامعة الملك خالد/ المملكة العربية السعودية، ص13.

- القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير المدقق.
 - تقارير مالية مرحلية تمثل الحد الأدنى لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل للفترة كما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 (التقارير المالية المرحلية).
 - وجود روابط بالقوائم في أي مكان آخر بشبكة الانترنت.
- 2-2- مزايا استخدام الإفصاح الإلكتروني:** قد اتجهت الشركات حديثاً إلى استخدام الشبكة الإلكترونية العالمية (الإنترنت) في نشر معلوماتها، ويرجع السبب في ذلك إلى محاولة الشركات تخفيض تكلفة ووقت نشر وتوزيع المعلومات، وتدعيم ممارسات الإفصاح التقليدية بالإفصاح الإلكتروني، وزيادة كمية ونوعية القوائم المفصح عنها، إضافة إلى ذلك هناك مزايا أخرى يمكن ذكر بعضها فيما يلي:¹
- إمكانية وصول البيانات إلى قاعدة كبيرة من المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين.
 - انخفاض التكلفة في إيصال المعلومات والتواصل مع الآخرين.
 - التغذية بالمعلومات باستخدام وسائط التكنولوجيا الرقمية كالوسائل المقروءة والمرئية والمسموعة.
 - إمكانية التقرير المالي كبرنامج مستقل، كما أنه طريقة منتظمة للبرامج قابلة للتبادل.
- 2-3- عيوب الإفصاح الإلكتروني:** رغم الإيجابيات التي تميز الإفصاح الإلكتروني إلا أن هذه العملية لا تخلو من العيوب، فمصادقية القوائم المالية تشكل هاجساً لدى المستثمرين وأصحاب المصالح والسبب في ذلك يعود إلى عدة أمور منها:²
- نشر قوائم مالية غير خاضعة لفحص المدقق.
 - عدم قدرة بعض المستثمرين على فهم السياسات والإجراءات سواء المحاسبية أو غيرها، وأن الإفصاح الكامل سيؤدي إلى تضليلهم أكثر من تنويرهم.
 - عيوب متصلة بأمن المعلومات، وذلك من خلال دخول أشخاص غير مصرح لهم للنظام الخاص بالشركة، أو تغيير محتويات القوائم أو البيانات المعروضة على موقع الشركة الإلكتروني.
 - حصول المنافسين على معلومات عن الشركة، الأمر الذي قد يضر بمصالحها ومصالح المساهمين.
- عموماً يمكن القول أنه في ظل توسع الأفراد والمنظمات باستخدام الشبكة العالمية (الإنترنت)، يجب على الشركة باعتبارها وحدة أو جزء داخل نظام اجتماعي تؤثر فيه وتتأثر به، أن تعمل على تحقيق التوازن بين مصالحها وبين مصالح المجتمع والبيئة وما يتطلبه ذلك من تحمل أعباء وتكاليف يجب الإفصاح عنها تلبية لاحتياجات المجتمع.

¹ عفاف إسحاق أبو زور، آليات الإفصاح الإلكتروني لتعزيز ورفع القدرة التنافسية للشركات، مرجع سبق ذكره، ص9، (بتصرف)

² نفس المرجع، ص10، (بتصرف).

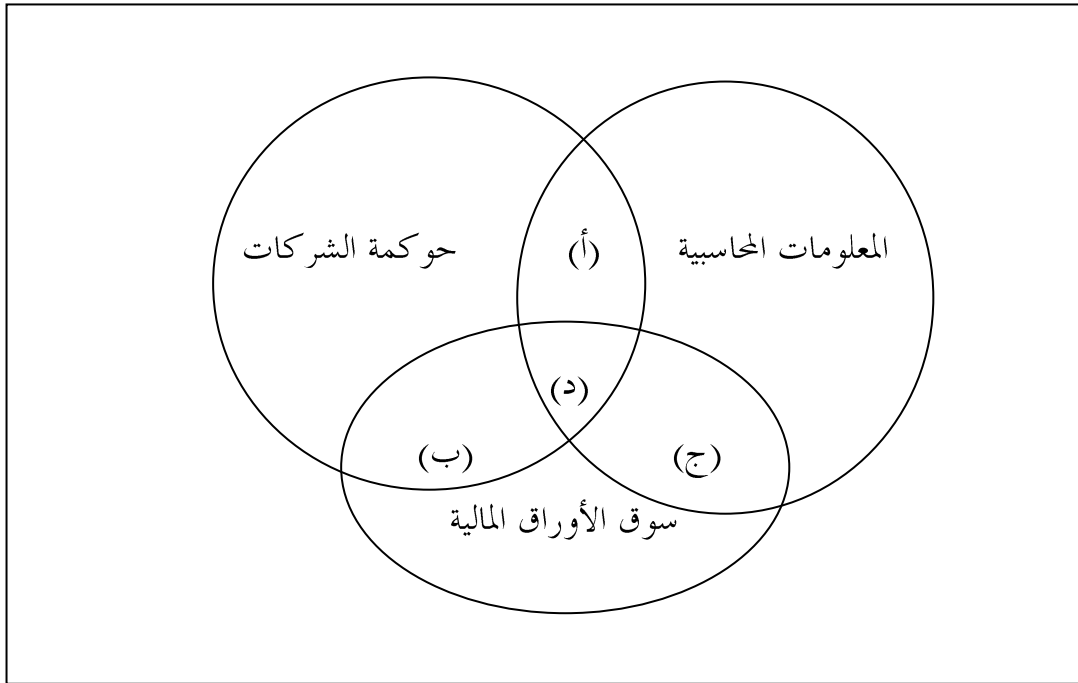
المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بكفاءة سوق الأوراق المالية

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، وذلك نتيجة الاثباتات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية بها وما تتضمنه من أخطاء، فالمبادئ التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات، والتي من بينها مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة، كما أن دقة وموضوعية التقارير المالية تتطلب الالتزام بالقوانين والتشريعات، كل ذلك أدى إلى وجود علاقة متينة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية، وهذا ما يتم استعراضه في هذا المطلب.

أولاً-العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات وسوق الأوراق المالية.

يمكن توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية من خلال الشكل رقم (4-3) كالتالي:

الشكل رقم (4-3): العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية

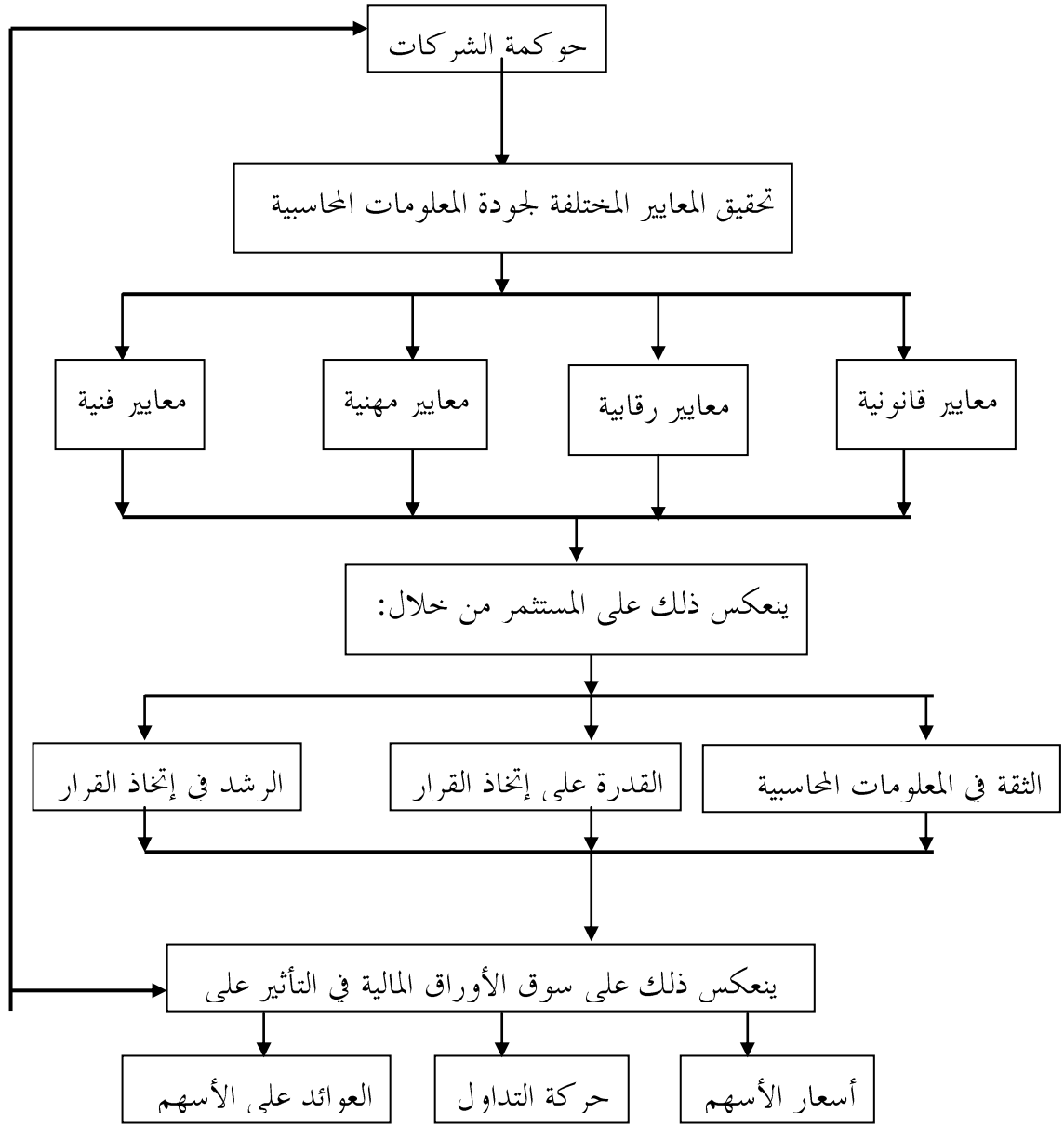


المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص35.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن:

- تمثل المنطقة (أ) الدور المتبادل بين كل من حوكمة الشركات وبين المعلومات المحاسبية بصفة عامة بعيداً عن علاقتها بسوق الأوراق المالية.
 - تظهر المنطقة (ب) الأثر المتبادل بين تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية باستبعاد دور المعلومات المحاسبية، وهذا صعب التحقيق عملياً.
 - تمثل المنطقة (ج) الأثر المتبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية من خلال تأثير المعلومات على حركة التداول وأسعار الأسهم وغيرها من الأوراق المالية والعائد المحقق على هذه الأوراق، كما أن توفر جودة المعلومات المحاسبية يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.
 - تعتبر المنطقة (د) منطقة الأداء المتميز وتوازن المصالح، فهي تشكل أهم منطقة باعتبارها نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة السابقة، أي البحث عن التطبيق الفعال لحوكمة الشركات الذي ينتج عنه توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، أي أن وجود هذه المنطقة يعتبر أمراً ضرورياً لأنه لا يتصور وجود وحدة اقتصادية تقوم بتطبيق حوكمة الشركات ولا ينتج عنها معلومات محاسبية ذات جودة عالية ولا يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على أسعار وحركة أوراقها المالية المتداولة في البورصة.
- وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي يمكن تحقيقها في غياب الحوكمة تقتصر على توفير خصائص المعلومات المحاسبية، في حين أن الالتزام بتطبيق الحوكمة أدى إلى شمول مفهوم جودة هذه المعلومات بحيث أصبحت تتضمن مجموعة من المعايير المتعددة التي تسعى الحوكمة إلى توفيرها في هذه المعلومات، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل في ظل الحوكمة سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (4-4) الآتي:

الشكل رقم (4-4): يوضح انعكاسات تطبيق الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

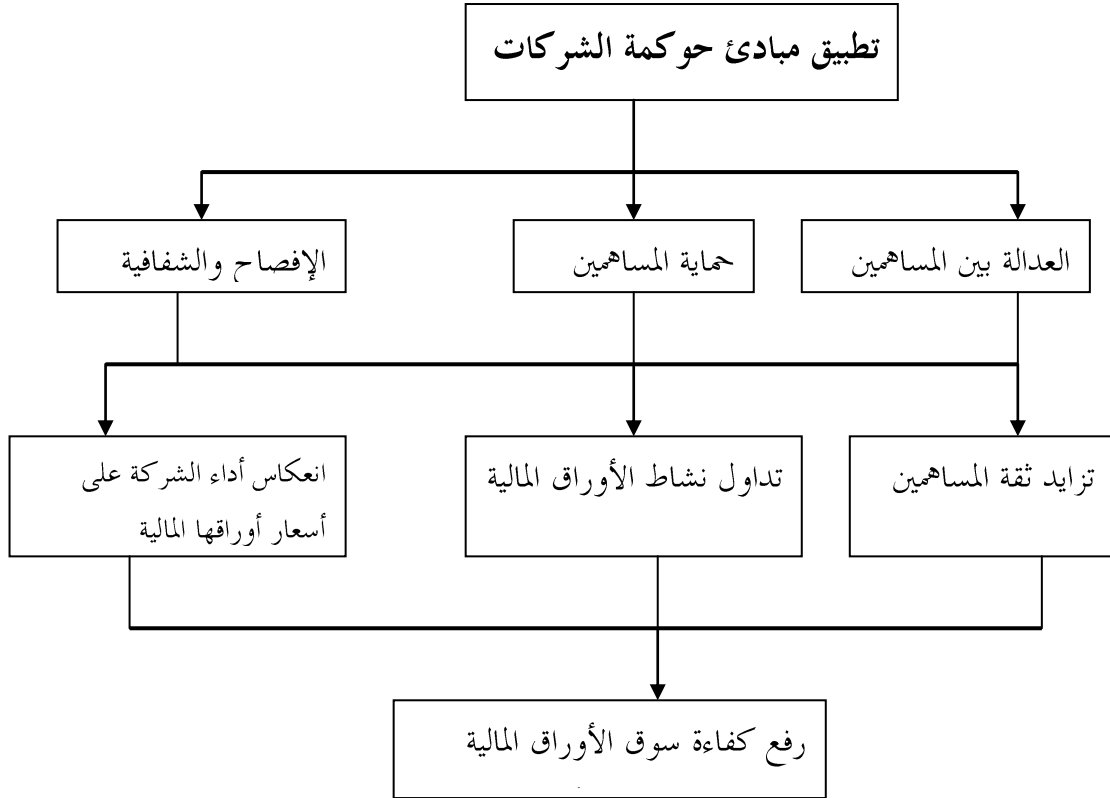
من خلال الشكل أعلاه يتبين أنه من الدوافع الهامة والأساسية لظهور وتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وإحكام الرقابة عليها، للارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات إلى تحقيق الجودة ذات المفهوم الشامل.

ثانياً- أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية

إن الدقة في إعداد وعرض القوائم المالية للوحدات الإقتصادية هي حجر الزاوية في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية، لأن تدفق معلومات مالية دقيقة وموثوقة يسمح بتقييم الأوراق المالية وفق قيمتها الحقيقية، حيث تنعكس تلك المعلومات بشكل مباشر على أسعار الأوراق المالية في السوق، كما أن

مدخل التحليل الأساسي لاتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المالية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية، خاصة إذا كانت هذه المعلومات تعكس بصدق واقع الشركة، ويمكن توضيح الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في رفع كفاءة السوق المالي من خلال الشكل الآتي:

الشكل (4-5): أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية



المصدر: محمد عمران، البورصة المصرية وحوكمة الشركات، مؤتمر حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ماي 2007. ص22.

إن حوكمة الشركات تقوم أساساً على تحديد العلاقة بين المساهمين ومجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم من أصحاب المصالح، فهي تهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة، وهذا من خلال تحسين أداء الشركات، وترشيد اتخاذ القرارات فيها بما يضمن خدمة مصالحهم واحترام مصالح غيرهم في نفس الوقت، فالشركات التي تدار بشكل جيد يكون أداؤها أفضل ويتوقع أن تنخفض تكلفتها رأسمها عن طريق جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، حيث يدرك هؤلاء احتمالات حصولهم على عائد أكبر من هذه الشركات، ومن ثم فهم مستعدون لدفع مقابل حصولهم على هذا العائد المرتفع.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن حوكمة الشركات تعمل على:

- التخصيص الكفء للموارد في سوق الأوراق المالية،
- حماية حقوق المساهمين وخاصة حقوق الأقلية، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم بكل ما يرتبط بإدارة استثماراتهم الأمر الذي يدعم تطوير عملية الإفصاح عن أداء الشركة بصورة سليمة وفي التوقيت المناسب، إضافة إلى إجبار الشركات بالالتزام بمبدأ الشفافية في الإدارة، وكذا التزامها بمعايير المحاسبة، كل ذلك يؤدي إلى تفعيل سوق الأوراق المالية وزيادة التداول، وبالتالي ضرورة تسعير الأوراق المالية وفق قيمتها الحقيقية كاستجابة للمعلومات المتاحة عن الشركات المعنية بالحوكمة.

ثالثاً- آليات جديدة لتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية

رغم مبادئ الحوكمة التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلا أن هناك ضغوطاً متزايدة لإضافة آليات جديدة لتنفيذ الحوكمة بحيث تتم بطريقة تتوافق مع إجراءات التوجه نحو السوق، ويمكن تقديم بعض هذه الآليات التي تضمن التطبيق الناجح لمبادئ حوكمة الشركات:¹

- حث الشركات على وضع سجلات مستقلة للأسهم، وتعزيز حماية حقوق الأقلية.
 - وضع معايير للشفافية والتقارير المتعلقة ببيع الأصول الأساسية.
 - وضع قواعد تساعد على قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته.
 - الحاجة إلى وضع معايير دولية مقبولة للمحاسبة.
 - توضيح وظائف المحاسبة في الشركة، مع ضم مديرين من خارج الشركة إلى لجان التدقيق.
 - تأسيس نظام لحوكمة الشركات يقوم على أساس القواعد بدلاً من نظام يقوم على العلاقات.
 - رفع كفاءة الأجهزة الإشرافية والرقابية والقضائية.
 - تعزيز حوكمة الشركات في الشركات العائلية، وذلك بتشجيعها على تطبيق مبادئ الحوكمة.
- إن مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعتبر مهمة جداً في بداية بناء نظام لحوكمة الشركات، باعتبارها تركز على الضوابط الداخلية، فهي مصممة بدرجة أولى للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية التي تعمل في بيئة قانونية وتنظيمية فعالة وبقدر كافٍ من التنافس، إلا أنه يجب التقيد أكثر بالآليات السابقة خاصة في ظل الاقتصاديات النامية التي تتميز بأسواقها الصاعدة، التي قد تكون خالية من أسواق الأوراق المالية أو أن تكون لا تزال في مراحل تطورها الأولى.

¹: نظير رياض محمد الشحات، مرجع سبق ذكره، ص 382-383 (بتصرف).

خلاصة الفصل الرابع

من خلال الدراسة المفصلة لهذا الفصل المتضمن أثر المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية وعلاقتها بالحوكمة، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. تعتبر سوق رأس المال القناة التي تمر عبرها عملية تدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية التي تحقق فوائض إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز، وبذلك فهي تساهم في تحقيق التوازن بين عرض الأموال (مدخرين) والطلب عليها (مستثمرين).

2. تنقسم سوق رأس المال بصفة عامة إلى سوقين، سوق النقد وسوق الأوراق المالية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى سوق أولية وسوق ثانوية، حيث يتم التعامل في السوق الأولية بالأوراق المالية عند إصدارها والاككتاب فيها لأول مرة، أما السوق الثانوية فيتم التعامل بالأوراق المالية بعد الاككتاب فيها.

3. تتطلب وجود سوق رأس المال فعالة، توفر نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

4. بما أن كفاءة السوق المالي تعتمد وبشكل واضح على الإفصاح المعلوماتي، وهذه الكفاءة تجعل من السوق المالي قادراً على القيام بأنشطته ووظائفه التي قام من أجلها، وباعتبارها قناة لتوفير الأموال للمنظمات لتعزيز أعمالها ورفع مستوى إنتاجيتها وأرباحها، أصبح لزاماً على المنظمات أن تساهم في المحافظة ودعم كفاءة السوق المالي، من خلال توفيرها للمعلومات بالسرعة والمصدقية، وبالشكل الذي يرفع من هذه الكفاءة، وبالتالي استفادة المنظمات من الخدمات التي يقدمها السوق المالي.

وعموماً يرى الباحث أن أهمية حوكمة الشركات امتدت لتشمل أسواق رأس المال، حيث أن تبني معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تعم فوائده أسواق رأس المال، إذ أن تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق، ويقدم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أداءها ويدركون في ذات الوقت مستوى تنفيذ إستراتيجيات الشركات وطرق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها، وعند ذلك تستطيع أسواق المال أن تخصص أموال أولئك المستثمرين إلى الشركات الواعدة والتي يتم إدارتها بشكل أفضل.

تمهيد

شهدت الجزائر خلال فترة منتصف الثمانينات أزمة إقتصادية أدت بها إلى التفكير للقيام بإصلاحات شاملة، خاصة فيما يتعلق بالمنظومة المالية، وقد تم الإعلان عن هذه الإصلاحات سنة 1987 ودخلت حيز التطبيق في سنة 1988 أين صدرت العديد من القوانين الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة حيث قسم رأس مال المؤسسات العمومية الاجتماعي الذي يمثل حق ملكية إلى عدد من الأسهم والتي وزعت بين صناديق المساهمة، ومن ثم حولت الشركات العمومية إلى شركات أسهم تسير حسب القانون التجاري المكمل بقوانين سنة 1988، وبالتالي أصبح من الضروري إحداث تعديلات عميقة على نظام التمويل الذي كان يعتمد على سوق الإقراض، أي الاتجاه نحو تأسيس سوق للأوراق المالية تتبادل فيها أسهم هذه الشركات، أي البورصة التي تعتبر إطارا مناسباً لضمان تحويل دائم للاستثمار بشكل غير تضخمي والسماح للاقتصاد الوطني بالاندماج في الاقتصاد العالمي.

وحتى تحقق البورصة أهدافها لا بد من استكمال الإطار التشريعي من خلال سن القوانين والتشريعات ويأتي في مقدمة هذه التشريعات قانون الشركات، قانون سوق الأوراق المالية واللوائح التنفيذية إضافة إلى قوانين وأنظمة الاستثمار والضريبة المتعلقة بتداول الأوراق المالية والقوانين العامة ذات الصلة والتأثير غير المباشر على السوق، أو بصفة عامة كل القوانين التي تساهم في تحقيق حوكمة الشركات.

وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل ليتناول بالتفصيل، مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية- بورصة الجزائر، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى السوق المالية في الجزائر، من حيث نشأتها، هيئتها التنظيمية والمتدخلون فيها، ثم يتم استعراض واقع حوكمة الشركات في الجزائر من خلال المبحث الثاني، بعدها وفي المبحث الثالث نقوم بدراسة ميدانية من خلال إعداد استبيان لمعرفة مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وانعكاس تلك الجودة على كفاءة السوق المالية.

المبحث الأول: السوق المالية في الجزائر (نشأتها، هيئتها التنظيمية، المتدخلون فيها)

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: السوق المالية في الجزائر

إن الظروف التي عاشتها الجزائر جعلتها بحاجة إلى إنشاء سوق مالية، التي تشكل وسيلة لتكملة وتنويع مصادر التمويل، حيث تطلب ضرورة تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق إحداث تعديلات تهدف إلى تحقيق الانتقال من نظام تمويلي يركز على الإصدار النقدي إلى نظام تمويلي يعتمد على تأسيس سوق للأوراق المالية، لذلك كانت أغلب النصوص التشريعية الصادرة تهم بتنظيم وسير البورصة، نظرا لحداتها مقارنة بالبورصات العالمية، فبعد تكييف البيئة التشريعية كان الميلاد الحقيقي لبورصة الجزائر، حيث تم الإكتتاب لأول مؤسسة عمومية وذلك بتاريخ 1998/11/02. وعلى هذا الأساس، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مراحل نشأة بورصة الجزائر، هيئاتها التنظيمية، والمتدخلون في البورصة.

المطلب الأول: نشأة بورصة الجزائر

تدخل فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي، الذي أعلن عنه سنة 1987 ودخل حيز التطبيق سنة 1988، أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة فكان منذ سنة 1999، وعموما قد مرت عملية تأسيس بورصة الجزائر بمراحل يمكن ذكرها فيما يلي:

أولاً- بعد أن تحصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها وكذلك إنشاء صناديق المساهمة اتخذت الحكومة عدة إجراءات ومن حملتها إنشاء مؤسسة تسمى شركة القيم المنقولة (S.V.M)* مهمتها تشبه إلى حد كبير مهمة البورصة في الدول المتقدمة، حيث تأسست هذه الشركة في 1990/11/09 من خلال هيئة مؤهلة هي الجمعية العامة لصناديق المساهمة، حيث قدر رأس مالها بـ 320000 دج، موزع بخصص متساوية بين الصناديق الثمانية، ويديرها مجلس إدارة متكون من ثمانية أعضاء يمثل كل عضو أحد صناديق المساهمة، ويقوم المجلس بتعيين المدير العام الذي يتولى مهمة تسيير الشركة.¹

ثانياً- في سنة 1991 تم التحضير لأن تكون هذه البورصة جاهزة للتشغيل على المستوى المادي، حيث تم إصدار ثلاثة مراسيم تنفيذية بتاريخ 1991/05/28 على النحو الآتي:²

1- المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المتعلق بتنظيم المعاملات الخاصة بتداول الأوراق المالية، حيث عرف هذا المرسوم القيم المتداولة على أنها منتج مالي قابل للتداول في البورصة وقابل للتجزئة.

* - Société des Valeurs Mobilières.

¹: بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 228 (بتصرف).

² : M. Mansouri , La Bourse des valeurs mobilières d'Alger , Edition Dar Houma , Alger , 2002 , P: 8.

2- المرسوم التنفيذي رقم 91-170 الذي يهتم بتحديد أنواع الأسهم وأنواع الأوراق المالية الأخرى وكذلك صيغ وشروط إصدار تلك الأوراق من طرف شركات الأموال.

3- المرسوم التنفيذي رقم 91-171 المتعلق بلجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، حيث أوكلت لها مهام تنظيم وتطوير سوق الأوراق المالية وتعبئة الادخار وكيفية ممارسة الرقابة على السوق.

ثالثا- في سنة 1992 واجهت شركة القيم المنقولة (S.V.M) صعوبات ناجمة عن ضعف رأس مالها وعدم وضوح الدور الذي يجب أن تؤديه، وبالتالي طرأت تعديلات على قوانينها، حيث تم رفع رأسمالها في شهر فيفري 1992 إلى 932000 دج، كما تم تغيير اسمها وأصبحت تسمى بورصة القيم المتداولة (B.V.M)*. لكن رغم ذلك لم تتمكن هذه البورصة من أن تكون عملية نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الجزائر في تلك الفترة.¹

رابعا- قد تم خلال سنة 1993 تعديل القانون التجاري الذي كان لا يتوافق مع متطلبات سير البورصة، حيث يمنع قانون 88-04 المؤرخ في 12/01/1988 عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية، وعليه تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المتداولة في الجزائر بمقتضى المرسومين التشريعيين الآتيين:

- رقم 93-08 المؤرخ في 25/04/1993 المتمم والمعدل للأمر المتضمن قانون التجارة.

- رقم 93-10 المؤرخ في 23/05/1993 المتعلق بسوق القيم المتداولة.

جاءت أهم التعديلات المتعلقة بشركات الأسهم وبالقيم المنقولة، حيث نص المرسوم بصفة واضحة على إمكانية تأسيس شركات الأسهم والشروع في العرض العمومي للإدخار سواء عند التأسيس أو عند تقرير رفع رأسمالها، حيث تم رفع المبلغ الأدنى لتكوين شركة الأسهم من 300.000 د.ج إلى:

- مليون دينار جزائري (1000.000 دج) في حالة عدم اللجوء إلى العرض العمومي للإدخار.

- خمسة ملايين دينار جزائري (5000.000 دج) في حالة إجراء العرض العمومي للإدخار.

خامسا- إحداث تعديلات خاصة بالقيم المنقولة، وذلك من خلال نص المادة 715 مكررة من المرسوم التشريعي رقم 93-08 والذي كان على النحو الآتي: "القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر وتمنح حقوقا مماثلة حسب الصنف كما تسمح بالدخول مباشرة أو بصورة غير مباشرة في حصة معينة من رأسمال الشركة المصدرة أو حق مديونية عام على أموالها".²

* - Bourse des Valeurs Mobilières.

¹: بوكساني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 228 (بتصرف).

²: المادة 715 مكررة 30 من المرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 25/04/1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26/9/1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 25/04/1993.

كما أكد المرسوم على إمكانية إصدار أنواع جديدة من القيم المنقولة تتمثل في: أسهم التمتع، شهادات الإستثمار، شهادات الحق في التصويت، شهادات المشاركة، السندات، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والسندات المرفقة بأذونات الإكتتاب.

وبناء على ما سبق أصبحت شركات الأسهم تشكل وسيلة فعالة لتعبئة الإدخار، كما أن إتخاذ قرار إدخار قيم منقولة يعتبر من أهم القرارات خاصة في ظل إنشاء بورصة للقيم المنقولة.

وعليه تم بموجب هذين المرسومين التشريعيين تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر حيث نص المرسوم الأخير 93-10 على إنشاء هيئة ممثلة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم ومراقبة البورصة وعملياتها حيث منحت لها من الصلاحيات ما جعل أي نشاط يتعلق بالبورصة مرهون بوجود هذه الهيئة.

سادسا- في نهاية سنة 1996 أصبحت الظروف مهيأة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة، حيث تم وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة، كما حدد مكان مادي للبورصة بغرفة التجارة، وبعدها شكلت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)*، والتي تمثل سلطة سوق القيم المنقولة، بالإضافة إلى شركة تسيير القيم (SGBV)** المكلفة بالسهر على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة، مع تحديد مخطط لكل منهما، وأصبح كل الأفراد العاملين بالهيئتين جاهزين للعمل.

قد استمرت جهود كل الهيئات المعنية طوال سنة 1997 للشروع في العمل بالتاريخ المحدد، إلى أن تم إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 1998/11/02، متمثلا في القرض السندي لسوناطراك أول متعامل إقتصادي يفتح السوق المالية في الجزائر.¹

سابعا- بتاريخ 1999/08/04 تم تدشين بورصة الجزائر رسميا، وهي عبارة عن شركة عمومية ذات أسهم، رأس مالها يقدر ب 24 مليون دينار، حيث جاءت لتدعم السوق المالي الجزائري بإحدى الهيئات المالية الأساسية لتسهيل تمويل أكثر تنافسي للاقتصاد الوطني واستعمال أفضل للإدخار العمومي المتاح. وقد تم الانطلاق الفعلي للسوق بانضمام أربع أوراق مالية إلى البورصة وهي:²

- سند شركة سونطراك (إصدار سندات في السوق الأولى).
- سهم الشركة العمومية "الرياض سطيف".
- سهم مجمع "صيدال" للإنتاج الصيدلاني.

*- Commission d'organisation et de surveillance des opérations boursières.

**-société de gestion de la bourse des valeurs.

¹: بوكساني رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 229 (بتصرف).

²: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 320.

- سهم مؤسسة التسيير الفندقية "الأوراسي".

إن الإعلان عن الشروع في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بنشأة السوق المالي، أدى إلى جلب اهتمام المستثمرين اتجاه الأدوات المعروضة على الجمهور من خلال هذه السوق، وبالتالي أصبح حقيقة في المحيط المالي الجزائري، حيث تم تكليف هيئات خاصة بتنظيم ومراقبة عمليات البورصة وتوجيهها والإشراف على بداية تشغيلها.

ثامنا- في سنة 2003 جاء قانون 04-03 المؤرخ في 04/03/2003 المتعلق ببورصة القيم المنقولة ليعدل ويتم المرسوم 93-10 المؤرخ في 23/05/1993، حيث أحدث تغييرات عميقة فيما يخص تنظيم وتسيير بورصة القيم المنقولة، فقد أوجد هيئات جديدة تعنى بتنظيم عمليات البورصة ونقصد هنا المؤتمن المركزي على السندات¹ (سيتم التطرق إليه في الإطار التنظيمي لبورصة الجزائر).

ويعتبر تحديد الطبيعة القانونية للجنة تنظيم عمليات البورصة أهم ما ميز هذا القانون نظرا للغموض الذي ميز مرسوم (93-10) والذي تطرق إلى اللجنة ومهمتها وتشكيلها إلا أنه لم يحدد طبيعتها القانونية. ومن جهة أخرى وسع القانون (04-03) من دائرة الأشخاص المكلفين بالوساطة في عملية البورصة كما حدد مهام الوسيط.

تاسعا- في سنة 2012 جاء القرار رقم 12-01 المؤرخ في 12/01/2012 المعدل والمتمم للقانون 97-03 المؤرخ في 18/11/1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة الجزائر، حيث تضمن أهم المتطلبات الضرورية لقبول القيم المنقولة للتداول في البورصة، قبول سندات رأس المال في السوق الرئيسية، بالإضافة إلى إدراج قسم خاص لسندات رأس المال في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²، (سيتم التطرق إلى القرار في المطلب الثالث).

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لبورصة الجزائر

طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23/05/1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، تم إنشاء هيئتين هامتين (لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وشركة إدارة بورصة القيم) يتمثل دورهما في تنظيم ومراقبة وتسيير بورصة الجزائر، بالإضافة إلى شركة المؤتمن المركزي للسندات (القانون رقم 03-04 الصادر بتاريخ 17/02/2003)، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

¹: Zerfa zahia, *La tenue de compte-conservation de titres en Algérie*, colloque national², université de Tipaza, 27/28/11/2013, p2. (بيئة الأعمال الداعمة لتطوير الأسواق المالية وتفعيلها).

²: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ 2012/07/15.

أولاً-لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)

هي عبارة عن هيئة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، وتتكون من رئيس وستة أعضاء يمارسون مهامهم بصفة دائمة لمدة أربع سنوات، يعينون حسب كفاءاتهم في مجال المالية عن طريق التنظيم، ويتوزع هؤلاء الأعضاء على النحو الآتي:¹

- قاض مقترح من طرف وزير العدل.
- عضو مقترح من طرف وزير المالية.
- أستاذ جامعي يقترحه الوزير المكلف بالتعليم العالي.
- عضو يقترحه محافظ بنك الجزائر.
- عضو يختار من ضمن مسيري الأشخاص المعنويين مصدرى القيم المنقولة.
- عضو يقترحه المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

وتخصص للجنة إعانة تمنحها إياها ميزانية الدولة، كما تتقاضى أتاوى على الأعمال والخدمات التي تؤديها أثناء ممارسة صلاحياتها، وتحدد قواعد أساس هذه الأتاوى وحسابها وتحصيلها عن طريق التنظيم.

وباعتبارها سلطة ضبط فقد زود المشرع اللجنة، لتمكينها من القيام بمهامها، بسلطات تنظيمية وسلطات اعتماد ومراقبة وتحقيق وتأديب وتحكيم، يمكن توضيحها فيما يلي:²

- **السلطة التنظيمية:** وتتجسد من خلال السهر على حماية المدخرات المستثمرة في القيم المنقولة أو المنتوجات المالية الأخرى في إطار اللجوء العلني للادخار، ضمان السير الحسن لسوق القيم المنقولة وشفافيتها، تقديم تقرير سنوي عن نشاط سوق القيم المنقولة إلى الحكومة، سن القوانين المتعلقة برؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في البورصة، اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة والقواعد المهنية المطبقة عليهم، تحديد مهام الوسطاء ونطاق مسؤولياتهم والضمانات الواجب الإيفاء بها تجاه زبائنهم، ضبط القواعد المتعلقة بتسيير نظام التسوية وتسليم السندات، وحفظ وإدارة الحسابات الجارية للسندات.

- **السلطة الرقابية:** تتجسد هذه الوظيفة من خلال الرقابة على تطبيق واحترام الإجراءات القانونية من قبل الوسطاء في البورصة، حيث يجب على كل شركة أو مؤسسة عمومية تصدر أوراقا مالية أو أي منتج مالي آخر باللجوء العلني للادخار، نشر مسبقا مذكرة موجهة إلى إعلام الجمهور تتضمن

¹: التقرير السنوي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها لسنة 2010، ص8، الجزائر.

²: نفس المرجع، ص ص: 9-10. (بتصرف).

تنظيم الشركة ووضعيتها المالية وتطور نشاطها، وهذه المذكورة تؤثر من قبل لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة مسبقا.

- **السلطة التأديبية والتحكيمية:** تتمثل هذه الوظيفة من خلال الغرفة التأديبية والتحكيمية، المشكلة من رئيس اللجنة وأربعة أعضاء، حيث يتم اختيار اثنين من بين أعضاء اللجنة، ويعين وزير العدل العضوين الآخرين (قاضيين)، وتتولى هذه اللجنة مهمة حل الخلافات فيما بين الوسطاء، أو بين الوسطاء وشركات البورصة نتيجة قيامها بعمليات الغش والتدليس أو نشر معلومات مزيفة، وبالتالي معاقبة كل من يتسبب في عرقلة سير عمليات البورصة، وذلك بإجراءات عقابية تتراوح بين الإنذار والغرامات المالية وحتى الحبس.

وعموما، فإن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة قامت بتحضير أرضية مناسبة لتأسيس بورصة الجزائر ونجاحها، وذلك بقيامها بأنشطة عديدة، منها على سبيل المثال، إعداد برامج تكوينية، تربصات بالخارج، طلب المساعدة الفنية من هيئات استشارية، إلا أن الدور الرقابي للسوق يبقى دون المستوى باعتباره لا يفصل بين الجهاز الرقابي المعني بإصدار الأحكام والقواعد التي تنظم إصدار وتداول الأوراق المالية والجهاز التنفيذي الذي يتولى تسجيل وتحويل عقود بيع وشراء الأوراق وحفظ سجلات ووثائق الملكية، أي عدم وجود فصل بين المهام الرقابية والمهام التنفيذية للسوق.

ثانيا- **شركة تسيير بورصة القيم (SGBV):** بتاريخ 1997/05/25 تم إنشاء شركة تسيير بورصة القيم المنقولة، وهي شركة ذات أسهم بلغ رأس مالها 24 مليون دينار جزائري في سنة 1997 (ارتفع سنة 2010 ليصبح 475.200.000 د.ج)¹، يتوزع إلى حصص متساوية بين البنوك العمومية المعتمدة بصفتهن وسطاء في عمليات البورصة، والذين ينفردون بحق التفاوض في الأوراق المالية المتداولة في البورصة لحساب زبائنهم ولحسابهم الخاص.²

يتولى تسيير الشركة مجلس إدارة مكون من مدير عام وهيكلين رئيسيين، الأول يُكلف بالعمليات وتطوير السوق، والثاني يُكلف بالإدارة والمالية، وخليتين، واحدة للاتصال والإعلام والأخرى للإعلام الآلي،³ وتتجسد أهمية هذه الهيئة (SGBV) من خلال مهامها والتي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:⁴

- تطوير التنظيم العملي لإدراج القيم المنقولة في البورصة.

¹: التقرير السنوي (COSOB) 2010، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص74.

²: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص304.

³: التقرير السنوي (COSOB) 2009، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص55.

⁴: تقرير سنة 2010، مرجع سبق ذكره، ص74 (بتصرف).

- التنظيم المادي لحصص البورصة
 - تنظيم عمليات المقاصة للتعاملات الخاصة بالقيم المنقولة.
 - تنظيم جلسات التسعير وتسيير منظومة التفاوض.
 - نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة والنشرة الرسمية لجدول التسعيرة.
- وعلى العموم فإن هذه الشركة مطالبة بالقيام بكل التدابير العملية والتقنية اللازمة للتبادلات في القيم المنقولة، وذلك بغية تجهيز الاقتصاد الجزائري ببورصة تكون مرآة لمكائنها وبالتالي تحقيق عدة مكاسب، منها: الحصول على مصدر سيولة من الادخار المستثمر على المدى الطويل، وبالتالي تحقيق تمويل إضافي للاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن عملية ممارسة مهام شركة تسيير بورصة القيم تكون تحت رقابة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

ثالثا-المؤتمن المركزي للسندات: تأسس بموجب القانون رقم 03-04 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93-10 الصادر بتاريخ 2003/02/17، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم ارتفع رأسمالها من 75 مليون دينار جزائري إلى 240 مليون دينار جزائري في سنة 2010، وتحوزها ستة بنوك عمومية وثلاث شركات مسعرة في البورصة¹ (مجموعة صيدال، مؤسسة تسيير نزل الأوراسي، ومؤسسة الرياض-سطيف)، كما تعتبر هذه الشركة هيئة مالية تمارس مهامها في شكل شركة مساهمة، ويخضع قانونه الأساسي وتعديلاته وكذا تعيين المدير العام والمسيرين الرئيسيين إلى موافقة الوزير المكلف بالمالية، بعد أخذ رأي لجنة تنظيم مراقبة عمليات البورصة، ويخضع كل طلب للمساهمة في رأسماله إلى موافقة نفس اللجنة بناء على اقتراح من إدارة شركة المؤتمن المركزي للسندات.²

- وتتجسد أهمية شركة المؤتمن المركزي للسندات من خلال مهامها العديدة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:³
- وظيفة الحفظ، أي مسك حسابات السندات باسم المهنيين، فإذا كان الوسيط المالي يقوم بمسك الحساب الخاص بالمستثمر، فإن المؤتمن المركزي للسندات يتولى حساب الوسيط.
 - متابعة حركة السندات من خلال عمليات التسوية من حساب إلى حساب آخر.
 - إدارة السندات لتمكين المتدخلين المعتمدين من ممارسة حقوقهم المرتبطة بها.
 - نشر المعلومات المتعلقة بالسوق والمتمثلة في تنفيذ الأوامر وحركية الأسعار.

¹: تقرير السنوي (COSOB) 2010 ، مرجع سبق ذكره، ص75 ، الجزائر.

²: نفس المرجع، ص ص:75-76 (بتصرف)، الجزائر.

³: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، 2006، ص306.

وزيادة على هذه المهام يمكن للمؤتمن المركزي أن يتولى وظائف أخرى ترتبط بالسندات منها، تقنين الأدوات المالية، وجمع المعلومات الاسمية بناء على طلب الشركات التي تقوم بالإصدار. وعليه يمكن القول أن الهدف الرئيسي لإنشاء هذه الهيئة هو ضمان سيولة السوق واستمراريتها من خلال زيادة سرعة التداول ومركزية التعامل في الأوراق المالية للشركات المسجلة في البورصة.

المطلب الثالث: الوسطاء الماليون المتدخلون في البورصة

منذ صدور المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 سمحت السلطات العمومية وبصفة انتقالية لكل من البنوك والهيئات المالية وشركات التأمين بإمكانية منحها الاعتماد لممارسة نشاط وسيط في عمليات البورصة، شريطة أن تثبت هذه الأخيرة بداخلها وجود قسم مستقل يحقق الفصل بين نشاط الوسيط وبين الأنشطة الأخرى لهذه الهيئات.

وعليه نتناول في هذا المطلب طبيعة الوسطاء ومهامهم، شركات الوساطة في الجزائر، ثم شروط اعتماد الوسطاء في عملية البورصة وأهم التعديلات التي جاء بها القرار رقم 12-01 المؤرخ في 2012/01/12.

أولاً- طبيعة الوسطاء ومهامهم: حسب لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) فإن الوسطاء الماليين هم عبارة عن أشخاص طبيعيين أو شركات ذات أسهم معتمدون من طرف اللجنة يقومون بإجراء مفاوضات تتناول القيم المنقولة شرط أن تكون داخل البورصة، ويمكن التمييز بين نوعين من الوسطاء في عمليات البورصة:¹

1- الوسيط ذو النشاط الكامل، حيث يمارس الوسيط في هذه الحالة فضلا عن مهمة التفاوض على القيم المتداولة، التوظيف، تسيير المحافظ المالية بمقتضى توكيل أو صناع السوق، إضافة إلى إمكانية اقتراح الاكتتاب، الشراء، التبادل، أو البيع للقيم المتداولة في الأماكن العمومية.

2- الوسيط ذو النشاط المحدود، حيث يتم تحديد نشاط الوسيط على أساس الوساطة في التفاوض على القيم المتداولة المقبولة في البورصة لحساب الغير فقط دون توسيع دائرة نشاطه لتشمل تقديم الخدمات في مجال تسيير المحافظ المالية أو التوظيف.

فالوسيط في عمليات البورصة يعتبر مسؤولا حيا لآمره بالسحب وتسليم القيم المنقولة المتفاوض بشأنها في السوق ودفعها. وعليه يخول له القيام بما يلي:²

¹: صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص308. (بتصرف).

²: المواد (5،6،7) من نظام لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة رقم 96-03 المؤرخ في 1996/07/03 المتضمن شروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم، الموقع الإلكتروني: www.cosob.com.dz، تاريخ الإطلاع: 2010/12/30.

- إدارة القيم المنقولة لحساب الزبائن.
 - الوقوف موقف الطرف المقابل في عمليات القيم المنقولة ولا يمكن أن يمارسوا هذا الحق حيال زبائنهم.
 - التأكد من أن رؤوس الأموال التي يأتي بها زبائنهم لانبجاز عمليات في البورصة متأتية من عائدات مصرح بها قانونيا.
 - ثانيا- شركات الوساطة في بورصة الجزائر: بالرجوع إلى طبيعة الوسطاء المعتمدين في بورصة الجزائر يتبين أن القانون يسمح للأشخاص الطبيعيين أن يمارسوا الوساطة المالية، إلا أن شركات الوساطة المالية لم تعتمد إلا في 1999/07/27، رغم أن القانون المنظم للوسطاء كان قد صدر في 1996 (قانون رقم 96-03 المؤرخ في 1996/07/03) ويفسر ذلك ببطء الإطار التشريعي، وعموما فإن شركات الوساطة المالية تميزت بما يلي:
 - هي شركات مكونة من القطاع العام، وهذا ما يؤكد استبعاد القطاع الخاص إلى غاية سنة 2009.
 - كل الوسطاء يشكلون أشخاصا معنويين، وهذا ما يعني غياب الأشخاص الطبيعيين، رغم أن القانون المتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة يسمح بذلك.
 - باعتبار الوسطاء في عملية البورصة ممثلين في الهيئات المالية والنقدية بنوكا وشركات تأمين عمومية إضافة إلى ضعف القدرة الادخارية للعائلات يعطي الانطباع بأن هيئات الوساطة في البورصة قد تهتم أكثر بتكوين محافظ مالية للبنوك التي تتبعها.
 - قد يؤدي غياب المنافسة بالقدر الكافي بين شركات المساهمة التي تضطلع حاليا بمهام الوسطاء في عمليات البورصة إلى تضييع مصالح المتعاملين الآخرين، وخاصة منهم الجمهور العريض.
- يوجد على مستوى السوق المالية الجزائرية ستة (6) وسطاء في عمليات البورصة وذلك منذ سنة 2010، وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الجزائري الخارجي، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، التي تم اعتمادها كوسطاء في عمليات البورصة لممارسة نشاطها كاملا، حيث تم الترخيص لها بممارسة نشاطات التداول سواء لحسابها الخاص التداول، أو لحساب الغير.¹
- كما سجل نشاط الوسطاء في عمليات البورصة تراجعا خفيفا من حيث تدخلاتهم في السوق الثانوية خلال سنة 2010، حيث انخفض حجم العمليات على مستوى سوق البورصة من 5.982 مليار دينار سنة 2009 إلى 4.984 مليار دينار في نهاية 2010.

¹: التقرير السنوي (COSOB) 2010، مرجع سبق ذكره، ص72، الجزائر.

وقد يرجع ذلك إلى النقص الذي يعاني منه الوسطاء في عمليات البورصة في مجال الوسائل والإجراءات الموضوعية، كالأستقلالية في المجال المالي واتخاذ القرار المرتبط بالنشاط، البرمجيات المعلوماتية اللازمة لتسيير النشاط، وإجراءات المراقبة الداخلية.

ثالثا-شروط اعتماد الوسطاء في عملية البورصة: ينفرد الوسطاء في عمليات البورصة بمفاوضة القيم المنقولة القابلة للتفاوض في البورصة وهم مجبرون على التكفل بأوامر أي شخص تتوفر فيه الشروط القانونية والتنظيمية، وحتى يتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة في الجزائر، يجب أن تتوفر فيهم جملة من الشروط والتي تختلف باختلاف طبيعة الوسيط، لكونه شخصا طبيعيا أو معنويا، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (1-5):

الجدول رقم (1-5): يوضح شروط اعتماد الوسيط ذو الشخصية الطبيعية أو المعنوية

الوسيط ذو الشخصية الطبيعية	الوسيط ذو الشخصية الاعتبارية
1- أن يكون جزائري الجنسية، ولا يقل عمر الشخص عن 25 سنة.	1- أن يكون الشكل القانوني للشخص المعنوي شركة مساهمة.
2- أن يتمتع بالأخلاق الحسنة والتزاهة اللازمة لضمان حماية المدخرين كالتقيد بالسر المهني.	2- حيازة رأس مال قيمته مائة مليون (100مليون) دينار جزائري كحد أدنى، ويمكن للجنة أن تحدد قيمة الكفالة بمبلغ أكبر بالنظر إلى طبيعة النشاطات الممارسة والتي تتطلب ضمانات أكبر.
3- أن يقدم اكتاب كفالة بمبلغ خمسمائة ألف (500.000) دينار جزائري، ويمكن للجنة أن تحدده بمبلغ أكبر بالنظر إلى طبيعة النشاطات الممارسة التي قد تقتضي ضمانا أكبر.	3- أن تكون تركيبة رؤوس الأموال الخاصة من رأس المال الاجتماعي والاحتياطات والرصيد المرحل من جديد ونتيجة نهاية الدورة المالية.
4- أن يكون له محل واضح التعيين وملائم لممارسة النشاط.	4- أن تتم ممارسة النشاط في محلات واضحة التعيين، مع ضمان أمن مصالح العملاء، وأن يكون مقر الشركة بمدينة الجزائر.
5- أن تتوفر فيه شروط الكفاءة المهنية، من شهادة جامعية في التخصص، تكوين مقبول في شؤون التجارة وتسيير القيم المتداولة وكسبه لتجربة مهنية مقبولة.	5- وجود مسير بالشركة على الأقل يهتم بإدارتها العامة، مع ضرورة توفر فيه شروط التأهيل للشخص الطبيعي السالفة الذكر.

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على صاطوري الجودي، ص 309 والتقارير السنوي (COSOB) 2010، ص72.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن للوسيط ممارسة نشاط مسك وحفظ حسابات الأوراق المالية (السندات)، وذلك بعد طلب الترخيص أو التأهيل من قبل (COSOB)، بحيث يجب على مقدم الطلب أن يستوفي الشروط المدرجة أدناه:¹

- تقديم طلب للحصول على ترخيص من اللجنة للتأهيل؛
- الالتزام باحترام دفتر الشروط وقواعد مسك وحفظ حسابات الأوراق المالية التي حددها اللجنة؛
- ملكية هيكل مستقل؛
- ملكية الموارد البشرية والمادية بالشكل الكافي وتوفير جهاز للرقابة الداخلية؛
- تطبيق مبادئ وقواعد محاسبة الأوراق المالية؛
- تعيين شخص مكلف بنشاط مسك وحفظ حسابات الأوراق المالية، على أن يكون حامل لشهادة في التعليم العالي ولديه تكوين مهني كاف بالنسبة للكيانات (البنوك والمؤسسات المالية، الوسطاء في عمليات البورصة، الشركات المصدرة للسندات والقائمة على تسييرها مباشرة).
- الإنضمام إلى شركة المساهمة "الجزائر التسوية" (Algérie clearing) *.

رابعا- التعديلات الجديدة المتعلقة بالنظام العام للبورصة: هناك تعديلات جاء بها القرار رقم 01-12 المؤرخ في 2012/01/12، تتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:²

- يجب أن يكون قبول القيم المنقولة للتداول في البورصة موضوع طلب قبول لدى اللجنة وإيداع مشروع مذكرة إعلامية تخضع لتأشيرة اللجنة.
- يجب على أي شركة تطلب قبول سنداتهما في عملية التداول في السوق الرئيسية أن تعين وسيطا في عمليات البورصة يكلف بمساعدة المصدر في إجراءات القبول والإدخال.
- يجب على الشركة التي تطلب قبول سنداتهما في عمليات التداول في البورصة أن تثبت إيداع سنداتهما لدى المؤتمن المركزي على السندات، قبل الإدخال في البورصة، كما احتوت التعديلات على شروط أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- شروط قبول سندات رأس المال في السوق الرئيسية من خلال نص المواد (من 30 إلى 44)، وتمثل في:

¹ - Zerfa zahia, Op-Cit , p8

*: هي شركة مساهمة، أنشأت من طرف البنوك العمومية والشركات المقيدة في البورصة في 2003/11/19، لممارسة مهمة الإيداع المركزي للسندات في الجزائر، من خلال إدارة نظام التسوية والتسليم الآلي والمكتملة لجميع خدمات التوظيف البديلة.

²: المواد (4، 16، 17) من القرار رقم 01-12 المؤرخ في 2012/01/12 والذي يعدل ويتم النظام رقم 97-03 المؤرخ في 1997/11/18 المتعلق بالنظام العام لبورصة الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 41، الصادرة بتاريخ 2012/07/15.

- تعتبر الأسهم وشهادات الإستثمار التي تصدرها شركات المساهمة كسندات رأسمال.
- أن لا تقل قيمة رأسمال الشركة الذي تم وفاؤه عن خمسمائة مليون (500مليون دج).
- أن توزع على الجمهور سندات تمثل 20% على الأقل من رأسمال الشركة، وذلك يوم الإدراج على أبعد تقدير.
- يجب توزيع سندات رأس المال على الجمهور على عدد أدناه مائة وخمسون (150) مساهما وذلك يوم الإدراج على أبعد تقدير.
- 2- شروط إدراج سندات رأس المال في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال نص (45- إلى 46-7)، ومن أهم هذه الشروط:
 - يجب أن تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذات نظام شركة أسهم كما يجب عليها تعيين مستشار مرافق لمدة خمس (5) سنوات يدعى الراعي في البورصة ويكلف بمساعدتها أثناء إصدار سنداتهما في تحضير عملية القبول والتأكد باستمرار من أنها تحترم إلتزامتها القانونية والتنظيمية في مجال الإعلام.
 - يشهد الراعي في البورصة بواسطة توقيععه على المذكرة المعروضة على اللجنة للتأشير عليها، بأنه قام بالإجراءات المعهودة وبأن المعلومات الواردة في المذكرة تطابق الواقع، حسب علمه، وبأن المذكرة لا تتضمن أي إغفال من شأنه أن يؤثر في مضمونها.
 - يجب أن يكون الراعي في البورصة وسيطا معتمدا في عمليات البورصة، أو بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة استشارة تتمتع بالتجربة الكافية في مجال هيكلة رأس المال والإدماج وشراء المؤسسات، ومعترفا بها من اللجنة ومسجلة لديها، تحدد الشروط وإجراءات التسجيل للشركة المرشحة لممارسة وظيفة الراعي في البورصة بموجب تعليمة من اللجنة.
 - يجب أن تكون الشركة قد نشرت كشوفها المالية المصادق عليها عن السنتين الماليتين الأخيرتين ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك دون المساس بأحكام القانون التجاري المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تلجأ إلى الطلب العلني للإدخار ولا يطلب استيفاء شروط الربحية ورأس المال الأدنى من الشركة التي تطلب قبولها في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- غير أن هذه الشروط لا تطبق على الشركة التي تكون قيد التأسيس من خلال الطلب العلني على الإدخار.
- يجب أن تقوم الشركة بفتح رأسمالها الإجتماعي على مستوى أدناه 10%، وذلك يوم الإدراج على أبعد تقدير.

- يمكن أن تطلب الشركة المقبولة في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقل سنداتها إلى السوق الرئيسية. بمجرد أن تثبت أن قيمة رأس مالها الذي تم وفاؤه لا يقل عن 500 مليون ديناراً جزائرياً، وتوزيع سنداتها على الجمهور على عدد أدناه 150 مساهماً، وما يمثل على الأقل 20% من رأس مالها.

3- شروط قبول السندات في السوق: وتتضمن فقرتين يمكن توضيحهما على النحو الآتي:¹

- تعتبر سندات الإستحقاق والسندات القابلة للتحويل إلى سندات رأسمال وسندات المساهمة، أو أي وصل آخر يخول الحق في سندات رأس المال، كسندات دين.

- بإستثناء سندات الخزينة التي تقبل بقوة القانون، يجب أن يكون سعر سندات الدين التي طلب بشأنها القبول بالتداول في البورصة مساوياً لمبلغ 500 مليون ديناراً جزائرياً، وذلك يوم الإدراج.

وعليه، يرى الطالب أنه رغم الجهود المبذولة في تفعيل البورصة إلا أن الواقع يثبت أن 85% من المؤسسات الإقتصادية لا يسمح لها إطارها القانوني ونمط تسييرها بإدراجها في البورصة، علماً أن قوة هذه الأخيرة تكون بقوة الشركات، كما أن حوالي 15% من الشركات الخاصة ذات طبيعة عائلية ترفض إقحام كل مستثمر أجنبي عنها، وبالتالي ترفض كشف حالتها المالية، وهذا يتناقض مع متطلبات التعامل في السوق المالية التي من أهمها، إصدار الكشوف المالية في التعاملات الإقتصادية، هذا ما حتم على الباحث ضرورة التقرب أكثر من المؤسسات والتعرف على واقع الحوكمة فيها.

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في الجزائر

إن المشرع الجزائري ينظم إدارة الشركات التجارية بكافة أنواعها من خلال بعض التشريعات، لذلك فإن شركات المساهمة تخضع بشكل عام إلى نوعين رئيسيين من التشريعات، يتمثل النوع الأول في مجموعة القوانين التي تصدرها الجهات القائمة على تنظيم القطاعات التجارية في المجتمع وفق ما يعرف بقواعد القانون التجاري، في حين يتمثل النوع الثاني في مجموعة المواد والأحكام التنظيمية التي تتعلق بمهنة المحاسبة لما لها من دور في المراقبة والتحقق المخولة لها في إطار السهر على حسن سير المؤسسات، ونظراً لصعوبة تضمين التشريعات الحكومية بكافة التفاصيل والاحتمالات التي تقع في الواقع العملي فإن التطبيق الفعلي والعملي لتلك القوانين والتشريعات قد يكون مصحوباً في بعض الأحيان بنوع من القصور أو تشوبه بعض الثغرات، وذلك لعدم قدرة المشرع على التنبؤ بكافة السلوكيات التي

¹: المادة 10 من القرار رقم 01-12، مرجع سبق ذكره، الفقرتين (8-46 و 9-46).

يسلكها المتعاملون في عالم الأعمال، فكان لزاماً تطوير مجموعة من اللوائح والقواعد المكتملة لتغطية القصور والضعف في هذه الأنظمة فكانت تلك القواعد والتي سميت بحوكمة الشركات.

وعليه سنتناول في هذا المبحث واقع حوكمة الشركات في الجزائر، وذلك من خلال استعراض أهم بنود قانون الشركات التجارية ومدى ملائمتها لمفهوم حوكمة الشركات، ثم نتناول بعض التشريعات المرتبطة بالحوكمة، خاصة المحاسبية منها، بالإضافة إلى تقديم أهم الإصلاحات التي تمت على مستوى المؤسسات.

المطلب الأول: الجوانب التنظيمية للشركات في القانون التجاري الجزائري

بذلت الجزائر جهوداً معتبرة في تعزيز أداء مؤسساتها، وذلك بقيامها بإصلاحات جذرية لإيجاد مناخ مناسب يتوافق ومتطلبات الحكم الراشد، وقد كللت هذه الجهود من خلال قيام المشرع الجزائري بتنظيم إدارة الشركات التجارية بكافة أنواعها بناء على بعض التشريعات من نصوص القانون التجاري الجزائري¹، دون أن يكون الهدف منها تطبيق أو ممارسة حوكمة الشركات. وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المطلب، حيث يتم تقديم أهم الجوانب التنظيمية للشركات في القانون التجاري الجزائري.

أولاً- تنظيم الشركات وفق القانون التجاري الجزائري

لقد نصت المادة 544 من القانون التجاري الجزائري على أنه "يحدد الطابع التجاري لشركة إما بشكلها أو موضوعها، وتعد شركات التضامن وشركات التوصية وشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة تجارية بحكم شكلها ومهما كان موضوعها"، وقد يعود السبب الذي جعل المشرع يعتبر هذه الشركات شركات تجارية بحسب شكلها بغض النظر عن موضوعها إلى أهميتها والدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه.

1- تأسيس الشركات التجارية: تنشأ الشركات التجارية بعقد رسمي يجرى لدى الموثق وهو عقد التأسيس، ويشترط الموثق قبل أن يجرى العقد التأسيسي التأكد من أهلية الشركاء والاكتمال حسب الشكل القانوني، ولكي يتم القيد في السجل التجاري يجب أن يودع القانون الأساسي للشركة ومداويل الجمعية العامة التأسيسية ومحضر انتخاب أجهزة الإدارة والتسيير لدى المركز الوطني للسجل

¹: القانون التجاري الصادر وفقاً للأمر 75/59 المؤرخ في 26/09/1975 المعدل بالقانون 88/04 المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية والمرسوم 93/08 المتضمن الدفاتر التجارية ومسك المحاسبة والمواد من 09 إلى 18 التي تهم بالدفاتر التجارية ومسكها، والأمر 96/27 المؤرخ في 09/12/1996 الذي ينص الذمة المالية للمؤسسة ويلزم الأشخاص المعنويين بتكليف شخص آخر يسمى مراجع الحسابات للتحقيق والمصادقة على الحسابات.

التجاري، وتنتشر حسب الأوضاع الخاصة بكل شكل من أشكال الشركات وإلا كانت باطلة، وتعتبر شركات المساهمة من أهم الشركات التجارية التي تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، كما أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر يحدد مجالات تطبيقه والتي تضمنت "الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لأحكام القانون التجاري بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة"¹.

2- تنظيم مجلس إدارة شركة المساهمة في القانون التجاري الجزائري: تتكون شركات المساهمة في القانون التجاري الجزائري من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بمقدار مساهمتهم، كما أن عددهم يجب أن لا يقل عن سبعة (7) مساهمين، ويتولى إدارة الشركة مجلس يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل واثنا عشر (12) عضوا على الأكثر، وفي حالة الدمج قد يصل إلى أربعة وعشرون (24) عضوا دون تجاوز هذا العدد.²

تنتخب الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية القائمين بالإدارة وتحدد عضويتهم في القانون الأساسي لمدة ست سنوات على الأكثر، ويجوز إعادة انتخابهم، ويجوز للجمعية العامة العادية عزلهم في أي وقت، ويشترط المشرع الجزائري على مجلس الإدارة (بكل أعضائه) أن يكون مالكا لعدد من الأسهم يمثل على الأقل 20% من رأس مال الشركة³، حيث يحدد القانون الأساسي العدد الأدنى من الأسهم التي يجوزها كل قائم بالإدارة، وذلك لضمان جميع أعمال التسيير، مع عدم إمكانية التصرف فيها، وبما أن هؤلاء الأعضاء يمثلون مساهمات شخص معنوي هو الدولة عادة حسب المادة 612 من المرسوم التشريعي السالف الذكر، فهذا يعكس استمرار مبدأ ارتباط الملكية بالإدارة في إدارة شركات المساهمة في كافة الأنظمة والقوانين.

2-1- مهام مجلس الإدارة في شركات المساهمة: يُنحَل لمجلس الإدارة كل السلطات في كل الظروف للتصرف باسم الشركة ويمارس سلطته في نطاق موضوع الشركة، ولا تصح مداولات مجلس الإدارة إلا إذا حضر نصف عدد أعضائه على الأقل وتؤخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وتمنح لهم مبلغ ثابت عن بدل الحضور، كما ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا له شريطة أن يكون شخصا طبيعيا⁴، حيث يحدد المجلس أجرته، كما أنه يعين لمدة لا تتجاوز مدة نيابته كقائم بالإدارة، مع إمكانية

¹: حسب المواد 02، 04، 05 من قانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 (مرجع سبق ذكره).

²: المادة رقم 610 من القانون 04-88 المؤرخ في 12/01/1988، المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية.

³: المادة 619 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25/04/1993، المتضمن ق. ت. ج وفق التعديلات الجديدة، 2005، ص 276.

⁴: نفس المرجع، المادة 635.

إعادة انتخابه، ويجوز للمجلس أن يعزله طبقا للمادة 636 من نفس المرسوم، ويتولى رئيس المجلس تحت مسؤوليته الإدارة العامة للمؤسسة.

2-2- دور رئيس المدير العام (PDG) في مجالس الإدارة: كانت الشركات المساهمة هي الشكل القانوني الأكثر انتشارا في الجزائر بعد حصول المؤسسات على الإستقلالية، حيث كانت تحوكم من طرف مجلس إدارة يرأسه المدير العام للشركة والذي يعين بطريقة الانتخاب، أي أن رئيس المجلس هو نفسه المدير العام، ونتيجة لقيامه بمهمة مزدوجة، مهمة الإدارة ومهمة وظائف رئيس مجلس الإدارة، وجب عليه استثمار كل قدراته وسلطاته التقديرية من أجل استكمال وظائفه بشكل فعال، وهذا يدل على أن دور مجلس الإدارة في مراقبة رئيس المجلس ليس لها أي معنى، مما يؤدي إلى تقليص الدور الرقابي الذي من المفترض أن يقوم به مجلس الإدارة اتجاه رئيسه.

3- تنظيم جمعية المساهمين في القانون التجاري الجزائري: تختص الجمعية العامة غير العادية وحدها بتعديل القانون الأساسي في جميع أحكامه، وتجتمع هذه الجمعية مرة على الأقل في السنة- خلال ستة أشهر التي تسبق إقفال السنة- ويقدم مجلس الإدارة أو مجلس المديرين إلى الجمعية العامة بعد تلاوة تقريره وجدول النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة، كما يشير مراجع الحسابات في تقريره إلى إتمام المهمة التي أسندت إليه ويجب إعلام الجمعية العامة من مختلف المجالس قبل 30 يوما من انعقاد الجمعية العامة. إذا كان الأمر يتعلق بجمعية عامة عادية فيجب أن يعرض جدول النتائج والوثائق التلخيصية الحصيلة والتقرير الخاص بمراجع الحسابات، أما إذا تعلق الأمر بجمعية عامة غير عادية يعرض تقرير مراجع الحسابات الذي يقدم عند الاقتضاء. يعود حق التصويت المرتبط بالسهم إلى المنتفع في الجمعية العامة العادية ومالك الرقابة في الجمعية العامة غير العادية.

4- حسابات الشركة والتدقيق الخارجي: تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مراجع حسابات أو أكثر تختارهم من بين المسجلين على جدول المصنف الوطني لمدة ثلاث سنوات، وتمثل مهمتهم في التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية للشركة ومراقبة انتظام الحسابات وصحتها، كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو المديرين وفي الوثائق المرسله إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة ويصادقون على حسابات الشركة والموازنة والجرد.

ويتحقق المراجع من احترام مبدأ المساواة بين المساهمين ويمكنه إجراء التحقيقات طيلة السنة، ويمكنه استدعاء الجمعية العامة للانعقاد، ويعتبر مراجع الحسابات مسؤولا أمام الشركة وأمام الغير عن الأضرار أو الأخطاء أو اللامبالاة التي يرتكبها مجلس الإدارة أو المديرين أثناء ممارسة وظائفهم، ولا يكون مسؤولا

مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة إلا إذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعه عليها.

المطلب الثاني: مدى ملائمة القانون التجاري لحوكمة الشركات

سيتم في هذا المطلب دراسة أهم العوامل المؤثرة في آلية عمل مجالس إدارة الشركات الجزائرية، ثم البحث عن مدى انسجام تنظيم الجمعية العامة في ظل قانون الشركات التجاري مع قواعد ولوائح حوكمة الشركات من خلال إيداع الحسابات الإجتماعية للشركة.

1- مجلس الإدارة: أصبح لزاماً على الشركات المساهمة في ظل آليات ومبادئ الحوكمة أن تقوم بإعادة هيكلة مجالس إدارتها بما يضمن استقلال هذه المجالس، وذلك عن طريق تعيين أعضاء مستقلين قادرين على القيام بإشراف فعال على أعمال الشركة بالإضافة إلى إنشاء اللجان التابعة لمجلس الإدارة والتي تساعد في القيام بمهامه مثل لجان التدقيق، وبعد أن بينا كيف نظم قانون التجارة الجزائري عملية إدارة الشركات المساهمة من خلال مجلس الإدارة سنقوم فيما يلي ببيان مدى استجابة هذا القانون لمتطلبات حوكمة الشركات وذلك على النحو التالي:

1.1- الإشراف المستقل: يتحقق الإشراف المستقل بشكل جوهري من خلال ضمان وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، أما المشرع الجزائري ومن خلال قانون الشركات التجارية فلم يتطرق إلى موضوع الإشراف المستقل، فلا يوجد أي نص يحث على ضرورة وجود أعضاء غير تنفيذيين، كما أن أعضاء مجلس الإدارة وطبقاً للقانون الجزائري يتم انتخابهم من قبل المساهمين، وبالتالي لا ينتظر من هؤلاء الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة أن يقوموا بالرقابة والإشراف على أنفسهم بشكل فعال.

2.1- صفات العضو المستقل: في التشريع الجزائري اشترط المشرع بعض الصفات في العضو التنفيذي مثل (أهلية العضو، وملكية معينة من الأسهم) إلا أنه لم يأت على ذكر تعريف أو صفات أو شروط للعضو المستقل في مجلس الإدارة، وبالتالي فإن إغفال المشرع الجزائري للعضو المستقل من شأنه أن يحد من قدرة المجلس في القيام بمهامه بشكل فعال في إدارة الشركة ورقابة أعمالها وتقدير مصلحتها العليا.

3.1- لجان التدقيق: تؤدي لجان التدقيق ومن خلال أعضائها غير التنفيذيين والذين يتمتعون بالدراية المالية والمحاسبية دوراً هاماً في تعزيز الثقة في البيانات المالية الواردة في التقارير المالية من خلال قيامها بتحسين وتسهيل الاتصال بين كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي.¹

نلاحظ أن المشرع في القانون التجاري الجزائري لم يحدد دور لجان التدقيق، وبالتالي يمكن القول أن أهم آلية من آليات حوكمة الشركات لا تزال غائبة في التشريع الجزائري.

4.1- الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب: إن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركات المساهمة يحقق درجة أعلى من الاستقلالية والموضوعية في اتخاذ القرارات، إلا أن المشرع الجزائري لم يشترط الفصل بين هاتين الوظيفتين، مما يشكل عامل ضعف (الشركات العمومية) ويحد من قدرة المجلس على القيام بوظيفته الرقابية والإشرافية بشكل ملائم.

5.1- لجان مجلس الإدارة الأخرى: نادت مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بضرورة إنشاء لجان من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة (لجنة التعيينات أو العضوية، لجنة تقدير المكافآت)، حيث أن ذلك من شأنه أن يعمل على تحسين أداء الشركة على المدى الطويل.²

إلا أن قانون الشركات التجاري الجزائري لم ينص أبداً على ضرورة إنشاء لجنة للعضوية، حيث أن العضوية في مجلس الإدارة تتم في الجمعية العامة دون شروط (باستثناء ملكية الأسهم).

كما أن المشرع الجزائري لم يتطرق لضرورة إنشاء لجنة لتقدير المكافآت واكتفى بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بتوزيع نسبة من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات، وبالتالي يمكننا القول أن المشرع لم يربط تلك المكافأة بأداء أعضاء مجلس الإدارة.

6.1- تعارض المصالح: نصت قواعد ولوائح الحوكمة على أنه لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن تكون له مصلحة (مباشرة أو غير مباشرة) في الأعمال أو العقود التي تتم لحساب الشركة.³

نلاحظ في هذه النقطة أن المشرع الجزائري عالج هذا الموضوع بشكل صريح من خلال تأكيده على أنه لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو أحد من أعضاء المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها، إلا أن المشرع أبقى على الاستثناء المتمثل في موافقة الجمعية العامة، وهذا يعني أن الأعضاء المسيطرين في الشركة (أصحاب أكبر ملكية

¹: حماد طارق عبد العال، "حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ- التجارب)" مرجع سبق ذكره، ص39.

²: محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري". مرجع سبق ذكره، ص100.

³: نفس المرجع، ص 101.

من الأسهم) بإمكانهم انتزاع موافقة الجمعية على دخولهم في صفقات مع الشركة على اعتبار أن قرارات الجمعية تتخذ بالأغلبية وهذا من شأنه أن يؤثر على مصالح حقوق الأقلية في الشركة.

2- إيداع الحسابات الإجتماعية للشركة: تعقد الجمعية العامة مرة واحدة في السنة على الأقل خلال الستة أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية للشركة، تتولى الجمعية العامة البت في بعض الأمور الهامة للشركة مثل:إيداع حساباتها الإجتماعية، مناقشة القوائم المالية والمصادقة عليها، اعتماد الأرباح المقترح توزيعها...إلخ.

ويتناول الباحث في هذا السياق مدى انسجام تنظيم الجمعية العامة في ظل قانون الشركات التجارية الجزائري مع قواعد ولوائح حوكمة الشركات وذلك على النحو التالي:

2-1- إن إيداع الحسابات الإجتماعية على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري يدخل في إطار الإشهار القانوني الإجباري، وذلك طبقا للمادة 717 الفقرة 03 من القانون التجاري "تودع حسابات الشركة المذكورة في الفقرة الأولى في المركز الوطني للسجل التجاري خلال الشهر الذي يلي مصادقة الجمعية العامة عليها، ويعد الإيداع بمثابة إشهار".

2-2-يتطلب إيداع الحسابات كل سنة، طبقا للمادة 676 من القانون التجاري التي تنص على أن: "تجتمع الجمعية العامة العادية مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التي تسبق قفل السنة المالية، فيما عدا تمديد هذا الأجل بناء على طلب مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة بأمر من الجبهة القضائية المختصة التي تبت في ذلك بناء على عريضة".

2-3- طبقا لأحكام القانون التجاري، يتم إيداع الحسابات الإجتماعية* في أجل شهر واحد (01) بعد تاريخ إنعقاد الجمعية العامة التي تفصل في الحسابات الإجتماعية للسنة المالية المعتبرة.¹

2-4-طبقا لأحكام القانون التجاري، فإنه فور انقضاء الأجل القانوني للإيداع، يقوم المركز الوطني للسجل التجاري بإرسال إلى المصالح المختصة التابعة لوزارة التجارة المكلفة بالرقابة، قوائم الشركات التي لم تودع حساباتها، طبقا لنص المادة 35 من القانون 08-04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.²

*: طبقا لأحكام القانون التجاري فهي عبارة عن سلسلة من ثلاثة جداول محاسبية (المادة 717، الفقرة الأولى، القانون التجاري الجزائري) هي حسابات النتائج، الأصول، الخصوم.

¹: المادة 717، الفقرة الثالثة من القانون التجاري الجزائري.

²: تنص المادة 35 على أن: "يعاقب على عدم إشهار البيانات القانونية المنصوص عليها في أحكام المواد 11، 12، 14 من هذا القانون بغرامة من 30.000,00 دج إلى 300.000,00 دج.

2-5- يمكن للمساهمين مراجعة القوائم والتقارير المالية الخاصة بالشركة خلال أسبوعين قبل انعقاد الجمعية العامة، وذلك من خلال طلب موقع يتم تقديمه للشركة وعلى الشركة تعيين مسؤولاً عن العلاقات مع المستثمرين تكون مهمته الرئيسية الرد على استفسارات المساهمين.

2-6- المشرع الجزائري في القانون التجاري ألزم الشركات على إيداع حساباتها الإجتماعية، وذلك بهدف إطلاع الغير (هيئات مالية وإدارية، متعاملين اقتصاديين، تجار... إلخ)، بمضمون هذه الحسابات والتي يمكن من خلالها الحصول على صور حقيقية للصحة المالية للشركات التجارية.

وعليه يرى الطالب بعد أن تم عرض أهم بنود قانون الشركات التجارية، أن الدراسة كشفت بعض النقائص في هذا القانون والتي لا تلائم موضوع حوكمة الشركات، مما يستدعي إدخال تعديلات على هذا القانون ليتماشى مع المبادئ والمعايير التي نصت عليها حوكمة الشركات والتي تتضمن ما يلي:

- هياكل مستقلة لمجلس الإدارة قادرة على القيام بإشراف مستقل على الشركة.
- تشكيل لجان مجلس الإدارة وخاصة لجنة التدقيق والتي تعتبر من أهم آليات حوكمة الشركات.
- الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- تطوير القواعد المنظمة للجمعية العامة وحقوق المساهمين في ظل معايير ومبادئ الحوكمة.

المطلب الثالث: تشريعات محاسبية واقتصادية

بالإضافة إلى قانون الشركات التجارية، قام المشرع الجزائري بإصدار تشريعات تتعلق بمهنة المحاسبة وإصلاحات أخرى عامة على صعيد نظامها المصرفي أو على مستوى المؤسسات التي تخدم مفهوم الحوكمة بشكل كبير، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً- تشريعات تتعلق بمهنة المحاسبة

من أهم التشريعات التي جاء بها المشرع الجزائري تلك التي تتعلق بأخلاقيات مهنة المحاسبة، بالإضافة إلى إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد الذي ألغى العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة، وبعدها ظهور القانون المتعلق بمهنة التدقيق الخارجي، ويمكن توضيح ذلك بإيجاز:

1- الإطار القانوني لأخلاقيات مهنة المحاسبة: جاء المرسوم التنفيذي رقم 136-96 المؤرخ في 15/04/1996، المتعلق بالإطار القانوني لأخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر، وأهم ما تضمنه هذا القانون:¹

¹: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24 المؤرخ في 17/04/1996، ص ص: 04-09.

1.1- واجبات المهني وتنقسم إلى:

أ- واجباته في أداء مهنته وفي علاقاته مع زبائنه، وتمثل في التحلي بدرجة عالية من الرزانة في أداء مهامه والحرص في حياته الخاصة والمهنية على تجنب كل تصرف من شأنه المساس بكرامة المهنة وشرفها، مراعاة مبدأ الحياد والإخلاص والشرعية المطلوبة والقواعد الأخلاقية المهنية عند تنفيذ مهام المحاسبة، مع ضرورة الالتزام بالسرية في أداء مهنته، وأن تتسم علاقته بزبائنه بالأمانة والاستقلال، ووجوب القيام بمهامه بشرف و ضمير مهني، ثم ضرورة تحديد طبيعة الأعمال وحجمها وأتعاها في عقد مكتوب.

ب- واجباته في علاقاته بالنقابة، وتمثل في ضرورة إخطار النقابة بأي حدث هام طرأ على حياته المهنية، ضرورة التعاون مع زملائه في المهنة في حالة استبداله أو توقيفه لأسباب تأديبه أو أي سبب آخر، ثم ضرورة إخبار النقابة بجميع الاتفاقيات المهنية التي يبرمها.

ج- واجباته في علاقاته بزملائه، وتمثل في عدم تعويض زميل له إذا طلب منه زبون ذلك وبشروط، اعتبار تصرف الزملاء فيما بينهم بمثابة روح الزمالة والتضامن، وضرورة حل النزاعات بين الزملاء بالتراضي.

د- واجبات تتعلق بتأطير المتدربين، وتمثل في التكفل بتدريب المهنيين من المتدربين، ومنح جميع التسهيلات للمتدرب سواء كانت نظرية أو تطبيقية.

1-2- حقوق المهني التي تتمثل في:

أ- الحق في التعاون، خاصة فيما يتعلق بتوفير جميع الوثائق والمستندات اللازمة لتأدية المهمة، وكذلك توفير جميع الظروف اللازمة لتحقيق ذلك.

ب- الحق في الحصول على مقابل الأتعاب.

2- إصدار النظام المحاسبي المالي الجديد: كان الأمر 35/75 الصادر في 1975/04/29 الخاص بالمخطط الوطني للمحاسبة هو المرجع الوحيد الذي كان يعتد به، إلا أنه حالياً هناك تحول جذري للمحاسبة، حيث أكتسب التشريع المحاسبي مرجعية قانونية يركز عليها، وذلك بعد إصدار قانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجديد الذي بدأ تطبيقه في بداية سنة 2010، والذي يشمل المفاهيم ومجال التطبيق والإطار التصوري والمبادئ والمعايير وتنظيم المحاسبة والقوائم المالية والطرق المحاسبية.

وبعدها صدرت مراسيم تنفيذية وقرارات تدعم تطبيق القانون 11/07، والتي جاءت على النحو الآتي:

- 2-1- المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07، بالإضافة إلى تبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح (IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية (IAS) من أجل ضمان وتعزيز الشفافية والإفصاح.¹
- 2-2- القرار الأساسي المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- 2-3- القرار المؤرخ في 26/07/2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- 2-4- المرسوم التنفيذي 110/09 المؤرخ 07/04/2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي .
- 2-5- تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29/10/2009 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وهي تتضمن كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من (PCN) إلى (SCF).
- ويمكن القول أن النظام المحاسبي المالي يسهل عملية التحقق من الحسابات ومراقبتها، لأنه يوضح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، كما يحتوي إطارا تصوريا يتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات، وأيضا قواعد واضحة تضمن مزيدا من التناسق وتقلل من عدم الفهم كما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة.
- 3- صدور عدة قوانين تتعلق بمهنة التدقيق: صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في السنوات الأخيرة والمتعلق بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، ولعل أهم هذه المراسيم ما يلي:
- 3-1- المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث يهدف كما تشير مادته الأولى إلى تحديد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.²
- 3-2- المرسوم التنفيذي رقم 10-02 المؤرخ في 26/08/2010 والمتعلق بمجلس المحاسبة، حيث يهدف هذا الأمر إلى تمتة الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 المتعلق بالأمر نفسه، وجاء فيه من مادته الثانية أنه يبقى كما هو عليه بدون حتى تغير للمرافق العمومية.³
- 3-3- صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-08 المؤرخ في 27/10/2010 المتضمن الموافقة على المرسوم التنفيذي السابق المتعلق بمجلس المحاسبة.⁴

¹: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المؤرخة بتاريخ 28-5-2008، ص ص: 11-15.

²: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 42، المؤرخة بتاريخ 11/09/2010، ص4.

³: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 50، المؤرخة بتاريخ 01/09/2010، ص4.

⁴: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 66، المؤرخة بتاريخ 03/11/2010، ص4.

3-4- صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 27/01/2011 والتي تصب في إطار التغيير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات، المراسيم التنفيذية من 11-24 إلى 11-32، وتمثلت هذه المهام في:¹

- تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وتحديد قواعد تسييره.
- تحديد تشكيلة المجلس الوطني لمصنف للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد تسييره، ونفس الشيء بالنسبة لكل من المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
- تحديد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية السالفة الذكر.
- تحديد ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية السابقة وصلاحياتهم.
- تحديد شروط وكيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،
- تحديد الشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ثم كيفية تعيين محافظي الحسابات).

3-5- صدور مجموعة ثانية من المراسيم التنفيذية في 16-2-2011 والتي تتعلق في الغالب بالشخص الممارس لمهنة المراجعة المالية، وأهمها القوانين الآتية:²

- المرسوم التنفيذي رقم 11-72 يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح الحق في المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-73 يحدد كيفية ممارسة المهمة التضامنية لمحافظات الحسابات.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-74 يحدد شروط وكيفية تنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة خبير محاسب.

وعموما يمكن القول أن التعديلات الجديدة تضمنت إحداث ثلاث هيئات وطنية لها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة، وتحت رعاية وزارة المالية، وتُعنى هذه الهيئات بتنظيم المهن المتعلقة بها من أجل التحكم فيها بشكل يتناسب مع التغييرات في مهنة المحاسبة والمراجعة التي تبنتها الجزائر.

¹: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 7، المؤرخة بتاريخ 2011/02/02، ص ص:4-23.

²: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 11، المؤرخة بتاريخ 2011/02/20، ص ص:5-6.

ثانيا- إصلاحات إقتصادية أخرى

من بين أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على مستوى مؤسساتها رغم قلتها مقارنة بمتطلبات مفهوم حوكمة المؤسسات نذكر:

1- إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض في سنة 1990، والذي جاء ليواكب متطلبات انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، حيث يشكل الإطار القانوني للنشاط المصرفي والموجه لإصلاحات القطاع، وهو يتمحور حول الأهداف الآتية:

- تكريس استقلالية السلطة النقدية بتحريرها من وصاية وزارة المالية، وتمكينها من بلورة وإدارة السياسة النقدية بما يتوافق والقواعد الكلاسيكية النقدية،
- وضع قواعد واضحة لتحديد العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام البنكي بإبعاد تأثير الخزينة على بنك الجزائر لاعتبارات موازنة والتمييز بين العمليات الميزانية والعمليات المصرفية،
- المساواة في منح القروض والتمويلات لمؤسسات القطاع العام والخاص، وفقا لقواعد المتاجرة والجدوى الاقتصادية،
- الفصل بين دور الدولة كمالك لرأسمال البنوك العمومية وبين ضرورات التسيير وفق قواعد السوق؛ بما يفسح المجال لتكوين البنوك الخاصة وفتح فروع للبنوك الأجنبية وهو ما يعزز المنافسة بين البنوك. وعليه فإن قانون النقد والقرض كان يهدف إلى تحقيق حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية؛ تقديم الائتمان بمختلف الآجال؛ وفتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي للعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

2- إصدار الأمر 03-11 قصد تحسين الإطار التشريعي لقانون النقد والقرض، وذلك بإحداث تعديلات الهدف منها تحقيق ما يلي:¹

- الفصل في بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية ومانح الاعتماد ومنظم الإشراف؛
- توسيع تشكيلة مجلس النقد والقرض باعتباره السلطة النقدية،
- توضيح وتعزيز دور اللجنة المصرفية القائمة بدور مراقبة ومتابعة تنفيذ المعايير المصرفية؛
- تشديد وتدقيق شروط ومعايير منح اعتماد البنوك والشروط الواجب توفرها في مسيري البنوك،
- توضيح شروط منح التمويل البنكي. بمنع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيري البنك.

¹: شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، المنتدى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2009، ص 8.

3- إصدار تعليمة رقم 94-74 في سنة 1994، المتعلقة بقواعد الحيطلة والحذر والمتبناة من لجنة بازل الأولى*، التي استهدفت بعملها بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، ويقع تطبيق مبادئ الاتفاقية تحت مسؤولية السلطات الوطنية، باعتبار أن اللجنة ليس لها صفة الإلزام لتطبيق ما جاءت به.

4- تبني الجزائر مقترحات لجنة بازل الثانية في سنة 2002، والمتمثلة في النظام الذي صدر تحت رقم 02-03 بتاريخ 2002/07/14، والذي تضمن المراقبة الداخلية في المؤسسات المصرفية، ويجبر البنوك على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية.

علما أن بازل الثانية جاءت لتعديل بازل الأولى حيث لا يقتصر التعديل على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال فقط، بل ليشمل النظر في أساليب "إدارة المخاطر" بما يسمح بترقيتها، وتوسيع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعته وليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته، وذلك بما يحقق الأهداف التالية:¹

- المزيد من معدلات الأمان وسلامة النظام المصرفي العالمي،

- تدعيم المساواة والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط،

- إدراج المخاطر غير المعتبرة من ذي قبل.

5- إصدار بنك الجزائر النظام 05-05 المتعلق بالوقاية ومكافحة تبييض الأموال (2005/09/15)، والذي ألزم البنوك بوضع برامج مكتوبة في الموضوع تتضمن: الإجراءات، عمليات المراقبة، منهجية الرعاية اللازمة فيما يخص معرفة الزبائن، توفير تكوين مناسب لمستخدميها، نظام علاقات (مراسل وأخطار بالشبهة) مع خلية معالجة الاستعلام المالي.

وادمج هذا البرنامج ضمن نظام المراقبة الداخلية للبنوك، مع إعداد تقرير سنوي بخصوصه يرسل إلى اللجنة المصرفية.

وسعيًا منها إلى تجسيد مفهوم حوكمة المؤسسات فتحت الجزائر عدة ورشات في هذا المجال من بينها:

6- انعقاد أول مؤتمر دولي في الجزائر حول الحكم الراشد، حيث شكل هذا الملتقى فرصة لتلاقح جميع الأفراد والعاملين في عالم المؤسسات، لفتح النقاش حول إمكانية تجسيد هذا المفهوم، ومن خلال هذا

*- تم التوصل إليها سنة 1988، ومن أهم نتائجها تحديد معيار كفاية رأس المال بما يسمح بوقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين، إضافة إلى تسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي، وتعتبر لجنة بازل التي تأسست في سنة 1975 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر مسؤولة عن وضع المعايير الدولية للمراقبة المصرفية، وهي تتخذ بنك التسويات الدولي (BRI) بمدينة بازل بسويسرا مقرا لاجتماعاتها.

¹: حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، بيروت: اتحاد المصارف العربية 2003. ص16.

الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق للحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وذلك بمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، بالانضمام إلى فريق العمل تحت تسمية (Gouvernance Algérie 2008)، أي فرق العمل للحكم الراشد بالجزائر سنة 2008.¹

7- إصدار دليل حوكمة المؤسسات في 11 مارس 2009 من طرف اللجنة الوطنية للحكم الراشد في الجزائر، وذلك بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية والمنتدى العالمي للحوكمة.²

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الميثاق (دليل حوكمة المؤسسات) موجه إلى مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، والتي تعمل من أجل الاستمرارية في نشاطها، وقد تضمن هذا الدليل قسمين:³

- الأول يتضمن الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما يربط الصلة مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- الثاني يتضمن المقاييس الأساسية التي ينبغي عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى يوضح علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية والموردين والإدارة.

رغم كل هذه الجهود إلا أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية الصادر بتاريخ 2013 /12/03 أشار إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 94 عالميا من بين 177 دولة في قائمة مؤشر مدركات الفساد، ويرجع ترتيب الجزائر من ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم حسب الناطق الرسمي لجمعية مكافحة الفساد إلى جملة من المؤشرات التي يشملها المسح السنوي، ومنها مؤشر التنافسية، بيئة الأعمال، حرية التعبير، مستوى الحوكمة، حقوق الإنسان، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حريةولوج إلى الإنترنت. وقد أضاف بالرغم من أن الجزائر تتوفر على هيئة مركزية لمكافحة الفساد ومجموعة من القوانين ذات الصلة، إلا أنها تحتاج إلى إرادة سياسية لمحاربة الفساد وتوفير تشريعات قوية لتنفيذ قراراتها.⁴

وعليه فإنه لا يمكن ضمان أي إصلاحات أو تعديلات في الأنظمة المستعملة على مستوى المؤسسات ما لم يصاحب ذلك التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد والنظم الأساسية للحوكمة التي تضمن لها

¹: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، من خلال الموقع الإلكتروني: (www.algeria.corporategovernance.org)، تاريخ الاطلاع: 2009/03/05. 2009، ص: 12.

²: مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات القضايا والتحديات، مارس 2009، ص: 1.

³: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

⁴: جريدة الشروق الأربعاء 2013/12/04 العدد 4215، ص: 7.

النجاح، وبالنظر إلى واقع القوانين الجزائرية المنظمة لعمل مجالس إدارة شركات المساهمة نجد أن الجزائر قد سعت جاهدة إلى إحكام عمليات الرقابة داخل هذه المؤسسات من أجل ضمان أداء جيد لهذه الأخيرة، إلا أن الواقع العملي يشير إلى حقائق أخرى نستعرضها من خلال الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

تعتبر الدراسة الميدانية عن مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومدى انعكاسات ذلك على كفاءة السوق المالية، ونظرا لحدثة تطبيق مفهوم الحوكمة في الجزائر وتطبيق نظام محاسبي مالي جديد يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى كون الدراسة ذات طبيعة محاسبية، فإننا سنركز على تبني مفهوم الحوكمة من خلال آليات محدودة (آليات محاسبية). وانطلاقا من تعريف المنهجية "الطريقة التي يسلكها الباحث في الإجابة عن الأسئلة التي تثيرها مشكلة البحث المتمثلة في جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية" فإن الطالب سيعتمد على المنهج الوصفي للوصول إلى مبتغى الدراسة، ثم المنهج التطبيقي "دراسة الحالة"، حيث يمكن إثبات أو نفي صحة فرضية الدراسة التطبيقية (يعتبر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائر مطلبا ضرورياً للمساهمة في تحقيق كفاءة السوق المالية)، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية تقتصر على دراسة واقع تطبيق آليات معينة (مجلس الإدارة ولجان التدقيق، التدقيق الداخلي، الإفصاح المحاسبي)، ولتجسيد هذه الدراسة نستعرض في هذا المبحث طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية، اختبار الاستبيان وتحليل الخصائص الشخصية لأفراد العينة، ثم نقوم بعرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.

المطلب الأول: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية

يوضح هذا المطلب وصف لنموذج الدراسة ومنهجيتها الميدانية، حيث يتناول البيانات المتضمنة في الاستبيان المتعلق بالدراسة الميدانية، كما نعرف متغيرات الدراسة والتي هي عبارة عن تجسيد لما تم تناوله في الجانب النظري من معلومات حول حوكمة المؤسسات وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى ذلك نقوم بشرح طبيعة أداة الدراسة (الاستبيان)، لنصل في الأخير إلى إبراز حدود الدراسة الميدانية وذكر أهم المشاكل التي أعاقت البحث إلى حد ما.

أولاً-وصف لنموذج الدراسة ومنهجيتها الميدانية

تهدف الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومدى انعكاس هذه الجودة على كفاءة السوق المالية، وقد يتم التركيز على الآليات التي ترتبط أكثر بالجانب المحاسبي.

1- بيانات الدراسة: تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات المنشورة في الكتب والأطروحات والمجلات المتعلقة بالموضوع في جانبه (جانب متعلق بحوكمة المؤسسات وجانب متعلق بجودة المعلومات المحاسبية) والتي يمكن أن تساهم في إثراء الموضوع قيد الدراسة، وبناء على ذلك تم إعداد استبيان وعرضه على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة المتخصصين في جامعات مختلفة بالإضافة إلى مهنيين محترفين (مدير مالي، خبير محاسبي، محافظ حسابات)، وذلك لتحكيم هذا الاستبيان والتأكد من صحته ودقة فقراته، وعلى ضوء آرائهم تم حذف، تعديل، وإعادة صياغة بعض الفقرات إلى أن أخذت الإستهانة شكلها النهائي وأصبحت أكثر فهما وتحقيقاً لأهداف الدراسة.

2- متغيرات الدراسة: تتضمن الدراسة الميدانية تحليلاً وصفياً للمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى محاولة لتحديد نموذج يبين العلاقة بين مفهوم حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية ومدى انعكاس هذه الجودة على كفاءة السوق المالية، وعليه فإن هذا النموذج يضم متغيرين أساسيين (تابع ومستقل) ومتغير آخر شرطي، حيث يتمثل المتغير المستقل في مفهوم حوكمة المؤسسات والذي بدوره يرتبط بآليات الحوكمة (مجلس الإدارة ولجان التدقيق، التدقيق الداخلي، الإفصاح المحاسبي) وهي تشكل عوامل مستقلة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على جودة المعلومات المحاسبية، هذه الأخيرة تعتبر كمتغير تابع يخضع لمجموعة كبيرة من آليات الحوكمة، علماً أنه تم التركيز على تلك التي ترتبط بالجانب المحاسبي فقط، بينما تمثل كفاءة السوق المالية متغير شرطي، بحيث لا يمكن الحكم على جودة المعلومات المحاسبية إلا بمدى تحقيقها لكفاءة السوق المالية.

ثانياً- منهجية الدراسة الميدانية

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كما سبق توضيحه، أي الحصول على بيانات، ثم وصفها وتحليلها كما هي، وقد تم اعتماد قائمة استبيان لجمع البيانات عن طريق العينة الإحصائية.

1- مجتمع الدراسة: نظراً لطبيعة الدراسة فإن المجتمع عبارة عن مجموعة من المؤسسات المتنوعة والمنتشرة وطنياً (الشركات المدرجة في البورصة أو هي في طريقها نحو الانضمام)، يمثلها إدارات وموظفون لهم إطلاع بالدور الذي تلعبه المحاسبة والحوكمة على مستوى مؤسستهم (رؤساء مجالس الإدارة، مدراء

مالية ومحاسبة، أعضاء مجالس الإدارة، مدققين داخليين) من مختلف الأعمار، بالإضافة إلى أكاديميين (أساتذة متخصصين من جامعات مختلفة) ومهنيين من خبراء محاسبة ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، وعليه تم تصنيف مجتمع الدراسة إلى ثلاث فئات (المؤسسات، الأكاديميين، والمهنيين)، وهي تشكل طبقات متجانسة.

2- عينة الدراسة: لإختيار عينة الدراسة من هذا المجتمع تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، الذي يحقق أقل قدر من التباين بين مفردات كل طبقة، حيث يبدو تجانس مفرداتها واضحا، كما يحقق تمثيل الطبقات بشكل تفصيلي داخل العينة عن طريق استخدام أسلوب التخصيص النسبي، بمعنى الأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لكل طبقة في المجتمع وبالتالي تحصيل عينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

وعليه فقد تم توزيع 120 إستبانة على أفراد العينة، بالاعتماد على التسليم والاستلام المباشر بالالتقاء مع أفراد العينة، من خلال التوجه إلى المؤسسات أو الاستعانة بالأصدقاء لتقديم الاستبيان لأفراد العينة بطريقة مباشرة، كما تم استخدام البريد الإلكتروني في بعض الأحيان.

وبعد عملية التوزيع تحصلنا على 75 استبانة صالحة من بين 84 استبان واردة، والتي من خلالها تم تمثيل مجتمع الدراسة، حيث بعضها لم ترد إلينا وأخرى تأخرت، إضافة إلى وجود تسع (9) استبانات غير صالحة (متضمنة إجابات غير كاملة)، والجدول رقم (2.5) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2.5): إحصائية خاصة بتوزيع الاستبيانات

النسبة المئوية	الاستبيانات الواردة الصالحة	الاستبيانات الموزعة	البيان / الطبقات
62%	31	50	الشركات (إطارات مختلفة)
70%	28	40	الأكاديميين (أساتذة)
53%	16	30	المهنيين (خبراء المحاسبة، محافظ، محاسب)
62.5%	75	120	المجموع

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على نتائج الإستبيان الواردة

3- محتوى الإستبيان: يبدأ الإستبيان بتوضيح الهدف منه، حيث يؤكد على أن كتابة الإسم أو إغفاله (مسألة شخصية) لأن ذلك لا يشكل أهمية بالنسبة للدراسة، وهذا للتأكيد على سرية الإجابات، وإظهار الهدف الأساسي من البحث المتمثل في إثراء الجانب الأكاديمي النظري الذي تم إعداده، ويتضمن الإستبيان قسمين أساسيين على النحو الآتي:

1.3- القسم الأول: يشمل البيانات الأولية لغرض التعرف على الخصائص الشخصية العامة لأفراد العينة، حيث تضمنت الإستبانة بيانات تمثل (العمر، الشهادة العلمية، التخصص، القطاع الذي تنتمي إليه، المركز الوظيفي، الأقدمية في الوظيفة).

2.3- القسم الثاني: يشمل متغيرات الدراسة الأساسية التي يمكن من خلالها التعرف على آليات الحوكمة التي تتحقق من خلالها جودة المعلومات المحاسبية ومدى انعكاساتها على كفاءة السوق المالية. وقد شملت البيانات الأساسية أربعين عبارة (40) موجهة لعينة الدراسة وموزعة على أربعة محاور، كل محور يمثل فرضية فرعية للفرضية الأساسية للدراسة التطبيقية السالفة الذكر، موضحة على النحو الآتي:

- دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، بنود هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس آرائهم حول مدى مساهمة مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تطبيق الحوكمة.
- دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، فقرات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس آرائهم حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تدعيم الحوكمة والالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، بنود هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس آرائهم حول مدى دعم الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تحقيق معلومات ذات جودة.
- انعكاس جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر، عبارات هذا المحور موجهة لأفراد العينة لقياس آرائهم حول الإلتزام بتطبيق تشريعات الحوكمة في الجزائر خاصة المحاسبية منها (التدقيق والنظام المحاسبي المالي) ومدى تأثير ذلك على كفاءة السوق المالية.

علما أنه قد تم اعتماد مقياس ليكارت الخماسي "*Scale Likret*"¹ لتحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود المعلومات التي تشملها أسئلة الإستبيان، كما تم تحديد طول خلايا هذا المقياس المستخدم في محاور الدراسة، من خلال حساب المدى (5-1=4) تم تقسيمه على عدد الخلايا للحصول على طول الخلية الصحيح أي (0.8=5/4) بعد ذلك تم إضافة هذه النتيجة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى للخلية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3.5) على النحو الآتي:

¹:هو مقياس باسم الباحث "*Likret*" قد استعمله أول مرة سنة 1932، عندما قام بتصميم مقياس لدراسة المواقف حول الإمبريالية، السلام العالمي ومواضيع أخرى، ويعتمد هذا المقياس على التمييز بين مدى قوة توافق المفردة مع الخيار أو العبارة، وذلك بتحديد المستويات من علاقة قوية موجبة إلى قوية سالبة. للإطلاع على تفاصيل أكثر حول المقياس، ارجع إلى (إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص: 145-146).

جدول رقم (3.5): يوضح مستويات مقياس ليكارت الخماسي

المستوى	الوزن النسبي	ترتيب درجة الأهمية
موافق تماما	1 إلى 1.8	1
موافق	1.8 إلى 2.6	2
محايد	2.6 إلى 3.4	3
معارض	3.4 إلى 4.2	4
معارض تماما	4.2 إلى 5	5

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي

فإذا تراوحت قيمة المتوسط المحاسبي لأي عبارة من عبارات المحور أو (المتوسط الحسابي المرجح للمحور) بين (1 و 1.8) فهذا يدل على أن إجابات أفراد العينة هي من درجة "موافق تماما"، وبين (1.8 و 2.6) فالإجابات هي من درجة "موافق" وهكذا... كما هو موضح في الجدول أعلاه.

4-خطوات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)* إصدار رقم 15، حيث تم إتباع الخطوات الآتية:

- تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسوب وفقا لخلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الدراسة لتحديد درجة الموافقة (سبق توضيحه).
- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد إجابات أفرادها حول عبارات المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداة الدراسة.
- تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- تم حساب معامل التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ، وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة.
- حساب المتوسط الحسابي، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، علما أنه يسمح بترتيب العبارات لكل محاور حسب درجة الموافقة من الأدنى إلى الأعلى.
- حساب المتوسط الحسابي المرجح (متوسط متوسطات العبارات)، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد الدراسة حول محاور الاستبيان الرئيسية، لأنه يسمح بترتيب المحاور حسب أحسن متوسط مرجح.

* : Statistical Package For Social Sciences.

- حساب الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف إجابات الأفراد لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
 - استخدام اختبار (كا² *khi-deux*) عند مستوى دلالة أقل من 5%، وذلك لمطابقة إجابات أفراد العينة وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة.
 - استخدام اختبار كولموجوروف-سميرنوف *Kolmogorov-Smirnov* لمعرفة طبيعية توزيع البيانات.
- 5- حدود ومشاكل الدراسة الميدانية:** يمكن ضبط هذه الدراسة من خلال إطارها الزمني والمكاني، بالإضافة إلى ذكر أهم الصعوبات والمشاكل التي أعاقت الدراسة الميدانية نوعا ما على النحو الآتي:
- 1.5- حدود الدراسة الميدانية**

- **الحدود الزمانية:** تعتبر نتائج هذه الدراسة الميدانية مرتبطة بالفترة التي قمنا فيها بالجزء التطبيقي من البحث (بداية شهر مارس 2013 إلى غاية نهاية شهر جانفي 2014)، وهي فترة معتبرة نوعا ما، وهذا لإعطاء فرصة لوضع الاستبيان ضمن جدول أعمال مجلس الإدارة في بعض المؤسسات المعنية بالدراسة، وأيضا منح الوقت الكافي لباقي أفراد العينة (الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، والأكاديميين) للإجابة الموضوعية على عبارات الاستبيان، مع تنظيم زيارات متكررة للمؤسسات للتقرب أكثر من أفراد العينة وتقديم التوضيحات المتعلقة ببعض العبارات الغامضة بالنسبة لهم.
- **الحدود المكانية:** شملت هذه الدراسة بعض المؤسسات الجزائرية المنتشرة عبر التراب الوطني، وهو ما زاد في قوة تعبير العينة على مجتمع الدراسة (أنظر الملحق رقم2).

2.5- مشاكل الدراسة الميدانية: خلال فترة الدراسة الميدانية، واجهتنا بعض الصعوبات والمشاكل والتي يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

- قلة المؤسسات المدرجة في البورصة.
- صعوبة الوصول إلى كل أفراد العينة المراد دراستها.
- انتشار أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة، الأمر الذي زاد من فترة انتظار الاستبيانات الموزعة.
- عدم وصول ردود بعض الاستبيانات من طرف أفراد العينة بالرغم من الإلحاح المتواصل.

المطلب الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل خصائص ونتائج العينة

يتضمن هذا المطلب دراسة إحصائية للاستبيان من خلال مجموعة من الاختبارات، وذلك للوقوف على مدى مصداقيته وثباته كأداة لدراسة الميدانية، كما نتعرف على طبيعة التوزيع لعينة المجتمع والتي

تسمح لنا بإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة، وبعدها نتطرق إلى تحليل الخصائص الشخصية العامة لأفراد العينة.

أولاً- اختبار صدق الإستبيان وثباته

تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل البحث العلمي، ويرجع ذلك إلى صعوبة اختيار أو تصميم أداة جمع بيانات مناسبة لمجتمع الدراسة لأهدافها، وعادة ما يعتمد الباحثون على أسس علمية لتحقيق ذلك أهمها معرفة مدى صدق وثبات الإستبيان، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1- اختبار صدق الإستبيان: يقصد بصدق الإستبيان أن تكون أسئلته أو عباراته وثيقة الصلة بموضوع البحث، وللتأكد من ذلك تم عرض الإستبانة على مجموعة من الخبراء المتخصصين في المالية والمحاسبة وأساتذة متخصصين، بغرض تحكيمها والتحقق من مدى دقتها وصلاحيه عباراتها وقدرتها كأداة لقياس المتغير التابع "جودة المعلومات المحاسبية"، وقد تم إجراء التعديلات اللازمة لتدارك النقائص المتعلقة بالإستبيان بناء على الملاحظات المقدمة من قبل المحكمين، وبعد ذلك تم توزيعها على عينة الدراسة.

2- اختبار ثبات الإستبيان: يقصد بثبات الإستبيان مدى التوافق في نتائج الإستبانة إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف متماثلة¹، أو "قدرة الإستبيان على إعطاء نفس النتائج باستمرار إذا ما تكرر تطبيقه على نفس المجموعة وتحت نفس الظروف"²، وقد تم التحقق من ذلك إحصائيا باستعمال طريقتين:

1.2- أداة التجزئة النصفية: تعتمد أداة التجزئة النصفية على حساب معامل الارتباط لبيرسون (Pearson) بين معدل العبارات الفردية الرتيبة ومعدل العبارات الزوجية الرتيبة لكل محور من محاور قائمة الإستبيان عند مستوى معنوية 0.01، حيث تبين أن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية الكلي لعبارات محاور الدراسة قد بلغ 0.851، أي (85.1%) وذلك في الحالتين (العبارات الفردية والعبارات الزوجية)، مما يدل على ارتفاع درجة ثبات المقياس، وبالتالي التأكيد على أن عبارات الإستبيان تتمتع بمعاملات ثبات عالية، وهذا ما يطمئن الطالب على تطبيقها على عينة الدراسة.

2.2- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): تم استخدام معامل ألفا كرونباخ كطريقة ثانية لقياس ثبات عبارات قائمة الإستبيان، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ 90% لجميع العبارات (الإجمالي)، وهذا يدل على أن المقياس لديه درجة ثبات مرتفعة، وتعد هذه النتيجة جيدة لأغراض الدراسة لأن جودة الأداء تتحقق كلما زاد معامل ألفا كرونباخ عن (67%)، وهو ما تحقق بالنسبة لجميع بنود محاور

¹: فوزي غرابية وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص62.

²: إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص139.

الإستبيان (المعامل محصور بين 76% و 84%) مما يدل على أن هناك ثبات في أداة الدراسة الميدانية، ويمكن توضيح ذلك وفق الجدول رقم (4-5):

الجدول رقم(4-5): معامل الثبات *Alpha Cronbach's*

رقم المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل <i>Cronbach's Alpha</i>
المحور (1)	دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	10	0.7648
المحور (2)	دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	10	0.7965
المحور(3)	دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	10	0.8445
المحور(4)	انعكاس جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر	10	0.7608
جميع عبارات محاور الاستبيان		40	0.90

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على نتائج برنامج *SPSS*

3- اختبار طبيعية التوزيع: تم استخدام اختبار كولجوروف-سميرنوف *Kolmogorov-Smirnov* لمعرفة طبيعية توزيع البيانات، لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، والجدول رقم (5-5) يوضح قيمة المعنوية الإحصائية لكل محاور الدراسة.

جدول رقم (5-5): نتائج اختبار *Kolmogorov-Smirnov* لإثبات طبيعية التوزيع

البيان	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة <i>Z</i>	مستوى المعنوية
المحور (1)	دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	10	1.021	0.248
المحور (2)	دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	10	0.926	0.357
المحور(3)	دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	10	1.015	0.254
المحور(4)	انعكاس جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر	10	0.782	0.573

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على نتائج برنامج *SPSS*.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية الإحصائية لمتغيرات الدراسة (0.248، 0.357، 0.254، 0.573) لكل المحاور أكبر من مستوى الدلالة الذي يساوي 0,050، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، والذي يسمح من خلاله باستخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا-تحليل خصائص العينة

يتجسد وصف عينة الدراسة من خلال تحليل الخصائص الشخصية العامة لأفراد العينة، والمتمثلة في ما تضمنه الإستبيان من بيانات تمثل (العمر، الشهادة العلمية، التخصص، القطاع، المركز الوظيفي، الأقدمية في الوظيفة) بهدف توضيح الجهة المستهدفة، والذي يمكن توضيحه وفق الجدول رقم (5-6) الآتي:

الجدول رقم (5-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات شخصية مختلفة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1-العمر	أقل من 30 سنة	16	21.3%	4-القطاع	أعمال حرة	11	14.7%
	من 30 إلى 40 سنة	32	42.7%		قطاع حكومي	48	64.0%
	من 40 إلى 50 سنة	18	24%		قطاع خاص	16	21.3%
	أكثر من 50 سنة	09	12%				
2-الشهادة العلمية	ليسانس	24	32%	5-المركز الوظيفي	مدير مالي	06	8.0%
	ماجستير	29	38.7%		مدير المالية والمحاسبة	25	33.3%
	دكتوراه	13	17.3%		خبير محاسبي، محافظ أو محاسب	16	21.3%
	شهادة مهنية أخرى	09	12%		أكاديمي وآخرون	28	37.3%
3-التخصص	محاسبة	14	18.7%	6-الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	20	26.7%
	مالية	27	36%		من 5 إلى 10 سنوات	22	29.3%
	تدقيق	03	4.0%		من 10 إلى 15 سنة	13	17.3%
	محاسبة ومالية	14	18.7%		أكثر من 15 سنة	20	26.7%
	أخرى	17	22.7%				

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بناء على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (5-6) نلاحظ أن:

- 1- أن نسبة الفئة العمرية الأكبر هي تلك المحصورة بين من 30 إلى 40 سنة حيث بلغت 42.7% ثم تليها الفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة بنسبة 24%، وبعدها بنسبة أقل قليلا 21.3% فئة أقل من 30 سنة، أما النسبة الأقل فكانت من نصيب الفئة العمرية لأكثر من 50 سنة بنسبة تساوي 12%، وهذا يتوافق كثيرا مع طبيعة المؤهل العلمي لأفراد الفئة الأخيرة لأنهم اكتسبوا صفة إطار في مؤسساتهم سواء بالخبرة أو لكونهم يحملون شهادات مهنية أخرى.
- 2- أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهل علمي "ماجستير" بنسبة 38.7%، ثم يأتي في المرتبة الثانية "ليسانس" بنسبة 32%، وبعدها شهادة الدكتوراه بنسبة 17.3%، وأخيرا فئة شهادات مهنية أخرى بنسبة 12%، وهذا ما تؤكد الفئة العمرية لأكثر من 50 سنة. وعليه يلاحظ أن أكثر من 65%

من أفراد العينة يحملون شهادة ماجستير فما فوق، مما يدل على توافر الخلفية العلمية لأفراد العينة وهذا ما يتوافق مع متطلبات طبيعة الدراسة.

3- أن غالبية أفراد العينة يحملون شهادات في تخصصات "مالية، محاسبة، مالية ومحاسبة" أي بنسبة 73.4%، ثم تأتي تخصصات أخرى (تدقيق، إدارة أعمال...) بنسبة 26.6% وهذا ما يتناسب مع طبيعة أعمال عينة الدراسة.

4- أن ما نسبته 64% من أفراد العينة ينتمون إلى القطاع الحكومي، وهذا ما تعكسه طبيعة أفراد عينة مجتمع الدراسة حيث أن غالبيتهم إدارات في مؤسسات حكومية وأكاديميين (الشركات المقيدة في البورصة هي شركات عمومية بإستثناء أليانس للتأمينات ومؤسسة الروبية للعصائر) ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الخاص بنسبة 21.3%، وأخيرا الأعمال الحرة (خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات) بنسبة 14.7%.

5- يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة يرتبط مركزهم الوظيفي بمهنة المحاسبة أو المالية، أي ما نسبته 62.67%، بينما تشكل النسبة المتبقية (37.33%) أكاديميين متخصصين أيضا في تدريس المحاسبة والمالية، وهذا كله أعطى نتائج جيدة للدراسة التطبيقية.

6- هناك نسبة 73.3% من أفراد العينة يملكون خبرة مهنية لا تقل عن 15 سنة، ونسبة 26,7% من أفراد العينة خبرتهم المهنية تفوق 15 سنة، وهذه المؤشرات انعكست في قدرة أفراد العينة في استيعاب مشكلة الدراسة وتقديم إجابات مناسبة، كما يلاحظ أن مؤشر الخبرة كان متوافقا مع مؤشر العمر، مما يؤكد مصداقية وموثوقية إجابات أفراد العينة.

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

يتضمن هذا المطلب معالجة إحصائية لبيانات المجموعة بواسطة أداة الدراسة الميدانية (الاستبيان) من خلال مجموعة من الاختبارات الواجب إتباعها في مراحل المعالجة الإحصائية، حيث نقوم بتحليل وصفي استدلالي للعلاقة بين مفهوم حوكمة المؤسسات وجودة المعلومات المحاسبية، ثم تجسيد هذه العلاقة من خلال امتدادها للتأثير على كفاءة السوق المالية.

أولا- عرض نتائج الدراسة الميدانية

تم عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها وذلك بالتعرف على إجابات أفراد العينة نحو دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومدى امتدادها للتأثير على كفاءة السوق المالية في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1- تحليل عبارات المحور الأول: تم تحليل عبارات هذا المحور بناء على نتائج برنامج *spss* كما يلي:

الجدول رقم (5-7): يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول

المحور الأول: مدى مساهمة مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية												
الرقم	فقرات المحور الأول		موافق تماما	موافق	محايد	معارض	معارض تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية 2س	احتمال إحصائية 2س	الترتيب
1	التكرار	يقوم مجلس الإدارة بدور مهم في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم.	27	32	14	2	0	1.880	0,804	29.160	0.000	2
			36.0 %	42,7	18,7	2,7	0					
2	التكرار	ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.	18	29	21	6	1	2.240	0,956	34.533	0.000	9
			24 %	38,7	28	8	1,3					
3	التكرار	يملك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين الحق والقدرة في الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة بشكل مستمر ودائم.	16	35	18	6	0	2,186	0,865	23.187	0.000	8
			21,3 %	46,7	24	8	0					
4	التكرار	يوجد قواعد وتوجيهات تحدد دور رئيس مجلس الإدارة ومختلف اللجان التابعة له (لجنة الأحرار، التعيينات، والتدقيق)	20	38	13	4	0	2.013	0,813	33.213	0.000	3
			26,7 %	50,7	17,3	5,3	0					
5	التكرار	يشجع مجلس الإدارة على تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات من خلال تفعيل ثقافة الحوار والنقد وتبادل الآراء أثناء الاجتماعات.	25	30	11	6	3	2.093	1,080	37.733	0.000	5
			33,3 %	40	14,7	8	4					
6	التكرار	تعتبر لجان التدقيق قناة إتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة، نظرا لدورها الرقابي على جميع عمليات الشركة.	20	36	14	3	2	2.080	0,926	52.000	0.000	4
			26,7 %	48	18,7	4	2,7					
7	التكرار	تعتبر لجان التدقيق مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية.	14	31	16	11	3	2.440	1,081	27.867	0.000	10
			18,7 %	41,3	21,3	14,7	4,0					
8	التكرار	لجان التدقيق مسؤولة عن مراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	21	33	11	10	0	2.133	0,977	18.387	0.000	7
			28.0 %	44.0	14,7	13,3	0					
9	التكرار	لجان التدقيق تدعم إستقلالية المراجع الخارجي مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية.	22	33	13	4	3	2.106	1,021	42.800	0.000	6
			29,3 %	44.0	17,3	5,3	4,0					
10	التكرار	لجان التدقيق مسؤولة عن مراجعة مدى الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات.	42	32	0	1	0	1.466	0,577	36.560	0.000	1
			56.0 %	42,7	0	1,3	0					

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على نتائج برنامج SPSS.

- من خلال الجدول أعلاه يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:
- جاءت العبارة العاشرة المتعلقة بـ "مسؤولية لجان التدقيق عن مراجعة مدى الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات" في الترتيب الأول من حيث مساهمتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.466 درجة بانحراف معياري قيمته 0.577 مما يدل على تجانس آراء أفراد العينة.
 - جاءت العبارة الأولى المتعلقة بـ "دور مجلس الإدارة في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم" في الترتيب الثاني من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.880 درجة بانحراف معياري قيمته 0.804، مما يثبت رأي أفراد العينة في أهمية ودور مجلس الإدارة في تحسين جودة المعلومات.
 - جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بـ "وجود قواعد وتوجيهات تحدد دور رئيس مجلس الإدارة ومختلف اللجان التابعة له" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.013 درجة بانحراف معياري أقل من الواحد (0.813)، مما يدل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية القواعد والتوجيهات التي يجب أن يلتزم بها رئيس مجلس الإدارة حتى يمكن أن يؤدي دوره على أحسن وجه.
 - جاءت العبارة السادسة المتعلقة بـ "تعتبر لجان التدقيق قناة إتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة نظرا لدورها الرقابي على جميع عمليات الشركة" في الترتيب الرابع من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.080 درجة بانحراف معياري قيمته 0.926، مما يؤكد تكامل هذه العبارة مع العبارة العاشرة (الأولى في الترتيب) من حيث أهمية لجان التدقيق في دورها الرقابي وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
 - جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بـ "تشجيع مجلس الإدارة على تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات من خلال تفعيل ثقافة الحوار والنقد وتبادل الآراء أثناء الاجتماعات" في الترتيب الخامس من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.093 درجة بانحراف معياري قيمته 1.080، مما يؤكد أهمية ممارسة ثقافة الحوار من طرف مجلس الإدارة ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
 - جاءت العبارة التاسعة المتعلقة بـ "تدعيم لجان التدقيق لإستقلالية المراجع الخارجي مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها

الشركات" في الترتيب السادس من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.106 درجة بانحراف معياري قيمته 1.021.

- جاءت العبارة الثامنة المتعلقة بـ"لجان التدقيق مسؤولة عن مراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي" في الترتيب السابع من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.133 درجة بانحراف معياري قيمته 0.977، وتؤكد درجة التوافق في هذه العبارة تكامل إجابات أفراد العينة في العبارات (10 و6 و8) وتجانسها حول أهمية لجان التدقيق.

- جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بـ"يملك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين الحق والقدرة في الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة بشكل مستمر ودائم" في الترتيب الثامن من حيث أهميتها وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.186 درجة، وبانحراف معياري قيمته 0.865.

- جاءت العبارة الثانية المتعلقة بـ"ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين" في الترتيب التاسع من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.240 درجة، وبانحراف معياري قيمته 0.956، مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة حول أهمية قرارات مجلس الإدارة في تحقيق المعاملة المتكافئة وبالتالي المساهمة في تفعيل دور المعلومة بالنسبة للمساهمين.

- جاءت العبارة السابعة المتعلقة بـ"تعتبر لجان التدقيق مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية" في الترتيب العاشر والأخير من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.440 درجة بانحراف معياري قيمته 0.081، مما يعكس درجة استجابة أفراد العينة في التعبير عن أهمية لجان التدقيق في الإشراف على إعداد القوائم المالية.

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور الأول مما يثبت مدى مساهمة مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

2- تحليل عبارات المحور الثاني (مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات

المحاسبية): تم تحليل عبارات هذا المحور بناء على المنهجية المتبعة كما تظهر في الجدول رقم (5-8):

الجدول رقم (5-8): يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني

المحور الثاني: مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.												
الرقم	فقرات المحور الثاني	موافق تماما	موافق	محايد	معارض	معارض تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية χ^2	احتمال إحصائية χ^2	الترتيب	
1	يتملك العاملون بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.	التكرار	11	22	23	11	8	2.773	1.192	12.933	0.012	10
		%	14.7	29.3	30.7	14.7	10.7					
2	يعمل التدقيق الداخلي على وضع خطة سليمة تسمح باكتشاف المدقق للبيئة...	التكرار	15	43	14	3	0	2.066	0.741	46.547	0.000	5
		%	20.0	57.3	18.7	4.0	0					
3	يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية وعلى تحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها.	التكرار	30	32	13	0	0	1.773	0.727	8.720	0.013	2
		%	40.0	42.7	17.3	0	0					
4	يعمل التدقيق الداخلي على الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها.	التكرار	30	36	8	1	0	1.733	0.703	45.587	0.000	1
		%	40.0	48.0	10.7	1.3	0					
5	يعمل التدقيق الداخلي على تحديد مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية واحتوائها على كل الإيضاحات والبيانات.	التكرار	25	39	7	4	0	1.866	0.791	42.920	0.000	3
		%	33.3	52.0	9.3	5.3	0					
6	يتم إشراك التدقيق الداخلي في إعداد هيكل التعويضات والحوافز: لمجلس الإدارة، المدير المفوض، والإدارة التنفيذية.	التكرار	10	23	20	19	3	2.760	1.100	18.267	0.001	9
		%	13.3	30.7	26.7	25.3	4.0					
7	يضمن التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن طريق تدقيق التقارير المالية السنوية أو المرحلية، ومنها، تقرير مجلس الإدارة، الميزانية السنوية	التكرار	19	24	20	10	2	2.360	1.086	21.067	0.000	6
		%	25.3	32.0	26.7	13.3	2.7					
8	يتأكد التدقيق الداخلي من إبداء صغار حملة الأسهم لأرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة....	التكرار	9	25	24	16	1	2.666	0.991	27.600	0.000	8
		%	12.0	33.3	32.0	21.3	1.3					
9	يوجد لدى المدققين الداخليين اطلاع على مفاهيم حوكمة الشركات وإلمام بمبادئها وقواعدها وأهدافها.	التكرار	12	27	17	15	4	2.626	1.136	18.533	0.001	7
		%	16.0	36.0	22.7	20.0	5.3					
10	يساهم التدقيق الداخلي في تدعيم الحوكمة من خلال الالتزام بالتشريعات والقوانين، وتحسين إدارة المخاطر.	التكرار	20	43	7	5	0	1.960	0.795	48.893	0.000	4
		%	26.7	57.3	9.3	6.3	0					

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على نتائج برنامج SPSS.

- من خلال الجدول أعلاه يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:
- جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بـ "يعمل التدقيق الداخلي على الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.733 درجة وكانت إجابات أفراد العينة أكثر تجانسا (انحراف معياري أقل من الواحد 0.703) على أهمية التدقيق الداخلي في الفحص المنتظم لكل ما يرتبط بالعمليات المالية.
 - جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بـ "يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية وعلى تحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة تصحيحها" في الترتيب الثاني من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.773 درجة وانحراف معياري قيمته 0.727، مما يثبت رأي أفراد العينة في دور وأهمية التدقيق الداخلي في تكامله مع نظم الرقابة الداخلية وضمان استمراريتها.
 - جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بـ "يعمل التدقيق الداخلي على تحديد مدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية وحتوائها على كل الإيضاحات والبيانات" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.866 درجة وانحراف معياري قيمته 0.791، حيث تؤكد إجابات أفراد العينة على أهمية التدقيق الداخلي في معرفة مدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية.
 - جاءت العبارة العاشرة المتعلقة بـ "يساهم التدقيق الداخلي في تدعيم الحوكمة من خلال الإلتزام بالتشريعات والقوانين" في الترتيب الرابع من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.960 درجة وانحراف معياري قيمته 0.795، مما يؤكد أهمية التدقيق الداخلي في تدعيم الحوكمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
 - جاءت العبارة الثانية المتعلقة بـ "يعمل التدقيق الداخلي على وضع خطة سليمة تسمح باكتشاف المدقق للبيئة التي سيقوم بمراجعتها" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.066 درجة وانحراف معياري قيمته 0.741، مما يؤكد على اهتمام المدقق الداخلي بالبيئة التي يعمل فيها من أجل تحسين معلوماته أكثر.
 - جاءت العبارة السابعة المتعلقة بـ "يضمن التدقيق الداخلي المستوى الكافي من الإفصاح عن طريق تدقيق التقارير المالية السنوية أو المرحلية" في الترتيب السادس من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.360 درجة وانحراف معياري قيمته 1.086،

وهذا يدل على دور التدقيق الداخلي في تحقيق نوع من الإفصاح وبالتالي زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.

- جاءت العبارة التاسعة المتعلقة بـ"يوجد لدى المدققين الداخليين اطلاع على مفاهيم حوكمة الشركات وإمام بمبادئها وقواعدها وأهدافها" في الترتيب السابع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.626 درجة، رغم توافق أفراد العينة حول هذه العبارة إلا أن إجاباتهم كانت أقل تجانس، حيث سجل انحراف معياري أكبر من الواحد (1.136).

- جاءت العبارة الثامنة المتعلقة بـ"يتأكد التدقيق الداخلي من إبداء صغار حملة الأسهم لآرائهم في تعيين أعضاء مجلس الإدارة والإطلاع على الكشوف المالية للوحدة الاقتصادية حال صدورها" في الترتيب الثامن، ويلاحظ تقهقر هذه العبارة في الترتيب من حيث درجة الموافقة، فقد سجل متوسط حسابي بقيمة 2.666 درجة بانحراف معياري قيمته 0.961، وهذا يثبت صعوبة الإطلاع على الكشوف المالية بالنسبة للمدقق الداخلي بمجرد صدورها.

- جاءت العبارة السادسة المتعلقة بـ"يتم إشراك التدقيق الداخلي في إعداد هيكل التعويضات والحوافز" في الترتيب التاسع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.760 درجة بانحراف معياري قيمته 1.100، وهذا ما يؤكد على تكامل إجابات أفراد العينة مع إجابات العبارة الثامنة.

- جاءت العبارة الأولى المتعلقة بـ"امتلاك العاملين بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية" في الترتيب العاشر والأخير من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.773 درجة بانحراف معياري قيمته 1.192، يفسر تأخر هذه العبارة في ترتيب درجة الموافقة على وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على عبارات المحور الثاني مما يؤكد مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

3- تحليل عبارات المحور الثالث (دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية)

تم تحليل عبارات هذا المحور بناء على المنهجية المتبعة كما تظهر في الجدول رقم (5-9):

الجدول رقم (5-9): يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث

المحور الثالث: يدعم الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية جودة المعلومات المحاسبية.											
الرقم	فقرات المحور الثالث	موافق تماما	موافق	محايد	معارض	معارض تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية س ²	احتمال إحصائية س ²	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن الإسم والشكل القانوني وطبيعة عمل الشركة وأنشطتها الرئيسية.	52	12	10	1	0	1.466	0.776	82.280	0.000	1
		69.3	16.0	13.3	1.3	0					
2	تفصح المؤسسة عن كل بنود الميزانية بالقدر الكافي وبدون استثناء، وأيضا عن البنود الإضافية للميزانية بشكل مستقل ومناسب لعملياتها.	46	14	11	3	1	1.653	0.965	87.867	0.000	2
		61.3	18.7	14.7	4.0	1.3					
3	يتم الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية.	37	21	10	6	1	1.840	1.027	54.800	0.000	6
		49.3	28.0	13.3	8.0	1.3					
4	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة حسابات النتائج أو الإيضاحات بالملحق	36	25	7	7	0	1.800	0.958	32.680	0.000	5
		48.0	33.3	9.3	9.3	0					
5	يتم الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.	31	23	16	5	0	1.933	0.949	19.453	0.000	7
		41.3	30.7	21.3	6.7	0					
6	يتم الإفصاح عن مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.	23	26	12	11	2	2.229	1.129	25.595	0.000	10
		30.7	34.7	16.0	14.7	2.7					
7	توجد أدلة تثبت أن المؤسسة تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية.	21	28	17	9	0	2.186	0.982	10.067	0.018	9
		28.0	37.3	22.7	12.0	0					
8	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ينتج عنه معلومات في القوائم المالية تمثل جوهر الأحداث المالية وليس مجرد الشكل القانوني.	27	27	15	5	1	2.013	0.979	38.933	0.000	8
		36.0	36.0	20.0	6.7	1.3					
9	الالتزام بمعايير المحاسبية الدولية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية، ويجعلها قابلة للمقارنة، وذات موضوعية وقدرة تنبؤية.	30	32	12	1	0	1.786	0.758	35.347	0.000	4
		40.0	42.7	16.0	1.3	0					
10	يساعد تطبيق معايير المحاسبية الدولية الشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستفيدين.	31	37	5	1	1	1.720	0.763	82.133	0.000	3
		41.3	49.3	6.7	1.3	1.3					

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على نتائج برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:

- جاءت العبارة الأولى المتعلقة بـ "الإفصاح عن الإسم والشكل القانوني وطبيعة عمل الشركة وأنشطتها الرئيسية" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.466 درجة وكانت إجابات أفراد العينة أكثر تجانسا، بانحراف معياري أقل من الواحد (0.776) فيما يتعلق بضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعريف بالشركة.

- جاءت العبارة الثانية المتعلقة بـ "إفصاح المؤسسة عن كل بنود الميزانية وأيضا عن البنود الإضافية للميزانية بشكل مستقل ومناسب لعمليتها" في الترتيب الثاني من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.653 درجة بانحراف معياري قيمته 0,965، مما يؤكد رأي أفراد العينة في العبارة الأولى.

- جاءت العبارة العاشرة المتعلقة بـ "يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية الشركات على الإفصاح عن المعلومات التي تهم المستفيدين" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.72 درجة وبانحراف معياري قيمته 0.763، حيث تؤكد إجابات أفراد العينة على أهمية الإفصاح عن المعلومات الناتج عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- جاءت العبارة التاسعة المتعلقة بـ "الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية، ويجعلها قابلة للمقارنة وذات موضوعية وقدرة تنبؤية" في الترتيب الرابع من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.786 درجة بانحراف معياري قيمته 0.758، مما يؤكد أهمية الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

- جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بـ "الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة حسابات النتائج أو الإيضاحات بالملحق" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.80 درجة بانحراف معياري قيمته 0.958.

- جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بـ "الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية" في الترتيب السادس من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.84 درجة وبانحراف معياري قيمته 1.027، مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بالإفصاح.

- جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بـ "الإفصاح عن الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة" في الترتيب السابع من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة

الموافقة على هذه العبارة 1.933 درجة، بانحراف معياري أقل من الواحد (0.949)، وهذا يؤكد ضرورة الإفصاح مع الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة لتحسين جودة المعلومة المحاسبية.

- جاءت العبارة الثامنة المتعلقة بـ"تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ينتج عنه معلومات في القوائم المالية تمثل جوهر الأحداث المالية وليس مجرد الشكل القانوني" في الترتيب الثامن، ويلاحظ تقهقر هذه العبارة في الترتيب من حيث درجة الموافقة، فقد سجل متوسط حسابي بقيمة 2.013 درجة بانحراف معياري قيمته 0.979، وهذا يثبت إجابات أفراد العينة الذين يقرون بأهمية الشكل القانوني لتطبيق المعايير إلى جانب المحتوى الاقتصادي.

- جاءت العبارة السابعة المتعلقة بـ"توجد أدلة تثبت أن المؤسسة تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية" في الترتيب التاسع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.186 درجة بانحراف معياري قيمته 0.982، وهذا ما يؤكد على تكامل إجابات أفراد العينة مع إجابات العبارة الثامنة.

- جاءت العبارة السادسة المتعلقة بـ"الإفصاح عن مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية" في الترتيب العاشر والأخير من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.229 درجة بانحراف معياري قيمته 1.129، يفسر تأخر هذه العبارة في ترتيب درجة الموافقة على وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات المحور الثالث مما يثبت دور الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

4- تحليل عبارات المحور الرابع (انعكاس جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر): تم تحليل عبارات هذا المحور بناء على المنهجية المتبعة كما تظهر في الجدول رقم (5-10):

الجدول رقم (5-10): يوضح إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الرابع

المحور الرابع: مدى ارتباط كفاءة السوق المالية في الجزائر بجودة المعلومات المحاسبية.												
الرقم	فقرات المحور الرابع		موافق تماما	موافق	محايد	معارض	معارض تماما	التكرار	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية س ₂	احتمال إحصائية س ₂	الترتيب
1	تطبيق الجزائر معايير المحاسبة الدولية سيؤدي بالضرورة إلى تبني المعايير الدولية للتدقيق.	التكرار	14	31	23	7	0	14	0.884	17.533	0.001	10
		%	18.7	41.3	30.7	9.3	0	18.7				
2	تمديد الخبرة المحاسبية من 5 إلى 10 سنوات ستساعد المدقق في أداء مهامه.	التكرار	29	32	12	2	0	29	0.749	32.360	0.000	3
		%	38.7	42.7	16.0	2.7	0	38.7				
3	ستساهم إعادة تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة في تحسين واقع الممارسة المهنية.	التكرار	27	36	6	5	1	27	0.909	64.133	0.000	5
		%	36.0	48.0	8.0	6.7	1.3	36.0				
4	سيساهم إنشاء الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في تفعيل دور المدقق في الجزائر.	التكرار	26	33	11	4	1	26	0.913	51.867	0.000	8
		%	34.7	44.0	14.7	5.3	1.3	34.7				
5	ستساهم ممارسة مهنة المدقق طبقا لأحكام القانون 10/01 في تحسين جودة التدقيق في الجزائر، وبالتالي الرفع من كفاءة السوق.	التكرار	23	30	17	2	3	23	1.002	40.400	0.000	9
		%	30.7	40.0	22.7	2.7	4.0	30.7				
6	يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في ظل حوكمة الشركات، إحدى أهم الآليات التي تساهم في تحقيق كفاءة السوق المالية.	التكرار	31	27	12	4	1	31	0.952	48.400	0.000	6
		%	41.3	36.0	16.0	5.3	1.3	41.3				
7	جودة المعلومات المحاسبية تشمل أيضا مدى الالتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات.	التكرار	36	29	7	3	0	36	0.804	42.067	0.000	1
		%	48.0	38.7	9.3	4.0	0	48.0				
8	يتم تقييم مستوى الشفافية في المعلومات المالية الناتجة عن (SCF) بناء على: الإطار التصوري لـ scf، حجم الإيضاحات ضمن الملاحق، تكامل القوائم المالية، تحديد الطرق المحاسبية التي ينص عليها (SCF).	التكرار	29	31	10	3	2	29	0.961	52.667	0.000	7
		%	38.7	41.3	13.3	4.0	2.7	38.7				
9	تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى عملية التدقيق.	التكرار	25	36	11	3	0	25	0.798	34.387	0.000	4
		%	33.3	48.0	14.7	4.0	0	33.3				
10	ترتبط كفاءة السوق المالية في الجزائر بمدى تطبيق آليات الحوكمة .	التكرار	35	28	10	2	0	35	0.798	37.693	0.000	2
		%	46.7	37.3	13.3	2.7	0	46.7				

المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على نتائج برنامج SPSS.

- من خلال الجدول أعلاه يمكن ترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة من حيث درجة الموافقة كما يلي:
- جاءت العبارة السابعة المتعلقة بـ "جودة المعلومات المحاسبية تشمل أيضا مدى الإلتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها هذه المعلومات" في الترتيب الأول، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.693 درجة وكانت إجابات أفراد العينة أكثر تجانسا، بانحراف معياري أقل من الواحد (0.804) مما يبين أهمية الإلتزام بالقوانين واللوائح لزيادة جودة المعلومات المحاسبية.
 - جاءت العبارة العاشرة المتعلقة بـ"ترتبط كفاءة السوق المالية في الجزائر بمدى تطبيق آليات الحوكمة" في الترتيب الثاني من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.72 درجة بانحراف معياري قيمته 0,798، مما يؤكد رأي أفراد العينة في علاقة آليات الحوكمة من منظورها المحاسبي بكفاءة السوق المالية.
 - جاءت العبارة الثانية المتعلقة بـ"تمديد الخبرة المحاسبية من 5 إلى 10سنوات ستساعد المدقق في أداء مهامه بشكل أفضل" في الترتيب الثالث، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.826 درجة وبانحراف معياري قيمته 0.749، حيث تؤكد إجابات أفراد العينة على أهمية الخبرة في تحسين مهمة التدقيق وبالتالي زيادة جودة المعلومات.
 - جاءت العبارة التاسعة المتعلقة بـ"تطبيق حوكمة الشركات يؤثر بشكل مباشر على التقارير والقوائم المالية وعلى عملية التدقيق" في الترتيب الرابع من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.891 درجة بانحراف معياري قيمته 0.798، مما يؤكد أهمية الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
 - جاءت العبارة الثالثة المتعلقة بـ"ستساهم إعادة تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة في تحسين واقع الممارسة المهنية في الجزائر" في الترتيب الخامس، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.893 درجة بانحراف معياري قيمته 0.909.
 - جاءت العبارة السادسة المتعلقة بـ"يشكل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في ظل حوكمة الشركات، إحدى أهم الآليات التي تساهم في تحقيق كفاءة السوق المالية" في الترتيب السادس من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 1.894 درجة وبانحراف معياري قيمته 0.952، مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة حول العبارات المتعلقة بالاهتمام بكل ما من شأنه تدعيم مهنة المحاسبة.
 - جاءت العبارة الثامنة المتعلقة بـ"يتم تقييم مستوى الشفافية في المعلومات المالية الناتجة عن (SCF)" في الترتيب السابع من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة

على هذه العبارة 1.906 درجة، بانحراف معياري أقل من الواحد (0.961)، وهذا يؤكد ضرورة الإهتمام بالإطار التصوري، حجم تفاصيله، وتكامل عناصر القوائم المالية ومحتواها.

- جاءت العبارة الرابعة المتعلقة بـ "سيساهم إنشاء الغرفة الوطنية لمخافظي الحسابات في تفعيل دور المدقق في الجزائر" في الترتيب الثامن، ويلاحظ تفهقر هذه العبارة في الترتيب من حيث درجة الموافقة، فقد سجل متوسط حسابي بقيمة 1.946 درجة بانحراف معياري قيمته 0.913.

- جاءت العبارة الخامسة المتعلقة بـ "ستساهم ممارسة مهنة المدقق طبقاً لأحكام القانون 10/01 في تحسين جودة التدقيق في الجزائر" في الترتيب التاسع، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.093 درجة بانحراف معياري قيمته 1.002، وهذا ما يثبت تكامل إجابات أفراد العينة مع كل العبارات التي تناولت تحسين مهنة المحاسبة والتدقيق.

- جاءت العبارة الأولى المتعلقة بـ "تطبيق الجزائر معايير المحاسبة الدولية سيؤدي بالضرورة إلى تبني المعايير الدولية للتدقيق" في الترتيب العاشر والأخير من حيث أهميتها، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذه العبارة 2.306 درجة بانحراف معياري قيمته 0.884، يفسر تأخر هذه العبارة في ترتيب درجة الموافقة على وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة. بناء على هذه النتائج يتبين أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على كل عبارات هذا المحور، وهذا يدل على مدى انعكاس جودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية.

ثانياً- اختبار فرضيات الدراسة

بناء على الفرضية الرئيسية للدراسة الميدانية (يعتبر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائر مطلباً ضرورياً للمساهمة في تحقيق كفاءة السوق المالية) يمكن إثبات أو نفي الفرضيات الفرعية الآتية (علماً أن كل فرضية فرعية تمثل محور من محاور الدراسة الميدانية):

1- الفرضية الأولى: يساهم كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح من الجدول رقم (5-7) أن اختبار مربع (ك²) دال إحصائياً لجميع العبارات، حيث كانت قيمة الخطأ من النوع الأول (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المفترضة مسبقاً ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في الإجابات (موافق تماماً، موافق، محايد، معارض، معارض تماماً) لكل عبارات المحور الأول، أي أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة هي نفسها خاصة بالاجتماع، كما تبين أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور بلغ (2.063) درجة، مما يؤكد دور مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

بوجه عام هي درجة موافقة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لدرجة الموافقة على عبارات المحور ككل (0.828) درجة، وهذا يثبت مرة أخرى تجانس إجابات أفراد العينة تجاه بنود المحور الأول.

وعليه يتم تأكيد الفرض المبدئي الذي ينص على أن "يساهم كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، أي أن كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق يؤديان دورا بالغ الأهمية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

2- الفرضية الثانية: يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

بناء على الجدول رقم (5-8) يتبين أن اختبار مربع (ك²) دال إحصائيا لجميع العبارات، حيث كانت قيمة الخطأ من النوع الأول (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في الإجابات لكل عبارات المحور الثاني، أي أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة هي نفسها خاصة بالمجتمع، كما تبين أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور بلغ (2.2583) درجة، مما يدل على أن مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بوجه عام هي درجة موافقة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لدرجة الموافقة على عبارات المحور ككل (0.9262) درجة، وهذا يثبت مرة أخرى عدم وجود تشتت في آراء أفراد العينة تجاه فقرات المحور الثاني.

وعليه يتم القبول بالفرض المبدئي الذي ينص على أن "يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية"، أي أن التدقيق الداخلي يساهم بدرجة عالية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

3- الفرضية الثالثة: يدعم الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية جودة المعلومات المحاسبية.

يتبين من الجدول رقم (5-9) أن اختبار مربع (ك²) دال إحصائيا لجميع العبارات، حيث كانت قيمة الخطأ من النوع الأول (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في الإجابات لكل عبارات المحور الثالث، أي أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة هي نفسها خاصة بالمجتمع، كما تبين أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور بلغ (1.8626) درجة، مما يثبت على أن إجابات أفراد العينة حول الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية يدعم جودة المعلومات المحاسبية بوجه عام هي درجة موافقة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لدرجة الموافقة على عبارات المحور ككل (0.9286) درجة، وهذا يؤكد مرة أخرى تجانس إجابات أفراد العينة تجاه عبارات المحور الثالث.

وعليه يتم إثبات الفرض المبدئي الذي ينص على تدعيم الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية لجودة المعلومات المحاسبية.

4- الفرضية الرابعة: يوجد انعكاسات لجودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر.

يتضح من خلال الجدول رقم (5-10) أن اختبار مربع (ك²) دال إحصائيا لجميع العبارات، حيث كانت قيمة الخطأ من النوع الأول (مستوى المعنوية) أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في الإجابات (موافق تماما، موافق، محايد، معارض، معارض تماما) لكل عبارات المحور الرابع، أي أن الاختلافات في النسب الخاصة بالعينة هي نفسها خاصة بالمجتمع، كما تبين أن المتوسط الحسابي المرجح لدرجة الموافقة على عبارات هذا المحور بلغ (1.9168) درجة، مما يثبت على أن ارتباط كفاءة السوق المالية بجودة المعلومات المحاسبية بوجه عام هي درجة موافقة، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري لدرجة الموافقة على عبارات المحور ككل (0.877) درجة، وهذا يؤكد مرة أخرى تجانس إجابات أفراد العينة تجاه فقرات هذا المحور.

وعليه يتم قبول الفرض المبدئي الذي ينص على أن "يوجد انعكاسات لجودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر"، أي أن هناك انعكاسات واضحة لجودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر.

خلاصة الفصل الخامس

من خلال الدراسة المفصلة لهذا الفصل المتضمن مدى مساهمة آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية مع الإشارة إلى حالة بورصة الجزائر، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1. تعتبر بورصة الجزائر حديثة النشأة، بدأت نشاطها بصفة رسمية سنة 1999، وقد تم تأسيسها بموجب نصوص تشريعية استندت على عدد مهم من المعايير، وتتضمن التشريعات الصادرة في هذا الشأن إحداث ثلاث هيئات: لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، ومؤسسة تسيير بورصات القيم وشركة المؤتمن المركزي للسندات.

2. في إطار تنشيط البورصة الجزائرية قامت السلطات بتعديل النصوص القانونية المؤسسة لها عدة مرات أهمها كان بموجب المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 الذي نشأت بموجبه البورصة، والذي لم يتطرق إلى تعريفها ولا تحديد طبيعتها القانونية أو طبيعة عملها وهو الأمر المهم من الناحية القانونية، حيث اكتفى المرسوم التشريعي بتوضيح كيفية تشكيلها وتحديد مهامها.

3. أحدث قانون 03-04 المؤرخ في 2003/02/17 تغييرات عميقة فيما يخص تنظيم وتسيير بورصة القيم المنقولة، حيث عرف البورصة على أنها "السوق المالية الطويلة الأجل التي تتولى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في المشروعات الجديدة أو التوظيف في المشروعات القائمة، وبالتالي فهي تساعد على انتقال رأس المال من المدخر إلى المستثمر"، وبعدها جاء القرار رقم 12-01 المؤرخ في 2012/01/12، والذي تضمن أهم المتطلبات الضرورية لقبول القيم المنقولة للتداول في البورصة.

4. سارعت الجزائر وطبقا لتوجيهات السلطات العمومية إلى تجسيد متطلبات حوكمة المؤسسات في محاولة منها لإصلاح مؤسساتها واقتصادياتها، وذلك من خلال عدة قوانين ولوائح تنظيمية، أهمها، قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي رسخ لأهمية إنشاء السوق المالية، إدخال تعديلات على القانون التجاري، إعداد ميثاق للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، إصدار دليل حوكمة المؤسسات سنة 2009، إصدار المرسوم التنفيذي المتعلق بتبني المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية والإفصاح، والمعايير المحاسبية الدولية، وذلك بتبني نظام محاسبي مالي جديد (SCF) الذي شرع في تطبيقه منذ بداية سنة 2010، إضافة إلى إصلاحات إقتصادية أخرى ترتبط بأخلاقيات مهنتي المحاسبة والتدقيق.

5. تناولت الدراسة الميدانية البحث في تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة (مجلس الإدارة ولجان التدقيق، التدقيق الداخلي، الإفصاح المحاسبي) وجودة المعلومات المحاسبية ومدى امتداد تأثير هذه العلاقة

على كفاءة السوق المالية في الجزائر، حيث ركزت هذه الدراسة على عينة من الإطارات التي هي على دراية وإطلاع مباشر بدور الحوكمة وآلياتها، ومن خلال تحليلنا لأراء أفراد هذه العينة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تشير أراء أفراد العينة وبدرجة موافقة عالية إلى مدى مساهمة مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث تراوح المتوسط الحسابي بين 1.466 و2.44، وهذا يجبر القوانين الجزائرية على وضع شروط ترتبط بمكونات مجلس الإدارة وتشجيعه على تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات.

- كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على معظم عبارات المحور الثاني، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 1.733 و2.773 ، وهذا ما يؤكد على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال عمله على تحديد مدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية.

- وافق أفراد العينة على عبارات المحور الثالث وبدرجة عالية، حيث انحصر المتوسط الحسابي بين 1.466 و2.229، مما يثبت مدى دعم الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية لجودة المعلومات المحاسبية.

- أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة بدرجة عالية على كل عبارات المحور الرابع، حيث ينحصر المتوسط الحسابي بين 1.693 و2.306، مما يدل على أن تطبيق التشريعات المتعلقة بالحوكمة خاصة المحاسبية منها (*SCF*) يؤدي إلى تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة من جهة، ومن جهة أخرى مدى ارتباط كفاءة السوق المالية في الجزائر بتطبيق آليات الحوكمة.

في نهاية هذه الدراسة المعنونة "جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية- دراسة حالة الجزائر" والتي تم من خلالها تحليل آليات تطبيق حوكمة الشركات مع التركيز على آليات معينة (مجلس الإدارة ولجان المراجعة، التدقيق الداخلي، الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية) باعتبارها أهم الآليات التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ثم بيان مدى امتداد هذه الجودة للتأثير على كفاءة السوق المالية، وللإجابة على إشكالية الدراسة التي تم صياغتها على النحو الآتي: (كيف يمكن أن يساهم تطبيق آليات حوكمة الشركات خاصة تلك المرتبطة بالمحاسبة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟ وما هي انعكاسات هذه الجودة على كفاءة السوق المالية؟) يرى الطالب ضرورة تقديم أهم النتائج التي تم التوصل إليها بشقيها النظري والتطبيقي، ثم أهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن يكون لها دورا مهما في تفعيل واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر، وفي الأخير تقديم آفاق الدراسة من خلال اقتراح مواضيع لبحوث مستقبلية.

I- نتائج الدراسة النظرية

- الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.
- من وجهة نظر محاسبية فإن الحوكمة هي نظام يمكن من خلاله مراقبة أعمال الشركة، ومراقبة تقييم أدائها، وتصحيح أخطائها، وتحديد المسؤولية بشأن تلك الأخطاء.
- تتمثل أهمية حوكمة الشركات في اعتبارها علاجا من التلاعب والغش الماليين والفساد الإداري والأزمات والإفلاس، كما أنها تحسن من أداء الشركات وتزيد من قيمتها.
- يتجسد تطبيق مفهوم الحوكمة من خلال وجود مقومات منها، وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري، وجود لجان أساسية، تعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة، فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات.
- إن انفتاح المحاسبة على كل من النظرية الحديثة للقياس والنظرية الحديثة للمعلومات، جعلها تتحول من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام شامل للمعلومات الاقتصادية، وبالتالي أصبح هدف المحاسبة موجها إلى خدمة المؤسسة من خلال تحليل البيانات وتوفير المعلومات المحاسبية التي تساعد إدارة المؤسسة في القيام بوظائفها الأساسية.
- يتجسد نظام المعلومات المتكامل من خلال، تكامل البيانات، تكامل الإجراءات، هيكلية المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي، وتحقيق عدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة

المعطيات في نفس الوقت.

- إن عملية تصميم نظام المعلومات الحاسبي تعتبر خطة إستراتيجية تهدف إلى تركيب مختلف عناصر النظام بطريقة منظمة ومتناسقة تسمح ببناء أو إعداد نظام جديد، يهدف بدوره إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة في الوقت والمكان المناسبين.
- تعني الجودة تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.
- تتوقف جودة المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، والتي يقصد بها مدى تفصيل ووضوح المعلومات المحاسبية وتوافرها في الوقت المناسب، كما تعبر عن مدى دورية وملاءمة المعلومات المحاسبية لمستخدميها.
- يعد مدى الإلتزام بالمعايير المهنية للمحاسبة، مدى دقة الحسابات، مدى التألب بالمعالجات المحاسبية، مدى شفافية وتوقيت الإفصاح الحاسبي، نوع ورأي المراجع الخارجي في التقرير السنوي أهم المؤشرات المحاسبية لقياس مستوى جودة التقارير المالية.
- ضرورة توافر مجموعة من الآليات الرقابية التي تضمن تطبيقاً سليماً لحوكمة الشركات (أساليب الرقابة التي تطبق على نظام المعلومات الحاسبي والنظم الأخرى).
- يؤدي مجلس الإدارة دوراً هاماً في تفعيل حوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها، مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك التقارير.
- لجان التدقيق هي لجان منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.
- يرتبط عمل لجان التدقيق بمفهوم الرقابة والإشراف باعتبار أن كافة الجهات التي حرصت على تطوير وتفعيل لجان التدقيق هي جهات مهنية وأخرى رسمية رقابية.
- يعد التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة داخل تنظيم معين (المؤسسة)، وهو أداة رقابية تعرض تقييم ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة، مراجعة نظم الرقابة الداخلية، بهدف فحص وتقييم كافة الإجراءات لخدمة أنشطة المؤسسة.
- الإفصاح هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكتملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة

- وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، التي ليس لها سلطة الإطلاع على دفاتر وسجلات للشركة.
- يقوم الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية حتى يجسد وظيفته الأساسية والتي تعتبر أهم وظيفة في المحاسبة (وظيفة الاتصال)، وهي تحديد مستخدم المعلومة المحاسبية، تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية، تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها.
 - تتجسد أهمية الإفصاح المحاسبي في تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، بالإضافة إلى أهميته من خلال دوره في صنع قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
 - تشكل السوق المالية واسطة بين جميع فعاليات الاقتصاد ككل، من بنوك ومؤسسات وهيئات استثمارية وتمويلية، وذلك من خلال قدرتها على تجميع المعلومات وتوثيق البيانات، وبالتالي توفير قاعدة جيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
 - يتطلب وجود سوق رأس المال فعالة، توفر نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.
 - ينجر عن عدم كفاءة نظام المعلومات المالي وبالتالي عدم كفاءة السوق المالية العديد من الآثار الإجتماعية والإقتصادية، تتمثل في انصراف المدخرين عن توظيف أموالهم في سوق الأوراق المالية.
 - تختلف درجات كفاءة سوق الأوراق المالية باختلاف مضمون ونوعية المعلومات، وهذا يعني من الناحية التطبيقية أن السوق قد تكون كفؤة بالنسبة لنظام معين من المعلومات، وقد تكون غير كفؤة بالنسبة لنظام آخر.
 - تعني كفاءة السوق أمرين مهمين، الأول يتعلق بالاستيعاب الكامل والسريع للمعلومات وانعكاسها على أسعار الأوراق المالية، بينما يتعلق الأمر الثاني بعدم التحيز في انعكاس المعلومات الجديدة على الأسعار.
 - إن كفاءة السوق المالية لا تعبر عن مفهوم مطلق، فهي تقاس بالنسبة لهيكل معلومات معين، أي أنها في الواقع تعبر عن مفهوم نسبي مرتبط بنوعية المعلومات التي يمكن استخدامها للتنبؤ باتجاه الأسعار.
 - تحدث المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية أثرين واضحين هما:
- إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

- التأثير على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

II- نتائج الدراسة التطبيقية

- تبين أن بورصة الجزائر ورغم الجهود المبذولة في مجال حوكمة الشركات (ترسانة من القوانين والتشريعات) إلا أنها لحد الآن لا تتوفر على أدنى شروط الكفاءة التي تسمح لها بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية المربحة.
- يبقى واقع الحوكمة في الشركات الجزائرية نظري أكثر منه تطبيقي، فالعديد من المؤسسات الاقتصادية تم خصصتها بصورة مباشرة، مما ساهم في تقليل عدد شركات المساهمة التي من المفروض أن تساهم في زيادة عدد المؤسسات المدرجة في البورصة، إلا أن معظم هذه المؤسسات لم تحقق شروط الإدراج نتيجة الفهم السيئ لمفهوم الخصوصية.
- فصل الملكية عن الإدارة غير ممارسة فعلا في الإدارة، كون المؤسسات المستهدفة هي مؤسسات عمومية، ملكية رأس مالها للحكومة، كما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجهاز التنفيذي، أما المنتخبين فيعتبرون ممثلي العمال (أعضاء لجنة المشاركة).
- هناك نسبة معتبرة من الشركات الخاصة في الجزائر ذات طابع عائلي، فهي ترفض إقحام كل مستثمر أجنبي عنها، وبالتالي ترفض كشف حالتها المالية، مع العلم أن دخول البورصة يتطلب إصدار الكشوف المالية والتعاملات الاقتصادية.
- ضعف نظام الإفصاح بالرغم من أنه يعتبر من أكثر مبادئ الحوكمة مساهمة في رفع كفاءة السوق المالية، حيث أنه يقر بأن تلتزم الشركات بتوفير قنوات لنشر المعلومات وإتاحة الفرصة للجميع للحصول عليها بتكلفة مناسبة وفي الوقت الملائم، وبطريقة تتسم بالعدالة.
- سيطرة السندات في السوق على حساب الأسهم، مما يفسر رغبة السلطات في المحافظة على الملكية العامة، وبالتالي الحد من قدرة القطاع الخاص في تنشيط ورفع كفاءة السوق المالية.
- إن ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر يعتبر ضعيف وغير مفصل، فهو موجه أساسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك المدرجة بالبورصة، كما أنه لم يتطرق إلى المبادئ التي صدرت عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تعتبر مرجعا لأغلبية الدول في إعداد موائيقها الوطنية، كما أنه لم يكن إجباري التطبيق بل الإلتزام به يكون صادرا عن إرادة ورغبة الشركات.

III- اختبار الفروض

1- فرضيات الدراسة النظرية

أ- الفرضية الأولى: (يمكن تطوير الإطار الفكري لحوكمة الشركات بما يجعله أكثر وضوحا واتساقا وتكاملا من الناحيتين العلمية والعملية).

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة تبين أن الحوكمة هي عبارة عن هيكل تنظيمي متكامل، فهي مجموعة من العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها قيادة الشركة وإدارة نشاطها بهدف حماية أصول الشركة، وكذا حماية حقوق المساهمين وغيرها من أصحاب المصالح، وهذا يتطلب فرض رقابة فعالة على أداء الشركة وتدعيم المراجعة والمساءلة المحاسبية بها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالالتزام بتطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات الذي يتطلب بدوره تطبيقا له أيضا في المجتمع بأكمله وتهيئة البيئة التي تعمل فيها تلك الشركات، وذلك من خلال المحددات المدعومة لهذا الاتجاه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

ب- الفرضية الثانية: (يساهم نظام المعلومات المحاسبي عن طريق التنسيق بين مختلف مكوناته وعلاقاته بأنظمتها الفرعية في توفير معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية وملائمة لكافة المستخدمين).
بناء على الدراسة النظرية تبين أن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي تكمن في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها، كما أن فعالية هذا النظام تتجسد من خلال القوائم المالية التي ينتجها، مما يؤدي إلى إثبات الفرض الثاني.

ج- الفرضية الثالثة: (يساهم كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق، التدقيق الداخلي، والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية في إثبات الثقة والمصدقية في المعلومات المحاسبية، وبالتالي زيادة جودتها).
بناء على النتائج السابقة تبين أن لكل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق دورا بارزا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويتجسد ذلك من خلال مسؤولية مجلس الإدارة المالية وفي تعزيز مهمته الرقابية، وأيضا مسؤولية لجان التدقيق في إعداد التقارير المالية ومراجعتها، كما أثبتت الدراسة أن التدقيق الداخلي هو أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة، بينما يعتبر الالتزام بالإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية في عملية عرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية من المتطلبات الأساسية اللازمة لإدراج الشركات للتداول في الأسواق المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

د- الفرضية الرابعة: (قد تتزايد قدرة المعلومات المحاسبية على تنشيط السوق المالية وتحقيق كفاءتها بتزايد تحقق جودة هذه المعلومات).

قد توصل الطالب إلى أن التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يؤدي بالضرورة إلى إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، لأنه لا يتصور وجود وحدة اقتصادية تقوم بتطبيق حوكمة الشركات ولا تنتج معلومات محاسبية ذات معايير جودة عالية ولا يكون لها تأثير على أسعار وحركة أوراقها المالية المتداولة في البورصة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

2- فرضيات الدراسة التطبيقية

للإجابة على فرضية الدراسة الميدانية (يعتبر تطبيق آليات حوكمة الشركات في الجزائر مطلباً ضرورياً للمساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومنه تحقيق كفاءة السوق المالية) تم تقسيمها إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية، ثم إثباتها على النحو الآتي:

أ- اختبار الفرض الأول: (يساهم كل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية).

- أظهرت نتائج اختبار الفرض الأول للدراسة أن المشاركين فيها يرون أن لكل من مجلس الإدارة ولجان التدقيق دوراً فعالاً في تدعيم جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تأكيدهم على أن دور مجلس الإدارة في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم، ووجود قواعد وتوجيهات تحدد دور رئيس مجلس الإدارة ومختلف اللجان التابعة له، وتشجيع المجلس على تطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأكيدهم على أن مسؤولية لجان التدقيق في مراجعة مدى الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات، واعتبارها قناة إتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وتدعيمها لإستقلالية هذا الأخير مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الشركات، وأيضاً مسؤولية لجان التدقيق عن مراجعة وظيفتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وإشرافها على عملية إعداد القوائم المالية، حيث كانت إجاباتهم المتعلقة بكل هذه العبارات بدرجة الموافقة، وبالتالي تم إثبات صحة الفرض الأول.

ب- اختبار الفرض الثاني: (يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية)

- أظهرت نتائج اختبار الفرض الثاني للدراسة أن المشاركين فيها يرون أن التدقيق الداخلي يساهم بفعالية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، حيث تم إثبات ذلك من خلال إجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني التي كانت بدرجة موافقة بنسبة معتبرة، وتأكيدهم على أن التدقيق الداخلي يعمل على الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها، إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية وعلى تحديد المشاكل الموجودة فيها ومتابعة

تصحيحها، تدعيم الحوكمة من خلال الإلتزام بالتشريعات والقوانين، وضع خطة سليمة تسمح باكتشاف المدقق للبيئة التي سيقوم بمراجعتها، إلا أن إجابات أفراد العينة حول إشراك التدقيق الداخلي في إعداد هيكل التعويضات والخوافز، امتلاك العاملين بالتدقيق الداخلي معرفة ودراية كافية عن معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية، كانت متناقضة أو محايدة في بعض الأحيان، وهذا يثبت لامبالاة المؤسسة الجزائرية بالنسبة لأهمية التدقيق الداخلي ودوره في تفعيل مجلس الإدارة، إلا أن آراء أفراد العينة عموماً كانت إيجابية فيما تعلق بمعظم عبارات المحور الثاني.

ج- اختبار الفرض الثالث: (يدعم الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية جودة المعلومات المحاسبية)

- أظهرت نتائج اختبار الفرض الثالث للدراسة أن المشاركين فيها يرون أن الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية يدعم جودة المعلومات المحاسبية، حيث أثبتت إجابات أفراد العينة التي كانت بدرجة موافقة بنسبة معتبرة أن الإفصاح عن الإسم والشكل القانوني وطبيعة عمل الشركة وأنشطتها الرئيسية، بنود الميزانية والبنود الإضافية للميزانية بشكل مستقل ومناسب لعملياتها، مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي في قائمة حسابات النتائج، الإيضاحات بالملحق، التغييرات التي تحدث في طبيعة الوحدة المحاسبية، الارتباطات المالية والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ثم الإفصاح عن مضمون السياسات المحاسبية المتعلقة بإعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، كل ذلك يؤكد مدى مساهمة ودعم الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية حسب رأي أفراد العينة، والتي يمكن إسقاطها من خلال المؤشرات السابقة على إجابات مجتمع الدراسة ككل.

د- اختبار الفرض الرابع: (يوجد انعكاسات لجودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر)

- أظهرت نتائج اختبار الفرض الرابع للدراسة أن المشاركين فيها يرون أن هناك انعكاسات مباشرة لجودة المعلومات المحاسبية على كفاءة السوق المالية في الجزائر، وقد أكدت إجابات أفراد العينة على ذلك، فالإلتزام بالقوانين واللوائح التي أعدت في ظلها المعلومات يزيد بالضرورة من جودة المعلومات المحاسبية، فبالنسبة للجزائر وحسب آراء أفراد عينة الدراسة فإن تمديد الخبرة المحاسبية، إعادة تفعيل دور المجلس الوطني للمحاسبة، إنشاء الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق معايير المحاسبة الدولية، إحدى أهم الآليات التي تساهم في تحقيق كفاءة

السوق المالية، وبالتالي يمكن القول أن كفاءة السوق المالية في الجزائر ترتبط بمدى تطبيق آليات الحوكمة.

بناء على نتائج اختبار فرضيات الدراسة النظرية والميدانية يرى الباحث أن التطبيق السليم لآليات الحوكمة (مجلس الإدارة ولجان التدقيق، التدقيق الداخلي، الإفصاح المحاسبي) يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، هذه الأخيرة تمتد تأثيرها مباشرة على كفاءة السوق المالية.

IV- توصيات واقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية يقترح الطالب ما يلي:

- ضرورة سن قوانين تلزم المؤسسات في الجزائر بتوفير البيانات والمعلومات مهما كانت طبيعتها لجميع مستخدميها لما لها من أثر في اتخاذ القرارات.
- إيجاد حركية واسعة من التكوين وإعادة التأهيل لدى ممارسي المحاسبة، وذلك بإنشاء معاهد للتعليم متخصصة في مهنة المحاسبة وتنظيمها وسيورها.
- الإهتمام بتوسيع ميثاق حوكمة الشركات بالجزائر وتفصيله وجعله يتوافق مع المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حتى يشمل مؤسسات أخرى، خاصة المدرجة في البورصة، إضافة إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي يشملها حاليا إهتمام مجال الحوكمة.
- نشر ثقافة حوكمة الشركات، من خلال إنشاء معاهد متخصصة في الحوكمة تعمل على إعداد برامج لتوعية مديري الشركات ومجالس إدارتها حول أهمية العلاقة التأثيرية لمحددات الحوكمة بهذه الشركات، بغية تحسين أدائها، والقضاء على كافة أشكال الفساد المتفشي خاصة بالمؤسسات العمومية.
- إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري حتى يتماشى مع المبادئ والمعايير التي نصت عليها حوكمة الشركات، منها:
 - وجود هياكل مستقلة لمجلس الإدارة قادرة على القيام بإشراف مستقل على الشركة.
 - تشكيل لجان مجلس الإدارة وخاصة لجنة التدقيق والتي تعتبر من أهم آليات حوكمة الشركات.
 - الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
 - تطوير القواعد المنظمة للجمعية العامة وحقوق المساهمين في ظل معايير ومبادئ الحوكمة.
- يجب على الشركات الجزائرية حتى تكون لها القدرة على أداء دورها في البورصة، أن تستوفي الشروط الآتية:

- نشر حساباتها المالية خلال فترات يحددها القانون.
- تحديد رأس مال الشركة بمبلغ يعكس ثقلها في السوق وتأثيرها في الاقتصاد الوطني.
- نشر قوائمها المالية في الصحف والمجلات، أو على مواقعها الإلكترونية.
- تشجيع المستثمرين من كل الفئات الاجتماعية على الاككتاب العام في رأس مالها.
- حتى يتم تحريره من القيود المفروضة عليه، وباعتباره يمثل الركيزة الأساسية لاقتصاد أي بلد، فإن الجهاز المصرفي مطالب باستيفاء بعض المتطلبات والتي من بينها:
 - إصلاح البنوك القائمة بحيث يتم تفادي التداخل في الصلاحيات.
 - استحداث بنوك استثمار تتولى مهمة إصدار الأوراق المالية وتوزيعها وتقديم استشارات في مجالات استثمارية لترسيخ هذه الثقافة في المجتمع.
 - الاهتمام بترقية نظام الإفصاح من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في نشر وتحليل المعلومات الخاصة بالمؤسسات المدرجة في البورصة.
 - ضرورة إيجاد هيئات متخصصة في مراقبة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، حيث تقوم بتقييم مدى التزام الشركات بهذه المبادئ.
 - رفع الكفاءة المعلوماتية وتوسيع عرض الأوراق المالية وتطوير المؤسسات العاملة بالأوراق المالية، وإدخال أكبر عدد من الشركات إلى البورصة، خاصة تلك التي تتوفر فيها الشروط المطلوبة.
 - تجسيد القيم الأخلاقية على جميع المستويات، حتى يمكن التقليل من القيم السلبية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري.

V- آفاق البحث

- كغيرها من الدراسات السابقة فهي لا تخلوا من النقائص، إضافة إلى اتساع الموضوع وأهميته نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:
- دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
 - انعكاسات الإلتزام بالإفصاح المحاسبي على كفاءة السوق المالية.
 - حوكمة الموارد البشرية وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية.
- والله نسال أن نكون قد وفقنا لما كنا نصبوا إليه والحمد لله على كل حال.

I- المراجع باللغة العربية

I-1- الكتب

- 1- أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 2- إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2008
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعمولة رأس المال، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.
- 5- إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 6- بول.ج.ستينبارت، مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، ترجمة قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 7- جمعة أحمد حلمي، "مدخل إلى التدقيق الحديث"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 8- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 9- الحناوي، إبراهيم سلطان، جلال العبد، تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 10- روبرت ميحز، وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة وتعريب، مكرم عبد المسيح باسيل، محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، الجزء 1، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 11- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 12- طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات: المفاهيم-المبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 13- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 14- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف) (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 15- طارق حمادة، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان، الإبراهيمية، الدار الجامعية، 2006.
- 16- عاشور كتوش، المحاسبة العامة- أصول ومبادئ وفق المخطط المحاسبي الوطني- ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

- 17- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات الحاسوبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 18- عبد النعيم مبارك، إسماعيل أحمد الشناوي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 19- عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 20- علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العلمية، ط1، عمان، 2002.
- 21- فايز جمعة صالح النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 22- فوزي غرايبية وآخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2002.
- 23- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات الحاسوبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 24- كينيث أ.كيم، جون نوفسنجر، ديرك ج.موهر، "حوكمة الشركات، الأطراف الراصدة والمشاركة"، تعريب ومراجعة، عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر غنام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010.
- 25- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، د.م.ج، الجزائر، 2003.
- 26- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 27- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
- 28- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 29- محمد وجيه حنيني، تحويل بورصة الأوراق المالية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2010.
- 30- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات الحاسوبية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، سنة 2001.
- 31- محمود محمود السجاعي، تحليل وتصميم النظم الحاسوبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010.
- 32- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية-مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 1996.

- 33- نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، كلية التجارة بجامعة المنصورة، 2007.
- 34- نصر علي، عبد الوهاب شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 35- وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996.
- 36- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
- 37- يوسف الأسدي، تدقيق الحسابات من الناحية النظرية، الأكاديمية العربية في الدانمارك، عكا، سنة 2008.
- 38- يوسف محمد حربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

I-2- رسائل وأطروحات دكتوراه

- 1- الجودي صاطوري، أثر كفاءة سوق رأس المال على الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2006.
- 2- رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 3- سامر مظهر قنطقجي، دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، جامعة حلب-سوريا، سنة 2003.
- 4- شرين عاطف سيد محمد، استخدام آليات التوجيه والرقابة الفعالة بمنشآت الأعمال (حوكمة الشركات) في زيادة فعالية نظم المكافآت على أساس المشاركة في الملكية من منظور إدارة الربحية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011.
- 5- ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عمان العربية، تخصص محاسبة، سنة 2003.
- 6- عبد الرحمان مرعي، دور سوق الأوراق المالية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في سوريا، بحث أعد لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.
- 7- عبدالقادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006.

- 8- عبد النبي أحمد فرج، "تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي المحلية والدولية"، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، عمان/الأردن، 2005.
- 9- عفاف إسحاق محمد أبوزر، "إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان، الأردن، 2006.
- 10- علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2011.
- 11- علي عبد الله سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005.
- 12- مدني بن بليغث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 13- منى سلمان جعفر، النظام المحاسبي الملائم لتطبيق نظام الإدارة بالأهداف، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا، سنة 2003.
- 14- هلال درحمون، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2005.

I-3- مذكرات ماجستير

- 1- خالد محمد رجب الجابري، المعلومات المحاسبية المعدلة بأثر التضخم وعلاقتها بعوائد الأسهم السوقية للشركات الصناعية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، عمان، سنة 2000.
- 2- عبدالقادر بادن، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية، -بالإشارة إلى حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008.
- 3- عبدالقادر عيادي، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسة، مذكرة ماجستير، 2008، جامعة الشلف.
- 4- مزنة عبد اللطيف الرفاعي، دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق، سنة 2008.

5- نبيل حمادي، "التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة مجمع "صيدال"، مذكرة ماجستير، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، 2008.

I-4- المقالات والبحوث العلمية

1- أحمد زكرياء صيام، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، سنة 2009.

2- جمعة أحمد حلمي، "مسئولية المدقق بشأن الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر عن تطبيق معايير التدقيق الداخلي"، مجلة المدقق، عمان، العدد، 44، 2000.

3- خليل عبد اللطيف محمد، "نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة- بالتطبيق على البنوك التجارية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة-جامعة الزقازيق، العدد1، المجلد 25، يوليو 2003.

4- زيود لطيف وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- سوريا، المجلد29، العدد1، 2007.

5- عبد الكريم عارف عبد الله، "تقييم المراجع لجودة القوائم المالية المنشورة"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، عدد28، 2001.

6- عبدالله الوردات، "مهام التدقيق الداخلي ضمن معايير التدقيق الدولية الأمريكية"، مجلة المدقق، عمان، العدد 51، 2002.

7- القشي ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول. 2006.

8- الكاشف محمود يوسف "نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين الشمس، القاهرة، العدد4، أكتوبر 2000.

9- محمد السعيد صديق الشحات أبو العز، "كفاءة سوق الأوراق المالية وبعض آثارها المحاسبية"، مجلة البحوث التجارية، العدد 129، القاهرة، سنة 1985.

10- محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد السادس عشر، أكتوبر- ديسمبر، 2003.

I-5- المؤتمرات العلمية

- 1- أحمد زغدار، مقومات عرض المعلومات وفق المعايير المحاسبية الدولية، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي والمالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، 2009.
- 2- أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية" الإسكندرية، مصر، 2005/09/ 10-8.
- 3- أشرف شمس الدين، أسس الإستثمار في الأسهم وأساليب الوقاية من مخاطر الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة خلال الندوة المنظمة من طرف هيئة سوق الأوراق المالية والسلع، بورصة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2005.
- 4- بشير مصيطفى، الحكم الصالح ودوره في نجاح الإصلاحات في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، الجزائر، 2005.
- 5- حسين دحدوح، "دور التدقيق الداخلي في تعزيز القدرة التنافسية"، المؤتمر العلمي السنوي حول متطلبات رفع القدرة التنافسية في اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2011/1/10-9)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق-سوريا.
- 6- صفاء محمد سرور سعيد، دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والاقتصادية، الإسكندرية، 8-10/09/2005.
- 7- الصلاح محمد سليمان، الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
- 8- عبد الرزاق الشحادة، البرغوثي سمير إبراهيم، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي، "الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، الجزائر، 28-29/10/2009.
- 9- عبد الله بن محمد الرزين، "الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، مارس 2005.
- 10- عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، سبتمبر 2005.

- 11- عفاف إسحاق أبوزر، "إطار مقترح لدعم كثافة الإفصاح المحاسبي طبقاً لاعتبارات الشفافية والحاكمة المؤسسية"، المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات، الفترة 10/31-2009/11/2، جامعة الملك خالد/ المملكة العربية السعودية.
- 12- عفاف إسحاق أبوزر، آليات الإفصاح الإلكتروني لتعزيز ورفع القدرة التنافسية للشركات، المؤتمر السنوي لجامعة دمشق، كلية الاقتصاد، "متطلبات رفع القدرة التنافسية في اقتصاديات الدول العربية"، 2010/11/25-24.
- 13- عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 28-29/10/2009.
- 14- عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات - حالة السعودية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005.
- 15- كمال بوعظم وزايد عبد السلام، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضييل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، 18-19/10/2009، جامعة عنابة، الجزائر.
- 16- محمد سمير بلال، دور الرقابة على جودة المراجعة في تحقيق أهداف الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، مصر، 8-10/09/2005.
- 17- محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، "اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونية الأردنية"، 25-27/04/2005.
- 18- محمد عمران، البورصة المصرية وحوكمة الشركات، مؤتمر حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ماي 2007.
- 19- محمد مطر، "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس، بعنوان "التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة" للفترة 24-25 أيلول 2003، عمان، الأردن.
- 20- مصطفى حسين بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، 04-05/12/2007.
- 21- نعيم دهمش وآخرون، لجان التدقيق ودورها في تعزيز الإفصاح، المؤتمر العلمي المهني الخامس "التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة"، عمان-الأردن، للفترة 24-25 أيلول 2003.

I-6- القوانين والتشريعات

- 1- الأمر 35/75 المؤرخ في 29/04/1975، المتضمن الدليل الوطني للمحاسبة.
- 2- القانون التجاري الصادر وفقا للأمر 59/75 المؤرخ في 26/09/1975 المعدل بالقانون 88/04 المؤرخ في 12/01/1988، المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 3- المرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 25/04/1993 المتضمن الدفاتر التجارية ومسك المحاسبة.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 96-136 المؤرخ في 15/04/1996، المتعلق بالإطار القانوني لأخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24 المؤرخ في 17/04/1996.
- 5- الأمر 96/27 المؤرخ في 09/12/1996 الذي يخص الذمة المالية للمؤسسة.
- 6- القانون رقم 03 / 04 المعدل والمتمم للمرسوم التشريعي رقم 93 / 10 الصادر بتاريخ 17/02/2003 والمتعلق بتنظيم ومراقبة عمليات البورصة.
- 7- القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.
- 8- قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 9- المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07،
- 10-القرار الأساسي المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- 11-القرار المؤرخ في 26/07/2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- 12- المرسوم التنفيذي 110/09 المؤرخ 07/04/2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- 13- تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29/10/2009 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.
- 14- القانونون 01-10 المؤرخ في 29/06/2010، المتعلق بتنظيم مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.
- 15- القرار رقم 01-12 المؤرخ في 12/01/2012 المتعلق بالنظام العام لبورصة الجزائر.

I-7- مراجع أخرى

- 1- عقبة الرضا، تدقيق الحسابات في ظل نظم المعلومات المحاسبية، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق-سوريا، 2008.
- 2- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الإستثمار القومي، مصر، النشرة الاقتصادية، يونيو 2007.

- 3- إصدارات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، 2006.
- 4- مديرية التحديث وضبط مقاييس المحاسبة، مجموعة النصوص التشريعية القانونية المتعلقة بضبط مهنة المحاسب، المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر.
- 5- حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، بيروت: اتحاد المصارف العربية 2003.
- 6- مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات القضايا والتحديات، مارس 2009.
- 7- جريدة الشروق الأربعاء 2013/12/04 العدد 4215. ص9.

II- المراجع باللغة الفرنسية

II-1- الكتب العلمية

- 1- D.SACI; *Comptabilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne*, OPU, 1991
- 2- F.Leroux, *Marchés Internationaux Des Capitaux*, Montréal, 2^{ème} Edition, 1995.
- 3- Frédéric parrat, *le gouvernement d'entreprise*, édition maxima, paris,1999
- 4- Gérard Charreaux, *Le Gouvernement des Entreprises –Corporate Governance- Théorie et faite*, Edition Economica,1997.
- 5- Grégoriy, H. Grégory, *lire les états financiers en IFRS édition*, (Paris : organisation, 2004).
- 6- Herrve-Hutin, *Toute la finance d'entreprise en pratique*, 2^{ème} édition, édition d'organisation, Paris, 2002
- 7- Hervé Alexandre et Mathieu paquerot, *efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie*, N° 2 , volume 3, Paris, 2000.
- 8- Jean-Claude Papillon, *économie de l'entreprise: L'entrepreneur à La gouvernance*, 2^{ème} édition, revue et augmentée, Management Société, Paris, 2000
- 9- Lionel.c et Gerard.v :*Audit et Controle Interne, Aspects Financiers, Opérationionels et Stratégiques*, 4^{ème} Edition, Dalloze, Paris 1992.
- 10- Luc boyer et Noël equibey, *organisation : théories et applications*, édition d'organisation, paris, deuxième édition, mars 2003.
- 11- M. Mansouri, *La Bourse des valeurs mobilières d'Alger* , Edition Dar Houma , Alger , 2002.
- 12- P.Gensse, *système comptable et variation monétaire*, economica, paris 1985
- 13- Philippe Gillet, *Les marchés financiers efficients*, Edition Economica, Paris, 1999.
- 14- Pière Conso, Farouk Hemic, *Gestion Financière de l'entreprise*, 9ème édition, Dunod, Paris, 1999.
- 15- Robert cobbaut, *théorie financière*, édition economica, paris, 4^{ème} édition, 1997.

II-2- أطروحات ومدخلات

1. Jérémy Morvan, *la gouvernance d'entreprise managériale : positionnement et rôle des gérants de fonds socialement responsables*, thèse le doctorat nouveau régime en sciences de gestion, université de Bretagne occidentale, 29 novembre 2005.
2. Olivier Herrbach, *le comportement au travail des collaborateurs de cabinet d'audit financier : une approche par le contrat psychologique*. Thèse de doctorat en sciences de gestion, université de toulouse1, 2000

3. .C.S.B Audit CONSEIL, *séminaire sur le thème les normes Ias/ Ifrs en entreprise*, vip groupe, Tunisie, 2005.
4. Zerfa zahia, *La tenue de compte conservation de titres en Algérie*, colloque national2, université de Tipaza, 27/28/11/2013.

III- المراجع باللغة الإنجليزية

III-1- الكتب العلمية

1. Abdulraouf Mohammed H.Garoub, *"The effect of corporate governance framework development on investment attraction to the petrochemical sector in Saudi Arabia"*, January, 2008.
2. Budisusetyo, Sasongko and Almia, Luciana Spica, *"The Practice of Financial Disclosure on Corporate Website: Case Study in Indonesia"*, University Brunei Darussalam, 2008.
3. Chatourou, Jean S.And C.Lucie, *Corporate Governance and Earnings Management*, Berrett-koebler editions, sans Francisco, 2006.
4. Equity Advisory Group, *Policies of Corporate Governance & Transparency in Emerging Markets*, Feb, 2002. Edition, mc Grow-hill international, Australia.
5. Government commission, *German corporate governance code*, June .2005.
6. IIA, *"New Governance Rules Require Internal Auditing"*, Ton at the Top, Issue 21, February, Oxford university press 2004.
7. International finance corporate (IFC), *corporate governance :why corporate governance*, 2005
8. Jensen, M. & Meckling, W. *"Theory of the Firm, Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure"* Harvard University. USA. 1976..
9. Maali qasem, white paper an action plan, *corporate governance and social responsibility forum*, jordan, march 13;2007
10. *The combined code on corporate governance*, financial reporting council, June 2006.

IV- المواقع الإلكترونية

1. www.cipe-arabia.org موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة :
2. www.ecole-management-normandie.fr/Doriot2008, Finet.A, Bughin.C et Colot.O , *"Analyse de la théorie de l'enracinement des dirigeants en fonction du caractère familiale des entreprises non cotées"*, date de consultation;10/11/2012.
3. www.minshawi.com/other/drzyadh.htm consulté le :27-12-2010
4. www.kantakji.com/fiqh/Files/Research/t136.doc, consulter le 20/09/2011
5. www.IFACI.fr, *"Prise De Position IFACI, Audit Interne-Qualité"*, Mai 2010, P:04
6. www.wikipedia.org, *(Mckesson & Robbins Scandale, 1938)*, consulter le : 25/12/2012.
7. www.uneca.org/codi/Documents, Moubarak lo *"la bonne gouvernance et information...un défi pour le secteur privé"*, Troisième réunion du Comité de l'information pour le développement, Addis-Abeba (Ethiopie), 10-17 /05/ 2003, consulter le 18/04/2009.
8. eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads.doc , consulter le 24/04/2011
9. www.riyadhchamber.com/doc/stocklabor.doc ,consulter le 15/01/2012
10. www.algeria.corporategovernance.org ,consulter le 05/03/2009.
11. www.Cosob.org. Rapport de cosob 2009, 2010, 2011, 2012.

خطاب الإستبيان
بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

البريد الإلكتروني: aeke.ayadi68@gmail.com

إلى السيد الكريم:

تحية طيبة وبعد:

تتعلق هذه الإستبانة بأطروحة دكتوراه بعنوان "جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية-حالة الجزائر"

إننا نعهد بكم الإهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة الأبحاث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا، فكلنا أمل في تعاونكم معنا من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الإستبانة.

إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة، علما أنه سيتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة ولن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

أرجو التكرم بالإجابة على جميع فقرات الإستبيان المرفقة بوضع إشارة (+) أمام كل عبارة من العبارات الواردة فيه تحت ما يناسبها من البدائل الموضوعية.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

الباحث: عبدالقادر عيادي

عينة الدراسة

اسم المؤسسة	مقر المؤسسة	عدد الاستبيانات المرسلة إلى المؤسسة	عدد الاستبيانات الواردة والصالحة
إنتاج المواد الصيدلانية (SAIDAL)	الجزائر	5	3
الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (SONELGAZ)	الشلف	5	3
ASSURANCE ALIANCE (المديرية الجهوية - وهران)	وهران	4	2
NAFTAL	الشلف	4	3
القرض الشعبي الجزائري CPA	الجزائر	4	3
مؤسسة التسيير الفندقي (الأوراسي)	الجزائر	5	2
مجمع الرويبة لإنتاج المشروبات والعصائر (NCA Rouiba)	الرويبة	5	2
Mobilis	الشلف	2	2
Nadjema	الشلف	2	2
لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)	الجزائر	3	3
مؤسسة الإسمت ومشتقاته بالشلف (ECDE)	الشلف	6	3
المؤسسة الجديدة للزجاج بالشلف (NOVER)	الشلف	5	3
الأكاديميين (أساتذة متخصصون في المحاسبة، المالية، والتدقيق)	جامعات جزائرية مختلفة	40	28
خبراء محاسبة ومحافظي حسابات	مناطق مختلفة	30	16
المجموع		120	75

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل آليات تطبيق حوكمة الشركات، حيث تم التركيز على آليات معينة (مجلس الإدارة ولجان التدقيق، التدقيق الداخلي، الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية)، باعتبارها أهم الآليات التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ثم بيان مدى امتداد هذه الجودة للتأثير على كفاءة السوق المالية، وقد أثبتت ذلك نتائج البحث، كتعزيز المهمة الرقابية لمجلس الإدارة، تفعيل لجان التدقيق، الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، ومنها الإفصاح المحاسبي لأنه من أهم أدوات الاتصال التي ترتبط بمخرجات النظام المحاسبي اللازمة لإدراج الشركات للتداول في الأسواق المالية، حيث تم تأكيد ذلك بإسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسات الجزائرية من خلال عينة من الإطارات (مهنيين وأكاديميين) التي هي على دراية وإطلاع مباشر بدور الحوكمة وآلياتها.

كلمات مفتاحية: الحوكمة، مجلس الإدارة، لجان التدقيق، التدقيق الداخلي، الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، كفاءة السوق المالية.

Résumé:

L'étude vise à analyser les mécanismes de l'application de la gouvernance d'entreprise, où l'accent a été mis sur certains mécanismes (conseil d'administration et les comités de vérification, l'audit interne, la divulgation de la comptabilité en conformité avec les normes comptables), comme les mécanismes les plus importants qui contribuent directement à la réalisation de la qualité de l'information comptable. Puis préciser l'étendue de l'impact de cette qualité sur l'efficacité du marché financier, les résultats de la recherche obtenus ont montré que le renforcement de la mission de surveillance du Conseil d'administration, l'activation des comités de vérification, l'engagement à l'application des principes comptables dans la préparation des états financiers, Y compris la divulgation de la comptabilité parce que c'est des outils de communication les plus importants qui sont liés à des sorties du système de comptabilité nécessaire pour l'inclusion des entreprises à la négociation sur les marchés financiers, Lorsqu'il a été confirmé dans le côté pratique (la réalité des institutions algériennes) à travers un échantillon des cadres (professionnels et universitaires) qui connaissent et en informe directement le rôle de la gouvernance et de ses mécanismes.

Mots-clés: la gouvernance d'entreprise, conseil d'administration, les comités d'audit, la vérification interne, la divulgation comptable, la qualité de l'information comptable, l'efficacité du marché financier.

abstract:

The study aims to analyze the mechanisms for the implementation of corporate governance, where the focus has been on certain mechanisms (board of directors and audit committees, internal audit, disclosure of accounting compliance with accounting standards), as the most important mechanisms that contribute directly to the achievement of the quality of accounting information, Then specify the extent of the impact of such on the financial market efficiency, the research results obtained showed that the Strengthen the oversight function of the Board of Directors, Activation of audit committees, the commitment to apply accounting principles in the preparation of financial statements, Including the disclosure of accounting because it's the most important communication tools that are related to outputs of the accounting system required for the inclusion of companies for trading in financial markets, when it was confirmed in the practical side (the reality of Algerian institutions), through a sample of managers (Professionals and academics) who know and inform directly the role of governance and its mechanisms.

Keywords: corporate governance, board of directors, audit committees, internal audit, accounting disclosure, the quality of accounting information, financial market efficiency.